رسائل في علوم الحديث وعلله (٣)

المنهجي
في إعلال المحدثين بعلة
الإيجي

دراسة تأصيلية وتطبيقية
من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي رحمهما الله ٣٢٧هـ

كتبه
الفقير إلى عفو ربه ورحمته
محمد بن إبراهيم الشيوعي
خادم العلم وطالبه - أستاذ السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

دار الفتح

المنهجي
في إعلال المحدثين بعلة لا يجيء

دراسة تأصيلية وتطبيقية
من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي رحمهما الله ٣٢٧هـ

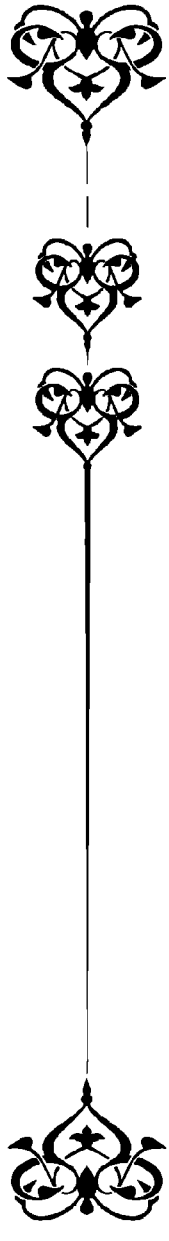

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

تطلب منشوراتنا من:

- دار الأفهام - الرياض
- دار العلم - بلبيس - الشرقية - مصر
- مكتبة ومتحف ابن القيم الإسلامية
- دار ابن حزم - بيروت
- دار المحسن - الجزائر
- مكتبة الإرشاد - استانبول
- دار الفلاح بالقيروان

فرع القاهرة، الأزهر - شارع البيطار

المنهجي
في إعلال المحدثين بعلة
الإيجي

دراسة تأصيلية وتطبيقية
من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي رحمهما الله ٣٢٧هـ

كتبه
الفقير إلى عفو ربه ورحمته
محمد بن إبراهيم الشتوي
خادم العلم وطلابه - أستاذ السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

* أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالةٍ في النار.

وبعد:

فلا يزال علم (العلل الحديثية) علماً ثراً واسعاً، تتعدد صوره، وتتنوع وجوهه؛ بقدر ما يقع من الأسباب، وعدد ما يكون من الأوهام، في شبكةٍ معقدةٍ؛ من الأوصاف والأحوال والدواعي، والقصد أو الوهم، والتفرد أو المخالفة أو الٱختلاف؛ فضلاً عن ٱختلاف أنظار الأئمة، وتعدد إطلاقاتهم.

هٰذا؛ وإن من أدق العلل كشفاً - رغم كثرتها - ما عبَّر عنه الأئمة جميعاً بالغرابة لإسناد الحديث؛ بحيث يكون إسناده لم يُرو به حديثٌ قط.

ومن أعظم من ٱعتنىٰ بهٰذا النوع - من العلة -: الإمام أبو حاتم

الرازي؛ خصوصاً فيما نقله عنه ابنه في كتابه العلل، فقد ٱعتنىٰ بهٰذِه العلة عنايةً فائقةً، وعرض لها بثلاثة أساليب، كما سيأتي شرحها إن شاء الله تعالىٰ.

والمقصود هنا: أسلوبه الخاص؛ الذي سمىٰ فيه هٰذِه العلة؛ باسمٍ دالٍ عليها؛ مما لم يسبق إليه رحمه الله: من قوله:

(لا يجيء)

(لا يكون)

(يستحيل)

(لا يستوي)

(ليس له نظام)

(ليس له معنىٰ)

وأكثر من التعبير؛ بقوله: (لا يجيء) خصوصاً.

وهٰذا التعبير (لا يجيء) تعبيرٌ علميٌ معتبرٌ في (شتى العلوم)، واستعمال العلماء لهٰذِه اللفظة كثيرٌ، لٰكن في غير بابها الذي نحن بصدده:

* **ففي علم الحديث:**

- قال ابن سعد في الطبقات ٧/ ١٩٣:

«لم يكن محمدٌ - يعني: ابن سيرين - يرفع من حديث أبي هريرة؛ إلا ثلاثة أحاديث، لا يجيء إلا بالرفع».

- وفي الٱستذكار لابن عبد البر ٦/ ٣٠٩ قال:

«وهٰذا الحديث لا يجيء إلا من هٰذا الوجه، وظاهره الٱنقطاع، لم يسمعه أبو الزناد، عن عروة، وهو معروفٌ عن غيره».

- وفي التمهيد ١٤/ ٣٦٠ قال:

«وهٰذا حديثٌ لا يجيء إلا بهٰذا الإسناد؛ ٱنفرد به جعفر بن أبي وحشية أبو بشر، وهو ثقةٌ واسطيٌّ» الخ.

- وأيضاً ١٨/ ٢٨٩: «وهٰذا حديثٌ غريبٌ، لا يجيء إلا بهٰذا الإسناد».

- وفي الٱستيعاب له (١٩٦٣):

«انفرد به إبراهيم بن المختار الرازي، عن محمد بن إسحاق، لا يجيء إلا من هٰذا الطريق، وليس مما يحتج به».

- وفي التاريخ الصغير للبخاري ٢/ ٢٤٢:

في يوسف بن أسباط، قال: «لا يجيء بالحديث كما ينبغي».

- وفي الكامل لابن عدي ١/ ١٥١ نقل عن الإمام شعبة؛ قوله:

«لا يجيء الحديث الشاذ؛ إلا من الرجل الشاذ».

*** وفي علم الفقه:**

قال ابن بطال في شرحه للبخاري ٣/ ٤٥٤ (حديث الخليطين يتراجعان بالسوية): «وقوله: يتراجعان بينهما: يقتضي أن يكونا ٱثنين، وهٰذا لا يجيء علىٰ مذهب أبي حنيفة بوجهٍ».

*** وفي علم النحو كثيرٌ جداً:**

وأشهره ما قال ابن مالك في ألفيته:

وفي ٱختيارٍ لا يجيءُ المنفصلْ إذا تَأتَّىٰ أن يجيءَ المتصلْ

لأن القاعدة في باب الضمير: متىٰ أمكن ٱتصاله فلا يعدل إلى المنفصل؛ لأن القصد من الضمير الٱختصار، والمتصل أشد ٱختصاراً؛ كقولك:

أكرمتك، لا تقول: أكرمت إياك. ولا تقول: (يخلي لي إياك).

ولا يتعين الٱنفصال؛ إلا لقصد الحصر والقصر، كقوله تعالىٰ:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

* **وفي علم الصرف كثيرٌ جداً:**

يقولون: يجيء كذا، ولا يجيء كذا، كقولهم:

- ولا يجيء المضاعف من باب (فَعُلَ يَفْعُلُ) - بضم العين فيهما - إلا قليلاً نادراً لا يقاس عليه، نحو: حَبَّ، وأصلها: حَبُبَ، يَحبُبُ؛ بضم العين، ثم أسكنت وأدغمت؛ فهو: حبيب؛ ولَبَّ، وأصلها: لَبُبَ؛ فهو: لبيب، كالتي قبلها، ولهٰذا لا يبنى الفاعل منهما إلا علىٰ وزن فعيل.

- ولا يجيء من (فَعَلَ يَفْعُلُ) بضم عين المضارع؛ إلا في لغة بني عامر، في قولهم: وَجَدَ، يَجُدُ.

وهكذا سائر العلوم.

إنَّ من المستغرب: أن هٰذا المصطلح؛ بألفاظه الستة لم يُستعمل منها شيءٌ - بعد الإمام أبي حاتم - لا من المتقدمين ولا من المتأخرين؛ رغم أنهم يُعِلُّون بهٰذِه العلة بأساليب أخرىٰ، وصيغٍ أخرىٰ، كما سيأتي شرحه في المباحث التالية إن شاء الله.

ولم أقف في هٰذا؛ إلا علىٰ ما ذكره العلامة السلفي الكبير أبو عبد الرحمن ناصر الدين الألباني رحمه الله في سلسلته الضعيفة ١٤/ ١٢٦٠ (٧١٤٧) قال: «فعنبسة بن أبي سفيان، عن بشر بن عاصم: لا يجيء؛ هٰذا من أتباع التابعين، وعنبسة: من التابعين». اهـ.

ولهٰذا اجتهدت في جمع ما تحت هٰذِه العلة من الأحاديث، محاولاً كشف حقيقتها، ومعرفة حدودها، وشروطها، وضوابطها.

ومع هٰذا:

فقد أضفتُ إليها دراسة ما يدخل تحت هٰذِه العلة؛ مما لم يعبر عنه أبو حاتم بهٰذِه العبارات الست، وإنما عبَّر عن إعلالها بالعبارات المشتركة، كقوله:

«لا أعلم فلاناً روىٰ، عن فلانٍ شيئاً».

«لم يرو فلان، عن فلانٍ شيئاً».

«لا أعلم فلاناً سمع من فلانٍ شيئاً» ونحوها.

وبعدُ:

فهٰذا البحث الذي بين يديك يعتبر دراسةً **(استقرائيةً تأصيليةً وتطبيقيةً)** لهٰذِه العلة، من خلال ما نصَّ عليه الإمام أبو حاتم في العلل؛ بهٰذِه الألفاظ الستة، وما أضيف إليها؛ مما هو علىٰ شرطها، كما تقدم.

وقد رتبت هٰذا الكتاب في:

- المقدمة.
- الفصل الأول: الدراسة النظرية التأصيلية في: تمهيدٍ، وعشرة مباحث.
- الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للأحاديث التي نصَّ فيها الإمام أبو حاتم علىٰ هٰذِه العلة نصاً.

وجعلته تحت عنوان:

المنهجي

في إعلال المحدِّثين بِعِلَّةِ

«لا يَجِيء»

دراسةٌ تأصيليةٌ وتطبيقيةٌ

من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي رَحِمَهُمَا الله

وألفتُ نظر القارئ إلىٰ أن العزو إلىٰ مصادر البحث يختلف باختلاف أحوالي وقت كتابة هٰذا الكتاب: بين مختلف الطبعات، وبين الموسوعات الآلية المشار إليها في مراجع البحث بآخره.

سائلاً الله تعالىٰ أن يجعله كتاباً مباركاً، وأن يعم بنفعه الكاتب، والقارئ، والناشر، وأن يجعله ذخراً لنا جميعاً يوم لقائه، إنه تعالىٰ جواد كريم.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين.

حمد بن إبراهيم الشتوي
الرياض حرسها الله تعالىٰ
hhhh1434@gmail.com

الفصل الأول

الدراسة النظرية التأصيلية

لعـــــلة (لا يـــجيء):

وتحته:

التمهيد: في صلة علة (لا يجيء) بالحديث الغريب.

المبحث الأول: التعريف الاُصطلاحي لعلة (لا يجيء).

المبحث الثاني: ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هٰذِه العلة.

المبحث الثالث: ألفاظ الإمام أبي حاتم في التعبير عن هٰذِه العلة.

المبحث الرابع: شرط الإعلال بهٰذِه العلة (لا يجيء).

المبحث الخامس: وجه الجمع والفرق بين علة (لا يجيء) وبين (المرسل).

المبحث السادس: الفرق بين (لا يجيء) ونقيضه، وقسيمه، وضده.

المبحث السابع: الكلام على الرواة يجامع الإعلال بهٰذِه العلة (لا يجيء).

المبحث الثامن: أثر هٰذِه العلة في جرح الراوي عند أبي حاتم.

المبحث التاسع: الإعلال بهٰذِه العلة يجامع الإعلال بأنواع الحديث الضعيف.

المبحث العاشر: ضوابط الإعلال بعلة (لا يجيء).

* * *

التمهيد
في صلة علة (لا يجيء) بالحديث الغريب

«الحديث الغريب» مصطلحٌ حديثيٌ كبير الدلالة، متعدد المعاني، بل هو من أوسع أنواع الحديث.

ولعل من أكبر الأسباب في غياب هٰذا الفهم عن أذهان بعض الطلبة؛ ما تداولته كتابات المتأخرين في علوم الحديث؛ من حصر مدلول «الغريب» في: «**ما يتفرد بروايته شخصٌ واحدٌ؛ في موضعٍ وقع التفرد به من السند**» كما عبَّر الحافظ ابن حجر في النخبة.

وتتابع الناس بعده علىٰ هٰذا؛ فجعلوا مدلول «الغريب» رديفاً لـ «الفرد» و «ضِيْقِ المخْرج» ليس إلا.

بيد أن الأئمة المحدثين والنقاد المتقدمين: أطلقوا «الغريب» وأرادوا أكثر من ذلك، ووصفوا الحديث بالغرابة لمعانٍ أخرىٰ أهم من هٰذا المعنىٰ، وأدق في الحكم على الحديث، بل وألصق بإعلاله ونقده.

يظهر هٰذا جلياً باستعراض بعض أقوال الأئمة في الحديث الغريب:

١- فالإمام أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ) في رسالته إلىٰ أهل مكة ص٢٩؛ قال: «فإنه لا يحتج بحديثٍ غريب؛ ولو كان من رواية مالك ويحيىٰ بن سعيد والثقات من أئمة العلم».

ثم قال: «ولا يحتج بالحديث...؛ إذا كان غريباً شاذاً».

٢- ثم الإمام الترمذي (٢٧٩هـ) في شرح العلل ١/ ٣٤٠؛ قال: «وما ذكرنا في هٰذا الكتاب حديثٌ غريبٌ؛ فإن أهل الحديث

يستغربون الحديث لمعانٍ».

ثم ذكر منها أربعة أنواع، وضرب لها أمثلةً؛ فقال ملخصاً:

أ- «رُبَّ حديثٍ يكون غريباً لا يروىٰ إلا من وجهٍ واحدٍ» ثم قال:

ب- «ورُبَّ رجلٍ من الأئمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه، ويشتهر الحديث لكثرة من روىٰ عنه» ثم قال:

جـ- «ورُبَّ حديثٍ إنما يستغرب لزيادةٍ تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد علىٰ حفظه» ثم قال:

د- «ورُبَّ حديثٍ يروىٰ من أوجهٍ كثيرةٍ، وإنما يستغرب لحال الإسناد». اهـ.

٣- والإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (**٣٩٥**هـ) كما في مقدمة أطراف الغرائب لابن طاهر ١/ ٢٨؛ قال:

«وأما الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة، وأشباههما من الأئمة؛ ممن يُجمَع حديثُهم:

- إذا ٱنفرد الرجل عنهم بالحديث؛ يسمىٰ: غريباً.

- وإذا روىٰ عنهم رجلان أو ثلاثة؛ واشتركوا في حديث؛ سُمي: عزيزاً.

- وإذا روى الجماعة عنهم حديثاً؛ سُمي: مشهوراً».

٤- والإمام أبو عبد الله الحاكم (٤٠٥ هـ) في معرفة علوم الحديث ص٩٤؛ قال: «فإنه يشتمل علىٰ أنواعٍ شتىٰ لابد من شرحها في هٰذا الموضع» ثم قال: «فنوعٌ منه: غرائب الصحيح».

ثم قال: «والنوع الثاني من غريب الحديث: غرائب الشيوخ».

ثم قال: «والنوع الثالث من غريب الحديث: غرائب المتون».

٥- ثم جاء أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني (٥٠٧هـ) في كتابه أطراف الغرائب والأفراد ١/ ٢٩؛ قال:

«اعلم أن الغرائب والأفراد علىٰ خمسة أنواع» وهٰذا ملخصها:

النوع الأول: غرائب وأفرادٌ صحيحة.

النوع الثاني: وقوع التفرد في الإسناد، بطريقٍ مخالفٍ للطريق المعروفة.

النوع الثالث: وقوع التفرد بزيادة ألفاظٍ لا تُعرف عن راوي هٰذا الحديث.

النوع الرابع: وقوع التفرد برواية متنٍ من طريقٍ لا يُعرف، مخالفاً للطريق المشهورة التي يروىٰ بها هٰذا المتن.

النوع الخامس: وقوع التفرد بأسانيد أو متون عن أهل بلدٍ لا تُعرف إلا من روايتهم.

٦- وقد أجمل هٰذِه الأنواع كلها الإمام الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٩٦؛ قال:

«الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنىٰ فيه، لا يذكره غيره: إما في إسناده، أو في متنه».

٧- وتبعه ابن الصلاح في مقدمته ص ٢٧٠؛ فقال:

«الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة؛ يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده».

*** ثم تعدى الأمر هٰذا؛ حتىٰ صار بعض الأئمة يطلقون** (الغريب) ويريدون به معانٍ أخرىٰ، ومنها:

١- إذا أرادوا وصف أحسن ما عندهم من الرواية؛ قالوا: (الغريب):

قال إبراهيم النخعي رحمه الله، كما في المحدث الفاصل ص ٥٦١:

«كانوا يكرهون إذا ٱجتمعوا أن يُخرج الرجلُ أحسنَ حديثه، أو أحسن ما عنده».

علَّق عليه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٣٨؛ بقوله:

«عنىٰ إبراهيم بالأحسن: الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف».

٢- وإذا أرادوا وصف الحديث المعلول؛ قالوا: (غريب):

قال الإمام أحمد رحمه الله، كما في الكفاية للخطيب ص ١٤٢:

«إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هٰذا حديثٌ (غريبٌ) أو (فائدة) فاعلم أنه خطأٌ، أو: دخل حديثٌ في حديثٍ، أو: خطأٌ من المحدث، أو: حديثٌ ليس له إسنادٌ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله أيضاً، كما في الكامل لابن عدي ١/ ٣٩:

«لا تكتبوا هٰذِه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء».

وقال رحمه الله أيضاً، كما في الكفاية ص ١٤١:

«شر الحديث الغرائب التي لا يُعمل بها، ولا يُعتمد عليها».

*** ثم تعدى الأمر هٰذا كله؛ حتىٰ صار بعض المتأخرين يطلق (الغريب) ويريد بهٰذا أنه لم يقف علىٰ من أسنده، كما وقع لبعضهم:**

أ- العلامة النووي رحمه الله في المجموع ٧/ ٢٨٧؛ قال في حديثٍ: «غريب».

وعلق عليه ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/ ٢٨٢؛ بقوله: «يعني: أنه لم يقف علىٰ إسناده».

ب - وكذلك فعل الحافظ الزيلعي في نصب الراية، كما ذكر قاسم قطلوبغا في منية الألمعي ص ٣٥٩؛ قال: «غير أنه يقول لما لم يجده (حديثٌ غريبٌ) وهو ٱصطلاحٌ غريبٌ».

جـ- وكذلك فعل العلامة أبو حفص ابن الملقن، كما ذكر قطلوبغا في الموضع نفسه؛ قال: «فعله أيضاً العلامة أبو حفص عمر بن الملقن، في تخريج أحاديث الرافعي، فالله أعلم هل تواردا، أو أخذ أحدهما من الآخر».

* والمقصود مما تقدم:

أن مصطلح (الغريب) عند أهل الحديث كان عبارةً نقديةً خفيةً، وإعلالاً للإسناد، أو المتن، أو هما جميعاً.

وذلك لما يقع فيه من وجه النكارة، ودواعي الغرابة:

- كما سبق النقل عن الإمام الترمذي؛ قوله: «فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ».

- وكما سبق عن الإمام أحمد؛ قوله: «لا تكتبوا هٰذِه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء».

- وسبق نصه علىٰ أنها: خطأٌ، أو: دخل حديثٌ في حديثٍ... الخ.

- وفي شرح العلل لابن رجب ١/ ٤٥٥؛ قال الأثرم:

«سألتُ الإمام أحمد؛ عن زيد بن أبي أُنيسة، فقلت له: إن له أحاديث؛ إن لم تكن مناكير فهي غرائب؟ قال: نعم».

*** هٰذا؛ وإن من وجوه إعلال الأئمة النقاد للحديث؛ إعلاله بغرابة الإسناد، ومنها:**

غرابته من جهة كونه (لا يجيء) هٰذا الإسناد وأمثاله؛ لاستحالته من

جهتين:

أ- من جهة: أن أحد رواته لا تُعرف له روايةٌ عن شيخه المذكور في الإسناد:

- إما لعدم إدراكه أصلاً.
- أو لعدم لقيه.
- أو لعدم سماعه منه.

ب- ومن جهة: أن هٰذا الراوي لا يُعرف بإرسالٍ ولا تدليسٍ:

- فلا يمكن تعصيب العلة عليه.
- بل هو من صنيع من دونه من الضعفاء أو المجاهيل:
- **إما وهماً.**
- **أو عمداً.**

ولهٰذا؛ فإن أنواع الحديث الضعيف التي تدخل تحت هٰذِه العلة أنواعٌ كثيرة، متفاوتة المراتب، كما سيأتي شرحه في المباحث التالية:

وقد اُعتنى الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (٢٧٧هـ):

بكشف (هٰذِه العلة)، وإبرازها، والتعبير عنها بأنواع العبارات النقدية القوية المتشابهة، التي لم يعبر بها أحدٌ قبله.

وأكثر من الإعلال بأحدها، وهو قوله إذا سئل عن الحديث؛ قال: «**فلانٌ، عن فلانٍ: لا يجيء**».

وهٰذِه العلة هي محل البحث هنا، وقد شاركه فيها الأئمة إعلالاً؛ بألفاظٍ مختلفةٍ، يغلب عليها حكايةُ الغرابة والإنكار.

* * *

المبحث الأول

* التعريف الاصطلاحي لعلة «لا يجيء»:

من الغني عن الذكر أن نشير إلى المعنى اللغوي لقوله «لا يجيء»؛ لأنه لفظٌ واضحٌ، ومدلوله مدلولٌ ظاهر؛ لاسيما والألفاظ التي عبروا بها عن هٰذِه العلة ألفاظٌ شتىٰ.

أما من الجهة الاصطلاحية:

فلم أقف علىٰ من حدَّه حداً اصطلاحياً، ويمكن الاستفادة في صياغة هٰذا الحد من خلال الدراسة التطبيقية للأحاديث التي أعلها الإمام أبو حاتم الرازي بهٰذِه العلة.

وقبل الشروع في هٰذا؛ أنقل ثلاثة نقولٍ معاصرةٍ؛ عن هٰذِه العلة، لم أقف علىٰ غيرها:

١- في كتاب لسان المحدثين، للشيخ محمد خلف سلامة ٤/ ٣٧٥:

«كان من تعابيرهم في نقد الأسانيد التي يستنكرونها أو الغريبة التي لا يعرفونها، ولم يسمعوا بها، ويقطعون، أو يظنون؛ أنها قد وقع فيها: خطأٌ، أو تركيب.

أن يقولوا: «فلانٌ، عن فلانٍ: لا يجيء».

أي: أنَّ فلاناً لا يُعرف له روايةٌ عن فلان». اهـ.

٢- في كتاب الإرشادات في تقوية الأحاديث، للشيخ طارق بن عوض الله ص ٢٦٩:

«أحياناً يستدل أئمة الحديث علىٰ عدم صحة هٰذِه المتابعة بـ (غرابة الإسناد)، من حيث أن رواية هٰذا المتابع عن هٰذا الشيخ لا تُعرف، ولا تجيء في الأحاديث، فيقولون في إعلال مثل ذلك: فلانٌ عن فلان لا يجيء، أو: فلانٌ لا يُعرف بالأخذ عن فلان، ونحو هٰذا.

ويقوى الإعلال بذلك:

- حيث يكون هٰذا الراوي المتابع مشهوراً، معروفاً بكثرة الحديث والأصحاب.

- ثم لا تجيء روايته عن هٰذا الشيخ؛ إلا من طريقٍ غريبةٍ، يتفرد بها من ليس معروفاً بالحفظ، أو ليس من أصحابه الملازمين له، والعارفين بحديثه».

ثم قال حفظه الله وسدَّده:

«وبطبيعة الحال؛ فإن الأئمة:

* لا يقصدون - في هٰذِه المواضع - إعلال الحديث بالانقطاع؛ بين هٰذا الراوي المتابع، وبين شيخه.

* وإنما العلة عندهم ممن دون هٰذا الراوي.

فهو لم يثبت عنه حتىٰ يُعلَّ بعدم سماعه من شيخه». اهـ.

٣- وفي كتاب قواعد العلل وقرائن الترجيح، للشيخ د. عادل بن عبد الشكور الزرقي: ص ٨٢:

سمَّىٰ هٰذِه العلة (الغرابة المضعِّفة)؛ فقال: «ومن أمثلة الغرابة المضعِّفة للحديث: قول أبي حاتم: «أبو سلمة، عن ثوبان: لا يجيء»، وقال أيضاً: «واصل، عن أبي قلابة: لا يجيء».

ثم قال ص ٨٣: «ومن شواهده: قول أبي حاتم: «لا يشبه هٰذا

الحديث حديث الأعمش؛ لأن الأعمش لم يرو عن أبي تميمة شيئاً، وهو بأبي إسحاق أشبه».

وفي ص **٩٢** سمىٰ هٰذِه العلة (شذوذ السند)؛ فقال: «شذوذ السند: ومعنىٰ ذلك: أن يروى الحديث بوجهٍ قد عُرف أنه خطأٌ، ولا يصحُّ حديثٌ بهٰذا الإسناد».

ثم قال ص **٩٣**: «ومن ذلك قول أبي حاتم: عكرمة، عن أنس: ليس له نظامٌ».

* **وبعد عرض هٰذِه النقول الثلاثة.**

* وبعد الٱشتغال بمعالجة الأحاديث؛ التي أعلَّها الإمام أبو حاتم بهٰذِه العلة: فإنه يمكن تعريف هٰذِه العلة (لا يجيء) تعريفاً ٱصطلاحياً؛ بقولنا: «**سياق الإسناد، بما لا أصل له، من الراوي الأدنىٰ: وهماً، أو عمداً**».

فتضمن هٰذا التعريف أربعة أركان:

الركن الأول: «سياق الإسناد»:

قولنا «سياق»:

هكذا أطلق، وأراد: أنه يقع على الوجهين:

أ- تفرداً.

ب- ومخالفةً.

وقولنا «الإسناد» يعني:

أن هٰذِه العلة (علة لا يجيء) من خصائص إعلال الإسناد فقط.

بمعنىٰ: أن هٰذِه العلة:

- لا تدخل في ٱختلاف ألفاظ المتن، بل ولا في حال رواة الإسناد.

- **وإنما تختص بخمس صورٍ فقط:**

١- الإرسال. ٢- رفع الموقوف.

٣- نسبة الحديث المعروف إلىٰ صحابي لا يعرف من حديثه.

٤- سياق الإسناد؛ من أثنائه إلىٰ مخرجه علىٰ وجهٍ لا أصل له.

٥- سياق الإسناد؛ بذكر راوٍ فيه لا يعرف في إسناد هٰذا الحديث: وهماً أو تصحيفاً:

ويأتي هٰذا علىٰ أربعة وجوه:

أ- سياق الإسناد؛ من طريق راوٍ - في أثنائه - لا يعرف أصلاً من روايته.

ب- سياق الإسناد؛ بإبدال راوٍ مكان راوٍ - في أثنائه - لا يعرف من طريقه أصلاً.

جـ- سياق الإسناد؛ بقرن راوٍ براو، في أثنائه، ولا يعرف من طريقه أصلاً.

د- سياق الإسناد؛ بذكر راوٍ - في أثنائه - يشتبه باسم راويه.

كما سيأتي بيانه في المبحث الخامس.

الركن الثاني: «بما لا أصل له»:

فهٰذا السياق المعلُّ؛ بعلة (لا يجيء): ليس بشيء، بل هو باطلٌ، لا أصل له، فهو إسنادٌ مركَّبٌ مفتعلٌ، ليس له وجود:

- ولهٰذا يُعبِّر عنه الإمام أبو حاتم؛ بقوله: (لا يجيء).

- وهو قد يُعبِّر أيضاً، وغيره يُعبِّرون؛ بقولهم:

«لا أصل له» «باطلٌ» «ليس له أصل» ونحوها.

- وقد جمع بينهما الإمام أبو حاتم في بعض المواضع.

كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث (المسلك الثالث).

الركن الثالث: «من الراوي الأدنىٰ»:

فهٰذِه العلة خصوصاً:

- لا تقع من موضع العلة المباشر؛ في أثناء السند..
- ولا تقع في أوله (مبتدأُه).
- بل تقع من الراوي الأدنى المباشر، أو من دونه.

فإذا كانت العلة الإرسال - مثلاً - فإن تعصيب هٰذِه العلة:

- ليس من صاحب الرواية المرسلة عمن أرسل عنه.
- بل ممن دونه مباشرةً، أو: مَنْ دونه، أو: مَنْ دون مَنْ دونه.

كما سيأتي بيانه في المبحثين: الرابع، والخامس.

الركن الرابع: «وهماً، أو عمداً»:

فإن العلة تقع من أحد ثلاثة أسباب:

١- الوهم والغفلة: وهو سببٌ رئيسٌ في وقوع هٰذِه العلة.

٢- التلقين: وهو وصفٌ مركَّبٌ من الوهم والغفلة، مع قبول تلقينه لمن يلقنه.

ويصح أن يكون هٰذا سبباً في وقوع هٰذِه العلة (لا يجيء)، لٰكن لم أقف له علىٰ مثال؛ لأنه سببٌ متداخلٌ مع السبب الأول.

٣- التعمد: وهو نوعٌ من الكذب، ويدخل تحته ثلاثة أنواع:

أ- الموضوع.

ب- المسروق.

جـ- الملزق.

كما سيأتي بيانه في المباحث التالية.

المبحث الثاني

* ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هٰذِه العلة:

الإعلال بهٰذِه العلة (لا يجيء) سلكه الأئمة المحدِّثون النقاد، في مواضع شتىٰ من أبحاثهم في النقد، والعلل، والرجال، بل وحتىٰ في مصنفاتهم الحديثية؛ من السنن، والمسانيد، والمعاجم.

وبعضهم قد يعل بهٰذِه العلة (لا يجيء) مع غيرها من العلل، كما وقع في بعض تطبيقات الإمام أبي حاتم وغيره، كما سيأتي.

وبعضهم قد يعل بغيرها من العلل، ويكتفي به عن ذكر هٰذِه العلة: لا تصريحاً ولا تلميحاً، كما ستأتي الإشارة إليه من كلامهم رحمهم الله.

وقد وقفت من عباراتهم - في حكاية هٰذِه العلة - على الألفاظ التالية:

١- أبو عون عبد الله بن عون ١٥١هـ:

روى ابن سعد في الطبقات ٧/ ١٩٣ بإسناده، عن عبد الله بن عون؛ قال: «لم يكن محمد بن سيرين يرفع من حديث أبي هريرة؛ إلا ثلاثة أحاديث، لا يجيء إلا بالرفع». وهٰذا لفظٌ محتملٌ.

٢- الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان ١٩٨هـ:

قال الإمام النسائي في كتابه السنن الكبرىٰ (٩٧٢٣):

«هٰذا حديثٌ منكرٌ، أنكره يحيىٰ بن سعيد القطان علىٰ عبد الرزاق؛ لم يروه عن معمر؛ غير عبد الرزاق».

٣- الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤هـ:

في كتاب الأم له ٤/ ٧٨؛ قال: «ليس بثابت، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر، عن ابن موهب، عن تميم الداري:

- وابن موهب: ليس بالمعروف عندنا.

- ولا نعلمه لقي تميماً.

ومثل هٰذا لا يثبت عندنا، ولا عندك؛ من قِبَلِ:

- أنه مجهولٌ.

- ولا نعلمه متصلاً».

٤- الإمام يحيىٰ بن معين ٢٣٣هـ:

- في الكامل لابن عدي ٥/ ١٩٤٨؛ قال ابن معين:

«هو حديثٌ منكرٌ، ليس يرويه أحدٌ؛ غير عبد الرزاق».

- وفي الكامل أيضاً ٦/ ٥٠٣؛ قال في عبد العزيز بن أبان القرشي:

«كذابٌ، يدعي ما لم يسمع، وأحاديثه لم يخلقها الله قط».

- وفي رواية عثمان الدارمي لابن معين (٥٦٩) ترجمة عبد العزيز بن أبان القرشي؛ قال:

«كان يأخذ أحاديث الناس؛ فيرويها».

٥- الإمام علي بن المديني ٢٣٤هـ:

«لا أعلم روي عنه شيءٌ؛ إلا من هٰذا الطريق، ولا نعرفه في أصحاب عبد الله». الجرح ٥/ ٢٢٢، وتهذيب الكمال ١٧/ ٦٢.

٦- الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ٢٤١هـ:

- في المنتخب للخلال ١/ ١٣٢ (٦٦)، والمنتخب لابن قدامة (٥٨):

قال: عن ابن أبي مريم، عن يحيىٰ بن أيوب، عن ليث؛ قال: سألت

أحمد؛ عن حديثٍ: حدثنا سعيد بن سليمان، ثنا عباد بن العوام، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة؛ قال: كنا نأتي أبا سعيد الخدري؛ فيقول: «مرحباً بوصية رسول الله ﷺ».

فقال أحمد: (ما خلق الله من ذا شيئاً، هٰذا حديث أبي هارون، عن أبي سعيد).

- وفي سؤالات أبي داود ص ٣١٤: «سمعت أحمد ذُكر له حديث ضمرة، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ «من ملك ذا رحم محرم؛ فهو حرٌ»؟ فقال أحمد: «ليس من ذا شيءٌ، وَهِمَ ضمرة».

٧- موسىٰ بن هارون الحمَّال ٢٤٣هـ:

قال الخطابي في معالم السنن ٣/ ٩٦: «هٰذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث، وحدثني الحسن بن يحيىٰ، عن موسىٰ بن هارون الحمال: أنه كان ينكر هٰذا الحديث، ويضعفه».

ويقول:

«- لم يروه عن أبي إسحاق؛ غير شريك.

- ولا عن عطاء؛ غير أبي إسحاق.

- وعطاء: لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً».

٨- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ٢٥٥هـ:

قال في السنن ١/ ٧١٣ (١١٢٩): «قال أبو محمد: أخاف أن يكون أخطأ، وأخاف أن يكون من حديث ليثٍ، لا أعرفه من حديث عبد الملك».

٩- الإمام أبو عبد الله البخاري ٢٥٦هـ:

- قال الإمام الترمذي في العلل الكبير ١/ ١٩٣ (٣٤١):

«سألت محمداً عن هٰذا الحديث؟ فلم يعرفه من حديث سفيان بن حسين، عن يونس بن عبيد، عن عطاء، وقال: لا أعرف ليونس بن عبيد سماعاً؛ عن عطاء بن أبي رباح».

- وفي العلل الكبير للترمذي ص ٤٥ (٤٣): «هٰذا لا شيء؛ رواه سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس؛ قوله، ولم يذكر فيه: أبا العالية.

ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً؛ من قتادة».

- وفي الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٣١٧: «لم يتابع عليه؛ ولا يعرف لأبي تميمة سماعاً؛ من أبي هريرة».

١٠- الإمام أبو زرعة الرازي ٢٦٤هـ:

- قال ابن أبي حاتم في العلل ٦/ ٥٣٢ (٢٧٢٨):

«قال أبو زرعة: لا أعرفه من حديث شعبة» قلت: فهو خطأٌ؟

قال: ما أدري ما أقول لك فيه؟».

- وقال ابن أبي حاتم في الجرح ١/ ٣٣٢، ٣٣٣ في قصةٍ بديعة عن أبي زرعة؛ قال: «ليس هٰذا من حديث ابن أبي فديك، وأما هٰذا؛ فإنه: كذا وكذا، فإنه لا يجيء عن فلان، وإنما هو كذا».

١١- الإمام أبو حاتم الرازي ٢٧٧هـ:

وسيأتي النقل عنه في المبحث التالي إن شاء الله.

١٢- الإمام أبو عيسى الترمذي ٢٧٩هـ:

قال رحمه الله في العلل الكبير ص ٣١٠ (٥٧٨): «قال أبو عيسىٰ: لا يُعرف عن عبيد الله؛ إلا من وجه رواية حفصٍ، وإنما يُعرف من حديث عمران بن حدير، عن أبي البزري، عن ابن عمر، وأبو البزري آسمه:

يزيد بن عُطارد».

وإسناد الترمذي هكذا: حدثنا أبو السائب، حدثنا حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر».

١٣- الإمام الناقد علي بن الحسين بن الجنيد ٢٩١هـ:

في الجرح والتعديل **٣/ ٤٧** (ترجمة الحسين بن إدريس الأنصاري: ابن خُرَّم): «عن علي بن الحسين بن الجنيد: أحلف بالطلاق أنه حديثٌ ليس له أصلٌ، وكذا هو عندي، فلا أدري منه، أو من خالد بن هياج بن بسطام».

علَّق عليه الذهبي في النبلاء **١٤/ ١١٤**: «بل إنه من خالد، فإنه ذو مناكير عن أبيه، والحسين؛ فثقةٌ حافظٌ».

١٤- الإمام أبوبكر البزار ٢٩٢هـ:

قال رحمه الله في البحر الزخار **١/ ٢٩١ (٣٥٢)**: «وهٰذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن عمر؛ إلا من هٰذا الوجه، من هٰذا الإسناد، وهو خطأ أتىٰ خطؤه من حبان؛ لأن هٰذا الحديث إنما يرويه همام وغيره: عن قتادة، عن قزعة، عن أبي سعيد».

ومسنده الكبير مليءٌ بمثل هٰذا.

١٥- الإمام أبوبكر البرديجي ٣٠١هـ:

في شرح العلل لابن رجب **٢/ ٧٣٢**: «قتادة، عن الحسن، عن أنس: لا يثبت منها حديثٌ أصلاً؛ من رواية الثقات».

وقال: «يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: لا يصح منها شيءٌ؛ إلا من حديث سليمان بن بلال، من حديث ابن أبي أويس، عن أخيه، عنه».

١٦- الإمام أبو الفضل ابن الشهيد ٣١٧هـ:

قال في كتابه علل الأحاديث في صحيح الإمام مسلم ص ١١٣ (٢٧):

«وهٰذا حديثٌ لا أصل له عندنا؛ من حديث شعبة، وإنما يعرف من حديث سعيد بن أبي عروبة» يعني: عن قتادة.

١٧- أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر السلمي الحراني ٣١٨هـ:

في سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص ٢٥٧؛ قال أبو عروبة: «هٰذا عندي باطلٌ - يعني: عن شعبة - كتبت كتاب شعبة عن ابن المصفَّىٰ - من أوله إلىٰ آخره؛ من أصله - فما رأيت فيه من ذا مرسلاً ولا مسنداً، وإنما يُعْرف هٰذا الحديث مرفوعاً؛ من حديث زائدة، عن سماك».

- وقال أيضاً، كما في تاريخ ابن عساكر ٦٤/ ٣٦٢، في النبلاء ١٤/ ٥٠٤: «عن أبي أحمد الحاكم، أنه قال: كان أبو عروبة إماماً بحقه وصدقه، فقال لي - أول ما قدمتُ حران - بلغني أن أبا محمد hابن صاعد حدَّث عن محمد بن يحيى القطعي، عن عاصم بن هلال، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ؛ قال: (لا طلاق قبل نكاح).

قلتُ له: يا أبا عروبة حدَّثنا به من أصله.

فقال: هٰذِه مسألة مختلفٌ فيها؛ من لدن التابعين.

- لو كان ثَمَّ أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ لكان علم النظار في الشهرة.

- ولما كانوا يحتجون في هٰذِه المسألة - ضرورةً - بحسين المعلم،

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده» اهـ.

١٨- الإمام أبو جعفر العقيلي ٣٢٢هـ:

قال في الضعفاء الكبير ٢/ ٢٦٢: «ليس له من حديث يحيىٰ بن سعيد أصلٌ، وإنما يعرف هٰذا الحديث من حديث الإفريقي».

ومثله: ٱنظر ١/ ٥٥ في ترجمة إبراهيم بن صرمة.

١٩- الإمام أبو حاتم ابن حبان ٣٥٤ هـ:

قال رحمه الله في كتابه المجروحين ١/ ١٢٥:

«هٰذا خبرٌ باطلٌ، ما قال رسول الله ﷺ هٰذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدَّث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهٰذا الإسناد».

٢٠- الإمام أبو القاسم الطبراني ٣٦٠هـ:

قال في المعجم الأوسط ٩/ ١١٣ (٩٢٨٠): «لم يرو هٰذا الحديث عن بشير بن عاصم؛ إلا عمرو بن أبي قيس، ورواه الثوري، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن ابن عمر».

وبشيرٌ يروي: عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن ابن مسعود ﷺ.

٢١- الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدي ٣٦٥ هـ:

قال في الكامل في الضعفاء ١/ ٢٨٧: «وهٰذا الحديث عن مالك - بهٰذا الإسناد - باطلٌ، وروي عن حبيب (كاتب مالك) عن مالك، هٰذا الحديث، وحبيبٌ أضعف من أبي حذافة، لم يذكره عن مالك غير أبي حذافة هٰذا، ولعل حبيباً شرٌ منه».

وعنده رحمه الله في الكامل من هٰذا المعنىٰ كثيرٌ جداً.

٢٢- الإمام أبو الحسن الدارقطني ٣٨٥هـ:

«هٰذا باطلٌ؛ بهٰذا الإسناد، وابن داسة: ثقةٌ، ولعله دخل عليه حديثٌ في حديثٍ، أو: توهمه؛ فمرَّ فيه». لسان الميزان ١/ ٣٣٣.

«هٰذا باطلٌ؛ بهٰذا الإسناد، والحسن، وأبو مصعب: ثقتان، ولكن الشيخ توهمه؛ فمرَّ فيه، وانقلب عليه إسناده».لسان الميزان ٨/ ٣٩.

وفي العلل له ٢/ ١١٨ (١٥١)؛ قال: «هو حديثٌ يروىٰ عن عُمارة بن غزية، عن أنس بن مالك، عن عمر.

وعمارة: لا نعلم له سماعاً من أنس».

٢٣- الإمام أبو عبد الله الحاكم ٤٠٥ هـ:

قال في معرفة علوم الحديث ص ١١٩- ١٢١: «هٰذا حديثٌ رواته أئمةٌ ثقاتٌ، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علةً نعلله بها...».

ثم قال: «ثم نظرنا:

- فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل روايةً.

- ولا وجدنا هٰذا المتن بهٰذِه السياقة عند أحدٍ من أصحاب أبي الطفيل.

- ولا عند أحدٍ ممن رواه عن معاذ بن جبل، عن أبي الطفيل.

فقلنا: الحديث شاذٌ».

ثم قال: «فنظرنا؛ فإذا الحديث موضوع» الخ ا.هـ.

٢٤- الإمام أبو نعيم الأصبهاني ٤٣٠هـ:

قال في حلية الأولياء ٣/ ٤٤: «حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ؛ من حديث قتادة، غريبٌ من حديث منصور عنه، لم نكتبه إلا من حديث ابن أبي شيبة».

ومثله كثيرٌ في الحلية أنظر: ٣/ ٤٣، ٦١، ٣٠٣، ٤/ ١١٢، ٥/ ٢٥،

٢٠٨، ٦/ ٣٤١ وغيرها.

٢٥- الإمام أبو يعلى الخليلي ٤٤٦ هـ:

قال في كتابه الإرشاد ٢/ ٤٩٥: «شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئاً، وهٰذا خطأٌ من موسىٰ بن الحسن هٰذا».

وقال أيضاً ٢/ ٨٠٢: «هٰذا خطأٌ؛ أخطأ فيه من روىٰ عن الحسين - بن الوليد - ولا يعرف لأبي حنيفة، عن سهيل» ثم نقل عن أبي العباس ابن عقدة؛ قوله: «إنما وقع هٰذا الغلط علىٰ من روىٰ عن الحسين بن الوليد؛ فلم يلق الحسينُ أبا حنيفة، فهٰذا لا يفرح به».

- وقال أيضاً ١/ ٤٠٩: «لو كان هٰذا الحديث ثابتاً بهٰذا الإسناد - عن أيوب، عن نافع - لاحتج به الناس؛ منذ مئتي سنةٍ: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده».

٢٦- الإمام أبو عمر ابن عبد البر ٤٦٣هـ:

قال في الاستذكار ٦/ ٣٠٩: «وهٰذا الحديث (لا يجيء) إلا من هٰذا الوجه، وظاهره الانقطاع، لم يسمعه أبو الزناد، عن عروة، وهو معروفٌ عن غيره».

٢٧- العلامة أبو الفرج ابن الجوزي ٥٩٧هـ:

قال في العلل المتناهية ١/ ٩٨: «وأما حديث جابر: ففي طريقه الأول؛ قال علي بن العباس العلوي: لا أصل لهٰذا الحديث؛ ولا نعلم أن الحسن بن عرفة روىٰ عن عبد الرزاق؛ قال: وهٰذا حديثٌ منكرٌ».

وبعد سياق هٰذِه الألفاظ المتنوعة - عن الأئمة النقاد - فيمكن تصنيفها علىٰ نوعين:

النوع الأول: ما كان مُعبِّراً عن هٰذِه العلة:

- مما يكون إسناده باطلاً؛ لا أصل له.
- أو لا تعرف لأحد رواته رواية عمن روىٰ عنه مطلقاً.

كقولهم: - لا يصح من هٰذا شيءٌ.

- ما خلق الله من هٰذا شيئاً.
- فلان لا تعرف له روايةٌ عن فلان.
- فلانٌ لم يسمع من فلانٍ شيئاً.
- فلانٌ عن فلانٍ: إسنادٌ لا يثبت به حديثٌ.
- وكلُّ ما أُعلَّ بالانقطاع، مع التفرد أو المخالفة.

وأصرحها: ما تقدم:

- عن الإمام أحمد: ما خلق الله من هٰذا شيئاً.
- وقول أبي عروبة: ما رأيت من ذا مرسلاً ولا مسنداً، وإنما يعرف هٰذا الحديث مرفوعاً؛ من حديث زائدة، عن سماك.

النوع الثاني: ما كان من مظان الإعلال بهٰذِه العلة:

وهٰذا كثيرٌ جداً، في أنواع الحديث الضعيف.

كقولهم: - حديثٌ موضوعٌ.

- حديثٌ منكرٌ.
- حديثٌ باطلٌ.
- دخل له حديثٌ في حديثٍ.
- المزيد في متصل الأسانيد.

- حديثٌ مرسل.
- والصحيح مرسل.
- والمرسل أشبه.
- والصحيح موقوفٌ.
- والموقوف أشبه.
- غريبٌ من حديث فلانٍ عن فلان، وإنما هو من حديث فلان.
- لا يُعرف، أو لا أعرفه: عن فلان، أو من حديث فلان، وإنما هو من حديث فلان، أو عن فلان.
- ليس بمحفوظٍ من حديث فلان.
- باطلٌ بهٰذا الإسناد.
- هٰذا الحديث لا يصح، أو لا يصح عن فلان.
- هٰذا لا يشبه حديث فلانٍ، وهو بحديث فلانٍ أشبه، ونحوها.
- وكل:
- ما وقع في روايته مخالفةٌ لا تُحتمل.
- أو روي تفرداً من وجهٍ لا يُحتمل، أو من راوٍ لا يُقبل تفرده.

فهما مظنة وقوع هٰذِه العلة في غالب مواضعها.

وكثيرٌ من هٰذِه المواضع - في المسانيد، والمعاجم، وكتب العلل، والرجال - مما يدخل في هٰذِه العلة، لٰكن الأئمة النقاد يعبرون عن إعلال الحديث بأنواع العبارات؛ باختلاف أنواع العلل الواقعة في الحديث.

المبحث الثالث

ألفاظ الإمام أبي حاتم في التعبير عن هٰذِه العلة:

يعتبر الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله فارس الميدان؛ في الإعلال بهٰذِه العلة، حيث جمع في إعلاله بين ثلاث مزايا:

المزية الأولىٰ: تنوع عباراته في التعبير عن هٰذِه العلة.

المزية الثانية: جزمه وقوة عباراته في الحكم بهٰذِه العلة.

المزية الثالثة: تعبيره بعباراتٍ صريحةٍ لم يسبقه إليها أحدٌ من الأئمة.

هٰذا؛ وللإمام أبي حاتم ثلاثة مسالك في التعبير عن هٰذِه العلة:

المسلك الأول: تعبيره بالعبارات المشتركة التي يعبر بها سائر الأئمة النقاد: من نفي معرفة الحديث، أو نفي الرواية، أو نفي اللقي، أو نفي السماع، ونحوها، ومنها الألفاظ العشرة التالية:

١- قال ابن أبي حاتم الرازي في العلل ٦/ ٥٣٢ (٢٧٢٨):

«قال أبي: هٰذا خطأٌ، أرىٰ أن أبا داود - الطيالسي - وهم فيه؛ ليس فيه شعبة، ليس يعرف هٰذا الحديث شعبةُ، إنما هو: حماد بن سلمة فقط».

٢- قال ابن أبي حاتم أيضاً ٢/ ١٠٤ (٢٤٥): «قال أبي: لا أعرفه من حديث يزيد -بن أبي حبيب- والذي عندي: أنه دخل له حديثٌ في حديثٍ».

٣- قال ابن أبي حاتم أيضاً ٢/ ١١٩ (٢٥٣):

«قال أبي: هٰذا خطأٌ، ليس هٰذا عبد الملك بن أبي سليمان، ولا أعلم روىٰ عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافعٍ شيئاً، إنما هو: عبد الملك بن جريج».

٤- قال ابن أبي حاتم أيضاً ٥/ ٤٨٦ (٢١٢٨): «قال أبي: لا أعرفه من حديث عبد الله بن العلاء بن زَبْر، ولكن رواه يحيىٰ بن الحارث، وشيبة بن الأحنف، وشداد أبو محمد، وعباس بن سالم، كلهم: عن أبي سلاّم، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، في الحوض، وهو الصحيح».

٥- قال ابن أبي حاتم ٤/ ٢٦٨ (١٤١٤): «قال أبي: هٰذا الحديث - بهٰذا الإسناد - منكرٌ، إنما يرويه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ».

٦- وقال أبو حاتم: «لا أعلم روىٰ عنه شيئاً». ٱنظر العلل (٥٦).

٧- وقال أبو حاتم: «فلانٌ لم يرو عن فلانٍ شيئاً».

انظر: (١٢٢) (٢٥٣) (٣٠٦) (٩٦٤) (١٠٩٢) (١٢٢٣) (١٣٢٥) (١٦٨٦) (١٨٦٨) (١٩٢٠) (٢١٨٠) (٢٢٢٦) (٢٧٨٨).

٨- وقال أبو حاتم: «فلانٌ لا يروي عن فلانٍ». ٱنظر العلل (١٦١٠).

٩- وقال أبو حاتم: «وفلانٌ لم يلق فلان»:

انظر: (٢٧٥) (٤٨٨) (١٣٥٧) (١٤٢٧) (١٨٣٧) (١٨٤٩) (٢٠٢٧) (٢١٠٤) (٢١٧٩) (٢٣٦٧).

١٠- وقال أبو حاتم: «لا أعلم فلاناً سمع من فلانٍ شيئاً»:

انظر: (٢١٤) (٥٠٣) (٥٩٦) (٨٢١) (٩٧٥) (١١٤٠) (١٢٣٢) (١٤٥٨) (١٧٣٢) (١٨١٠).

* وفي هٰذا البحث من تطبيقات هٰذا المسلك:

انظر: الحديث (١) (٢) (٣) (٤) (١٠) (١٣) (١٥) (١٧) مع تخريجها ودراستها، وكلها تحت علة (لا يجيء) رغم أنه لم يعبر عنها إلا بتعبير هٰذا المسلك الأول.

المسلك الثاني: تعبيره بعباراتٍ خاصةٍ في التصريح بهٰذِه العلة:

وقد وقفت له علىٰ ستة ألفاظٍ:

اللفظ الأول: قوله: «لا يجيء»:

انظر العلل: (٣٣٤) (٥٧٠) (٦٠٨) (٧١١) (٨٣٩) (٩٢٦) (١٠٧٨) (١٢٨٤) (١٩٦٨) (٢٣٥٠) (٢٦٠٢) (٢٦٨١) وفي المراسيل له (٥٥٢).

اللفظ الثاني: قوله: «لا يستوي»: انظر العلل: (١٥٣٥) (١٧٤٢).

اللفظ الثالث: قوله: «ليس له نظام»: انظر العلل: (٨٠٥).

اللفظ الرابع: قوله: «يستحيل»: انظر العلل: (٨٣٩).

اللفظ الخامس: قوله: «لا يكون»: انظر العلل: (١٧١٤).

اللفظ السادس: قوله: «ليس له معنىٰ»: انظر العلل: (٩٢٦).

*** وبالنسبة للفظ السادس: ينبغي أن يُعلم:**

أن أبا حاتم الرازي يستعمل هٰذا اللفظ - خصوصاً - في معنيين مختلفين:

أ- يقول: «**فلانٌ، عن فلان: ليس له معنىٰ**» وهٰذا ما يتعلق بهٰذِه العلة.

ب- يقول: «**فلانٌ: ليس له معنىٰ**» وهٰذا يعني معنىٰ آخر، وهو: أن وجود هٰذا الراوي في هٰذا الإسناد خطأٌ بلاشكٍ عند أبي حاتم رحمه الله، وقد وقع هٰذا التعبير، بهٰذا المعنىٰ في خمسةٍ وثلاثين موضعاً، ومنها:

(٨) قال: «وليس لأبي سفيان معنى».

(٥٤) قال: «وليس لعبد الله بن أبي بكر معنى».

(١٦٠) قال: «وليس لإبراهيم بن أبي موسىٰ هاهنا معنى».

قال: «وليس عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - في الاستسقاء - معنىٰ».

(٣٧٠) قال: «جميعاً مضطربَيْن، ليس لهما في الرواية معنىٰ».

(٤٨٧) قال: «جميعاً منكرين، ليس لواحدٍ منهما معنىٰ».

وهٰذِه الألفاظ الستة خصوصاً:

هي محل البحث والدراسة هنا فقط، ولم يشاركه فيها أحدٌ؛ إلا في لفظٍ واحدٍ (لا يجيء) فقد شاركة قرينه:

أبو زرعة الرازي؛ فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٣٣٢، ٣٣٣، كما تقدم.

* * *

المسلك الثالث: تعبيره بالجمع بين عبارات المسلكين السابقين؛ في نقد الحديث الواحد:

وقع هٰذا في أربعة مواضع:

١- العلل (٨٣٩) قال: «لا يجيء» مع قوله «يستحيل».

٢- العلل (٨٠٥) قال: «ليس له نظام» مع «حديثٌ لا أدري ما هو».

٣- العلل (٩٢٦) قال: «ليس له معنىٰ» مع قوله «لا يجيء».

٤- العلل (١١١٧) قال: «لا يجيء» مع قوله «لا أدري كيف هو».

* * *

وجميع هٰذِه الألفاظ الستة - التي هي محل البحث أصالةً - وما أضيف إليها:

- لا ٱختلاف بينها، ولا تعارض.
- بل كلها بابٌ واحدٌ، ومدلولٌ واحد، وبعضها يُفسر بعضاً.

ويمكن جمعها في مقالةٍ واحدةٍ؛ فيما بين الأقواس التالية:

«لا يستوي» ما «ليس له معنىٰ».

و «لا يكون» ما «ليس له نظام».

و «لا يجيء» ما «يستحيل».

المبحث الرابع

* شرط الإعلال بهٰذِه العلة (لا يجيء):

لابد من معرفة الفرق بين:

- ما يدخل تحت شرط هٰذِه العلة (لا يجيء).
- وما لا يدخل تحت هٰذا الشرط.

مما جاء عن الأئمة النقاد من إعلال الأحاديث؛ بالبطلان، أو أنها لا أصل لها، أو لا يثبت منها شيء، أو ما خلق الله منها شيئاً، ونحوها من العبارات التي تقدم ذكرها.

وللتفريق بينها؛ فقد ٱستقرأت جميع نصوص أبي حاتم الرازي التي جاء فيها النص علىٰ هٰذِه العلة؛ حتىٰ أقف علىٰ شرطه في هٰذِه العلة.

وقد تحصل لي - في إعلال الإمام أبي حاتم بهٰذِه العلة - شرطان لابد من ٱجتماعهما لإثبات هٰذِه العلة:

* الشرط الأول:

أن يكون هٰذا الحديث معلولاً بإحدىٰ علتين:

إما: التفرد، وإما: المخالفة.

أ- أما العلة الأولىٰ، وهي: التفرد:

وهو: «ما ٱنفرد بروايته راوٍ واحدٍ:

- في أصل الحديث، أو جزء منه.
- في متنه أو سنده.

- مع المخالفة لغيره أو بدونها.
- وبزيادةٍ فيه أو بدونها.
- من أي راوٍ كان: ثقة أو تالفاً».

فصار (التفرد) ثلاثة أنواعٍ في الجملة:

١- التفرد بأصل الحديث، لا يشاركه فيه غيره: لا سنداً ولا متناً.

٢- التفرد بجزء من الحديث، لا يشاركه فيه غيره: سنداً أو متناً.

٣- التفرد بالرواية عن الإمام الذي يُجمَع حديثُه، دون سائر أصحابه وتلاميذه .**هٰذا معنىٰ (التفرد) عموماً.**

أما الإمام أبو حاتم؛ في حكايته لهٰذِه العلة:

فقد ٱقتصر علىٰ (التفرد) الواقع (في الإسناد خاصةً) كما تقدم في المبحث الأول، في التعريف الٱصطلاحي؛ حيث قلنا:

«سياق الإسناد» وقد شرحناه هناك بما يغني عن إعادته.

وبالنظر في نصوص ابن أبي حاتم في العلل؛ فهٰذا ذكر ما وقع فيه (التفرد) من نصوص هٰذِه العلة:

الحديث (٢) وهو في العلل (٥٧٠)، (٦٠٨).

الحديث (٥) وهو في العلل (٨٣٩).

الحديث (٩) وهو في العلل (١٢٨٤).

الحديث (١٠) وهو في العلل (١٥٣٥).

الحديث (١٢) وهو في العلل (١٧٤٢).

الحديث (١٥) وهو في العلل (٢٣٥٠).

الحديث (١٦) وهو في العلل (٢٦٠٢).

الحديث (١٧) وهو في العلل (٢٦٨١).

ب- وأما العلة الثانية: المخالفة:

وهي: «مخالفة الراوي لمن شاركه في رواية الحديث:

- **إما سنداً**: بوصلٍ، أو رفعٍ، أو ٱختلافِ طريقٍ، أو إبدالِ راوٍ، أو قرنِ راوٍ براوٍ، أو تصحيفٍ، ونحوه.

- **وإما متناً**: في لفظةٍ، أو جملةٍ، أو نقصٍ، أو زيادةٍ، أو إبدالٍ».

وبالنظر في نصوص ابن أبي حاتم في العلل؛ فهٰذا ذكر ما وقعت فيه (المخالفة) من نصوص هٰذِه العلة:

الحديث (١) وهو في العلل (٣٣٤) (٢٣١).

الحديث (٣) وهو في العلل (٧١١).

الحديث (٤) وهو في العلل (٨٠٥).

الحديث (٦) وهو في العلل (٩٢٦).

الحديث (٧) وهو في العلل (١٠٧٨).

الحديث (٨) وهو في العلل (١١١٧).

الحديث (١١) وهو في العلل (١٧١٤).

الحديث (١٣) وهو في العلل (١٩٦٨).

الحديث (١٤) وهو في العلل (٢١١٧) (٢١٨٠).

فصارت (المخالفة) صوراً شتىٰ، إما أن تقع في المتن، أو في الإسناد.

وهٰذا معنىٰ (المخالفة) عموماً.

أما الإمام أبو حاتم؛ في حكايته لهٰذِه العلة:

فقد ٱقتصر علىٰ (المخالفة) الواقعة (في الإسناد خاصةً) كما تقدم بيانه في الركن الأول من التعريف الٱصطلاحي.

*** فلابد في هٰذِه العلة: أن تكون مؤسسةً؛ علىٰ إحدىٰ هاتين العلتين:**

إما التفرد؛ بأي صورةٍ من صوره.

وإما المخالفة؛ بأي وجهٍ من وجوهها.

*** الشرط الثاني:**

أن يكون الإسناد في أثنائه، أو أوله منقطعاً، وهو ما يُعبِّر عنه أبو حاتم والمتقدمون بالمرسل: الذي يشمل جميع أنواع الٱنقطاع.

وبالنظر في نصوص هٰذِه العلة، التي ذكرها ابن أبي حاتم في العلل: فقد جاءت عباراته الدالة على الإرسال (الانقطاع) علىٰ ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: عباراته المتكررة في كل نصوص هٰذِه العلة:

الحديث الأول: «لا يجيء مرفوعاً».

الحديث الثاني: «الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء».

الحديث الثالث: «سماك، عن عائشة بنت طلحة: لا يجيء».

الحديث الرابع: «عكرمة، عن أنس: ليس له نظام».

الحديث الخامس: «أبو قلابة، عن أبي الشعثاء: لا يجيء».

الحديث السادس: «المطعم، عن الحسن: ليس له معنىٰ».

«الحسن، عن سهل بن الحنظلية: لا يجيء».

الحديث السابع: «أبو سلمة، عن ثوبان: لا يجيء».

الحديث الثامن: «واصل، عن أبي قلابة: لا يجيء».

الحديث التاسع: «عبادة، عن أبي موسىٰ: لا يجيء».

الحديث العاشر: «سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء: لا يجيء».

الحديث الحادي عشر: «عروة، عن أبي سلمة: لا يكون».

الحديث الثاني عشر: أبو جعفر (الرازي)، عن الضحاك: لا يستوي».

الحديث الثالث عشر: «الزهري، عن أبي حازم: لا يجيء».

الحديث الرابع عشر: «سعيد بن المسيب، عن سراقة: لا يجيء».

الحديث الخامس عشر: «عاصم، عن عبيدة (السلماني): لا يجيء».

الحديث السادس عشر: «الزهري، عن أبان بن عثمان: لا يجيء».

الحديث السابع عشر: «قتادة، عن أنس: لا يجيء».

فجميع هٰذِه العبارات: نصٌّ قاطعٌ على ٱعتبار (الانقطاع) في الإسناد المعل بهٰذِه العلة (لا يجيء).

الوجه الثاني: نص الإمام أبي حاتم الرازي علىٰ تفسير هٰذِه العلة؛ بعدم السماع في أحد المواضع:

- الحديث السادس (٩٢٦):

قال: «المطعم، عن الحسن: ليس له معنىٰ: لم يسمع منه».

وقال: «الحسن، عن سهل بن الحنظلية: لا يجيء: لم يسمع منه.

- الحديث السابع: (١٠٧٨): قال: «أبو سلمة، عن ثوبان: لا يجيء».

ثم عالجه معالجةً إسناديةً بديعةً؛ بيَّن فيها: أنه لم يرو عنه إلا - بواسطةٍ - حديثاً واحداً.

- الحديث الثامن: (١١١٧): قال: «واصل، عن أبي قلابة: لا يجيء».

ثم قال: «لا أعلم روىٰ هٰذا عن الأوزاعي غيره».

الوجه الثالث: الٱشتراك علىٰ هٰذا النص - في بعض المواضع - بين

العلل والمراسيل لابن أبي حاتم:

الحديث السادس: قال: «الحسن، عن سهل بن الحنظلية» السابق، ومثله في المراسيل (١٤٩) قال: «لم يسمع الحسن من سهل بن الحنظلية».

الحديث السابع: ومثله في المراسيل (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤).

الحديث التاسع: «عبادة، عن أبي موسىٰ: لا يجيء» وقال نفس النص في المراسيل (٥٥٢).

الحديث السادس عشر: (٢٦٠٢): قال: «الزهري، عن أبان بن عثمان: لا يجيء».

وفي المراسيل (٧٠١) قال: «لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعةٌ من أصحابنا: أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً».

وفي المراسيل (٧٠٣) قال: «الزهري: لم يسمع من أبان بن عثمان».

فلابد في الإعلال بهٰذِه العلة - عند أبي حاتم الرازي - من شرط الأنقطاع وعدم الأتصال.

* * *

* **والحاصل:**

أن شرط هٰذِه العلة (لا يجيء) أن يجتمع فيها الشرطان:

الأول: إما التفرد، أو المخالفة.

والثاني: الأنقطاع والإرسال.

* * *

المبحث الخامس

* وجه الجمع والفرق بين علة (لا يجيء) وبين (المرسل):

تقدم تقرير أن هٰذِه العلة (لا يجيء) لا تتحقق في ٱصطلاح أبي حاتم رحمه الله؛ إلا بشرط (الإرسال) فما وجه الصلة بين هٰذا الإرسال، وبين المرسل عند أهل الحديث؟

* أولاً: أنواع المرسل عند المحدثين:

كان المتقدمون من أهل الحديث يطلقون الحكم بالإرسال، ويصفون الحديث بأنه مرسل؛ لكل حديثٍ منقطعٍ؛ بأي نوعٍ من أنواع الٱنقطاع.

ولهٰذا عرَّفوه؛ بأنه: «**ما ٱنقطع إسناده؛ علىٰ أي وجهٍ كان ٱنقطاعه**» كما في الكفاية للخطيب ص ٣٨٤، وفي الفقيه والمتفقة ١/ ١٠٣، وابن القطان في الوهم والإيهام ٥/ ٤٩٣، وابن الصلاح في مقدمته ص ٢٧، وشرح النووي لصحيح مسلم ١/ ٣٠، وفي المجموع شرح المهذب ١/ ٩٩.

وهٰذا ما سمَّاه ابن الأثير: «**المرسل المطلق**». جامع الأصول ١/ ١١٥، وإطلاقه بهٰذا المعنىٰ يشمل كل نوعٍ من أنواع ٱنقطاع الإسناد.

*** والمرسل - بهٰذا الإطلاق - له خمسة أنواع:**

١- رواية التابعي - عمداً - يرفعه، وهو: (المرسل الخاص).

٢- رواية الراوي - عمداً - عمن سمع منه؛ ما لم يسمعه منه، وهو: **(تدليس الإسناد)**.

٣- رواية الراوي - عمداً - عمن أدركه، أو حتىٰ لقيه، ولم يسمع

منه، وهو: (**المرسل الخفي**).

٤- رواية الراوي - عمداً - عمن لم يلقه؛ سواءٌ أدركه أو لم يدركه، وهو: (**المنقطع**).

٥- رواية الراوي - عمداً - عمن سمع منه؛ فيُسقط - من الإسناد - راوياً ضعيفاً بين راويين؛ بينهما روايةٌ وسماعٌ، وهو: (**تدليس التسوية**).

هٰذِه الأنواع الخمسة: هي أصول صور الٱنقطاع عند أهل الحديث، و(المعلق) و(المعضل) يدخلان في النوع الرابع (المنقطع)، ولا يتصور - عندهم - أنواعٌ أخرىٰ؛ من ٱنقطاع الإسناد؛ سوىٰ ذلك.

* ثانياً: أنواع ما يقع في هٰذِه العلة (لا يجيء) من الصور:

سبق في تعريف هٰذِه العلة أنها: «**رواية الراوي الأدنىٰ - خطأً، أو عمداً؛ عمن سمع منه - إسناداً لا يُعرف له أصلٌ**».

فتضمن هٰذا شرطين:

الأول: أن هٰذِه العلة لا تقع إلا من الراوي الأدنى.

الثاني: وأن هٰذِه العلة تقع منه: عمداً، أو خطأً:

أ- ٱشتباهاً في ٱسم الراوي. ب- أو تصحيفاً لاسم الراوي.

ج- أو إبدالاً لراوٍ براوٍ. د- أو قرناً لراوٍ براوٍ آخر.

كما تضمن هٰذا ست صور:

الأولىٰ: أن هٰذِه العلة قد تقع بإسناد راوٍ؛ عمن لم يدركه أصلاً.

الثانية: وقد تقع أيضاً بإسناد راوٍ؛ عمن أدركه، ولم يلقه.

الثالثة: وقد تقع أيضاً بإسناد راوٍ؛ عمن لقيه، ولم يسمع منه.

الرابعة: وقد تقع كذلك بإسناد راوٍ؛ عمن سمع منه، ما لم يسمعه منه.

الخامسة: وقد تقع بإسنادٍ لا يُعرف له أصلٌ برمته.

السادسة: وقد تقع بإسنادٍ لا يُعرف له أصلٌ؛ في موضعٍ من إسناده:

أ- كأن لا يُعرف من رواية فلانٍ هٰذا: صحابيٍ، أو من دونه.

ب- أو كأن لا يُعرف إلا من رواية راوٍ آخر: صحابيٍ، أو من دونه.

جـ- أو كأن لا يُعرف إلا من راوية فلانٍ، عن فلانٍ آخر؛ غير من أسند إليه.

د- أو كأن لا يُعرف إلا موقوفاً، فرفْعُه لا يجيء؛ لأنه لا أصل له.

هـ- أو كأن لا يُعرف إلا مرسلاً، فوصْلُه لا يجيء؛ لأنه لا أصل له.

*** ثالثاً: وجوه الجمع والفرق بين هٰذِه العلة وبين المرسل:**

١- أن هٰذِه العلة تقع عمداً وخطأً، بخلاف المراسيل جميعاً؛ فإنها لا تقع إلا عمداً.

٢- أن هٰذِه العلة لا تقع إلا من الراوي الأدنىٰ، بخلاف المراسيل كلها؛ فإنها لا تقع إلا من نفس صاحب الرواية المرسلة المباشر فقط.

فليس في الإرسال: اشتباهٌ، ولا تصحيفٌ، ولا إبدالٌ، ولا قرنٌ.

٣- تشترك هٰذِه العلة مع الإرسال في الصور الأربع، لكنها لا تقع في الإرسال إلا عمداً.

٤- أما الصورتين الخامسة والسادسة؛ فهما من خصائص هٰذِه العلة فقط.

٥- المرسل الخاص يعتبر صورةً من الصور التي تقع في هٰذِه العلة، لكنها تقع بحيث يكون المرسَلُ هو الوجه الصحيح، والمرفوع معلولاً بعلة (لا يجيء) كما في (٩٢٦).

٦- تتشابه هٰذِه العلة مع تدليس التسوية؛ في كون العلة تقع من الراوي الأدنىٰ فقط، ثم تختلف في نوع العلة، كما تقدم.

*** والمتأمل في ألفاظهم في التعبير عن ٱنقطاع الإسناد، وعدم ٱتصاله: يجدها علىٰ ثلاث درجاتٍ:**

الدرجة الأولىٰ: تعبيرهم بالإرسال، أو التدليس، أو نحوهما من أنواع الحديث المنقطع، كقولهم: منقطع، ومعضل، ومعلق، أو: فلان لم يلق فلان، أو: لقيه، ولم يسمع منه، ونحوها.

وهٰذا بحثٌ حديثي مستقلٌ، وله دراساتٌ مستوفيةٌ، وتحته فنونٌ متنوعة، من أنواع الٱنقطاع: من (المرسل بنوعيه، والمدلس بأنواعه، والمرسل الخفي، وأنواع الحديث المنقطع).

الدرجة الثانية: تعبيرهم الذي يدل علىٰ عدم ٱستقامة الإسناد، وأنه إسنادٌ لا نظام له؛ فيقولون: (لا يجيء، لا يكون، يستحيل، لا يستوي، ليس له معنىٰ) ونحوها من الألفاظ التي سبق سياقها.

الدرجة الثالثة: تعبيرهم الذي يدل علىٰ نفي العلم بالرواية، أو نفي العلم بالسماع.

- **وقد جمع أبو حاتم** - في الحديث (١١) وفيه المسألة (٩٢٦) - بين (ليس له معنىٰ) و (لا يجيء) (الحديث المرسل).

وهو في المراسيل (١٤٩) قال (لم يسمع الحسن من سهل بن الحنظلة).

- **وكذلك** في الحديث (١٢) وفيه المسألة (١٠٧٨) جمع بين قوله: (لا يجيء) (لا أعلم روىٰ أبو سلمة، عن ثوبان؛ إلا حديثاً...).

(لا أعلم سمع أبو سعد البقال، من أبي سلمة، ولا من أبي سلام).

وهو في المراسيل (٨١٢) قال: (ما أراه سمع) (لم يسمع).

وفي المسألة (٨١٣): (مرسل).

وفي المسألة (٨١٤): (لا أدري سمع منه أم لا).

- **وكذلك** في الحديث (٢٢) وفيه المسألة (٢١١٧) جمع بين قوله: (لا يجيء) وهو في العلل أيضاً في المسألة (٢١٨٠) قال: (وما أعلم أسامة روىٰ عن سعيد بن المسيب شيئاً).

- **وكذلك** في الحديث (٢٤) وفيه المسألة (٢٦٠٢) جمع بين قوله: (لا يجيء) وهو في المراسيل (٧٠١) قال: (الزهري لم يسمع من أبان من عثمان شيئاً)

وفي المراسيل أيضاً (٧٠٣) قال: (الزهري لم يسمع من أبان شيئاً، لا أنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه، ولٰكن لا يثبت له السماع منه..).

وأيضاً في (٧٠٥) قال: (الزهري لم يسمع من أبان).

ولهٰذا أضفت الدرجة (الثالثة) إلى الدرجة (الثانية) - في دراسة هٰذِه العلة - لتداخلهما في الإعلال بهٰذِه العلة، ومثاله: ما وقع في (الحديث الثاني) مع أن أبا حاتم لم يعبر عنه بما زاد عن قوله: (مرسلاً) وقوله: (لم يسمع الحكم من مقسم هٰذا الحديث).

وقوله: (ولا أعلم قتادة روىٰ: عن عبد الحميد شيئاً، ولا عن الحكم).

مع أنه (إسنادٌ لا يجيء) من خمسة وجوهٍ، لا يجيء بوجهٍ من الوجوه، كما سيأتي في وجه إعلاله.

علىٰ أن بعض إطلاقات الدرجة الثالثة لا يعدو أن يكون داخلاً في الدرجة الأولىٰ فقط، فهٰذا خارج محل البحث.

* * *

*** والمقصود من هٰذا كله:**

أن هٰذِه العلة تتضمن إرسالاً؛ أوسع من الإرسال:

- فلها وجهُ تداخلٍ معه من جهة.
- ولها وجهُ مفارقةٍ من جهةٍ أخرىٰ.

فهٰذِه العلة نوعٌ من الٱنقطاع المقيَّد بقيوده السابقة.

ومع هٰذا؛ فقد أعرض عن ذكر هٰذِه العلة؛ من صَنَّفوا في «الاتصال والانقطاع»، فلم يبينوا:

- وجه مجامعتها له، ولا وجه مفارقتها.
- ولا وجه خطورتها، وخفائها عند دراسة الأسانيد.

نسأل الله التوفيق والسداد.

المبحث السادس

* الفرق بين (لا يجيء) ونقيضه، وقسيمه، وضده:

يعتبر تمييز الشيء - من نقيضه، وقسيمه، وضده - من أعظم ما يجلي معناه، ويكشف حقيقته، ويرفع عنه الإشكال، ويزيل عنه الالتباس؛ بما يشترك معه في جزءٍ من حقيقته، وبعضٍ من معناه.

ومما تقدم من المباحث السابقة: يمكننا بيان ما يتعلق بالنقيض، والقسيم، والضد؛ حتىٰ يتحرر معنىٰ هٰذِه العلة:

أولاً: نقيضه:

إذا كان الطريق الذي (لا يجيء) طريقاً مركباً: وهماً أو عمداً، بمعنىٰ أنه طريقٌ لا يُعرف؛ لأنه لا وجود له في الأسانيد، ولم يرو به شيءٌ من الأحاديث أصلاً.

فإن نقيضه: ما كان طريقاً مطروقاً، وجادةً مسلوكةً، ومجرَّةً مأثورةً، من الأسانيد التي جاءت بها الأحاديث الكثيرة، والتي يُعبِّر عنها الإمام أبو حاتم الرازي (**بلزوم الطريق**).

ثانياً: قسيمه:

فقد سبق في المباحث السابقة:

- أن مصطلح (الغريب) عند أهل الحديث مصطلحٌ واسعٌ، يتضمن معانٍ شتىٰ، لا يأتي عليها الحصر.

- وأن الإعلال بجنس هٰذِه العلة (لا يجيء) لونٌ من ألوانها، وصورةٌ

من صورها، لكنه وجهٌ باطلٌ مركَّبٌ، لا أصل له: خطأً، أو عمداً.

ويقابله من الغريب نفسه:

طريقٌ غريبٌ نسبيٌ معروفٌ، وهو الطريق الذي يرجحونه.

ويُعبِّرون عنه بالصواب، أو: الصحيح، أو: الأشبه، ونحوها.

وهٰذا الطريق القسيم: هو الوجه الصحيح في مقابل الطريق الذي أعلوه بـ (لزوم الطريق) كما عبَّر الإمام أبو حاتم رحمه الله.

* فالمعلول بعلة (لا يجيء) وقسيمه: يشتركان في الغرابة، لكنهما يختلفان في نوع هٰذِه الغرابة: مطلقاً، ونسبياً.

ثالثاً: ضده: فقد تقدم - في شرط الإعلال بهٰذِه العلة - أن الطريق المعلَّ بهٰذِه العلة (علة لا يجيء): **لا يتحقق إلا بأحد الشرطين:**

- إما التفرد.
- أو المخالفة.

* وبحسب هذين الشرطين يكون ضده: وجوداً، وعدماً:

١- فإذا كان الإعلال (بالتفرد): فإنه لا ضد له:

ومثاله في العلل عند ابن أبي حاتم:

الحديث الثاني: وهو في العلل برقم (٥٧٠) (٦٠٨).

والحديث الثامن: وهو في العلل برقم (١١١٧).

والحديث الخامس عشر: وهو في العلل برقم (٢٣٥٠).

٢- وإذا كان الإعلال (بالمخالفة): فضده الوجه الراجح:

ومثاله في العلل عند ابن أبي حاتم:

الحديث الأول: وهو في العلل برقم (٣٣٤) حيث رجَّح الموقوف، وأعلَّ المرفوع.

والحديث الثالث: وهو في العلل برقم (٧١١) حيث أعلَّ حديث سماك، عن عائشة بنت طلحة، في مقابل غيره من الطريق الصحيحة المذكورة في التخريج.

المبحث السابع

*** الكلام على الرواة يجامع الإعلال بهٰذِه العلة (لا يجيء):**

العلل الحديثية، وجروح الرواة، وعيوب الأسانيد: فنونٌ واسعةٌ، وشباكٌ معقدة؛ من الوجوه، والألوان، والأنواع، والصور، في نسيجٍ متماسكٍ، يأخذ بعضُه برقاب بعضٍ، يجعل بينها من المداخلة والمباينة، ومن المجامعة والمفارقة؛ ما قد لا يقع في ذهن الناقد تنظيراً.

ومن هٰذِه المجامعة: ما وقع عند الإمام أبي حاتم في تقريره لهٰذِه العلة، مع طعنه في الرواة أحياناً، وهٰذا محصَّل ما وقع في ذلك:

* أولاً: حكم أبي حاتم على أحد الرواة؛ بقوله (ليِّن):

في العلل (٦٠٨) وهو (الحديث الثاني) من أحاديث هٰذِه العلة.

قال أبو حاتم: «لا يجيء هٰذا؛ إلا من (لين) مسكن».

وفي العلل (٥٧٠) وهو تابع للحديث الثاني، قال أبو حاتم:

«لا يجيء، وَوَهَن أمر مسكين عندي بهٰذا الحديث».

ومن المعلوم أن مرتبه (الليِّن) عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، تعتبر هي المرتبة الأولىٰ، والأدنىٰ، والأخف؛ في مراتب الجرح عنده.

قال ابن أبي حاتم ٢/ ٣٧ في المرتبة الأولىٰ من مراتب الجرح:

«إذا أجابوا في الرجل بـ (ليِّن الحديث) فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً».

فكأن أبا حاتم في تقريره للإعلال بهٰذِه العلة (لا يجيء) أراد تعصيب هٰذِه العلة؛ في مسكين بن عبد الله أبي فاطمة البصري.

كما سيأتي الكلام علىٰ حاله في دراسة هٰذا (الحديث الثاني).

* * *

* ثانياً: حكم أبي حاتم علىٰ أحد الرواة؛ بقوله (لا نعرفه):

في العلل (٨٣٩) وهو (الحديث الخامس) من الأحاديث المدروسة هنا.

قال أبو حاتم: «يونس بن شداد: لا نعرفه».

والتعبير بنفي معرفة الراوي تعبيرٌ موجودٌ عند أهل النقد، ومن أكثر من ٱستعمله الإمام يحيىٰ بن معين، ثم الإمام أبو حاتم الرازي.

والأصل أن نفي المعرفة إثباتٌ للجهالة بالراوي:

- في الجرح والتعديل ٧/ ١٥ في ترجمة (محمد بن عباد بن سعد) فإنه نقل عن ابن معين؛ قوله: «لا أعرفه».

علَّق عليه ابن أبي حاتم؛ بقوله: «يعني: لأنه مجهول».

- وفي الجرح والتعديل ٣/ ٢٩ في ترجمة (صدقة بن أبي عمران) فإنه نقل عن ابن معين؛ قوله: «لا أعرفه».

علَّق عليه ابن أبي حاتم؛ بقوله: «يعني: لا أعرف حقيقة أمره».

- وفي الكامل لابن عدي ٥/ ٤٨٥ في ترجمة (عبد الرحمن بن آدم) فقد نقل عن ابن معين؛ قوله: «لا أعرفه».

علَّق عليه ابن عدي؛ بقوله: «إذا قال مثلُ ابن معين:

لا أعرفه؛ فهو مجهولٌ، غير معروف».

ويتمشىٰ مع هٰذا جملةٌ من المواضع كذلك، ومنها:

- الجرح ٣/ ٥٢٣: «رافد: روىٰ عن عكرمة؛ قال: لا أعرفه».

- الجرح ٧/ ٢١٦: «محمد بن ثابت بن عمرو؛ قال: لا أعرفه».
- الجرح ٨/ ٤٦٥: «نصر بن نجيح الأشعري؛ قال: لا أعرفه».
- الجرح ٢/ ٣٤٩: «أوفىٰ بن دلهم: لا يُعرف، ولا يدري من هو».

* **ولا يشكل عليه: ما جاء في الجرح والتعديل ٢/ ٤٠:**

قال أبو حاتم: «أحمد بن إبراهيم الحلبي: لا أعرفه، وأحاديثه باطلةٌ موضوعةٌ، كلها ليس لها أصولٌ، يدل حديثه علىٰ أنه كذاب».

فإنه نفىٰ معرفته به؛ لكنه حكم علىٰ رواياته؛ بما يدل علىٰ هلاك حاله.

والمقصود: أن أبا حاتم يُعصِّب إعلال هٰذا الحديث بهٰذا الذي لا يعرفه وهو يونس بن شداد.

* * *

* ثالثاً: حكم أبي حاتم علىٰ أحد الرواة؛ بقوله:

«أبو إسحاق الفزاري: أحفظ وأتقن؛ من يحيىٰ بن حمزة».

في العلل (٩٢٦) وهو (الحديث السادس) من الأحاديث المدروسة هنا.

وهٰذا ما يسميه أهل الحديث:

منهج المقارنة في الكلام على الرواة، وهو بيان حال الراوي من خلال مقارنته بغيره:

أ- **إما للتمييز** بين أحوال الرواة؛ لما بينهم من الاشتراك؛ في البيت، أو البلد، أو في الاسم، أو في الشيوخ.

ب - **وإما للتعريف** بحاله، والتقريب لمنزلته، وتحديد مرتبته، من خلال مقارنته بمن هو معروفٌ ومشهور الحال.

جـ- **وإما للترجيح** بين رواياتهم، ومعرفة مراتبهم؛ في الرواية عن

الشيوخ، وخصوصاً ما يتعلق بالتلاميذ والأصحاب.

*** ومنهج المقارنة منهجٌ نسبيٌ لا حدود له:**

- يقع بين الثقات.
- ويقع بين الضعفاء.
- ويقع بين الثقة، ومن دونه.
- وقد يقع بين الثقة، والضعيف أحياناً.

والواقع هنا في هٰذا الحديث إنما هو من باب (المقارنة بين الثقات):

- يحيىٰ بن حمزة بن واقد، أبو عبد الرحمن الحضرمي مولاهم، القاضي الدمشقي: عالمٌ، ثقةٌ، قدري.

- وأبو إسحاق الفزاري: إمام الدنيا في زمانه، ثقةٌ، حافظٌ، حجةٌ، مجاهدٌ، قدوة.

والمقصود: رغم أن يحيىٰ بن حمزة ثقةٌ؛ فقد عصَّبه الإمام أبو حاتم هٰذِه العلة؛ لأنه في مقابل إمامة أبي إسحاق الفزاري.

* * *

*** رابعاً: حكم أبي حاتم علىٰ أحد الرواة؛ بقوله:**

«الحسن بن علي بن عاصم: وهو شيخٌ».

في العلل (١١١٧) وهو (الحديث الثامن) من الأحاديث المدروسة.

وهٰذِه المرتبة (شيخٌ) عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ٣٧ هي المرتبة الثالثة من مراتب التعديل؛ حيث قال:

«وإذا قيل: (شيخٌ) فهو بالمنزلة الثالثة: يُكتب حديثه، وينظر فيه؛ إلا أنه دون الثانية».

فجعل مرتبته بعد المرتبة الثانية: «صدوق، أو محله الصدق،

أو لا بأس به».

*** وقد أطلق الأئمة هٰذِه المرتبة؛ كما أطلقها أبو حاتم وغيره:**

وهي عبارةٌ واسعة المعنىٰ، متعددة الدلالة، يصفون الراوي بها وحدها، وقد يقرنونها بألفاظٍ أخرىٰ، ومنها:

١- شيخ:

- طالب بن حُجير: قاله أبو زرعة وأبو حاتم. الجرح ٤/ ٤٩٦.
- العباس بن الفضل العدني. الجرح والتعديل ٦/ ٢١٣.
- عبد الحميد بن محمود. الجرح والتعديل ٦/ ١٨.
- يوسف الماجشون. الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٦.

٢- شيخٌ مجهولٌ:

- داود بن يزيد الثقفي البصري. الجرح والتعديل ٣/ ٤٢٨.
- صالح بن جبير. الجرح والتعديل ٤/ ٣٩٧.
- داود بن يزيد. الجرح والتعديل ٣/ ٤٢٨.

٣- ليِّن الحديث، حديثه حديث الشيوخ:

شبيب بن بشر البجلي. الجرح والتعديل ٤/ ٣٥٧.

٤- شيخٌ، ليس بالمعروف:

شعيب بن يحيى التجيبي المصري. الجرح والتعديل ٣/ ٣٥٣.

٥- صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخٌ:

محمد بن عمرو بن علقمة. الجرح والتعديل ٨/ ٣٠، ٣١.

٦- لا يكتب حديثه، شيخٌ:

يحيىٰ بن مسلم البكاء. الجرح والتعديل ٩/ ١٨٦، ١٨٧.

٧- ليس بالقوي، هو شيخٌ:

صالح بن حيان القرشي. الجرح والتعديل ٤/ ٣٩٨.

٨- شيخٌ، ضعيف الحديث:

عمر بن رديح. الجرح والتعديل ٦/ ١٠٨، ١٠٩.

٩- شيخٌ مجهولٌ، ضعيف الحديث:

زرعة بن عبد الله بن زياد الزبيدي. الجرح والتعديل ٢/ ٦٠٦.

١٠- صحيح الحديث، شيخٌ:

سليمان بن زياد الحضرمي. الجرح والتعديل ٤/ ١١٧، ١١٨.

١١- «شيخٌ» وقد روىٰ له الشيخان وغيرهما:

بكر بن عمرو المعافري المصري. الجرح والتعديل ٢/ ٣٩٠.

١٢- شيخٌ ثقةٌ، يشبه المشايخ:

علي بن سعيد بن جرير بن ذكوان النسائي. الجرح ٧/ ٣٢٦.

١٣- شيخٌ من الثقات:

ناجية بن كعب العنزي، وناجية بن المغيرة. الجرح ٨/ ٤٨٦.

*** وهٰذِه الإطلاقات علَّق عليها بعض النقاد، ومن ذلك:**

١- قال أبو الحسن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٨٢ تعليقاً علىٰ تجهيل - أبي زرعة وأبي حاتم - طالب بن حجير السابق:

«يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومتقنيه، وإنما هو رجلٌ ٱتفقت له رواية الحديث، أو أحاديث أُخذت عنه».

٢- وقال الذهبي في الميزان ٢/ ٣٨٥:

«فقوله (شيخٌ) ليس هو عبارة جرحٍ، ولهٰذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيقٍ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة».

٣- وفي مقدمة الميزان للذهبي ١/ ٣، ٤:

ذكر مرتبة (شيخ) مع (محله الصدق) (لا بأس به)

(صالح الحديث) (يُكتب حديثه) ثم قال: «فإن هٰذا وشبهه يدل علىٰ: عدم الضعف المطلق».

*** أما إطلاقها بالجمع (الشيوخ):**

- فإن الإمام أحمد، لما سأله الخلال عن حديث صالح بن حيان القرشي؟ قال: «اتهموا حديث الشيوخ». تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٦.

- وكان أبو الفضل جعفر بن محمد الطيالسي البغدادي: متشدداً في الأخذ عن الرواة، فقال له ابن معين: «لو أدركت أنت زيد بن الحباب، وأبا أحمد الزبيري: لم تكتب عنهما» يعني: من تشدده، فقيل لجعفر: لم؟ قال جعفر: إنما كانوا شيوخاً».

تاريخ بغداد ٧/ ١٨٩.

- والذهبي قال: أبو عمر محمد بن عبد الواحد العلامة اللغوي: «وهو في عداد الشيوخ في الحديث، لا الحفاظ». النبلاء ١٥/ ٥٠٨، ٥٠٩:

- وقال ابن رجب في شرح العلل ١/ ٤٦١:

«إن (الشيوخ) - في اٰصطلاح أهل العلم - عبارةٌ عمن دون الأئمة الحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره».

*** وقد يطلقون الجمع (الشيوخ) لمعنىٰ آخر:**

ففي تهذيب التهذيب ٢/ ٥٢٤ ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي قال: «كان ثقةً، واختلط بآخره، سمع منه ابن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روىٰ عنه الشيوخ؛ فهو مستقيم».

والمقصود هنا بالشيوخ: كبار السن من متقدمي الرواة المعروفين عنه. وهٰذا معنىٰ لطيفٌ أيضاً.

والحاصل: أن الحسن بن علي بن عاصم: ليِّن الحديث.

كما سيأتي في ترجمته، في موضعه، في دراسة هٰذا الحديث.

وهٰذِه الإشارة من الإمام أبي حاتم تدل: أنه أراد تعصيب هٰذِه العلة علىٰ هٰذا الراوي، والله أعلم.

* * *

* خامساً: حكم أبي حاتم علىٰ أحد الرواة؛ بقوله:

«وشعيبٌ: مجهولٌ».

في العلل (١٧١٤) وهو (الحديث الحادي عشر) من أحاديث الدراسة هنا.

والوصف بالجهالة عند الإمام أبي حاتم الرازي يعتبر من الإطلاقات الكثيرة والعجيبة، **ولهٰذا جاء هٰذا الوصف علىٰ خمس صور:**

١- إطلاقه الوصف بالجهالة، علىٰ من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ فقط:

- زهير بن منقذ. الجرح والتعديل ٣/ ٦١٧.
- زامل بن زياد الطائي. الجرح والتعديل ٣/ ٥٨٦.
- قرة العجلي. الجرح والتعديل ٧/ ١٣٠.
- يحيىٰ بن سليمان. الجرح والتعديل ٩/ ١٥٤.
- أبو الأعين العبدي. الجرح والتعديل ٩/ ٣٣٥.

٢- إطلاقه الجهالة، علىٰ من روىٰ عنه جماعة:

- عبد الرحيم بن كردم البصري. الجرح والتعديل ٥/ ٣٣٩.

- داود بن يزيد الثقفي البصري. الجرح والتعديل ٣/ ٤٢٨.

٣- إطلاقه الجهالة، على المعروفين من رواة الصحيحين:

- أحمد بن عاصم البلخي. الجرح والتعديل ٢/ ٦٦، وقد روىٰ له البخاري مقروناً.

- أسباط أبو اليسع البصري. الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٣، وقد روىٰ له البخاري مقروناً، وروىٰ عن شعبة، وهشام الدستوائي.

- بيان بن عمرو، أبو محمد المحاربي، قال: «شيخٌ مجهولٌ». الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٥. وقد روىٰ له البخاري وغيره.

- الحكم بن عبد الله البصري. الجرح والتعديل ٣/ ١٢٢. وقد روىٰ له الشيخان.

- عباس بن الحسين أبو الفضل القنطري. الجرح والتعديل ٦/ ٢١٥، وقد روىٰ له البخاري وغيره.

٤- بل أطلق الجهالة؛ حتىٰ علىٰ بعض الصحابة ﷺ:

- حاطب بن عمرو بن عبد شمس، من المهاجرين الأولين. قال عنه: مجهول. الجرح والتعديل ٣/ ٣٠٣.

- خليدة بن قيس بن عثمان، قال: شهد بدراً، هو مجهولٌ». الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٠، ٤٠١.

- زياد بن جارية التميمي الدمشقي. الجرح والتعديل ٣/ ٥٢٧.

- مدلاج بن عمرو السلمي. الجرح والتعديل ٨/ ٤٢٨.

٥- إطلاق الجهالة، مع جرحه، أو الطعن في حديثه:

- إبراهيم بن محمد بن أبي إسحاق المقدسي؛ قال عنه: «ضعيف الحديث، مجهولٌ» الجرح والتعديل ٢/ ١٢٨.

- إسماعيل بن عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم، قال عنه: «في حديثه ضعفٌ، وهو مجهولٌ» الجرح والتعديل ٢/ ١٧٩.

- الأزور بن غالب، قال عنه: «منكر الحديث، وهو مجهولٌ». الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٦.

- إبراهيم بن زكريا المكفوف، قال عنه: «مجهولٌ، والحديث الذي رواه منكرٌ» الجرح والتعديل ٢/ ١٠١.

- وقد سبق جمعه بين (شيخ) و(مجهول).

وهٰذِه الصور الخمس المختلفة: كانت سبباً في الٱختلاف في فهم مراد أبي حاتم من إطلاقه (مجهول) علىٰ بعض الرواة:

حتىٰ نقل الزيلعي - في نصب الراية ١/ ١٤٩ - عن العلامة ابن دقيق العيد؛ أنه قال: «لا يكون تجهيل أبي حاتم حجةً؛ ما لم يوافقه غيره».

وكثيرٌ من الباحثين المعاصرين نظروا في هٰذا الوصف؛ فصاروا علىٰ فريقين:

- **فريقٍ قالوا**: إنه أراد بالجهالة: (جهالة العين).

- **وفريقٍ قالوا**: عكسه، يعني أنه أراد: (جهالة الحال).

بل ظن بعضهم: أنه أراد من كان (قليل الحديث): ضعيفاً كان، أو ثقةً.

أما العلامة المحقق أبو عبد الله الذهبي؛ فاجتمعت أقواله علىٰ معنىٰ واحد:

- في تاريخ الإسلام ١١/ ٣٧ وفيات سنة ١٧١- ١٨٠هـ قال: «هٰذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم، ولو روىٰ عنه جماعةٌ ثقاتٌ، يعني: أنه (مجهول الحال)

عنده، فلم يحكم بضعفه ولا بتوثيقه».

- وفي المغني له ٢/ ٢٦٣ قال: «أي: (مجهول العدالة) لا الذات، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحدٍ، وإنما يريد: (جهالة حاله)».

- وفي النبلاء ٨/ ٣٥١ قال: «يعني: أنه (مجهول الحال) عنده».

- وفي تاريخه ١٠/ ٣٢٣ قال: «يعني: أنه (مجهول العدالة) عنده، ما تبين له أنه حجة».

*** أما في جوابه عن تجهيله لبعض الصحابة:**

فقد أجاب عنه الذهبي أيضاً: في الميزان ٣/ ١٨٠ قال: «وإطلاق أبي حاتم الجهالة - هاهنا - لا يريد بها جهالة العين أو الحال، وإنما مقصده: أنه لم يشتهر كاشتهار غيره من مشاهير الصحابة ﷺ».

وكذلك ابن حجر في اللسان ٦/ ١٣ قال: «وكذا يصنع أبو حاتم في جماعةٍ من الصحابة، يطلق عليهم: ٱسم الجهالة، لا يريد بها جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب؛ الذي لم يرو عنه أئمة التابعين».

والمقصود هنا: أن أبا حاتم أراد أن يعل إسناد هٰذا الحديث، بجهالة شعيب بن أبي الأشعث.

* * *

* سادساً: حكم أبي حاتم - على أحد الرواة - إقراراً لما نقله عن ابن معين؛ من قوله:

«أيوب بن سويد: ليس بشيء».

في العلل (٢١١٧) وهو (الحديث الرابع عشر) من أحاديث هٰذِه العلة (لا يجيء).

وهٰذِه العبارة (ليس بشيء) لم يذكرها ابن أبي حاتم - في مراتب

الجرح - في كتابه الجرح والتعديل، لكنه وصف الرواة بها: إفراداً، وقرناً بغيرها:

١- النَّهاس بن قهم أبو الخطاب: ليس بشيء. الجرح ٨/ ٥١١.

٢- نوح بن ذكوان: ليس بشيء، مجهول. الجرح ٨/ ٤٨٥.

٣- يعلىٰ بن الأشدق: ليس بشيء، ضعيف الحديث. الجرح ٩/ ٣٠٣.

٤- سليمان الشاذكوني: ليس بشيء، متروك الحديث.الجرح ٤/ ١١٥.

وقد آختلفت الأنظار في فهم هٰذا المصطلح (ليس بشيء):

١- روىٰ محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني - في إسحاق بن إدريس - قال: «ليس بشيء». سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٤٨.

وعلىٰ هٰذِه الرواية بنىٰ أبو حاتم الرازي؛ قوله:

«تركه علي بن المديني». الجرح والتعديل ٢/ ٢١٣.

٢- قال الإمام أحمد: أسامة بن زيد الليثي: «ليس بشيء»، فراجعه فيه ابنه عبد الله، فقال الإمام أحمد: «إذا تدبرت حديثه؛ فستعرف فيه النكرة».

قال الذهبي تعليقاً: يعني: أن من قال فيه الإمام أحمد «ليس بشيء» فهو صاحب مناكير. الميزان ١/ ١٧٤.

٣- أما الإمام الشافعي؛ فقد سمع المزني يوماً، وهو يقول: فلانٌ كذابٌ، فقال له: «يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل: كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء» يعني: أن الذي حديثه ليس بشيءٍ؛ فهو كذاب. فتح المغيث ١/ ٣٧١.

٤- القول بأن المراد بهٰذا المصطلح (ليس بشيء) يعني:

- «أنه لم يرو حديثاً كثيراً» كما نقل السخاوي، عن أبي الحسن ابن القطان. فتح المغيث ٢/ ١٦١.

- «أن أحاديثه قليلة» كما قال الحافظ ابن حجر في تهذيبه ٢/ ١٤٤.

ومصطلح ابن معين (ليس بشيء) قد درسه أخونا صاحب الفضيلة الداعية السلفي الجليل الشيخ أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل السليماني المأربي في كتابه الجامع في ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، الذي سماه: شفاء العليل ص ٢٩٨ - ٣٠٠.

والمقصود: أن أبا حاتم أراد إعلال هٰذا الحديث أيضاً، بحال أيوب ابن سويد، وسيأتي شرح حاله في موضعه؛ إن شاء الله تعالىٰ.

* سابعاً: جرحه لأبي سعد البقال الكوفي؛ بقوله:

«وإذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري - وأراه قال - وشعبة، وقد أدركاه؛ فما ظنك به؟!».

وهٰذا ما يسميه أهل الحديث بـ **(الجرح والتعديل الضمني)**.

وهٰذا تفصيل الكلام عليه:

* **المسألة الأولىٰ: أقسام الجرح والتعديل بهٰذا الاعتبار:**

فإن الجرح والتعديل ينقسم إلىٰ أربعة أقسام:

أ- الجرح الصريح: (القولي، أو اللفظي): وجودياً، أو عدمياً.

ب- التعديل الصريح: (القولي، أو اللفظي): وجودياً، أو عدمياً.

جـ- الجرح الضمني: (الفعلي، أو العملي): وجودياً، أو عدمياً.

د- التعديل الضمني: (الفعلي، أو العملي): وجودياً، أو عدمياً.

وتفصيل ما تحت هٰذِه القسمة العقلية في ثماني صورٍ:

١- الجرح الصريح الوجودي؛ كقول الإمام الناقد: فلانٌ ضعيف، ونحوه.

٢- وأما الجرح الصريح العدمي؛ فهٰذا (لا يتصور وقوعه) أصلاً.

٣- والتعديل الصريح الوجودي؛ كقول الإمام الناقد: فلانٌ ثقةٌ، ونحوه.

٤- وأما التعديل الصريح العدمي؛ فهٰذا (لا يتصور وقوعه) أصلاً.

٥- وأما الجرح الضمني الوجودي؛ فهٰذا (لا يتصور وقوعه) أصلاً.

٦- والجرح الضمني العدمي؛ فله ثلاث صور:

- إجماع النقاد علىٰ عدم توثيقه أو تجريحه؛ فهو في حكم المجهول عندهم.

- عدم رواية الأئمة الثقات عنه؛ وقد أدركوه.

- أو عدم إخراج أصحاب الصحيح لا عنه، ولا له.

٧- والتعديل الضمني الوجودي؛ فله صورتان:

- رواية الأئمة الثقات عنه.

- إخراج أصحاب الصحيح له، أو عنه.

٨- وأما التعديل الضمني العدمي؛ فهٰذا أيضاً (لا يتصور وقوعه) أصلاً.

فصار محصَّل الواقع منها أربع صورٍ، والذي لا يتصور وقوعه أصلاً أربع صورٍ كذلك.

*** المسألة الثانية: تعريف الجرح والتعديل الضمني:**

وعليه؛ فيمكن أن يقال: إن الجرح والتعديل الضمني نوعان:

النوع الأول: رواية الأئمة الثقات: وجوداً، أو عدماً:

- وتعريف الوجودي: «رواية الإمام المعتبر؛ عن الراوي، الذي لم يجرحه ناقدٌ معتبر».

- وعكسه العدمي، وهو: «عدم رواية الأئمة المعتبرين عن الراوي؛ الذي أدركوه، ولم يُعدِّله ناقدٌ معتبر».

النوع الثاني: تخريج أصحاب الصحيح: وجوداً، أو عدماً:

- **وتعريف الوجودي**: «تصحيح الإمام المعتمد؛ لحديث الراوي المدار: له، أو عنه؛ إذا

لم يجرحه ناقدٌ معتبر».

- **وعكسه العدمي**، وهو: «عدم تصحيح الأئمة المعتمدين؛ لحديث الراوي: لا عنه، ولا له».

*** المسألة الثالثة: شرطا التوثيق أو التعديل الضمني:**

الشرط الأول: شرطٌ في الراوي:

وهو: أن لا يكون فيه جرحٌ ولا تعديلٌ؛ لأحدٍ من النقاد والمعتبرين.

الشرط الثاني: شرطٌ في الرواية:

وهو: أن يكون مدار الإسناد علىٰ هٰذا الراوي؛ بحيث

لا يكون له متابعٌ علىٰ روايته.

لكن ينبغي أن يُعلم:

١- أن الشرط الأول: شرطٌ لجميع صور الجرح والتعديل (الضمني) كلها.

٢- أما الشرط الثاني: فهو شرطٌ ثانٍ؛ للصور الأربع الأخيرة، من الصور الثمان السابقة فقط.

قلنا: (أن لا يكون في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ) لأنه:

- إذا كان معدَّلاً؛ فلا حاجة إلى التوثيق الضمني.

- وإذا كان مجروحاً؛ فلابد أنه ٱنتقاه من حديثه، واحتفت به القرائن؛ التي توجب قبول الخبر، والاحتجاج به.

وقلنا: (أن يكون مدار الإسناد) لأنه:

- قد يكون ٱحتجاجه بالخبر؛ من جهة مجموع طرقه.

- وقد لا يكون عنده في الباب سوىٰ حديثه هٰذا.

*** المسألة الرابعة: النقول عن الأئمة النقاد؛ في ٱعتبار النوع الأول:**

فتوثيق من روىٰ عنه الأئمة الثقات الأثبات - المعروفون بتشددهم في الرواية - معتبرٌ في توثيق الراوي؛ بروايتهم عنه.

١- كرواية الأئمة: مالك، وسفيان، وشعبة، ويحيى القطان، وابن مهدي، والإمام أحمد، وابن معين، وابن أبي ذئب، وابن سيرين، والشعبي، والحسن البصري، وأيوب، وابن عيينة، ونحوهم.

٢- وأقوىٰ من هٰذا: من عُرف منهم بأنه لا يروي إلا عن ثقة، فهٰذا آكد في توثيق الراوي، كما قال الحافظ ابن حجر في اللسان ١/ ١٥:

«من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقةٍ؛ فإنه إذا روىٰ عن رجلٍ: وُصف بكونه ثقةً عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم».

٣- وأقوىٰ منه وأقوى: ٱجتماع ٱثنين أو أكثر من هٰؤلاء الأئمة؛ في الرواية عن هٰذا الرجل؛ فهٰذا آكد وآكد في توثيقه:

- كما قال أبو حفص ابن شاهين في كتابه (ذكر من ٱختلف العلماء ونقاد الحديث فيه) ص ٨٢ (٣٧) في ترجمة: قيس بن الربيع:

«لأنه إذا ٱجتمع على الرجل: الثوري وشعبة؛ في الكتابة عنه؛ فهو غايةٌ من الغايات».

- وفي الجرح والتعديل ٢/ ٣٦:

«بابٌ في رواية الثقة: عن غير المطعون عليه؛ أنها تُقوِّيه، وعن المطعون عليه؛ أنها لا تُقويه». ثم قال:

«سألت أبي: عن رواية الثقات، عن رجلٍ غير ثقةٍ، مما يقويه؟ قال:

- إذا كان معروفاً بالضعف؛ لم تُقوه روايته عنه.

- وإذا كان مجهولاً؛ نفعه رواية الثقة عنه».

ثم قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة: عن رواية الثقات، عن رجلٍ، مما يُقوي حديثه؟ قال: إي لعمري.

قلت: الكلبي: روىٰ عنه الثوري؟ قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلم فيه».

- وفي الكامل لابن عدي ٥/ ١٤٠: «عمرو بن يحيى المازني: قد روىٰ عنه الأئمة - كما ذكرت - وهم: أيوب، وعبيد الله، والثوري، وشعبة، ومالك، وابن عيينة، وعبد الله بن عمرو، ويحيىٰ بن سعيد، وغيرهم... وهو لا بأس؛ برواية هٰؤلاء الأئمة عنه».

- قال أبو حاتم في الجرح والتعديل ٧/ ٢٥٥: «كان سليمان بن حرب: قلَّ من يرضىٰ من المشايخ، فإذا رأيته قد روىٰ عن شيخٍ؛ فاعلم أنه ثقة».

- وفي الجرح والتعديل ٦/ ٣٢٣: «قال ابن معين: إذا حدَّث الشعبي عن رجلٍ؛ فسمَّاه؛ فهو: ثقةٌ يحتج به».

- وفي سؤالات أبي داود ص ٣٤: «قال الإمام أحمد: عثمان بن غياث... حدَّث عنه يحيىٰ - يعني: القطان - ولم يكن يحدث إلا عن ثقةٍ».

- وفيه أيضاً ص ١٠: «قال: قلت لأحمد: إذا روىٰ يحيىٰ أو عبد الرحمن بن مهدي؛ عن رجلٍ مجهولٍ يحتج به؟ قال: يحتج بحديثه».

- وفيه أيضاً ص ٣٧: «قال الإمام أحمد: أبان بن خالد: شيخٌ بصريٌ، لا بأس به، كان عبد الرحمن يحدث عنه، وكان لا يحدث إلا عن ثقة».

- وفي التتمة للعلل للخلال ص ٣: «قال الإمام أحمد: ما روىٰ شعبة إلا عن ثقةٍ».

- وفي شرح العلل لابن رجب ١/ ١٠٥: «روىٰ أبو زرعة عن الإمام أحمد: مالك إذا روىٰ عن رجلٍ لا يعرف؛ فهو حجةٌ» ومثله نقل ابن رجب من روايتي ابن هانئ، والميموني.

- وفي تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٣: «قال ابن معين: إذا روى الحسن البصري عن رجلٍ؛ فسمَّاه: فهو ثقةٌ، يحتج بحديثه».

- وفي تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٣٥: «قال ابن معين: ابن أبي ذئب ثقةٌ، وكل من روىٰ عنه ابن أبي ذئب ثقةٌ؛ إلا أبا جابر البياضي، وكل من روىٰ عنه مالك ثقةٌ؛ إلا عبد الكريم أبا أمية».

- وفي شرح العلل لابن رجب ١/ ٨١: «قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيىٰ بن معين: متىٰ يكون الرجل معروفاً؟ إذا روىٰ عنه كم؟

قال: إذا روىٰ عن الرجل مثل: ابن سيرين، والشعبي، وهٰؤلاء أهل العلم؛ فهو غير مجهولٍ.

فقيل له: فإذا روىٰ عن الرجل مثل: سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟

قال: هٰؤلاء يروون عن مجهولين».

- وفي الكامل لابن عدي ١/ ١٢٤: «عن الدورقي؛ أنه قال: كل من سكت عنه يحيىٰ بن معين؛ فهو عنده ثقةٌ».

والمقصود هنا: من يروي عنه، ويسكت عنه، ولم يتكلم عليه أحدٌ؛ فهٰذا توثيقٌ له.

*** المسألة الخامسة: النقول عن الأئمة النقاء؛ في ٱعتبار النوع الثاني:**

فتصحيح الإمام المعتمد، أو تخريج أصحاب الصحاح المعتمدة لحديث الراوي - بشرطيه السابقين - يعتبر توثيقاً له، بلا شك.

- قال ابن عدي ٥/ ٣٤٢ في ترجمة (عبد الله بن يوسف التنيسي):

«البخاري - مع شدة ٱستقصائه - ٱعتمد عليه؛ في مالك وغيره، ومنه سمع الموطأ، وله أحاديث صالحة، وهو خيِّرٌ فاضلٌ».

- وفي الكامل أيضاً ٦/ ٣٦٦ في ترجمة (علي بن الجعد):

«والبخاري - مع شدة ٱستقصائه - يروي عنه في صحاحه».

- وفي نصب الراية للزيلعي ٤/ ٢٧٠:

نَقَل تضعيف البيهقي ليحيىٰ بن سليم، ثم تعقبه قائلاً: «وفيه نظرٌ؛ فإن يحيىٰ بن سليم: أخرج له الشيخان؛ فهو ثقةٌ».

- وفي الميزان للذهبي ٤/ ٥٠٥: «أبوبكر بن نافع مولى ابن عمر، له أخوان: عمر، وعبد الله: فأما عبد الله؛ فضعيفٌ.

وأما عمر؛ فالظاهر: أنه أوثق الإخوة؛ لأنه مخرَّجٌ في الصحيحين، وما علمت فيه مقالاً».

- وفي الميزان أيضاً ١/ ٢٠٩: «إسرائيل بن يونس: ٱعتمده البخاري

ومسلم في الأصول، وهو في التثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلىٰ تضعيف من ضعَّفه».

- وقال في الموقظة ص ٧٨- ٨٠: «الثقة: من وثَّقه كثيرٌ، ولم يُضعَّف، ودونه: من لم يوثَّق، ولا ضُعِّف.

أ- فإن خُرِّج حديث هٰذا في الصحيحين؛ فهو موثَّقٌ بذلك» **ثم قال**:

«فمن ٱحتجا به أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غُمز؛ فهو ثقةٌ، حديثه قوي» **ثم قال**:

«فكل من خُرِّج له في الصحيحين؛ فقد قفز القنطرة،

فلا معدل عنه إلا ببرهانٍ بيِّنٍ».

ب- وإن صحَّح له مثل: الترمذي، وابن خزيمة؛ فجيدٌ أيضاً.

جـ- وإن صحَّح له كالدارقطني، والحاكم؛ فأقلُّ أحواله: حُسن حديثه».

- وقال في الموقظة أيضاً ص ٨١:

«ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيحين خلقٌ:

- منهم: من صحَّح له الترمذي، وابن خزيمة.

- ثم: من روىٰ لهم النسائي، وابن حبان، وغيرهما.

- ثم: لم يضعفهم أحدٌ، واحتج هٰؤلاء المصنفون بروايتهم».

- قال ابن حجر في تعجيل المنفعة ١/ ٧٥٠ عبد الله بن عبيد الديلي:

«أخرج حديثه - أيضاً - الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: حسنٌ غريبٌ، وهٰذا يقتضي أنه عنده: صدوقٌ معروفٌ».

- وقال الذهبي في النبلاء ٦/ ٢٧٨: «ما علمت أحداً ليَّن أشعث بن عبد الملك الحمراني، وذِكر ابن عدي له في كامله لا يوجب تليينه بوجهٍ،

نعم ما أخرجا له في الصحيحين، كما لم يُخرِّجا لجماعةٍ من الأثبات». اهـ.

قلت: بل لم يخرجا لكثير من الأئمة والثقات، فالبخاري نفسه لم يخرِّج للإمام القدوة أبي عبد الله الشافعي شيئاً، بل ولا خرَّج عن الإمام أبي داود الطيالسي شيئاً، ولا عن إمام أهل السنة أبي عبد الله أحمد ابن حنبل؛ إلا روايةً واحدةً (عنه) فقط برقم (٥١٠٥) وروايةً واحدةً (له) فقط، برقم (٤٤٧٣)، وهٰذا بحثٌ يطول.

- وفي نصب الراية ١/ ١٧٩ نقل عن ابن دقيق العيد، قوله في أسد بن موسىٰ:

«أن أسداً ثقةٌ، ولم يُر في شيءٍ من كتب الضعفاء له ذكرٌ، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كلَّ من تُكلم فيه، وذكر فيه جماعةً من الأكابر والحفاظ، ولم يذكر أسداً، وهٰذا يقتضي توثيقه».

هكذا نقله الزيلعي عن ابن دقيق العيد، وأقره عليه.

* هٰذا؛ وقد جاء الجمع بين نوعي **(التوثيق الضمني)**:

- قال ابن التركماني في الجوهر النقي على الكبرىٰ للبيهقي ١/ ١٠:

«وابن لهيعة؛ وإن ضُعِّف لكن:

- روىٰ عنه الأئمة؛ كالثوري، والأوزاعي، والليث، وغيرهم.

- واستشهد به مسلم في موضعين من كتابه.

- وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه مقروناً بآخر.

- وأخرج له الحاكم في المستدرك».

* **وأخيراً: طال البحث في هٰذِه المسألة، ولم يكن مقصوداً.**

والمقصود هنا:

أن إعراض الإمامين (الثوري، وشعبة) عن الرواية؛ عن

أبي سعدٍ البقال - وقد أدركاه - لاشك أنه دليلٌ منهما علىٰ عدم الاحتجاج به.

وسيأتي مزيد تفصيل حاله والرواية عنه في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

وبهذا ينتهي (المبحث السابع) وهو:

مجامعة (الكلام على الرواة) للإعلال بهٰذِه العلة (علة لا يجيء).

* * *

المبحث الثامن

*** أثر هٰذِه العلة في جرح الراوي عند أبي حاتم:**

وهٰذا مبحثٌ لطيفٌ، من مباحث الجرح والتعديل، فقد وقع لأبي حاتم في ثلاثة نصوص من نصوص هٰذِه العلة التصريح بالحكم علىٰ بعض الرواة:

١- الحديث الثاني (٥٧٠) قال: «لا يجيء، ووَهن أمر مسكين عندي بهٰذا الحديث».

٢- الحديث الرابع عشر (٢١١٧) قال: «فقد أفسد هٰذا الحديث حديث أيوب» يعني: ابن سويد.

٣- الحديث السابع عشر (٢٦٨١): نقل عن ابن المديني؛ قوله: «كنت أشتهي أن أرىٰ هٰذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه» ثم قال أبو حاتم: «صَدَق».

وهٰذا المسلك - في الجرح والتعديل - هو المسلك المعتبر عند جميع الأئمة النقاد، يكشفون به حال الراوي: جرحاً وتعديلاً.

ويتبين هٰذا المبحث من خلال المسائل التالية:

*** المسألة الأولىٰ: عبَّر الأئمة عن هٰذا المسلك؛ بالعبارات التالية:**

١- تسميته بـ (الاعتبار):

- قال الإمام أحمد في الجرح والتعديل ٢/ ٣٧٨ (بشير بن المهاجر الغنوي): «منكر الحديث، قد ٱعتبرتُ أحاديثه؛ فإذا هو يجيء بالعجب».

- وبعده ابن عدي في الكامل ٥/ ١٢٩ (الصلت بن مسعود بن طريف):

«وقد ٱعتبرتُ حديثه ورواياته؛ فلم أجد فيه ما يجوز أن أُنكره عليه».

- وقال أيضاً في الكامل ٢/ ٢٤٧ (بريد بن عبد الله):

«وقد ٱعتبرتُ حديثه؛ فلم أر فيه حديثاً أُنكره، وأُنْكَرُ ما روىٰ هٰذا الحديث الذي ذكرته» ثم قال: «وأرجو أن لا يكون ببريدٍ هٰذا بأسٌ».

- وابن حبان في الثقات ٨/ ٢٩٣ (سهل بن محمد بن عثمان المقرئ):

قال «وكان فيه دعابةٌ، غير أني ٱعتبرتُ حديثه؛ فرأيته مستقيم الحديث؛ وإن كان فيه ما لا يتعرىٰ عنه أهل الأدب».

٢- تسميته بـ (المعارضة):

قال ابن معين في تاريخه برواية الدوري ٢/ ٦٦٧:

«ربما عارضتُ بأحاديث يحيىٰ بن يمان أحاديث الناس».

٣- تسميته بـ (المقابلة):

قال الإمام مسلم في التمييز ص ٢٠٩:

«ومقابلة بعضها ببعض - يعني: الروايات - يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم؛ من الحفاظ».

٤- تسميته بـ (السبر):

-قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٣١٤: «وإذا روىٰ ضعيفان خبراً موضوعاً، لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما؛ إلا بعد السبر».

- وقد جمع ابن حبان بين العبارتين (الأولىٰ، والرابعة) في المجروحين ٢/ ١٢ (ترجمة ابن لهيعة): قال: «قد (سبرت) أخبار ابن لهيعة؛ من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه؛ فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلىٰ (الاعتبار)؛ فرأيته يدلس عن أقوام ضَعْفىٰ، عن أقوام - رآهم ابن لهيعة - ثقاتٍ، فالتزقت تلك الموضوعات به».

قال العلامة المعلمي في التنكيل ١/ ٧: «جلُّ ٱعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو علىٰ سبر حديث الراوي».

* * *

*** المسألة الثانية: ٱعتبار الروايات - ومعارضتها، ومقابلتها، وسبرها - مبنيٌ علىٰ ثلاث مراحل:**

الأولىٰ: تتبع رواياته، وعرضها علىٰ روايات غيره من الرواة.

الثانية: تمييز ما تفرد به منها، وما شاركه فيه غيره من الروايات.

الثالثة: حصر ما وقع فيها من الوهم، وتحديد مقدار ما فيها من الغلط.

قال العراقي في ألفيته ١/ ٢٥٨ (١٧١):

الاعتبارُ سَبرُك الحديثَ هلْ شَارَكَ راوٍ غيرَه فيما حَمَلْ

قال الشارح: «**فالاعتبار**: أن تأتي إلىٰ حديثٍ لبعض الرواة؛ فتعتبره بروايات غيره من الرواة؛ بسبر طرق الحديث؛ ليُعرف: هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيرُه؛ فرواه عن شيخه أم لا؟».

* * *

*** المسألة الثالثة: النقول عنهم في ٱعتبار هٰذا المسلك في الحكم على الرواة:**

- **قال ابن سعد** في الطبقات ٦/ ٣٦٨ (عبيد الله بن موسى العبسىٰ): «وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة؛ فضُعِّف بذلك عند كثير من الناس».

- **قال يحيى القطان**، كما في الضعفاء الصغير للبخاري (٥٨) (جويبر ابن سعيد البجلي): «كنت أعرف جويبراً بحديثين، ثم أخرج هٰذِه الأحاديث بعدُ؛ فضُعِّف».

- **قال ابن حبان** في المجروحين (٦٢١) (إسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده): «ولولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواه عن أبيه عن جده أشياء؛ يُستدل بها علىٰ وهن هٰذا الإسناد».

- وقال أيضاً (١٦٧) (ثابت بن قيس، أبو الغصن): «كان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره؛ إذا لم يتابعه غيره».

- وقال أيضاً (٢٨٨) (حشرج بن نباتة): «كان قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه، لا يجوز الٱحتجاج بخبره؛ إذا ٱنفرد».

- وقال أيضاً (٢١٢) (الحسن بن مسلم التاجر): «منكر الحديث، قليل الرواية، روىٰ عن الحسين بن واقد أحرفاً منكرةً، لا يجوز الٱحتجاج به؛ إذا ٱنفرد» **ثم قال**:

«والحسن بن مسلم - هٰذا راويه - يجب أن يُعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين؛ برواية هٰذا الخبر المنكر».

- **وقال ابن معين**: «أفسد نفسه - يعني: إبراهيم بن أبي الليث - في خمسة أحاديث عنده، لو كانت بالجبل ينبغي أن يرحل فيها، وقال أبو

داود: صَدَق». سؤالات الآجري لأبي داود (١٨٤٠)، وتاريخ بغداد ٧/ ١٤١ (٣٢٠٤).

- **قال الذهبي** في النبلاء ٩/ ٩٥: «وساق ابن عدي مناكير لمنصور - يعني: ابن عمار بن كثير - تقتضي بأنه واهٍ جداً».

- وفي الميزان ٤/ ١٨٨ قال عنه: «وساق له ابن عدي أحاديث؛ تدل علىٰ أنه واهٍ جداً».

- وفي الميزان ٤/ ١٠٣ (ترجمة مسلم بن خالد بن قرقرة): ساق بعض أحاديثه، ثم قال: «فهٰذِه الأحاديث وأمثالها؛ تُردُّ بها قوةُ الرجل، ويُضعَّف».

ومن هٰذِه النصوص يتبيَّن:

كيف يحكمون علىٰ حال الراوي: جرحاً وتعديلاً؛ من خلال حال مروياته.

- ولما قال ابن عدي في الكامل ٤/ ٢٤٤ (ترجمة عبد الله بن داود التمار): «وهو ممن لا بأس به؛ إن شاء الله».

تعقبه الذهبي، فقال في الميزان ٢/ ٤١٦: «بل كل البأس به؛ ورواياته تشهد بصحة ذلك،...».

- وفي الميزان ١/ ٤٠٥ (جعفر بن حميد الأنصاري): «وعمران بن أبان: لا يُدرىٰ من هو، والحديث إنما دلَّنا علىٰ ضعفه».

- وفي الميزان ١/ ٥٢١ (الحسن بن محمد بن أخي أبي طاهر النسابة): «روىٰ - بقلة حياءٍ - عن الدبري، عن عبد الرزاق، بإسنادٍ كالشمس (عليٌّ خير البشر) وبهذا الإسناد أيضاً (عليٌّ وذريته يختمون الأوصياء إلىٰ يوم الدين) فهذان دالان علىٰ كذبه، وعلىٰ رفضه، عفا الله عنه».

* المسألة الرابعة: أنواع ما يقع فيه ٱعتبار الروايات:

وهي ثلاثة أنواع:

**** النوع الأول: ٱعتبار رواياته التي يشاركه فيها غيره:**

فهٰذِه يعتبرون فيها رواياته بروايات الثقات الحفاظ:

أ- **فما وافقه فيه الثقات** ٱحتجوا به، وما خالفوه فيه ٱطَّرحوه.

ب- **وبقدر الموافقة والمخالفة** - ونسبتها إلىٰ مجموع ما رواه - يحكمون علىٰ حال الرواية، وحال الراوي: جرحاً وتعديلاً.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:

«وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عُرضت روايته للحديث علىٰ رواية غيره - من أهل الحفظ والرضا - خالفتْ روايتُه روايتَهم، أو لم تكد توافقها».

وقال أيضاً: «حكم أهل العلم - والذي نعرف من مذهبهم - في قبول ما يتفرد به المحدِّثُ من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات - من أهل العلم، والحفظ - في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك - شيئاً ليس عند أصحابه - قُبلت زيادته».

وهٰذا النوع معروفٌ مشهورٌ، تطفح به كتب العلل، وكتب الرجال المسندة، بما يقع من:

وصل المرسل، أو رفع الموقوف، أو المخالفة في الإسناد، أو الزيادة متناً أو سنداً، وما أشبهها، **كقولهم**: رفعه فلان، ووقفه فلان، والموقوف أشبه، والموقوف أشبه بالصواب، ووقفه بعضهم، وهو أصح، وهكذا في الإرسال، وغيره من المخالفات.

ومن طالع العلل لابن أبي حاتم، وللدارقطني، وحتىٰ كتب السنن لأبي داود، والترمذي، والنسائي في الكبرىٰ والصغرىٰ، والأوسط والصغير للطبراني، ومسند البزار، والتاريخ الكبير والأوسط للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، وغيرها كثير.

من طالعها رأى العجب العجاب في تطبيقهم لهٰذا النوع من المعارضة والموازنة بين أحاديث الحفاظ الثقات، وبين حديث غيرهم.

وهٰذا النوع يعتبر من أشد الجرح في الراوي.

ولهٰذا لما ٱعتذر ابن عدي في الكامل ٢/ ٣٣٨ للحسن بن علي بن شبيب المعمري، عما وقع منه من رفع الموقوفات، ووصل المرسلات، والزيادة في المتون.

تعقبه الذهبي في النبلاء ١٧/ ٥١٣ قال: «بئست الخصال هٰذِه، وبمثلها ينحط الثقة عن رتبة الٱحتجاج به، فلو وقف المحدِّث المرفوع، أو أرسل المتصل؛ لساغ له، كما قيل: ٱنقص من الحديث، ولا تزد فيه».

**** النوع الثاني: ٱعتبار رواياته عن الشيخ الذي يُجمع حديثه، بروايات غيره ممن شاركوه عن هٰذا الشيخ نفسه:**

وهٰذا النوع من جنس النوع الأول، وهو فرعٌ من فروعه، لكنه أخص منه، وأدق في كشف علته.

فإذا روى الراوي عن إمامٍ من الحفاظ الذين لهم أصحابٌ كثير، فإنهم:

أ- يعارضون حديثه بحديث أصحاب هٰذا الإمام.

ب- ويعتبرون (حال حديثه و راويه) بما يقع له من الموافقة

والمخالفة.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:

«فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة.

وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما، على الاتفاق منهم في أكثره.

فيروي عنهما، أو عن أحدهما: العدد من الحديث؛ مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم؛ فغير جائز قبول حديث هٰذا الضرب من الناس، والله أعلم».

وفي شرح العلل لابن رجب ٢/٥٠٦؛ قال البرديجي:

«فإذا أردت أن تعلم صحيح حديث قتادة:

فانظر إلىٰ رواية شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي.

- فإذا اتفقوا؛ فهو صحيحٌ.

- وإذا خالف هشامٌ شعبةَ؛ فالقول قول شعبة، وقال بعضهم: يتوقف عنه.

- وإذا اتفق هشام وسعيد بن أبي عروبة؛ من رواية أهل الثبت عنهما، وخالفهما شعبة: كان القول قول هشام وسعيد، غير أن شعبة من أثبت الناس في قتادة.

- ولا يلتفت إلىٰ رواية الفرد عن شعبة؛ ممن ليس له حفظٌ ولا تقدمٌ في الحديث، من أهل الإتقان».

وهٰذا النوع من مباحث العلل الدقيقة، وقد شرحه الأئمة بما لا مزيد عليه.

**** النوع الثالث: ٱعتبار روايات الراوي: التي (تفرد) بها مطلقاً،** أو مقيدًا عن إمامٍ من بين سائر أصحاب هٰذا الإمام:

وهٰذا النوع:

- قسيمٌ للنوعين السابقين.
- وهو أدق منهما.
- وكشفه أعسر منهما.

لأنه ليس في مقابل مخالفٍ له، بل هو (تفردٌ محضٌ) مطلقاً، أو مقيدًا.

يقع في هٰذا النوع: غرائب: **(لا تُعرف متناً أو سنداً)**: سواءٌ كانت أفراداً من الحديث، أو صحفاً، أو نسخاً.

فضلاً عما يقع من:

التصحيف، والتحريف، والقلب، والخطأ في أسماء الرواة، والإقران بينهم، وتركيب الأسانيد التي لا تُعرف، والاختلاف في المتون، والاضطراب في الأسانيد، وغيرها كثيرٌ جداً.

وللأئمة النقاد في معالجة هٰذِه الأفراد - بصورتيها: المطلقة والمقيدة - منهجٌ علميٌ معتبرٌ، له أحوالٌ مختلفةٌ، وقيودٌ معروفةٌ، وضوابط تختلف باختلاف الروايات والرواة.

يعتبرون:

١- حال الراوي.
٢- وملازمته للشيخ.
٣- وكونه معروفاً بالطلب، أو غير معروفٍ به.
٤- وكثرة رواياته.
٥- وكونه مقلاً.
٦- ونسبة أفراده إلىٰ مجموع رواياته.

٧- وقدر الخطأ في روايته.

٨- ونوع الخطأ: زيادةً، أو نقصاً.

*** وقد تقدم النقل في مؤاخذة المقلين من الحديث، بخلاف المكثرين:**

- قال الذهبي في النبلاء ٦/ ٣٤٦ (ترجمة حسين بن ذكوان): «الرجل ثقة، وقد ٱحتج به صاحبا الصحيح، وذكر العقيلي له حديثاً واحداً، تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟!

فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً». وانظر ٦/ ٣٦ أيضاً.

- وفي النبلاء ٩/ ٢٢٨ (ترجمة عبد الله بن وهب): «فمن يروي مئة ألف حديثٍ، ويندر المنكر في سعة ما روىٰ؛ فإليه المنتهىٰ في الإتقان».

- وفي ٦/ ٣٦٢ «هشام بن عروة... له أوهامٌ مغمورةٌ؛ في سعة ما روىٰ».

- وفي ٧/ ١٠٠ «جرير بن حازم... ٱغتُفرتْ أوهامُه؛ في سعة ما روىٰ».

- وفي ٩/ ٥٠٠ «يحيىٰ بن الضريس... لو خلَّط في عشرين حديثاً؛ في سعة ما روىٰ؛ لما عُدَّ إلا ثقةً».

- وفي ٩/ ٤٠٦ «روح بن عبادة... لو أخطأ في عدة أحاديث؛ في سعة علمه؛ لاغتُفر له ذلك، أسوةَ نظرائه» الخ.

وانظر النبلاء ١٠/ ٣٢٩، ١١/ ٥٣، والميزان ٣/ ٣٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٢.

*** بل جعلوا القاعدة في المكثرين:**

كما قال الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد». الكفاية ص ١٤٤.

وقال ابن المبارك: «من يسلم من الوهم؟!!» شرح العلل ١/ ٤٣٦.

وقال ابن مهدي: «الذي يبرئ نفسه من الغلط مجنون»

التهذيب ٧/ ٢٢١.

بل تعداهم الإمام ابن معين؛ فقال: «من لم يخطئ؛ فهو كذَّاب» شرح العلل ١/ ٤٣٦.

*** وكذلك نوع الخطأ: يعتبرون الزيادة أفحش من النقص:**

كما قال مجاهد: «انقص من الحديث، ولا تزد فيه» الكفاية ص ١٨٩.

وكذلك قال الذهبي في النبلاء ١٧/ ٥١٣: «فلو وقف المحدث المرفوع، أو أرسل المتصل؛ لساغ له، كما قيل: أنقص من الحديث، ولا تزد فيه».

* * *

*** المسألة الخامسة: المسالك المعتبرة في معرفة الحكم على الراوي:**

وهي ثلاثة مسالك:

*** المسلك الأول: الحكم على الراوي؛ من خلال لقيه ومشافهته ومراجعته، واعتبار رواياته وسبرها:**

فمن لقيه الأئمة النقاد من الرواة:

١- أخذوا عنه، وسمعوا حديثه، ونظروا في أحواله، وسألوه، وذاكروه، وراجعوه.

٢- ثم اعتبروا حديثه - أسانيده ومتونه - بحديث غيره: من أقرانه، والرواة عن شيوخه، وحديث غيره من الحفاظ.

وهٰذا المسلك من أدق المسالك وأوثقها:

وهو مسلك الأئمة النقاد المتقدمين؛ لماله من خاصية معرفة الحال، والاطلاع علىٰ ما الراوي عليه؛ من الدين والصدق والعدالة، والضبط والاعتناء بحديثه.

*** المسلك الثاني: الحكم على الراوي؛ من خلال النظر في رواياته، واعتبار حديثه بحديث الحفاظ فقط:**

فمن لم يلقه الأئمة النقاد:

أ- جمعوا حديثه، وعارضوا بعضه ببعض، ثم عارضوا حديثه بحديث الثقات: أسانيده، ومتونه.

ب- حتىٰ يقفوا علىٰ ما في حديثه من المشاركة والتفردات، وما فيه من الموافقات والمخالفات، وما وقع فيه الصواب والغلط.

وهٰذا المسلك مسلكٌ دقيقٌ، تالٍ للمسلك الأول، وقد سلكه الأئمة الكبار في كثير من الرواة؛ ممن (لم يدركوهم):

كما وقع كثيراً في التاريخ الكبير للبخاري، وكذلك الأوسط، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكذلك العلل، والكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، وكذلك الثقات.

هٰذِه المصنفات وأمثالها: فيها من العجب؛ ما يجب علىٰ طالب العلم أن يقف عليه، ويطالع فوائده، ويلتقط دره، ويستقرئ منهجه، ويعلم قدر ما بذله الأئمة النقاد في هٰذا الفن.

*** المسلك الثالث: الحكم على الراوي؛ من خلال النظر في**

مقالات الأئمة وأقوال النقاد فقط:

وهٰذِه طريقة المتأخرين، الذين يقتصرون علىٰ جمع مقالات الأئمة النقاد في حق الراوي: جرحاً، وتعديلاً، وتعليلاً.

كما صار إليه المتأخرون في الكتب التالية:

١- الكمال في معرفة الرجال للإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي.

٢- تهذيب الكمال للإمام جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي.

٣- تذهيب التهذيب للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي.

٤- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل للإمام أبي الفداء إسماعيل ابن كثير.

٥- إكمال تهذيب الكمال للحافظ مغلطاي بن قليج الحنفي.

٦- تهذيب التهذيب للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني.

وما تفرع عن هٰذِه الكتب من المختصرات، وغيرها.

وهٰذا المسلك مسلكٌ معتبرٌ، عمل به الأئمة الحفاظ المتأخرون، واعتبروا فيه جملةً من الضوابط، والقواعد، التي تتعلق بـ:

١- معاني ألفاظ الجرح والتعديل.

٢- ومعرفة مراتبها.

٣- وأحوال النقاد.

٤- ومصطلحاتهم.

٥- وطريقة الجمع بين ما قيل في الراوي من الجرح والتعديل، في تفاصيل ليس هٰذا موضع شرحها.

وأخيراً: فالمقصود من هٰذا المبحث:

أن ما طعن به الإمام أبو حاتم؛ في بعض الرواة - الذين رُويت عنهم هٰذِه الروايات المعلة بعلة (لا يجيء) - طعنٌ صحيحٌ معتبرٌ، ومسلكٌ معروفٌ سلكه الأئمة النقاد، والله أعلم.

المبحث التاسع

الإعلال بهٰذِه العلة يجامع الإعلال بأنواع الحديث الضعيف:

فَنُّ العللِ الحديثية - كما نعبر دائماً - فنٌ واسعٌ جداً، وبعضه يجامع بعضاً، يأخذ بعضه برقاب بعضٍ، تتعدد العلل في الحديث الواحد - بل وفي الإسناد الواحد، أو المتن الواحد - بقدر ما فيه من وجوه العلل المتنوعة، وصور الضعف المختلفة: الظاهرة الجلية، والباطنة الخفية.

وقد نبَّه الإمام أبو حاتم إلىٰ بعض هٰذِه العلل - في بعض الأحاديث المعلَّة بهٰذِه العلة: (علة لا يجيء) - وترك التنبيه عليها أحياناً.

كما أن كثيراً من الأئمة النقاد ينبه علىٰ أنواع العلل المختلفة، ولا يشير إلىٰ هٰذِه العلة بخصوصها: (علة لا يجيء).

بل إن أبا حاتم نفسه: قد يُعل الحديث بعلة (لا يجيء) ويكتفي بها، مع أنه لا ينص عليها لفظاً؛ بل يقتصر علىٰ قوله: «غلط» ونحوه.

كما وقع في بعض نصوص العلل لابن أبي حاتم، ومنها: حديث (٤٣١): هارون بن إسحاق الهمداني، عن عبد الله بن نمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن المهاجرين لما أقبلوا من مكة إلى المدينة نزلوا بقباء، فأمَّهم سالم مولىٰ أبي حذيفة؛ لأنه كان أكثرهم قرآناً، وفيهم عمر بن الخطاب، وأبو سلمة بن عبد الأسد.

قال: «هٰذا حديثٌ غلط، ليس هٰذا عبد الملك بن أبي سليمان، ولا أعلم روىٰ عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع شيئاً.

إنما هو عبد الملك بن جريج».

والمقصود: أن هٰذِه العلة (علةُ لا يجيء) تجامع أنواعاً شتىٰ من الحديث الضعيف، ومنها الأنواع التالية:

١- الإعلال بالتفرد المطلق.

٢- الإعلال بالتفرد عن الإمام الحافظ.

٣- الإعلال بالمخالفة في الإسناد.

٤- المرسل (المنقطع).

٥- وصل المرسل.

٦- رفع الموقوف.

٧- القلب.

٨- المصحَّف.

٩- المضطرب سنداً.

١٠- دخول حديثٍ في حديثٍ.

١١- المنكر.

١٢- الباطل الذي ليس له أصل.

١٣- الموضوع.

١٤- المسروق.

١٥- الملزق.

١٦- ما لا يثبت من الأسانيد.

*** النوع الأول: التفرد المطلق:**

والحديث (**الفرد المطلق**): هو «الحديث الذي لا يروىٰ إلا من طريقٍ واحدٍ، لا يتابعه علىٰ روايته غيره».

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم هنا:

- الحديث (١٢) وهو في العلل (١٧٤٢).

- الحديث (١٥) وهو في العلل (٢٣٥٠).

*** النوع الثاني: التفرد المقيد عن الإمام الحافظ:**

والحديث (**الفرد المقيد**): هو «الحديث الذي يُروىٰ عن الإمام

الحافظ، لا يروىٰ عنه إلا من طريقٍ واحدٍ، لا يتابعه عليه أحد».

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم هنا:

الحديث (٨) وهو في العلل (١١١٧) تفرد بها الحسن بن علي بن عاصم؛ في الرواية عن الإمام الأوزاعي، وهو ممن يُجمع حديثه.

ولهٰذا قال أبو حاتم: «ولا أعلم أحداً روىٰ هٰذا، عن الأوزاعي غيره».

* النوع الثالث: المخالفة في الإسناد:

والمخالفة إسناداً: هي «سياق الراوي إسناد الحديث؛ علىٰ وجهٍ يخالف: **المعروف** من الأسانيد عموماً، أو الـ**معروف** إسناداً لهٰذا الحديث نفسه».

ومثاله للصورتين:

١- أما عموماً: فجميع ما تحت هٰذِه العلة من الأحاديث؛ فهو من هٰذا النوع.

٢- وأما خصوصاً: فأفراد ما وقع تحت هٰذِه العلة أو غيرها، من: القلب، والإبدال، والإقران، أو دخول حديثٍ في حديثٍ، ونحوها؛ فكله من هٰذا النوع.

هٰذا؛ وإن هٰذِه الأنواع الثلاثة:

«التفرد المطلق» و «التفرد المقيد» و «المخالفة الإسنادية»:

هي أصل كل ما دخل تحت هٰذِه العلة (لا يجيء) وما تفرع عنها من أنواع العلل، فإليها يرجع كلُّ ما يندرج تحت هٰذِه العلة، ولهٰذا أفردتها، وقدمتها علىٰ غيرها؛ ليُعلم أن أساس العلل يقع من مجموع (التفرد، والمخالفة).

* النوع الرابع: المرسل العام (المنقطع):

وقد تقدم - في المبحث الخامس - أن المرسل هنا؛ يراد به:
«المنقطع؛ علىٰ أي وجهٍ كان ٱنقطاعه».
وقد تقدم نقله عن جمعٍ من أهل العلم.
وتقدم أيضاً - في المبحث الرابع - بيان أن هٰذِه العلة (لا يجيء) لا تتحقق؛ إلا إذا كان الإسناد مرسلاً (منقطعاً) فهٰذا شرط الإعلال بعلة (لا يجيء).

هٰذا؛ وإن هذين النوعين السابقين:
«التفرد» و «الإرسال العام» هما شرطا تحقق هٰذِه العلة.

* النوع الخامس: المرسل الخاص:

والمراد به: «ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ».
هٰذا ما تحرّر في معناه ٱصطلاحاً، واستقر عليه الٱصطلاح، ولا يتعارض مع «المرسل العام» الذي هو المنقطع بأنواعه.
ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم هنا:
الحديث (٤) وهو في العلل (٨٠٥).
الحديث (٦) وهو في العلل (٩٢٦).
الحديث (٧) وهو في العلل (١٠٧٨).

* النوع السادس: رفع الموقوف:

وهٰذا من أوسع أنواع العلل، وقد ورد هنا في هٰذا البحث:
الحديث (١) وهو في العلل (٣٣٤).

*** النوع السابع: المقلوب إسناداً:**

والمراد به: «رواية الراوي إسناد الحديث؛ فينقلب عليه ٱسم أحد رواته؛ بما يشتبه به».

كأن ينقلب عليه ٱسم العُمري المكبَّر (عبد الله) وهو (ضعيف) فيجعله العُمري المصغَّر (عبيد الله) وهو (الثقة) أو العكس.

ومثاله: في العلل لابن أبي حاتم (٢٥٣):

حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن المهاجرين - لما أقبلوا من مكة إلى المدينة - نزلوا بقباء، فأمَّهم سالم مولىٰ أبي حذيفة؛ لأنه كان أكثرهم قرآناً...، الحديث.

جعله راويه من حديث عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع.

قال أبو حاتم: «هٰذا خطأ؛ ليس هٰذا عبد الملك بن أبي سليمان، ولا أعلم روىٰ عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافعٍ شيئاً، إنما هو: عبدالملك ابن جريج» الخ.

وقد تركت دراسة هٰذا النص؛ لأن شرط البحث: ما نص فيه أبو حاتم على التعبير بإحدى العبارات الست التي سبق ٱعتمادها فقط.

*** النوع الثامن: المصحَّف:**

والمراد به: «رواية الراوي إسناد الحديث؛ فيتصحَّف عليه ٱسم أحد الرواة، إلى ٱسم راوٍ آخر؛ يشتبه به رسماً».

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم:

الحديث (٧) وهو في العلل (١٠٧٨).

قال أبو حاتم: «هٰذا حديثٌ خطأٌ؛ ليس الحديث من حديث أبي

سلمة بن عبد الرحمن، و(أبو سلمة) عن ثوبان: لا يجيء، إنما هٰذا حديثٌ يرويه: (أبو سلام) عن ثوبان».

* النوع التاسع: المضطرب سنداً:

والمراد به: «سياق الراوي إسناد الحديث؛ علىٰ وجوهٍ مختلفةٍ ٱختلافاً شديداً، يتعذر التوفيق بينها».

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم:

- الحديث (٥) وهو في العلل (٨٣٩) قال: «هٰذا إسنادٌ مضطربٌ».
- الحديث (١١) وهو في العلل (١٧١٤) قال: «هٰذا حديثٌ مضطربٌ».

* النوع العاشر: دخول حديثٍ في حديثٍ:

والمراد به: «وَهَم الراوي؛ بتركيب سندٍ لمتنٍ، أو خَلْط سندٍ في سندٍ، أو متنٍ في متنٍ».

وله بهٰذا ثلاث صور:

١- يخطيء الراوي - بعد سياقه تمام الإسناد - فينتقل بصره أو ذهنه مثلاً إلىٰ متنٍ آخر، فيركِّبه وَهَماً علىٰ ذلك الإسناد الذي لم يُرو به.

٢- يخطئ الراوي - بعد سياقه بداية إسناده - فينتقل في أثنائه إلىٰ إسنادٍ آخر؛ فيختلط بعض إسناده ببعض إسنادٍ آخر، فيجعل إسناد الحديث - وَهَماً - إسناداً مركباً، لا أصل له.

٣- يخطئ الراوي - بعد ٱبتداء سياقه المتن - فينتقل في أثنائه إلىٰ متنٍ آخر؛ فيختلط بعض متنه ببعض متنٍ آخر، فيجعل متن الحديث - وَهَماً - متناً مركباً؛ من متنٍ لا أصل له.

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم:

الحديث (٣) وهو في العلل (٧١١).

قال أبو حاتم: «لعله: دخل له حديثٌ في حديثٍ».

* النوع الحادي عشر: المنكر:

والحديث المنكر - عند أبي حاتم، والمتقدمين - هو: «الحديث الضعيف جداً، الذي بلغ حد السقوط، وهو ما يقارب الموضوع، سواءٌ كان تفرداً فقط، أو كان معه نوع مخالفةٍ».

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم:

- الحديث (٢) وهو في العلل (٥٧٠) (٦٠٨):

قال أبو حاتم: «هٰذا منكرٌ؛ الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء».

وقال: «هٰذا حديثٌ منكرٌ؛ الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء».

- الحديث (٣) وهو في العلل (٧١١) قال:

«هٰذا حديثٌ منكرٌ؛ سماك، عن عائشة بنت طلحة: لا يجيء».

- الحديث (٧) وهو في العلل (١٠٧٨):

قال: «وهو حديثٌ منكرٌ: عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ».

* النوع الثاني عشر: الباطل الذي ليس له أصل:

المراد به: «ما لا يصح: لا سنداً ومتناً، ولا معنىٰ».

وهو في معنى الموضوع المكذوب، لكن الموضوع يقع بقصد واضعه، بخلاف الباطل؛ فإنه يقع: قصداً، وبلا قصدٍ.

وقد جزم أبو حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٣٥٠؛ بأنهما بمعنى واحدٍ، فقال: «الكذب، والباطل: واحدٌ».

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم:

- الحديث (١٣) وهو في العلل (١٩٦٨): «قال أبي: هٰذا حديثٌ باطلٌ، ليس له أصلٌ».

- الحديث (١٦) وهو في العلل (٢٦٠٢): «قال أبي: هٰذا حديثٌ ليس له أصلٌ».

* النوع الثالث عشر: الموضوع:

وهو «المكذوب المختلق سنداً ومتناً؛ سواءٌ كانا: معروفين، أو لا أصل لهما»

ومثاله: في نصوص العلل لابن أبي حاتم: الحديث (١٤) وهو في العلل (٢١١٧): قال أبو حاتم: «سعيد بن المسيب، عن سراقة: لا يجيء، وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، بابةُ حديث الواقدي».

وهٰذا النوع يتفرع عنه ثلاثة أنواعٍ من جنسه، وهي التالية:

* النوع الرابع عشر: الحديث المسروق:

والمراد به: «أن يعمد السارق إلىٰ حديث الثقة - الذي تفرد به - فينسبه إلىٰ نفسه، فيرويه عن نفس شيخ هٰذا الثقة، به».

وقد نص علىٰ ذكر (سرقة الحديث) الأئمة النقاد، ومنهم:

أ- الإمام أحمد بن حنبل: يتهم يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني. العلل ومعرفة الرجال (٤٠٧٩).

ب- الإمام يحيىٰ بن معين: يتهم محمد بن الحسن بن زَبَالة. التاريخ له (٧٩٩).

جـ- الإمام عثمان بن أبي شيبة: يتهم أبا هشام الرفاعي. تاريخ بغداد ٣/ ٣٧٦ وفيه التفريق بين (السرقة) و (التدليس).

د- قال ابن عدي في الكامل ٢/ ١٥٥:

«وإما: أن يكون سرق الحديث من ثقة؛ يكون قد تفرد به - ذلك الثقة، عن الثقة - فيسرق منه، فيرويه؛ عن شيخ ذلك الثقة».

هـ- وقال الذهبي في التاريخ ١٧/ ١٤٠:

«سرقة الحديث: أهون من وضعه واختلاقه، وسرقةُ الحديث:

(أن يكون محدثٌ، ينفرد بحديثٍ، فيجيء السارق، ويدَّعي أنه سمعه أيضاً؛ من شيخ ذاك المحدث) وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم، لقوله «إنَّ كذباً عليَّ: ليس ككذبٍ علىٰ غيري».

* النوع الخامس عشر: الحديث الملزق أو الملصق:

والمراد به: «أن يعمد الملزِق إلىٰ حديث الثقة - الذي تفرد به - فينسبه إلىٰ نفسه، فيرويه عن أحد شيوخه هو، بإسنادٍ آخر».

وأول من نص علىٰ ذكر (الإلزاق) أو (الإلصاق) في الحديث:

الإمام الناقد يحيىٰ بن سعيد القطان:

أ- قال في حديثٍ: «هٰذا ملزقٌ عن أبي مجلز، ليس هو من صحيح حديث قتادة» الجرح والتعديل ١/ ٢٣٦.

ب- وقال: «كتبت عن الأعمش أحاديث، عن مجاهد: كلها مُلزقةٌ، لم يسمعها» الجرح والتعديل ١/ ٢٤١.

جـ- وقال ابن حبان يتهم سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي:

«يلزق المتون الصحاح - التي لا يُعرف لها إلا طريقٌ واحد - بطريقٍ آخر، يشتبه علىٰ من الحديث صناعته، لا يحل الاحتجاج به».

المجروحين ٢/ ٣٦.

د- وقال ابن عدي في الكامل ٢/ ١٥٥:

«وإما أن يجازف: إذا سمع بحديثٍ لشعبة أو مالك أو لغيرهم، ويكون قد تفرد عنهم رجلٌ، فلا يحفظ الشيخ ذلك الرجل؛ فيلزقه علىٰ لسان غيره، ولا يكون لذلك الرجل في ذلك الحديث ذكرٌ، ولا يرويه».

وهنا لابد أن أقول:

إن الأئمة يتسامحون في التعبير عن هٰذِه الأنواع الثلاثة (الموضوع، والمسروق، والملزق):

أ- ابن معين في رواية عثمان الدارمي (٥٦٩) قال:

«عبد العزيز بن أبان القرشي: كان يأخذ أحاديث الناس؛ فيرويها».

ب- وفي الكامل لابن عدي ٦/ ٥٠٣ «كذَّاب، يدَّعي ما لم يسمع».

جـ- وفي تاريخ ابن معين (٧٨٧) عن هشام بن يوسف الصنعاني؛ قال: «جاءني مُطرِّف بن مازن، فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر، حتىٰ أسمعه منك، فأعطيته، فكتبها، ثم جعل يحدث بها نفسه... قال: فعلمت: أنه كذَّاب».

د- ومثله: في المجروحين ١/ ٢١٥، وفي سؤالات السهمي للدارقطني (٣٣١) وفي تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٠ عن الدارقطني كذلك.

هـ- وفي النبلاء ١١/ ٥٠٤: «قال فضلك: دخلت على ابن حميد، وهو يُركِّب الأسانيد على المتون» علق الذهبي بقوله: «وهٰذا معنىٰ قولهم: فلانٌ سرق الحديث».

* النوع السادس عشر: ما لا يثبت من الأسانيد:

وهٰذا النوع بوَّب له الحافظ ابن رجب، في شرحه لعلل للترمذي ٢/ ٧٣٢ - ٧٥١ فقال:

(ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيءٌ يسيرٌ، مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك).

وذكر تحتها سبعة أنواع، وهٰذا ملخصها:

١- ما لا يثبت منه شيءٌ برواية الثقات أصلاً، ومثاله:

قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

٢- ما لم يصح بروايته إلا حديثٌ واحدٌ، ومثاله:

حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

٣- ما لم يسمع منه إلا يسيراً، ومثاله:

يحيى الجزار، عن علي ﷺ.

والحسن، عن سمرة ﷺ.

وحميد، عن أنس ﷺ.

٤- ما لم يسمع منه شيئاً، ومثاله:

بشر بن الحسين الأصبهاني، عن الزبير، عن أنس ﷺ.

والأعمش، عن أنس ﷺ.

٥- ما سمع بعضه، وباقيه كتابٌ، ومثاله:

أبو إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور.

وأبو سفيان، عن جابر ﷺ.

٦- ما لم يسمع منه شيئاً، بل كان صحيفةً، ومثاله:

أبو سفيان طلحة بن نافع، عن جابر ﷺ.

٧- ما سمع بعضه، وبعضه دلَّسه، ومثاله:

حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، دلَّس بعض حديثه: عن عمرو بن شعيب، عن العَرْزَمي.

وبالتأمل في هٰذِه الأنواع:

فإن بعضها تشترك مع هٰذِه العلة (علة لا يجيء) في أمرين:

الأول: كونهما جميعاً مما لا يثبت من الأسانيد.

والثاني: كونهما أيضاً يشتركان في ٱنقطاع أسانيدهما جميعاً.

وأخيراً؛ فبالنسبة لهٰذِه (الأنواع الأربعة) الأخيرة، فإن (الحديث الموضوع) قد جامع الإعلال بعلة (لا يجيء) كما نص عليه أبو حاتم.

وهو يقع عمداً؛ لا خطأً.

وعليه؛ فيمكن أيضاً أن تجامع هٰذِه العلة (الأنواع الثلاثة) الأخرىٰ، وفيها ما هو عمدٌ، وفيها ما هو سهوٌ:

(المسروق، والملزق، وما لا يثبت من الأسانيد) وإن لم أجد لها مثالاً في نصوص أبي حاتم، والله أعلم.

* * *

والمقصود في ختام هٰذا المبحث:

أن هٰذا ما وقفت عليه من أنواع (الحديث الضعيف) التي تجامع هٰذِه العلة (علة لا يجيء)، وقد يقف الباحث بعد ذلك علىٰ ما هو أكثر من ذلك، والله الموفق.

* * *

المبحث العاشر

ضوابط الإعلال بعلة (لا يجيء)

لا شك أن ضوابط كشف هٰذِه العلة - بعد المباحث السابقة - صارت واضحةً ظاهرةً، لا تحتاج إلىٰ أكثر من الإشارة إليها في هٰذا المبحث مجتمعةً، بأخصر العبارة، وأوجز المقال:

*** الضابط الأول: علة (لا يجيء) تقع وهماً، وتقع عمداً:**

وهٰذا يعني أن هٰذِه العلة واسعة المعنىٰ، متعددة الأسباب؛ ذلك أنه لا تقع العلة في الحديث إلا بأحد هذين السببين.

والغالب في (العلل) عموماً، وفي هٰذِه (العلة) خصوصاً:

وقوعها: وهماً، وخطأً، وغفلةً، وتصحيفاً، واشتباهاً، ونحوها، علىٰ نحو ما تقدم تفصيله في المباحث السابقة، ٱبتداءً من الخطأ في ٱسم الراوي واشتباهه بغيره، ومروراً بالشاذ والمنكر، وانتهاءً إلى الحديث الموضوع!!

ومن هنا كانت أهمية البحث في هٰذِه العلة:

- لكثرة ما يدخل فيها من العلل.

- مع بطلان ما جاءت به من الرواية؛ التي لا تستقيم بوجهٍ، ولا يُعتبر بها بحالٍ، لا في المتابعات؛ ولا في الشواهد.

*** الضابط الثاني: علة (لا يجيء) علةٌ إسناديةٌ:**

فالإعلال بهٰذِه العلة من خصائص الإسناد، وقد تقدم ذكر صور هٰذِه

العلة، وكلها صورٌ إسناديةٌ ظاهرةٌ.

والمراد: أن الاختلاف في رفع الحديث عن الصحابي ﷺ، أو وقفه عليه: يعتبر صورةً من صور الاختلاف في إسناد الحديث؛ في خصوص أول السند وابتدائه، **أعني**: أنه لا صلة لهٰذِه العلة بالاختلاف في نفس لفظ الحديث ومتنه.

*** الضابط الثالث: علة (لا يجيء) علةٌ مركَّبةٌ:**

والمراد: أن هٰذِه العلة لا تتجه؛ إلا بشرطين:

١- أن يكون سبب العلة واقعاً من الراوي الأدنىٰ.

٢- أن يكون تعصيب العلة لا يحتمل توجيهه إلى الراوي المباشر؛ لاسيما إذا كان انقطاعاً في الإسناد.

فمتىٰ صار موضع العلة موصوفاً بالإرسال أو التدليس ونحوه؛ خرج عن كونه في مدار هٰذِه العلة المركبة؛ سواءٌ كانت العلة عمداً أو وَهَماً.

فجمعت هٰذِه العلة التركيب من جهتين:

- من جهة كونها علةً مركبةً من هذين الشرطين.
- ومن جهة كون هٰذا الإسناد مركباً لا أصل له، كما تقدم بيانه.

*** الضابط الرابع: علة (لا يجيء) تقع تفرداً، ومخالفةً، واختلافاً:**

وهٰذا الضابط يدلك علىٰ: سعة الميدان الذي تدور فيه هٰذِه العلة؛ أكثر وأكثر من ذي قبل.

فليس ثَمَّ مجالٌ رابعٌ؛ بعد هٰذِه المجالات الثلاثة:

١- فالتفرد: إعلالٌ مطلقٌ: غير نسبي، ولا إضافي.

- سواءٌ كان التفرد؛ في أصل الحديث، أو في جزءٍ من أجزائه.

- وسواءٌ كان التفرد؛ في كونه لا يشاركه في روايته غيره.

- وسواءٌ كان التفرد؛ في روايته عن الشيخ المعروف، من بين سائر أصحابه.

- وسواءٌ كان المتفرد: ثقة، أو تالفاً، أو بين ذلك.

وقد سبق ذكر أمثلته في نصوص أبي حاتم في العلل، في المبحث الرابع.

٢- وأما المخالفة: فهي إعلالٌ مقيدٌ: نسبيٌ إضافيٌ.

يخالف فيه الراوي من يشاركه في رواية الحديث: سنداً أو متناً.

وقد سبق أيضاً: ذكر أمثلته في نصوص أبي حاتم في العلل.

٣- وأما الاْختلاف: فهو فرعٌ عن التفرد.

لكنه يتضمن معنىٰ زائداً، وهو: الاْضطراب في إسناده، والاختلاف في طرقه.

وقد سبق كذلك: ذكر أمثلته فيما تقدم، والله أعلم.

*** الضابط الخامس: علة (لا يجيء) تقع مجردةً، وتتأكد بغيرها من العلل:**

وهٰذا الضابط يتكرر في عموم العلل، ولا بأس من تأكيده في تقرير كل علةٍ من العلل، فالقرائن والمؤيدات للحكم تزيده قوةً وقطعاً؛ في إثبات العلة.

وأمثلته كثيرةٌ في الأحاديث المدروسة من العلل لابن أبي حاتم، ومنها:

الحديث (٣) وهو في العلل (٧١١): «هٰذا حديثٌ منكرٌ»

«لعله دخل له حديثٌ في حديثٍ».

الحديث (٥) وهو في العلل (٨٣٩): «هٰذا إسنادٌ مضطربٌ»

«يونس بن شداد: لا نعرفه».

الحديث (٦) وهو في العلل (٩٢٦): «هٰذا عندي وَهَم»

«وأبو إسحاق الفزاري: أحفظ وأتقن؛ من يحيىٰ بن حمزة».

الحديث (٧) وهو في العلل (١٠٧٨): «وهو حديثٌ منكرٌ؛ ليس الحديث من حديث أبي سلمة ابن عبد الرحمن».

«وإذا رأيت الرجل: لا يروي عنه الثوري - وأراه قال - وشعبة، وقد أدركاه؛ فما ظنك به».

الحديث (٨) وهو في العلل (١١١٧): «الحسن بن علي بن عاصم: مات قديماً، لم يدركه، وهو شيخ» «وهٰذا الحديث لا أدري كيف هو».

«ولا أعلم أحداً روىٰ هٰذا عن الأوزاعي غيره».

الحديث (١١) وهو في العلل (١٧١٤): «هٰذا حديثٌ مضطربٌ، ليس هو صحيح الإسناد» «وشعيبٌ: مجهولٌ».

الحديث (١٣) وهو في العلل (١٩٦٨): «هٰذا حديثٌ باطلٌ، ليس له أصلٌ».

الحديث (١٤) وهو في العلل (٢١١٧): «عن يحيىٰ بن معين؛ أنه سئل عن: أيوب بن سويد، فقال: ليس بشيء» «وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، بابةُ حديث الواقدي».

الحديث (١٧) وهو في العلل (٢٦٨١): «فقال علي بن المديني: كنتُ أشتهي أن أرىٰ هٰذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه».

* * *

* الضابط السادس: الإعلال بعلة (لا يجيء) لا يستلزم تصحيح قسيمه:

كذلك الشأنُ في هٰذا؛ شأنُ سائر العلل؛ فإن أهل الحديث قد يقولون في حكاية العلل: «وهٰذا أشبه» «وهو الصحيح» ونحوها.

وهٰذِه نماذج ما وقع في الأحاديث المدروسة، تحت هٰذِه العلة:

الحديث (١) وهو في العلل (٣٣٤): «موقوفٌ أصح».

الحديث (٦) وهو في العلل (٩٢٦): «وهٰذا أشبه».

الحديث (١٥) وهو في العلل (٢٣٥٠): «إنما هو: هشام، عن ابن سيرين».

وتعود قلة هٰذِه العبارات في نصوص هٰذِه العلة؛ إلىٰ أن الغالب في نصوصها التفرد المطلق أو المقيد، بالنسبة إلىٰ ما وقع فيها من المخالفة أو الاختلاف.

والمقصود أن هٰذِه العبارات؛ التي يطلقها الأئمة النقاد:

أ- لا تدلُّ علىٰ تصحيح الحديث، ولا علىٰ تحسينه.

ب- وإنما تدل علىٰ أن هٰذا الوجه هو الوجه الصحيح في سياق إسناده فقط.

ج- دون النظر إلىٰ ما فوق ذلك: لا تصحيحاً للحديث، ولا للطريق؛ بل قد يكون - في ضعفه - مثل الوجه المعلول، أو أشد، والله أعلم.

*** الضابط السابع: في طريقة كشف هٰذِه العلة (لا يجيء):**

قد تكون هٰذِه العلةُ علةً غائبةً عند أكثر الباحثين المتأخرين، فضلاً عن المعاصرين؛ لأن دراستها غائبةٌ أصلاً، فتجد الباحث يحكي ضعف الحديث، فيقول:

هٰذا الحديث فيه علتان: (الأولىٰ: ضعف فلان، والثانية: فلان لم أقف علىٰ من ذكره من الرواة عن فلان، فهو منقطع).

هكذا يقول الباحث ويمرُّ بها فقط.

في الوقت الذي تعتبر فيه مثل هٰذِه الرواية روايةً باطلةً، لا أصل لها.

ولهٰذا تنبغي العناية - بالبحث، والنظر، والتدريب - لمعرفة هٰذِه العلة، والتعرف علىٰ طريقة كشفها.

- **وللكشف عن هٰذِه العلة طريقان:**

* الطريقة الأولى: النص عليها من الأئمة النقاد:

سواءً باللفظ الصريح الذي حكاه أبو حاتم الرازي، أو ما يدل عليه؛ مما حكاه غيره من الأئمة:

والكتب التي تعتبر من مظان هٰذِه العلة أربعة أنواعٌ:

الأول: كتب العلل:

وعلىٰ رأسها - في هٰذِه العلة - العلل لابن أبي حاتم، والعلل لابن المديني، والعلل للدارقطني، والعلل المختلفة المروية عن الإمام أحمد، وغيرها.

الثانية: كتب السؤالات، وضعفاء الرجال المسندة:

كالسؤالات للإمام أحمد، ولابن معين، والدارقطني، وغيرهم، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والضعفاء للعقيلي، والتاريخ الكبير

والأوسط للإمام البخاري، والكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، ونحوها.

الثالث: الكتب التي تعتني بهٰذِه الأحاديث الغرائب، وتنص عليها:

كالبحر الزخار للبزار، ومعاجم الطبراني، وأطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي، والحلية لأبي نعيم، وتاريخ بغداد للخطيب، ففيها من هٰذا كثيرٌ جداً، مع النص عليها بالعبارات البديعة.

الرابع: المصنفات الحديثية التي يقع فيها الإعلال بهٰذِه العلة عَرَضَاً:

كالمسند للإمام أحمد، والسنن لأبي داود، وللترمذي، والنسائي في الكبرىٰ والصغرىٰ، والسنن لابن ماجه في مواضع قليلة، والمسند للدارمي، والمسند لابن الجعد، ونحوها من المصنفات الحديثية المسندة.

* الطريقة الثانية: الاستقراء من بطون كتب السنة الشريفة:

لكشف هٰذِه العلة، ويتحقق هٰذا بإحدى الوسيلتين:

الوسيلة الأولىٰ: كتب الحديث المسندة، ومصنفات السنة الشريفة:

بالتخريج منها، وجمع الطرق، ومعرفة المدارات، والوقوف علىٰ أحاديث الأبواب، وما صرَّح الأئمة بأنه أصح ما في الباب.

وهٰذِه الوسيلة - بلا شك - ستكشف لطالب العلم هٰذِه العلة في:

- مواضع ظاهرة. - ومواضع محتملة.

ومثل هٰذِه العلل تحتاج إلىٰ تدرب طالب العلم عليها؛

حتىٰ يتمكن من إدراكها كما ينبغي.

الوسيلة الثانية: الحاسوب الآلي:

الذي أنتج مجموعةً من البرامج الحديثية المتخصصة في هٰذا، وهي

من أنفع ما يستفاد منه في: السرد، والجرد، والتقصي، والاستيعاب، والسرعة.

ومن أفضل الموسوعات، وأدقها، وأوثقها:

١- برنامج (إتقان الحرفة بإكمال التحفة) يعني: تحفة الأشراف للإمام المزي، وهو خدمةٌ علميةٌ توثيقيةٌ شاملةٌ لهٰذا الكتاب العظيم.

٢- برنامج (الموسوعة الحديثية الشاملة) وهو برنامج علمي واسع البحث جداً، يتضمن علوماً شتىٰ، ويحتوي علىٰ (١٢٥٦٢) عنواناً، وعدد الأجزاء المتفرقة فيه يفوق (٣٠.٠٠٠) كتاب، والموافق منها للمطبوع يزيد عن (٤٠٠٠) كتاب، والبحث فيه بحثٌ ميسَّر، مع أيقونةٍ خاصةٍ بعرض صور المطبوع منها.

٣- برنامج (جوامع الكلم) وهو موسوعةٌ فريدةٌ جداً.

يتضمن (١٤٠٠) مصدرٍ حديثي، منها (٥٤٣) مخطوط، لم تسبق طباعتها، وفيها (٧٠٠.٠٠٠) إسنادٍ، وكذلك (٧٠٠٠٠) راوٍ.

في جملةٍ واسعةٍ من الخدمات الحديثية النادرة، التي لم يسبق تنفيذها.

فهٰذِه، وتلك: من الوسائل التي يمكن أن تقدم للباحثين خدمةً كبيرةً في سبيل الكشف عن هٰذِه العلة (لا يجيء) في مواضع كثيرة من الأسانيد.

والله الموفق، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله أجمعين.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأحاديث هذِه العلة (لا يجيء)

* وتحتها خمس وعشرون حديثًا:

١- حديث علي ﷺ: «كنتُ رجلاً مذاءً»

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: في كفارة إتيان الحائض

٣- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: في إمامة سالم مولىٰ أبي حذيفة

٤- حديث علي ﷺ: في تمام الصلاة بقعدة التشهد الموضوع

٥- حديث أنس ﷺ: في القراءة في الظهر والعصر.

٦- حديث أبي أمامة ﷺ: في فضل غُسل الجمعة..

٧- حديث عائشة رضي الله عنها: في الفطر من صيام التطوع

٨- حديث أنس ﷺ: في ركوب دابة الهدي

٩- حديث يونس بن شداد ﷺ: في أيام التشريق..

١٠- حديث أنس ﷺ: في الرجل نذر الحج ماشياً

١١- حديث ابن الحنظلية ﷺ: في فضل الخيل

١٢- حديث ثوبان ﷺ: في الركوب في تشييع الجنازة..

١٣- حديث أبي مرثد الغنوي ﷺ: «لا تصلوا على القبور».

١٤- أثر أبي قلابة رحمه الله: في ٱستقراض الخبز من الجيران

١٥- حديث جابر ﷺ: «لعن الله اليهود حرم الله عليهم الشحوم».

١٦- حديث أبي موسىٰ ﷺ: في النهي عن الطلاق عن غير ريبة.

١٧- حديث أبي الدرداء ﷺ: في كفارة من حلف علىٰ يمين

١٨- حديث أبي الدرداء ﷺ: في النهي عن أكل بعض المحرمات.

١٩- حديث أبي هريرة ﷺ: في أن المراء في القرآن كفرٌ.

٢٠- أثر الضحاك رحمه الله: في تفسير ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾

٢١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «جاء أهل اليمن».

٢٢- حديث سراقة ﷺ: «خيركم المدافع عن عشيرته»

٢٣- أثر عبيدة السلماني رحمه الله: في تأديب الغلام.

٢٤- حديث عثمان ﷺ: «من أبغض قريشاً»

٢٥- حديث أنس ﷺ: «هذان سيدا كهول أهل الجنة»

الحديث الأول

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«وسألتُ أبي؛ عن حديثٍ: رواه سعيد بن بشير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الأعمش، عن يحيىٰ بن الجزار، عن علي؛ قال: كنت رجلاً مذاءً، فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ، فأمرت المقداد ابن الأسود؛ أن يسأل النبي ﷺ...؟

قال أبي:

- هٰذا خطأٌ؛ بهٰذا الإسناد.

- إنما هو: الأعمش، عن منذر الثوري، عن ابن الحنفية، عن عليٍ.

قلت لأبي: من محمد بن عبد الرحمن هٰذا؟

قال:

- لا أعرفه.

- ولا أعرف أحداً؛ يقال له: محمد بن عبد الرحمن؛ يحدث عن الأعمش.

- ومحمد بن عبد الرحمن: الكوفي، هو: ابن أبي ليلىٰ.

- ولا أعلم ابن أبي ليلىٰ روىٰ عن الأعمش شيئاً».

العلل (٥٦).

* تخريجه:

هٰذا الحديث روي من حديث ثلاثة من الصحابة ﷺ:

١- من حديث علي ﷺ.

٢- من حديث المقداد ﷺ.

٣- من حديث رافع بن خديج ﷺ.

* الحديث الأول: حديث علي بن أبي طالب ﷺ:

وقد روي عنه من عشرة طرقٍ:

١- يحيىٰ بن الجزار.

٢- محمد بن علي بن أبي طالب (محمد بن الحنفية).

٣- عروة بن الزبير.

٤- يزيد بن شريك التيمي.

٥- هانئ بن هانئ.

٦- حصين بن قبيصة.

٧- عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ.

٨- أبو عبد الرحمن السلمي.

٩- عبد الله بن العباس ﷺ.

١٠- عائش بن أنس.

الطريق الأول: يحيىٰ بن الجزار:

أخرجه ابن أبي حاتم في هٰذا الموضع من العلل (٥٦) معلقاً، عن سعيد بن بشير، به.

ولم أقف عليه - عند غيره - لا بهٰذا الإسناد ولا بغيره، في كل ما بين

يدي من المصنفات والموسوعات الآلية الحديثية.

الطريق الثاني: محمد بن الحنفية:

وله إليه ثلاثة طرقٍ:

الأول: الأعمش، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية:

وله إليه ثمانية طرقٍ:

١- عبد الله بن داود بن عامر الهَمْداني:

أخرجه البخاري (١٣٢) ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٥٩) عن مسدَّد، عن عبد الله بن داود، به.

٢- جرير بن عبد الحميد:

أخرجه البخاري (١٧٨) عن قتيبة بن سعيد، عن جرير، به.

٣- شعبة:

أخرجه الطيالسي (١٠٦) ومن طريقه البيهقي ١/ ١١٥.

وأخرجه مسلم (٣٠٣) والنسائي (١٥٧) (٤٣٧) وفي الكبرىٰ (١٤٨) (٥٨٥٧) من طريق خالد بن الحارث.

وأخرجه الإمام أحمد (١١٨٦) وابن خزيمة (١٩) من طريق محمد بن جعفر.

ثلاثتهم: عن شعبة، به.

٤- أبو معاوية:

أخرجه الإمام أحمد (٦١٨).

وأخرجه مسلم (٣٠٣) وابن عبد البر في الاستذكار (٢٤٩٥) عن ابن أبي شيبة.

وأخرجه أبو يعلىٰ (٤٥٨) عن أبي خيثمة.

ثلاثتهم: عن أبي معاوية، به.

٥- وكيع:

أخرجه الإمام أحمد (١٠١٣) (١٠١٠).

وأخرجه مسلم (٣٠٣) وابن عبد البر في الأستذكار (٢٤٩٥) عن ابن أبي شيبة.

وأخرجه عبد الله بن أحمد (٦٠٧) عن محمد بن عبد الله بن نمير.

وأخرجه أبو عوانة (٧٦٢) وابن الأعرابي (١٠١٠) والبيهقي ١/ ١١٥ من طريق إبراهيم بن عبد الله بن أبي الخيبري.

وأخرجه البزار (٦٥٠) عن عمرو بن عبد الله الأودي.

خمستهم: عن وكيع، به.

٦- هشيم:

أخرجه مسلم (٣٠٣)، وابن أبي شيبة (٩٧٢)، والطحاوي في معاني الآثار (١٦٦)، وفي المشكل (٢٦٩٨)، وأبو نعيم في المستخرج علىٰ مسلم (٦٩٢)، وابن عبد البر في الأستذكار (٢٤٩٥).

من طرقٍ: عن هشيم، به.

٧- الثوري:

أخرجه عبد الرزاق (٦٠٤)، والطبراني (٥٦١)، وابن فيل (١٥١) من طريق الثوري، به.

٨- حجاج بن أرطاة:

أخرجه البزار (٦٥٢) وعبد الله بن أحمد (٨١٣) من طريق الحجاج، به.

ثمانيتهم: عن الأعمش، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية، به.

ووقع في رواية أحمد، عن وكيع، ورواية الحجاج بن أرطاة:

«عن محمد بن الحنفية، أن علياً أمر المقدار...».

الثاني: عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي، عن محمد بن الحنفية:

أخرجه البزار (٦٥٠) عن محمد بن مرزوق، عن مؤمل بن إسماعيل، عن إسرائيل، عن عبد الأعلىٰ، به.

وقال البزار: «لا نعلم رواه إلا إسرائيل عنه، يعني: عن الأعلىٰ، وحديث منذر الثوري قد رواه غير واحدٍ: عن منذر، عن ابن الحنفية».

الثالث: هشام بن أبي يعلىٰ، عن محمد بن الحنفية:

أخرجه البزار (٦٥٩) عن محمد بن معمر، عن روح، عن الثوري، عن هشام، به.

وقال البزار: «ولا نعلم أسند الثوري، عن هشام بن أبي يعلىٰ؛ إلا هٰذا الحديث».

تنبيه: هشام هٰذا: مجهول. التقريب (٧٣٠٨).

والثلاثة جميعاً (المنذر الثوري، وعبد الأعلىٰ بن عامر، وهشام بن أبي يعلىٰ) عن محمد بن الحنفية، عن أبيه: علي ﷺ.

الطريق الثالث: هشام بن عروة، عن أبيه: عروة بن الزبير:

وله إليه أحد عشر طريقاً:

أخرجه الليث بن سعد في منتقىٰ أحاديثه (١)

وأخرجه الإمام أحمد (١٠١٢) عن وكيع.

وأخرجه أيضاً (١٠٣٨) عن يحيىٰ بن سعيد.

وأخرجه أبو داود (٢٠٧) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن أبيه.

وأخرجه أيضاً (٢٠٧) عن أحمد بن يونس، عن زهير بن معاوية.

وأخرجه النسائي (١٥٣) وفي الكبرىٰ (١٤٧) عن إسحاق بن

إبراهيم، عن جرير.

وأخرجه عبد الرزاق (٦٠٢) والطبراني (٥٦٣) عن معمر.

وأخرجه الشاشي في المسند (١٥٣٣) من طريق حماد بن سلمة.

وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم (١٥٣٨) من طريق أبي معشر.

وأخرجه عبد الرزاق (٦٠٢) والطبراني (٥٦٣) عن ابن جريج.

وأخرجه البيهقي ٢/ ٤١٠ من طريق حماد بن زيد.

الأحد عشر كلهم جميعاً: عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

الطريق الرابع: يزيد بن شريك التيمي:

ومداره علىٰ: رزام بن سعيد التيمي، عن جوَّاب التيمي، عن يزيد بن شريك، به.

أخرجه الإمام أحمد (٨٤٩) عن أبي أحمد الزبيري.

وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ١/ ٥١٠ من طريق محمد بن علي الوراق.

وأخرجه السهمي في تاريخ جرجان ١/ ١٧٤ من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري.

وهما (الوراق، والجوهري) عن أبي نعيم الفضل بن دكين.

كلاهما: (أبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم) عن رزام بن سعيد، به.

الطريق الخامس: هانئ بن هانئ:

ومداره علىٰ: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هانئ، به:

أخرجه الإمام أحمد (٨٥٨) عن أسود بن عامر.

وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١٦٩) وفي المشكل (٢٧٠١) عن حسين بن نصر، عن الفريابي.

وأخرجه في المعاني (١٦٩) عن محمد بن خزيمة، عن عبد الله بن رجاء.

وأيضاً في الموضع نفسه: عن ربيع المؤذن، عن أسد.

الأربعة جميعاً: عن إسرائيل، عن هانئ، به.

الطريق السادس: الركين بن الربيع، عن حصين بن قبيصة:

وله إليه أربعة طرق:

١- زائدة بن قدامة:

أخرجه الإمام أحمد (١٠٣١) عن معاوية بن عمرو، ويحيىٰ بن أبي بكير.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٩٠) ومن طريقه أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء ٢/ ٥١٣ عن حسين بن علي الجعفي.

وأخرجه الإمام أحمد (١٠٣١)، والنسائي (١٩٤)، وفي الكبرىٰ (١٩٥) عن ابن مهدي.

وأخرجه النسائي (١٩٤) وفي الكبرىٰ (١٩٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وأخرجه الطحاوي في المعاني (١٧٠) وفي المشكل (٢٧٠٢) من طريق عبد الله بن رجاء.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٣٨) ومن طريقه: البزار (٨٠٢) وابن حبان (١١٠٢) والبيهقي ١/ ١٦٧.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٤٥٣) من طريق إسماعيل بن عمرو.

ثمانيتهم: عن زائدة، به.

٢- ابن عيينة:

أخرجه الإمام أحمد (١٠٣١) عنه، به.

٣- عبيدة بن حميد:

أخرجه الإمام أحمد (٨٧٠).

وأخرجه أبو داود (٢٠٦)، والنسائي (١٩٣)، وفي الكبرىٰ (١٩٤)، والبيهقي ١/ ١٦٩، والضياء (٣٩٩) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه النسائي (١٩٣)، وفي الكبرىٰ (١٩٤)، وابن خزيمة (٢٠)، وابن عساكر ٦/٤٢ عن علي بن حجر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٩٠).

وأخرجه ابن خزيمة (٢٠)، وابن حبان (١١٠٧)، وابن عساكر ٦/٤٢ عن بشر بن معاذ.

وأخرجه ابن الغطريف (٢) من طريق محمد بن سعيد بن غالب.

وأخرجه البزار (٨٠٢) عن الحسين بن أبي زائدة.

سبعتهم: عن عبيدة بن حميد، به.

٤- شريك بن عبد الله:

أخرجه الإمام أحمد (١٢٤٢) عن يزيد بن هارون.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١٢٧) عن محمد بن سعيد الأصبهاني.

وهما: عن شريك، به.

والأربعة جميعاً: عن الركين بن الربيع، عن حصين بن قبيصة، به.

الطريق السابع: يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ:

وله إليه أحد عشر طريقاً:

- أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١) ومن طريقه: ابن ماجه (٥٠٤) وابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٠٧ وفي الاستذكار (٢٤٩٨).

الترمذي (١١٤) عن محمد بن عمرو السواق.

وهما: عن هشيم بن بشير.

- وأخرجه عبد الله بن أحمد (٨٩٥) (٩٨٠) عن شيبان، عن عبد العزيز بن مسلم القسملي.

- وأخرجه أبو يعلىٰ (٣١٤) عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة، عن أيوب ابن واقد.

- وأخرجه أبو يعلىٰ (٤٥٧) عن أبي خيثمة.

والبزار (٦٢٩)، والمحاملي (٢١٣)، والطوسي (٩٥) عن يوسف بن موسىٰ.

وهما: عن جرير بن عبد الحميد.

- وأخرجه الإمام أحمد (٦٦٤) والضياء (٥٩٨) عن خلف بن الوليد، عن أبي جعفر الرازي.

- وأخرجه الترمذي (١١٤) عن محمود بن غيلان، عن حسين الجعفي، عن زائدة.

- وأخرجه الطحاوي في المشكل (٢٧٠٠) وفي المعاني (١٦٨) عن صالح بن عبد الرحمن، عن سعيد بن منصور.

- وأخرجه الإمام أحمد (٦٦٤)، ومن طريقه الضياء (٥٩٨) عن خلف ابن الوليد.

وعبد الله بن الإمام أحمد (٨٩٣) عن وهب بن بقية.

وهما: عن خالد بن عبد الله الطحان.

- وأخرجه عبد الله بن أحمد (٨٩٢) عن إسحاق بن إسماعيل.

والبزار (٦٢٩) عن محمد بن المثنىٰ.

وهما: عن محمد بن فضيل.

- وأخرجه الطوسي (٩٥) عن الحسن بن عرفة، وحميد بن الربيع.

والأحد عشر، (وهشيم، والقسملي، وابن واقد، وجرير، والرازي، وزائدة، وسعيد بن منصور، والطحان، وابن فضيل، وابن عرفة، وابن الربيع)

كلهم: عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، به.

الطريق الثامن: أبو حصين عثمان بن عاصم بن الحصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي:

وله إليه أربعة طرقٍ:

١- زائدة بن قدامة:

- أخرجه البخاري (٢٦٩) عن أبي الوليد الطيالسي، ومن طريقه: البغوي (١٥٨)، وابن حزم ١/ ١١٨، والبيهقي ١/ ٣٥٦، ٢/ ٤١٠.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٣٧).

- وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٩٠)، وابن حبان (١١٠٤)، والخطيب في الأسماء المبهمة ١/ ٣٨٨ عن حسين بن علي الجعفي.

وأخرجه الإمام أحمد (١٠٢٩) عن ابن مهدي.

- وأخرجه الطحاوي في المعاني (١٦٧)، وفي المشكل (٢٦٩٩) عن محمد بن خزيمة، عن عبد الله بن رجاء.

- وأخرجه الإمام أحمد (١٠٢٩) عن يحيىٰ بن أبي بكير، ومن طريقه: ابن المنذر في الأوسط (٢١) (٦٩٠)، والخطيب في الأسماء المبهمة ١/ ٣٨٨.

- وأخرجه الرامهرزي في المحدث الفاصل ١/ ٢٣٤ عن السراج،

عن عمرو بن مرزوق.

ستتهم: عن زائدة بن قدامة، به.

٢- أبوبكر بن عياش:

أخرجه ابن خزيمة (١٨)، وابن الجارود (٦)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء ٢/ ٥١٣ عن محمد بن هشام المروزي.

وأخرجه ابن خزيمة (١٨) عن فضالة بن الفضل، وأحمد بن منيع، ويعقوب الدورقي.

وأخرجه النسائي (١٥٢)، وفي الكبرىٰ (١٤٣) عن هنّاد بن السري.

وأخرجه عبد الله بن أحمد (١٠٧١) عن أحمد بن محمد بن أيوب، وعبد الواحد بن غياث، وعبد الله بن عمر، وسفيان بن وكيع.

وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (١٠١) عن أحمد بن عبد الجبار العطاردي.

عشرتهم: عن أبي بكر بن عياش، به.

٣- الثوري:

أخرجه الإسماعيلي في معجمه ٣/ ٧٤٠ من طريق يحيىٰ بن معين.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١٢٧٣٠) من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد.

وهما: عن محمود بن غيلان، عن بشر بن السري، عن الثوري، به.

وقال أبو نعيم: «غريبٌ؛ من حديث الثوري، تفرد به بشرٌ».

٤- سلام بن أبي مطيع:

أخرجه الخطيب في تاريخه ٥/ ٣٥٧ من طريق عبد الرحمن بن عمرو ابن جبلة، عن سلام بن أبي مطيع، به.

والأربعة كلهم: عن أبي حصين عثمان بن عاصم، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به.

الطريق التاسع: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

وله إليه ثلاثة طرقٍ:

١- عبد الله بن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس:

أخرجه مسلم (٣٠٥)، وأبو عوانة (٧٦٣)، والنسائي (٣٤٨)، وأبو نعيم في المستخرج (٦٩٤)، وابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٠٣، وعبد الله بن أحمد (٨٢٥)، واليونيني في جزئه (١٩)، وابن حجر في معجم الشيخة مريم (١).

كلهم: من طرقٍ: عن أحمد بن عيسىٰ.

وأخرجه مسلم (٣٠٥)، وأبو نعيم في المستخرج (٦٩٤) عن هارون بن سعيد الأيلي.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٢)، وأبو عوانة (٧٦٣)، وابن أبي الفوارس (١٥٢) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

وأخرجه ابن أبي الفوارس (١٥٢) من طريق عيسىٰ بن إبراهيم.

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج (٦٩٤) عن أحمد بن صالح.

وأخرجه البزار (٤٢٥) عن أصبغ بن الفرج.

ستتهم: عن عبد الله بن وهب، به .

٢- عبيدة بن حميد بن صهيب، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

أخرجه الإمام أحمد (٨٧٢)، ومن طريقه الشاشي (١٥٣٣).

وأخرجه النسائي (٤٣٦)، وأبو يعلىٰ (٣٩) عن محمد بن حاتم.

وأخرجه الطحاوي في المعاني (١٦٥)، وفي المشكل (٢٦٩٧) من طريق عمرو بن محمد الناقد.

وأخرجه البزار (٤٥١)، وابن خزيمة (٢٣)، والغطريفي (١)، وابن جميع الصيداوي (٣١٠)، والخطيب ٥/ ٤٧٢،

وأبو طاهر السلفي (٦)، والسبكي في طبقات الشافعية ٢/ ٢٠ عن محمد بن سعيد العطار.

وأخرجه المحاملي في الأمالي (١٤٢) عن إبراهيم بن مجشر.

خمستهم: عن عبيدة بن حميد بن صهيب، عن الأعمش، به.

٣- سعيد بن منصور، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس:

أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٠٣ من طريق يوسف بن يزيد، عن سعيد بن منصور، به.

والثلاثة جميعاً: عن عبد الله بن عباس، عن عليٍ، رضي الله عنهم.

*** وقال ابن عبد البر:**

«- هكذا قال: عطاء، عن ابن عباس، عن علي.

- وخالفه الحميدي وغيره؛ فجعله: عن عطاء، عن عائش البكري، عن علي».

ومراد ابن عبد البر: أن الحميدي خالف سعيد بن منصور، فجعله: الحميدي، عن عطاء، عن عائش بن أنس.

قلت:

- وكذلك وافق الحميديَّ جمعٌ - كما سيأتي بعده في الطريق العاشر

- وهم: الإمام أحمد، وقتيبة، وعبيد الله بن موسىٰ، وغيرهم: عن سفيان ابن عيينة، عن عطاء، عن عائش بن أنس.

- وكذلك وافق ابن عيينة: معمرٌ؛ في الرواية:

عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عائش.

- وأيضاً وافق عمروَ بن دينار: ابن جريجٍ، وعمرُ بن قيس اللخمي.

الطريق العاشر: عائش بن أنس البكري:

وله إليه أربعة طرقٍ:

١- سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عائش؛ قال: سمعت علياً - علىٰ منبر الكوفة - يقول:

«كنت أجد المذي، فاستحييت؛ أن أسأل رسول الله - أن ابنته عندي- فقلت لعمار: سله، فسأله، فقال: يكفي منه الوضوء».

أخرجه الإمام أحمد (١٨٤١٢).

وأخرجه الحميدي (٣٩)، وعنه: ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٠٣، وابن بشكوال في غوامض الأسماء ٢/ ٥١٤.

وأخرجه النسائي (١٥٤)، وفي الكبرىٰ (١٤٩) عن قتيبة، ومن طريقه المزي ١٤/ ١٠١.

وأخرجه الطوسي في مستخرجه (٩٦) عن عبد الله بن محمد الزهري، ومحمد بن عبد الله المقري.

وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة ١/ ٢٣٩ من طريق عبيد الله بن موسىٰ.

وأخرجه ابن أبي الفوارس (٨٨) من طريق بهلول بن حسان.

وأخرجه البيهقي في المعرفة (٣٧٥) من طريق إبراهيم بن بشار.

وأخرجه أبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (٣٣) من طريق محمد ابن قدامة الجوهري.

تسعتهم: عن سفيان بن عيينة، به.

٢- ابن جريج، عن عطاء، عن عائش؛ قال: تذاكر عليٌّ، وعمارٌ، والمقدادُ: المذيَّ؛ فقال عليٌّ: إني رجلٌ مذَّاءٌ، وإني أستحيي أن أسأله - من أجل ابنته تحتي - فقال لأحدهما - لعمار، أو للمقداد، سمَّاه لي: عائش؛ فنسيته -: سَلْ رسول الله ﷺ، فسألته، فقال:

«ذاك المذي، ليغسل ذاك منه».

قلت: وما ذاك منه؟ قال: «ذكره، ويتوضأ، فيحسن الوضوء، أو يتوضأ مثل وضوئه للصلاة، وينضح فرجه».

أخرجه الإمام أحمد (٢٣٣١٢) عن يحيىٰ بن سعيد القطان، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٠٤.

وأخرجه عبد الرزاق (٥٩٧)، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١٥٣) (٦٩١)، والخطيب في الأسماء المبهمة ١/ ٣٩٠.

وهما: عن ابن جريج، به، وقد صرَّح بالتحديث في روايته.

٣- معمر، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عائش؛ قال: قال علي للمقداد:

سل لي رسول الله ﷺ؛ عن الرجل يلاعب ٱمرأته، فيمذي - فلولا أني أستحيي منه، وأن ابنته - فسأله المقداد؛ فقال رسول الله ﷺ:

«ليغسل ذكره، ثم ليتوضأ، ثم لينضح فرجه».

أخرجه عبد الرزاق (٦٠١) عن معمر، به، ومن طريقه الطبراني (٥٦٢).

٤- عمر بن قيس اللخمي، عن عطاء؛ قال: كنت أجد من البلة شيئاً شديداً، قال: فشكوت ذلك إلىٰ عائش بن أنس البكري؛ فقال: أخبرني عمار بن ياسر؛ قال: قال لي علي بن أبي طالب: علمت من رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلة لا تنقطع عنه، قال:

«يغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينضح في فرجه».

قال: ففعلت ذلك، فكنت لا أدري... الحديث.

أخرجه أبو علي بن شاذان (١٥٦) من طريق حامد بن سهيل، عن معاذ ابن فضالة، عن عمر بن قيس اللخمي، عن عطاء، به.

وعمر بن قيس هٰذا: اللخمي المكي المعروف بـ (سَنْدل):

قال الذهبي في الكاشف: واهٍ، وقال ابن حجر في التقريب: متروك، ما روىٰ له إلا ابن ماجه. التقريب ومعه الكاشف (٤٩٥٩).

ولفظه هٰذا لفظٌ فردٌ، مخالفٌ لرواية الناس.

والأربعة جميعاً: عن عائش بن أنس، عن علي ﷺ.

* * * * * * * * * * *

* الحديث الثاني: حديث المقداد بن الأسود ﷺ:

وله إليه طريقان:

١- عروة بن الزبير:

عن المقداد؛ قال: قال لي علي بن أبي طالب: سَلْ رسول الله ﷺ؛ عن الرجل يلاعب أهله... الحديث.

أخرجه أبوبكر النصيبي في الفوائد (٣٥) من طريق ابن إسحاق، عن هشام بن عروة.

وأخرجه الطبراني في الشاميين (١١٢) من طريق الزهري، عن أبي

بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم.

وهما: عن عروة، به.

٢- سليمان بن يسار:

عن المقداد؛ أن علياً أمره... الحديث.

أخرجه البيهقي ١/ ١١٥ من طريق ابن وهب.

وأخرجه ابن حزم في المحلىٰ ١/ ١١٨ من طريق يحيىٰ بن يحيىٰ.

وهما: عن الإمام مالك، عن أبي النضر، عن سليمان بن يسار، به.

* * * * * * * * * * *

*** الحديث الثالث: حديث رافع بن خديج ﷺ:**

أخرجه النسائي (١٥٥)، وفي الكبرىٰ (١٥٠) عن عثمان بن عبد الله، عن أمية بن بسطام، عن يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن إياس بن خليفة، عن رافع بن خديج؛ أن علياً أمر عماراً؛ أن يسأل رسولَ الله، عن المذي؟ فقال:

«يغسل مذاكيره، ويتوضأ».

* * * * * * * * * * *

*** الدراسة:**

أولاً: أصل هٰذا الحديث - في سؤال علي ﷺ؛ عن المذي الذي كان يصيبه - ثابتٌ في الصحيحين جميعاً، كما تقدم:

١- البخاري (١٣٢) من طريق عبد الله بن داود.

(١٧٨) من طريق جرير بن عبد الحميد.

٢- ومسلم (٣٠٣) من طريق شعبة، وهشيم، وأبي معاوية، ووكيع.

ستتهم جميعاً: عن الأعمش، عن المنذر الثوري، عن محمد بن

الحنفية، عن أبيه: عليٍ ﷺ.

ثانياً: سعيد بن بشير: المذكور في إسناده:

لم أهتد إلىٰ تعيينه؛ فإن من هٰذا ٱسمه خمسة من الرواة:

١- سعيد بن بشير البخاري الأنصاري، من السابعة.

روىٰ عن: محمد بن عبد الرحمن البيلماني.

وروىٰ عنه: الليث بن سعد فقط.

وروىٰ له: أبو داود وحده.

قال البخاري: لا يصح حديثه، وذكره في الضعفاء.

وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً.

وقال الذهبي في المغني: لا يُعرف، له حديثٌ في الذِّكْر.

وقال أبو حاتم: هو شيخٌ لليث، ليس بالمشهور، لم يرو عنه غير الليث، ليس محله أن يدخل في كتاب الضعفاء.

وقال ابن حبان: يروي عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، روىٰ عنه الليث بن سعد: منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في حديثه: منه، أو من ابن البيلماني؛ لأن ابن البيلماني: ليس في الحديث بشيء، وإذا روىٰ ضعيفان خبراً - موضوعاً - لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما دون الآخر، إلا بعد السبر.

وأورده ابن عدي في الضعفاء، وذكر حديثه في الذكر، عن ابن العباس رضي الله عنهما، مرفوعاً: «من قال حين يصبح...» أخرجه أبو داود (٥٠٧٦).

ثم قال: «ولا أعلم لسعيد بن بشير النَّجاري غير هٰذا الحديث الذي يرويه عنه الليث، وإلىٰ هٰذا أشار النَّجاري، وهو شبه مجهول.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال الساجي: لا يصح حديثه.

قال الذهبي في المغني: لا يُعرف.

وقال ابن حجر في تقريبه: مجهولٌ.

والحاصل؛ أنه: مجهولٌ، أنكروا حديثه.

الجرح والتعديل ٤/ ٨، الكامل في الضعفاء ٣/ ٣٩٠، المجروحين ١/ ٣١٦، وتهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٦، الميزان ٢/ ١٣٠، المغني ١/ ٢٥٦، التقريب (٢٢٧٧).

٢- سعيد بن بشير الأزدي، أو النصري: مولاهم، أبو عبد الرحمن، أو: أبو سلمة البصري، ثم الدمشقي، من الثامنة، مات ١٦٨هـ.

روىٰ عن: قتادة، والزهري، وعمرو بن دينار.

وروىٰ عنه: ابن مهدي أولاً، وأبو مسهر، وأسد بن موسىٰ.

وروىٰ له: الأربعة.

قال أبو مسهر: حافظٌ، ضعيفٌ، منكر الحديث.

حدَّث عنه ابن مهدي، ثم تركه تالياً.

وقال سعيد بن عبد العزيز: خذ التفسير، ودع ما سواه، فإنه حاطب ليل.

وضعفه جمعٌ من الأئمة النقاد، واتهمه بعضهم بالقدر.

وقال في التقريب: ضعيف.

والحاصل؛ أنه: حافظٌ مفسرٌ، ضعيفٌ، له مناكير، خصوصاً عن قتادة، وعمرو بن دينار.

المجروحين ١/ ٣١٩، النبلاء ٧/ ٣٠٤، الميزان ٢/ ١٢٨، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٢٦٤، التقريب ومعه الكاشف (٢٢٧٦).

٣- سعيد بن بشير القرشي المصري:

روىٰ عن: عبد الله بن حكيم الكتاني اليماني مولاهم، ثم المصري حديثاً واحداً، قال العقيلي: إسناده ليس بالقائم.

وروىٰ أيضاً؛ عن: قتادة، والليث بن سعيد، والإمام مالك.

ولا رواية له عند الستة.

قال الذهبي في المغني: مجهولٌ؛ كشيخه.

انظر الضعفاء للعقيلي حديث (٦٣٧)، المغني ١/ ٢٥٦ (٢٣٦١).

٤- سعيد بن بشير: روىٰ عن الحسن، وعنه: سهل بن شعيب، ولا رواية له عند الستة أيضاً.

قال أبو حاتم: مجهولٌ، لم يلق الحسن.

الجرح والتعديل ٤/ ٨٠، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٢٦٦ (١٩١٤)، المغني ١/ ٢٥٦ (٢٣٦٠)

٥- سعيد بن بشير الرازي: حدث عن أبيه، وعنه: محمد بن عمرو زُنيج، ولا رواية له عند الستة. ضعَّفه الدارقطني.

الميزان ٣/ ١٣١، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٢٦٦ (١٩١٣).

*** وبعد سياق هٰؤلاء الخمسة كلهم (سعيد بن بشير) فإنه:**

- لم يترجح عندي من هو المقصود في هٰذا الإسناد؛ من هٰؤلاء.

- ومع هٰذا؛ فكل هٰؤلاء: ضعفاءُ، لا يحتج بهم، فلا أثر للتمييز.

- ومع هٰذا؛ فإن ابن أبي حاتم لم يستشكله علىٰ أبيه !

ثالثاً: محمد بن عبد الرحمن: الذي يروي عنه سعيد بن بشير:

قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: من محمد بن عبد الرحمن هٰذا؟ قال: - لا أعرفه.

- ولا أعرف أحداً؛ يقال له: محمد بن عبد الرحمن؛ يُحدِّث عن الأعمش.

- ومحمد بن عبد الرحمن: الكوفي، هو: ابن أبي ليلىٰ.

- ولا أعلم ابن أبي ليلىٰ: روىٰ عن الأعمش شيئاً».اهـ.

ولم أهتد إلىٰ تعيينه؛ فإن من هٰذا ٱسمه كثيرٌ، وممن يروي عنهم الأعمش:

١- محمد بن عبد الرحمن القشيري (الكوفي) المقدسي سكناً.

روىٰ عن: الأعمش، وحميد، ومسعر، وعبد الملك بن أبي سليمان.

وروىٰ عنه: بقية.

قال ابن عدي: منكر الحديث، وذكر له أحاديث من مناكيره، وفيه جهالةٌ، وهو متهم، وليس بثقة.

قال أبو الفتح الأزدي: كذابٌ، متروك الحديث.

وقال الدارقطني في غرائب مالك: متروك الحديث.

وقال الخليلي: شامي، يأتي بالمناكير؛ عن مسعر، وعن غيره.

وقال العقيلي: مجهول، وذكر له حديثاً؛ قال فيه: منكرٌ، ليس له أصل، ولا يتابع عليه.

روىٰ عن (الأعمش) ثلاثة أحاديث؛ حسب الموسوعات الآلية:

١- حديث «من سمَّع الناس بعمله...».

٢- وحديث «من أصاب ديناراً أو درهماً في فتنةٍ...».

٣- وحديث «من كذب عليَّ متعمداً...».

والحاصل؛ أنه: متروكٌ، روى المناكير التي لا أصل لها.

لسان الميزان ٧/ ٢٨٧ (٧٠٦٤).

٢- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث (المدني):

ولد سنة ٨٠هـ، ومات سنة ١٥٩هـ.

روىٰ عن: الأعمش - حديثاً واحداً - وعكرمة، ونافعٍ، والزهري، وخلقٍ.

وروىٰ عنه: ابن المبارك، والقطان، ووكيع، وأبو نعيم، وخلائق.

وروىٰ له: الستة جميعاً.

وهو الإمام الفقه الفقيه العابد المشهور، كانوا يشبهونه بابن المسيب، كان قريناً للإمام مالك، وهو أقدم منه.

النبلاء ٧/ ١٣٩، التقريب ومعه الكاشف (٦٠٨٢).

٣- محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي أبو المنذر (البصري) مات سنة ١٨٧ هـ.

روىٰ عن: الأعمش، وحصين، وأيوب، وحجاج بن محمد.

روىٰ عنه: سعيد بن بشير، وبقية، والإمام أحمد، وخليفة بن خياط، وزهير بن حرب، وابن المديني، وخلقٌ.

روىٰ له: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي فقط.

قال ابن حجر في تقريبه: صدوقٌ يهم.

والذي يظهر من كلامهم فيه؛ أنه: شيعيٌ، صدوقٌ، مدلسٌ، يروي المناكير، وخاصةً عن أيوب.

تهذيب التهذيب ٣/ ٦٣١، التقريب ومعه الكاشف (٦٠٨٧).

٤- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي.

ولد سنة نيف وسبعين، ومات ١٤٨هـ، ومعناه: أنه قرين الأعمش، ماتا في سنةٍ واحدةٍ، وهو أصغر من الأعمش بعشر سنين.

روىٰ عن: الشعبي، ونافع، وعطاء، وأبي الزبير، والحكم بن عيتبة، وغيرهم.

وروىٰ عنه: شعبة، والثوري، وابن عيينة، وزائدة، وخلق كثير.

وروىٰ له: الأربعة جميعاً.

العلامة الفقيه، مفتي الكوفة، وقاضيها، من نظراء أبي حنيفة.

قال الإمام أحمد: سيء الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيء الحفظ.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ سيء الحفظ جداً.

النبلاء ٦/ ٣١٠، التقريب ومعه الكاشف (٦٠٨١).

٥- محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني النحوي (الكوفي):

روىٰ عن: والده، وعبد الله بن عمر بن الخطاب.

وروىٰ عنه: سعيد بن بشير، والثوري، وعطاء بن السائب، وأبو سلمة التبوذكي، وغيرهم.

وروىٰ له: أبو داود، وابن ماجه.

قال ابن عدي: ضعيفٌ، والضعف علىٰ حديثه بيّن، والبلاء منه في كل ما روىٰ.

وقال العقيلي: رويت عنه مناكير، وله نسخةٌ فيها مناكير.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، مضطرب الحديث.

وقال ابن حبان: حدَّث بنسخة نحو مئتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به. وقال مرةً: يضع علىٰ أبيه العجائب.

وقال الحاكم: روىٰ من أبيه المعضلات.

وقال أبو نعيم الأصبهاني، والنسائي، والبخاري، والساجي: منكر الحديث.

وقال ابن معين: ليس بشيء.

وقال الذهبي في الكاشف: واهٍ.

وقال ابن حجر في تقريبه: ضعيفٌ، وقد اتّهمه ابن عدي وابن حبان.

والحاصل؛ أنه: متروك الحديث.

تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢٣، التقريب ومعه الكاشف (٦٠٦٧).

رابعاً: ترجمة يحيىٰ بن الجزار: شيخ الأعمش:

يحيىٰ بن الجزار العرني الكوفي، ولقب أبيه الجزار: (زبان).

روىٰ عن: علي، وأُبيّ، وابن العباس، والحسن، وعائشة، وأم سلمة، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ.

وروىٰ عنه: الحكم بن عتيبة، وعمرو بن مرة، وغيرهما.

وروىٰ له: الستة؛ إلا البخاري.

قال أبو زرعة والنسائي وأبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل عن شعبة: لم يسمع من عليٍ؛ إلا ثلاثة أحاديث، وليس حديثنا هٰذا منها.

وقال ابن سعد: يغلو في التشيع، وكان ثقةً، وله أحاديث.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس برواياته.

وقال العجلي: كوفيٌ، ثقةٌ، وكان يتشيع.

وقال الجوزجاني: كان غالياً مفرطاً.

وفي مسائل حرب، قال الإمام أحمد: لم يسمع من عليٍ شيئاً.

وقال ابن أبي خيثمة: لم يسمع من ابن عباس.

قال الذهبي في كاشفه: ثقة.

وقال ابن حجر في تقريبه: صدوقٌ، رمي بالغلو في التشيع.

والحاصل؛ أنه: من غلاة الشيعة، ثقةٌ، يرسل، وفي سماعه من علي وابن العباس ﷺ مقال.

تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٥ التقريب ومعه الكاشف (٧٥١٩).

خامساً: حاصل ما تقدم في هٰذا الإسناد:

١- أما سعيد بن بشير:

فلم يتبين لي من هو من هٰؤلاء الخمسة، ولا يضر عدم تعيينه، فإنه لا يحتج بواحدٍ منهم.

٢- كذلك: محمد بن عبد الرحمن:

لم يتبين لي من هو من هٰؤلاء الخمسة أيضاً، والاحتمالات في هٰذا أربعة:

الاحتمال الأول:

- أن سعيد بن بشير: هو النجاري الأنصاري: المجهول، الذي أنكروا حديثه.

- وأن محمد بن عبد الرحمن: هو ابن البيلماني: المتروك.

- فإن سعيد بن بشير النجاري: يروي عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني (الكوفي).

* لكن لم يذكروا لابن البيلماني روايةً عن الأعمش.

الاحتمال الثاني:

أن محمد بن عبد الرحمن هو: الطُّفاوي الشيعي الموثق الذي أنكروا

بعض حديثه: لأنه يروي عن: الأعمش، وذكروا من تلاميذه: سعيد بن بشير.

لكن الإشكال أنه لم يتحدد من هو: سعيد بن بشير هنا، وهٰذا لا يضر، كما تقدم، وإن كان الأقرب أنه سعيد بن بشير البصري: الضعيف الذي له مناكير.

الاحتمال الثالث:

أن محمد بن عبد الرحمن هو: القشيري الكوفي: المتروك:

فإنه روىٰ عن الأعمش، لكن لم يذكروا رواية سعيد بن بشير عنه.

الاحتمال الرابع:

أما أن محمد بن عبد الرحمن هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ (الكوفي):

فلا ذكروا روايته عن الأعمش، ولا رواية سعيد بن بشير عنه.

ولهٰذا قال أبو حاتم - بعد أن أشار أنه الكوفي المحتمل -:

«ولا أعلم ابن أبي ليلىٰ روىٰ عن الأعمش شيئاً».

وهو بعيد الرواية عنه؛ لأنه قرينه تماماً:

فقد ولد الأعمش ٦١ هـ، وولد ابن أبي ليلىٰ ٧٢هـ تقريباً.

ومات الأعمش ١٤٨ هـ، ومات ابن أبي ليلىٰ ١٤٨ هـ نفس السنة.

ولا شك أن تحديد أقرب هٰذِه الاحتمالات يحتاج مزيد تأملٍ ونظر، والله أعلم.

٣- أما يحيىٰ بن الجزار:

فقد تقدم، لكن لم أقف له علىٰ روايةٍ عن الأعمش: لا نصاً ولا حكايةً عن أحد من الأئمة.

ومع هٰذا؛ ففي سماعه من علي ﷺ مقال، حتىٰ جزم الإمام أحمد أنه لم يسمع شيئاً البتة.

حتىٰ قال البزار في البر الزخار ٣/ ٣٥ (٧٨٧) بعد سياقه للحديث:

«ولا نعلم روىٰ يحيى الجزار عن علي بن أبي طالبٍ ﷺ؛ إلا هٰذا الحديث».

كما جزم الأئمة النقاد أنه لم يسمع من ابن العباس رضي الله عنهما شيئاً؛ سواءٌ لم يسمع شيئاً مطلقاً، أو لم يسمع مقيداً بحديثٍ بعينه، فمن باب أولىٰ ألا يكون سمع من عليٍ ﷺ.

سادساً: خلاصة الحكم علىٰ هٰذا الحديث:

هٰذا الإسناد باطلٌ لا أصل له.

إن لم يكن مركباً إلى: الأعمش، بل وإلىٰ: يحيىٰ بن الجزار؛ فإن فيه أربع علل:

١- سعيد بن بشير:

ولم يترجح لي مَنْ من أولئك الخمسة، وكلهم مجاهيل؛ إلا الأزدي وهو راوية المناكير، واعتبره بعضهم حاطبَ ليلٍ.

وما أظن بلاء هٰذا الإسناد إلا منه، وما أراه إلا ركَّبه من عنده.

٢- محمد بن عبد الرحمن:

ولم يترجح لي مَنْ هو من أولئك الخمسة، وإن كان أقربها أن يكون: الطُّفاوي الشيعي الغالي الذي يروي المناكير، جرجر إسناده إلىٰ يحيىٰ ابن الجزار الشيعي الغالي، كما سيأتي.

٣- يحيىٰ بن الجزار:

شيعيٌ من غلاة الشيعة: لم يسمع من عليٍ ﷺ، ولو سمع منه؛ فإن

بعضهم ذكروا أنه لم يسمع إلا ثلاثة أحاديث، وليس هٰذا الحديث منها.

٤- أن هٰذا الإسناد لو كان صحيحاً - أبيض من اللبن - لما كان إلا منكراً من المناكير.

أ- فإن الناس كلهم رووا هٰذا الحديث عن (الأعمش) هكذا:

الأعمش، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية، عن أبيه عليٍ رضي الله عنه:

- هكذا رواه الأئمة:

الثوري، وشعبة، ووكيع، وجرير، وأبو معاوية، وهشيم، وحجاج بن أرطاة، وعبد الله بن داود بن عامر: كلهم: عن الأعمش، به.

- ثم: عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي: تابع الأعمش؛ في روايته عن ابن الحنفية.

- ثم: هشام بن أبي يعلىٰ: تابعهما؛ في روايته عن ابن الحنفية أيضاً.

ب- كذلك رواه جمعٌ عن (الأعمش) هكذا بوجهٍ آخر:

عبيدة بن حميد بن صهيب، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن العباس رضي الله عنهما.

هكذا رواه: الإمام أحمد، ومحمد بن حاتم، وعمرو بن محمد الناقد، ومحمد بن سعيد العطار، وإبراهيم بن مجشر (خمستهم): عن عبيدة، عن الأعمش، به.

فواحدٌ من هٰؤلاء (أ) أو أولئك (ب) كافٍ في نكارة رواية ابن الجزار، فكيف بهم جميعاً؟!!

* أما حديث المقداد عن عليٍ رضي الله عنهما الملحق آخر التخريج:

فقد أعله الإمام الدارقطني في العلل ٣/ ٨٨ (٢٩٦):

«سُئل عن: حديث المقداد بن الأسود، عن عليٍ، عن النبي ﷺ (في المذي)؛ فقال:

- حديثٌ يرويه:

محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المقداد بن الأسود، عن علي؛ قال: قال لي رسول الله ﷺ.

حدَّث به: يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق؛ كذلك.

وخالفه أصحاب هشام بن عروة، منهم:

سفيان الثوري، وحماد بن زيد، ويحيى القطان، وسفيان بن عيينة، وجرير، ووكيع، وعمر بن علي المقدمي، وابن جريج، وليث بن سعد، وعبدة بن سليمان، وأبو حمزة، ومفضل بن فضالة، وغيرهم.

فرووه:

- عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن علي.

- ولم يذكروا فيه: المقداد.

وقولهم: أولىٰ بالصواب، من قول ابن إسحاق؛ لاتفاقهم علىٰ خلافه، والله أعلم». اهـ.

* وجه الإعلال:

مما تقدم في تخريجه والدراسة؛ يظهر بأدنىٰ من ذلك: أن هٰذا الإسناد: إسنادٌ منكرٌ؛ لا يصح بحال، بل هو باطل لا أصل له.

- ما أظن هٰذا الإسناد إلا إسناداً مركباً من أحد راوييه: سعيد بن بشير، أو: محمد بن عبد الرحمن، وهو أقرب إلى ٱفتعال سعيد بن بشير، والله أعلم.

- وأما ٱفتراض أبي حاتم ٱحتمال أن يكون محمد بن عبد الرحمن - الراوي عن الأعمش - هو ابن أبي ليلىٰ، وأنه لا يعلم أنه روىٰ عن الأعمش شيئاً، فهٰذا صحيحٌ، فإن ابن أبي ليلىٰ محمد بن عبد الرحمن، عن الأعمش: إسنادٌ (**لا يجيء**) والله أعلم.

الحديث الثاني

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي؛ عن: حديثِ مِقْسَم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ في الرجل الذي يأتي ٱمرأته؛ وهي حائضٌ؟

- فقال: ٱختلفت الرواية:

فمنهم: من يروي: عن مقسم، عن ابن عباسٍ؛ موقوفاً.

ومنهم: من يروي: عن مقسم، عن النبي ﷺ؛ مرسلاً.

- وأما من حديث شعبة:

فإن يحيىٰ بن سعيد أسنده، وحكىٰ: أن شعبة؛ قال: أسنده - لي - الحكم مرةً، ووقفه مرةً.

- وقال أبي: لم يسمع الحكم من مقسم؛ هٰذا الحديث.

- وسمعت أبا زرعة؛ يقول: حديث قتادة، عن مقسم:

ولا أعلم قتادة روىٰ:

- عن عبد الحميد شيئاً.

- ولا عن الحكم».

العلل (١٢١)

* * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث: حديث ابن العباس رضي الله عنهما روي عنه من أربعة طرق:

١- طريق مقسم، عن ابن العباس رضي الله عنهما.

٢- طريق عكرمة، عن ابن العباس رضي الله عنهما.
٣- طريق سعيد بن جبير، عن ابن العباس رضي الله عنهما.
٤- طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن العباس رضي الله عنهما.

*** الطريق الأول: طريق مقسم، عن ابن العباس رضي الله عنهما:**

وله إليه تسعة طرقٍ:

* الأول: الحكم، عن مقسم:

واختلف عليه رفعاً، ووقفاً:

أما المرفوع:

أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٥٢)، والطبراني (١٢١٢٩)، والخطيب في تاريخه ٦/ ١٧٧ عن محمد بن الصباح، عن إسماعيل بن زكريا، عن عمرو بن قيس.

وأخرجه ابن الأعرابي في معجم (٢٤٥٩)، والرافعي في أخبار قزوين ١/ ٤٦٥ من طريق إبراهيم بن يزيد مردانية، عن رقبة بن مصقلة.

وأخرجه ابن طهمان في مشيخته (٣٠)، ومن طريقه الطبراني (١٢١٣٢)، والبيهقي ١/ ١٥ عن مطر الوراق.

وأخرجه الطبراني (١٢١٣٠) من طريق سفيان بن حسين.

وأخرجه أيضاً (١٢١٣٣) من طريق ليث بن أبي سليم.

خمستهم: عن الحكم، عن مقسم، به، مرفوعاً.

وقال النسائي: «ولم يسمعه الحكم من مقسم».

واستدل برواية حماد بن الجعد، عن قتادة، عن الحكم، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مقسم، به، مرفوعاً.

أما الموقوف:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤٩٩) عن حفص بن غياث، عن الأعمش.

وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٦ عن عارم، عن سعيد بن زيد، عن أبي عبد الله الشقري.

وهما: عن الحكم، عن مقسم، به، موقوفاً.

* الثاني: شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مقسم:

وقد اختلف عليه رفعاً ووقفاً:

أما المرفوع: وله إلىٰ شعبة سبعة طرقٍ:

١- يحيىٰ بن سعيد القطان:

أخرجه أبو داود (٢٦٤) (٢١٦٨).

وأخرجه ابن المنذر (٧٩٩) عن يحيىٰ بن محمد.

وهما: عن مسدد.

وأخرجه ابن ماجه (٦٤٠)، والمزي ١٦/ ٤٥١، وابن عساكر ٣٤/ ٧٢ عن محمد بن بشار.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٠٣٢).

وأخرجه النسائي (٢٨٩) (٣٧٠)، وفي الكبرىٰ (٢٧٨) عن عمرو بن علي الفلاس.

وأخرجه الحاكم ١/ ١٧١، والطبراني (١٢٠٦٦) من طريق معاذ بن المثنىٰ.

خمستهم: عن يحيى القطان، به.

٢- محمد بن جعفر:

أخرجه الإمام أحمد (٢٠٣٢) (٢٥٩٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤٩٧).

وأخرجه ابن ماجه (٦٤٠)، والمزي ١٦/ ٤٥١، وابن عساكر ٣٤/ ٧٢ عن محمد بن بشار.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٥٠) عن إسحاق بن إبراهيم.

أربعتهم: عن محمد بن جعفر، به.

٣- محمد بن أبي عدي:

أخرجه ابن ماجه (٦٤٠)، والمزي ١٦/ ٤٥١، وابن عساكر ٣٤/ ٧٢ عن محمد بن بشار، عن أبن أبي عدي، به.

٤- وهب بن جرير:

أخرجه ابن الجارود (١٠٨) عن محمد بن يحيىٰ، عن وهب بن جرير، به.

٥- يزيد بن زريع:

أخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٢٦) عن يحيىٰ بن عثمان، عن بكر بن خلف، عن يزيد بن زريع، به.

٦- النضر بن شميل:

أخرجه البيهقي ١/ ٣١٤ من طريق النضر، به.

٧- سعيد بن عامر:

أخرجه ابن الجارود (١٠٩) من طريق الحسن بن علي الحلواني، عن سعيد بن عامر، به.

أما الموقوف: فله إلىٰ شعبة (أبي بسطام) خمسة طرقٍ:

- وأخرجه الدارمي (١١٤٧)

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٥١) عن إبراهيم بن يعقوب.

وهما: عن سعيد بن عامر.

- وأخرجه ابن الجارود (١١٠) عن محمد بن زكريا، عن محمد بن بشار.

وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٥ من طريق عبد الله بن أحمد، عن أبيه.

وهما: عن عبد الرحمن بن مهدي.

- وأخرجه الدارمي (١١٤٦) عن أبي الوليد الطيالسي.

- وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٥ من طريقي: عفان بن مسلم، وسليمان ابن حرب.

خمستهم: عن شعبة، به، موقوفاً.

وقال ابن مهدي عند ابن الجارود وغيره:

حدثنا شعبة - بهٰذا الحديث - ولم يرفعه؛ فقال رجلٌ لشعبة:

إنك كنت ترفعه، قال: كنتُ مجنوناً؛ فصححت. اهـ.

وفي السنن الكبرىٰ للنسائي؛ قال:

«قال شعبة: أما حفظي مرفوع، وقال فلانٌ وفلانٌ: إنه كان لا يرفعه، قال بعض القوم: يا أبا بسطام؛ حدثنا بحفظك، ودعنا من فلانٍ.

فقال - يعني شعبة -: والله ما أحب أني حدثت بهٰذا، وسكتُ عن هٰذا، وأني عُمِّرت في الدنيا عمر نوحٍ في قومه».

وفي رواية سعيد بن عامر عند ابن الجارود؛ قال:

«قال شعبة: وزعم فلان أن الحكم كان لا يرفعه، فقيل لشعبة: حدِّثنا بما سمعت، ودع قول فلانٍ وفلان، فقال: ما يسرني أن أعمر في الدنيا عمر نوحٍ؛ وإن تحدثت بهٰذا، أو سكتُّ عن هٰذا».

وقال النسائي أيضاً: «وقد بين عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة؛ أنه رجع عن رفعه، بعد ما كان يرفعه» ثم ساقه موقوفاً، من طريق ابن مهدي، ثم قال ابن مهدي: «إنك كنت ترفعه؟! قال: إني كنت مجنوناً، فصححتُ، فقد رجع شعبة عن رفع الحديث، وجعله من قول ابن عباس».

قال البيهقي: فقد رجع شعبة عن رفع الحديث، وجعله من قول ابن عباس. اهـ.

وهٰذا دليل علىٰ أن الوقف آخر أمر شعبة؛ في هٰذا الحديث.

* الثالث: قتادة، عن مقسم؛ مرفوعاً:

أخرجه الإمام أحمد (٢١٢١) (٢٨٣٩) عن يزيد بن هارون.

وأخرجه أيضاً (٣١٣٥) عن محمد بن جعفر.

وأخرجه أيضاً (٢١٢١)، والبيهقي ١/ ٣١٥ عن عبد الوهاب بن عطاء.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٥٢) عن هارون بن إسحاق، عن عبدة ابن سليمان.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٢٧) عن محمد بن عمرو بن يونس، عن أسباط بن محمد.

خمستهم: عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن مقسم، به، مرفوعاً فقط.

وقال البيهقي: «لم يسمعه قتادة عن مقسم».

* الرابع: قتادة، عن عبد الحميد، عن مقسم؛ مرفوعاً:

أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٥٥) عن خشيش بن أصرم، عن روح ابن عبادة.

وأخرجه أيضاً (٩٠٥٥)، والبيهقي ١/ ٣١٥ عن خشيش، عن عبد الله ابن بكر.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٢٨) عن إبراهيم بن مرزوق، عن عباد بن صهيب.

ثلاثتهم: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبد الحميد، عن مقسم، به، مرفوعاً.

وقال النسائي: قتادة لم يسمعه من عبد الحميد.

وقال البيهقي: «لم يسمعه قتادة أيضاً من عبد الحميد».

* الخامس: قتادة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الحميد، عن مقسم؛ مرفوعاً:

أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٦٣٥).

والطحاوي في المشكل (٤٢٢٩) عن حجاج بن عمران.

والطبراني (١٢٠٦٥) عن علي بن عبد العزيز.

والبيهقي ١/ ٣١٥ من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي.

أربعتهم: عن هُدبة بن خالد؛ قال: حدثنا حماد بن الجعد؛ قال: حدثنا قتادة؛ قال: حدثني الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، به، مرفوعاً.

وقال البيهقي: كذا رواه حماد بن الجعد، عن قتادة، عن الحكم، مرفوعاً، وفي رواية شعبة، عن الحكم دلالةٌ علىٰ أن ذلك موقوفٌ، وكذلك رواه أبو عبد الله الشقري موقوفاً؛ إلا أنه أسقط عبد الحميد من إسناده. انتهىٰ. وقد تقدم تخريجه.

*** وحماد بن الجعد الهذلي البصري:**

ما روىٰ عنه إلا البخاري تعليقاً - في موضعٍ واحد - متابعاً عليه:

قال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، وليَّنه أبو زرعة.

وضعَّفه الأئمة: ابن مهدي، وابن معين، والنسائي.

وليَّنه الذهبي في الكاشف، وضعَّفه ابن حجر في التقريب.

التقريب ومعه الكاشف (١٤٩١).

وهٰذا الطريق دليلٌ ظاهرٌ؛ علىٰ أن:

- قتادة لم يسمعه من مقسم.

- بل ولم يسمعه من عبد الحميد.

* السادس: خصيف بن عبد الرحمن الجزري، عن مقسم:

وقد ٱختلف عليه رفعاً، ووقفاً، وإرسالاً:

أما المرفوع:

أخرجه أبو داود (٢٦٦)، ومن طريقه البيهقي ١/ ٣١٦ عن محمد بن الصباح.

وأخرجه الترمذي (١٣٦)، والنسائي في الكبرىٰ (٩٠٦٤) عن علي بن حجر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤٩٥)، ومن طريقه ابن عدي ٣/ ٥٢٦، وأبوبكر بن المقرئ في جزئه (٦٣).

وأخرجه الإمام أحمد (٢٤٥٤) عن حسين المعلم.

وأخرجه الدارمي (١١٠٥) عن أبي الوليد.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٣٠) من طريقي: الهيثم بن جميل، ومحمد بن سعيد الأصبهاني.

سبعتهم: عن شريك بن عبد الله النخعي القاضي.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٦٠) عن يوسف بن سعيد بن مسلم، عن حجاج، عن ابن جريج.

وأخرجه الدارمي (١١٠٩) عن الفريابي.

وأخرجه الدارقطني (٣٧٠٥)، والطبراني (١٣٠) في جزئه، وابن مردويه في ٱنتقائه (١٣٣) من طريق محمد بن

عبد العزيز الرملي، عن عبد الله بن يزيد بن الصلت.

وهما: عن الثوري.

وأخرجه ابن عدي ٥/ ٢٢٠، والدارقطني (٣٧٠٤) من طريق محمد ابن حمير، عن عبد الله بن محرَّر.

أربعتهم: (شريك، وابن جريج، والثوري، وابن محرَّر) عن خصيف، عن مقسم، به، مرفوعاً.

وأما الموقوف:

أخرجه عبد الرزاق (١٢٦١) معمر، عن خصيف، عن مقسم، به، موقوفاً.

وأما المرسل:

أخرجه أيضاً (١٢٦٣) عن ابن جريج.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٩٨٨) عن يحيىٰ بن آدم.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٦٢) عن محمد بن علي بن ميمون، عن الفريابي.

وأخرجه ابن المنذر (٧٩٩)، والبيهقي ١/ ٣١٦ من طريق يحيى القطان.

أربعتهم (يحيىٰ، والفريابي، والقطان) عن الثوري.

وأخرجه عبد الرزاق (١٢٦٢) عن ابن جريج.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٦١) عن هلال بن العلاء، عن حسين المعلم، عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

الثلاثة جميعاً (الثوري، وابن جريج، وزهير) عن خصيف، عن مقسم، به، مرسلاً.

* السابع: علي بن بذيمة الجزري، عن مقسم:

وروي عنه موصولاً ومرسلاً:

* **أما الموصول:**

أخرجه ابن عدي ٥/ ٢٢٠، والدارقطني (٣٧٠٤) من طريق محمد بن حمير، عن عبد الله بن محرر.

وأخرجه الدارقطني (٣٧٠٥)، والطبراني في جزئه (١٣٠)، وابن مردويه في ٱنتقائه (١٣٣) من طريق محمد بن عبد العزيز الرملي، عن عبد الله بن يزيد بن الصلت، عن الثوري.

وهما: عن علي بن بذيمة، عن مقسم، به، موصولاً.

وقال ابن عدي: «وهٰذِه الأحاديث لابن محرر عامتها غير محفوظات».

قال الذهبي في الكاشف: منكر الحديث.

وفي التقريب: متروك (٣٥٧٣).

وأما المرسل:

أخرجه عبد الرزاق (١٢٦٣).

وأخرجه أبو نعيم في فضائل الصلاة (٥).

وأخرجه ابن المنذر (٧٩٩)، والبيهقي ١/ ٣١٦ من طريق يحيى

القطان.

ثلاثتهم: عن سفيان الثوري، عن ابن بذيمة، عن مقسم، به، مرسلاً.

* الثامن: عبد الكريم، عن مقسم:

وقد روي عنه موصولاً، ومرسلاً، وموقوفاً:

* **أما الموصول:**

١- سعيد بن أبي عروبة:

أخرجه ابن الجارود (١١١) من طريق عبد الله بن بكر.

وأخرجه الطوسي (١١٦) من طريق عبد الأعلىٰ بن عيد الأعلىٰ.

وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٧ من طريق عبد الوهاب بن عطاء.

ثلاثتهم: عن سعيد بن أبي عروبة.

٢- أبو جعفر الرازي:

وأخرجه الدارمي (١١١)، والدارقطني (٣٧٠٦)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٥٩٢)، والبيهقي ١/ ٣١٧، وابن عساكر ٣٦/ ٤٥١ عن عبيد الله بن موسىٰ.

وأخرجه ابن الجعد (٢٩٧٦)، ومن طريقه:

أبو يعلىٰ (٢٤٣٢)، والطحاوي في المشكل (٤٢٣١)، والطبراني (١٢١٣٥)، والبغوي في شرح السنة (٣١٥).

وهما (عبيد الله، وابن الجعد): عن أبي جعفر الرازي.

٣- سفيان بن عيينة:

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٥٨) عن إسحاق بن إبراهيم.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٣١) من طريق داود بن مهران.

وهما: عن سفيان بن عيينة.

٤- عبد الله بن محرر الجزري:

وأخرجه ابن عدي ٥/ ٢٢٠، والدارقطني (٣٧٠٤) من طريق محمد ابن حمير، عن عبد الله محرر.

٥- سفيان الثوري:

وأخرجه الدارقطني (٣٧٠٥)، والطبراني في جزئه (١٣٠)، وابن مردويه في ٱنتقائه (١٣٣) من طريق محمد بن

عبد العزيز الرملي، عن عبد الله بن يزيد بن الصلت، عن الثوري.

٦- أبو حمزة محمد بن ميمون السكري:

وأخرجه الترمذي (١٣٧) من طريق الفضل بن موسىٰ، عن أبي حمزة السكري.

٧- معمر بن راشد:

وأخرجه عبد الرزاق (١٢٦٥)، وابن المنذر في الأوسط (٧٩٨)، والطبراني (١٢١٣٤) عن معمر.

٨- ابن جريج:

وأخرجه عبد الرزاق (١٢٦٦)، وعنه: الإمام أحمد (٣٤٦٣)، وابن المنذر (٧٩٨)، والطبراني (١٢١٣٤).

وأخرجه الدارقطني (٣٧٠٧) من طريق ابن لهيعة.

وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٦ من طريق نافع بن يزيد بن أبي الأسود.

ثلاثتهم: عن ابن جريج.

٩- الحجاج بن أرطاة:

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤٩٥)، والنسائي في الكبرىٰ (٩٠٥٩) عن هشيم، عن حجاج بن أرطاة.

١٠- سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي الكوفي:

أخرجه ابن ماجه (٦٥٠) عن عبد الله بن الجراح، عن أبي الأحوص سلام بن سليم.

العشرة كلهم: عن عبد الكريم، عن مقسم، به، موصولاً.

* **وأما المرسل:**

أخرجه عبد الرزاق (١٢٦٤) عن معمر، وابن جريج: عن عبد الكريم، عن مقسم يرفعه؛ مرسلاً.

* **وأما الموقوف:**

أخرجه الدارمي (١١٤٨) عن محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري، عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن رجلٍ: عن ابن العباس رضي الله عنهما؛ قال: «إذا أتاها في دمٍ؛ فدينارٌ، وإذا أتاها؛ وقد انقطع الدم؛ فنصف دينارٍ».

* تنبيه:

أ- وقع في رواية أبي جعفر الرازي - عند ابن الجعد، والطحاوي فقط - تسمية (عبد الكريم): (عبد الكريم بن أبي المخاق).

ب- ووقع في رواية ابن لهيعة، ونافع بن يزيد، عن ابن جريج: (عبد الكريم البصري).

* **وفي تحديد من هو عبد الكريم هٰذا إشكالٌ:**

- هل هو عبد الكريم بن مالك الجزري.

- أو هو عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية.

١- فابن عيينة: يروي عنهما جميعاً، وإن نفىٰ سماعه - البخاري - من ابن أبي المخارق، ولم يصرح ابن عيينة - هنا - من هو منهما.

٢- وابن جريج: كذلك يروي عنهما، ولم يصرح من هو منهما.

٣- معمر بن راشد: يروي عن الجزري فقط.

٤- أما سعيد بن أبي عروبة، وأبو جعفر الرازي، وأبو حمزة السكري، وأبو الأحوص سلام بن سليم، فهؤلاء الأربعة: لم أقف علىٰ أنهم رووا عنهما: لا في تراجمهم، ولا في ترجمتي الأثنين: الجزري، وابن أبي المخارق.

* **وبالنظر في حال المقرونين به - في هٰذِه الروايات - وهما:**

حضيف بن عبد الرحمن، وعلي بن بذيمة، وكلاهما جزريٌ، وقد قرنهما به: سفيان الثوري، كما تقدم.

* **بل وراوية هٰذا الحديث - كما تقدم -**: عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب أبو عمر العدوي القرشي المدني ثم الجزري: سكن الجزيرة، فالحديث كما ترىٰ حديثٌ جزريٌ.

* **لٰكن لا يمكن ٱستبعاد: عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية:**

فقد قال الإمام أحمد (في حديث سعيد، عن قتادة، عن مقسم، عن ابن عباس).

قال الإمام أحمد: «ورواه عبد الكريم أبو أمية، مثله، بإسناده».

التاسع: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، عن مقسم:

عن ابن العباس رضي الله عنهما؛ مرفوعاً؛ قال رضي الله عنه: «في الذي يقع على ٱمرأته؛ وهي حائضٌ؛ قال: يتصدق بدينارٍ، أو بنصف دينارٍ».

- أخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٣٧) عن فهد بن سليمان.

- وأخرجه الدارقطني (٣٧٠٣) عن عبد الله بن أحمد بن ثابت.

والبيهقي ١/ ٣١٨ من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب.

وهما: عن عباس بن محمد الدوري.

- وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٨ من طريق محمد بن الهيثم أبي الأحوص.

ثلاثتهم (فهد بن سليمان، والدوري، ومحمد بن الهيثم) عن أحمد ابن عبد الله بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن يعقوب بن عطاء، عن مقسم، به.

ويعقوب بن عطاء هٰذا: ضعيفٌ، ضعَّفه الأئمة، وقال الإمام أحمد وأبو زرعة: أحاديثه مناكير.

وفي الكاشف والتقريب: ضعيف. ٱنظر (٧٨٢٦)

* التسعة كلهم:

عن مقسم، عن ابن العباس رضي الله عنهما، على الوجوه الثلاثة السابقة: رفعاً، ووقفاً، وإرسالاً.

* * * * * * * * * * *

*** الطريق الثاني: طريق عكرمة، عن ابن العباس رضي الله عنهما؛ مرفوعاً:**

وله إليه ثلاثة طرقٍ:

١- عطاء بن عجلان العطار:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٢) عن يونس.

وأخرجه أيضاً (٢٧٨٤) عن سريج.

وأخرجه أيضاً (٣٤١٨) عن أبي كامل.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٣٤) من طريق أسد بن موسىٰ.

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٣٣) (٢١١٥) من طريق روح بن عبادة.

وأخرجه الطحاوي (٤٢٣٤)، والطبراني (١١٩٢١) من طريق حجاج

ابن منهال.

ستتهم: عن حماد بن سلمة.

وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٨ من طريق محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع.

وهما (حماد، وابن زريع): عن عطاء بن عجلان العطار، به.

٢- خصيف بن عبد الرحمن:

أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٦٥) عن سهل الأنطاكي، عن محمد ابن عيسى الطباع.

وأخرجه الطبراني (١١٦٩٨) من طريق إسحاق بن كعب.

وأخرجه الطبراني (١٢٠٢٥) من طريق عبد الرحمن بن شيبة الجدي.

ثلاثتهم: عن شريك، عن خصيف، به.

٣- عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية:

أخرجه البيهقي ١/ ٣١٧ من طريق روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الكريم، به.

والثلاثة جميعاً: عن عكرمة، به، مرفوعاً.

* * * * * * * * * * *

*** الطريق الثالث: سعيد بن جبير، عن ابن العباس رضي الله عنهما؛ مرفوعاً:**

أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٦٧) عن عبد الله بن محمد بن تميم، عن موسىٰ بن أيوب.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤٢٣٣) عن الربيع المرادي، عن أسد ابن موسىٰ.

وأخرجه الطبراني (١٢٢٥٦) من طريق صفوان بن صالح.

وأخرجه ابن عساكر ٤١/ ٢٧٤ من طريق هشام بن عمار.

أربعتهم: عن الوليد بن مسلم؛ قال: سمعت عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٠٦٨) عن محمود بن خالد، عن الوليد ابن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي.

وهما: عن علي بن بذيمة، عن سعيد بن جبير، به، مرفوعاً، ولفظه: «أن رجلاً أخبر النبي ﷺ؛ أنه أصاب ٱمرأته؛ وهي حائضٌ، فأمره أن يعتق نسمةً» قال ابن عباس رضي الله عنهما:

«وقيمة النسمة يومئذٍ دينارٌ» قال الجوزجاني في الأباطيل: هٰذا حديثٌ منكرٌ، تفرد به عليٌ.

الطريق الرابع: عطاء بن أبي رباح، عن ابن العباس رضي الله عنهما؛ موقوفاً:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٥٠٧) عن هشيم، أخبرنا ابن أبي ليلىٰ.

وأخرجه البيهقي ١/ ٣١٩ من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي الجوَّاب، عن سفيان الثوري، عن ابن جريج.

وهما: عن عطاء، به، موقوفاً، ولفظه:

«إن أتاها في الدم؛ تصدق بدينار، وإن أتاها في غير الدم؛ تصدق بنصف دينار».

* * * * * * * * * * *

* الدراسة:

أولاً: حاصل ما تقدم من التخريج:

١- أن هٰذا الحديث - بهٰذِه الطرق المختلفة ٱختلافاً شديداً - لا يعني إلا الٱضطراب في روايته؛ فضلاً عن أنه لا شاهد له؛ من حديث غير ابن العباس رضي الله عنهما.

فكيف؛ وقد روي علىٰ وجوهٍ يتصدع لها الرأس:

رفعاً، ووقفاً، ووصلاً، وإرسالاً، وبالواسطة في أسانيده، وبدونها، أو مع ٱختلافها ٱختلافاً شديداً لا يصح بعده الإسناد، ولا يستقيم الطريق بحالٍ من الأحوال.

وإذا لم يكن هٰذا هو الٱضطراب سنداً؛ فما هو الٱضطراب؟!!

٢- بل وأعظم منه ٱختلافاً، وأشد ٱضطراباً - لا يتلاءم معه لفظه، ولا يلتئم متنه - ما وقع في نصه من الٱختلافات التي يقطع الناظر بعدها أنه حديثٌ مضطربٌ فلا يُلتفت إلىٰ تلفيق الإجابات عنه:

- مرةً: جعل الحيض سواء: أوله، وآخره، أو في إقباله وإدباره. وأحمره، وأصفره.

ووجوده، وانقطاعه قبل الغُسل.

- ومرةً: فرَّق بين هٰذا، وهٰذا، وهٰذا.

- ثم مرةً: ديناراً، أو نصف دينار مطلقاً.

أو: على التخيير.

أو: على البدل؛ إن لم يجد ديناراً.

- ومرةً: علىٰ حسب حالها: في الدم، أو عند ٱنقطاعه قبل الغُسل.

أو: علىٰ حسب صفة الدم: في الأحمر، أو في الأصفر.

- ومرةً: على الشك من الرواة.

- ومرةً: خمسي دينار.

- ومرةً: عتق نسمةً.

فضلاً عما في أقوال الأئمة الفقهاء من الغرائب، كما سيأتي.

ثانياً: من ذهب إلى الٱحتجاج بهٰذا الحديث:

١- ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٧١ - ٢٨٠ (٢٤٦٨): أطال البحث، وأبدىٰ وأعاد، وشقق الكلام - تمحلاً - في رد كل ما أُعلَّ به هٰذا الحديث من العلل.

وجعل للاضطراب شروطاً وقيوداً، تكلفها تكلفاً شديداً، كما تكلف الجواب عن علله، والتشقيق في معالجة ما وقع فيه من الٱختلافات في سنده، والاختلافات في متنه.

ومن طالع بحثه هٰذا: ٱزداد يقيناً في إعلال هٰذا الحديث.

هكذا صنع ابن القطان في عشر صفحات، ٱستنصر بها كل من مال إلىٰ قبول هٰذا الحديث، مع أنه قال بعدها: ٥/ ٤٦٠ (٢٦٤١) قال:

«ولست أحيط بما يقع فيه الخلاف من علل الأحاديث، فأحصرها في هٰذا الباب، ليس بعد الٱنقطاع، وضعف الرواة، واضطراب المتون».

٢- ثم ابن الملقن في البدر المنير ٣/ ٧٥ - ١٠١ (١١):

أطال القول، والنقول، والتكلف للإجابة عن علله، واعتمد ما قرره من سبقه في إعلال متنه؛ قال: «يزعمون أن متن الحديث بالجملة - لا بالنسبة إلىٰ رواية راوٍ بعينه - مضطربٌ، وذلك عندي خطأٌ في الٱعتلال» !!

ثم ختم بحثه الطويل؛ بقوله: «وأختم الكلام في هٰذا الحديث، ولا يُسأمُ من طوله، فقد حصل فيه مهماتٌ يرحل إليها، وجواهر يعامل عليها» الخ...

هكذا قال رحمه الله.

٣- وقال ابن سيد الناس - كما في تحفة الأحوذي للمباركفوري تحت حديث (١٣٧) -: «من رفعه عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن

وقفه، وأما قول شعبة: أسنده إلى الحكم مرةً، ووقفه مرةً، فقد أخبر عن المرفوع والموقوف أن كلاً عنده، ثم لو تساوىٰ رافعوه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدح فيه».

٤- وقال أبوبكر الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٥٨٧:

«اختلاف الروايتين في الرفع والوقف: لا يؤثر في الحديث ضعفاً - وهو مذهب أهل الأصول - لأن إحدى الروايتين ليست مكذبةً للأخرىٰ، والأخذ بالمرفوع أخذٌ بالزيادة، وهي واجبة القبول».

٥- الشيخ المعاصر أحمد شاكر في حاشيته علىٰ جامع الترمذي ١/ ٢٤٦ - ٢٥٤ (١٣٧):

فقد كتب بحثاً طويلاً، بنَفَسٍ يتميز به الشيخ رحمه الله، لكنه تكلف كثيراً، بل تعنت عفا الله عنه، في تصحيح هٰذا الحديث، ودفعٍ علله بأنواعٍ من العناء الذي لا تتقوىٰ بمثله الأحاديث بحالٍ.

ثم قال رحمه الله:

«وقد ظهر - من كل ما ذكرنا - أن الحديث في أصله صحيحٌ، وأن الاْختلاف - بين الرفع والوقف، وبين الإرسال والوصل - لا يؤثر في صحته، وأن القول قول من زاد (الرفع)، و(الوصل)».

ثم قال رحمه الله:

«وبعد: فإننا لم ننفرد بتصحيح هٰذا الحديث - وإن اْنفردنا بتحقيقه، علىٰ هٰذا الوجه الذي لم نُسبق إليه، فيما رأينا مما بين أيدينا من الكتب، والحمد لله على التوفيق -» ثم ساق منهم:

ابن التركماني، والحاكم في مستدركه، وابن القطان، وذكر الخلال عن أحمد؛ قال: ما أحسن حديث عبد الحميد».

ثم قال رحمه الله:

«فهٰؤلاء: أحمد بن حنبل !! والحاكم، وابن القطان، وابن دقيق العيد، والذهبي! وابن حجر!: كلهم ذهبوا إلىٰ صحة هٰذا الحديث، وهو الذي ذهبنا إلىٰ رجحانه، بتطبيق القواعد الصحيحة، مع الأنصاف والتنزه عن العصبية».

٦- العلامة المعاصر ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل ١/ ٢١٧، ٢١٨؛ قال: «هٰذا سندٌ صحيحٌ؛ علىٰ شرط البخاري، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وابن القطان، وابن دقيق العيد، وابن التركماني، وابن القيم، وابن حجر، واستحسنه الإمام أحمد».

هكذا قال رحمه الله، مع أنه قال في صحيح الترمذي (١١٨): «صحيح موقوف» فقط.

ثالثاً: من ذهب إلىٰ إعلال الحديث:

١- نقل البيهقي في الكبرىٰ ١/ ٣١٥، ٣١٦ عن الشافعي في (أحكام القرآن) أنه قال:

من أتى امرأته حائضاً - أو بعد تولية الدم، ولم تغتسل - يستغفر الله تعالىٰ، ولا يعود؛ حتىٰ تطهر، وتحل لها الصلاة، ثم قال:

«وروي فيه شيءٌ، لو كان ثابتاً أخذنا به، ولكنه لا يثبت مثله».

٢- إعلال أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، في هٰذِه المسألة من العلل:

- أما إعلال أبي حاتم:

أ- أعل طريق (مقسم جملةً) بالاختلاف الذي وقع فيه؛ فقال: «اختلفت الرواية:

- فمنهم: من يروي: عن مقسم، عن ابن عباس، موقوفاً.
- ومنهم: من يروي: عن مقسم، عن النبي ﷺ، مرسلاً» اهـ.

هكذا حكى الوجوه الثلاثة: الرفع، والوقف، والإرسال.

ب - ثم أعلَّ طريق (الحكم، عن مقسم خصوصاً) فقال:

«وأما من حديث شعبة؛ فإن يحيىٰ بن سعيد أسنده، وحكىٰ: أن شعبة؛ قال: - أسنده لي الحكم مرةً. - ووقفه مرةً» اهـ.

هكذا أعله من وجهين:

- استدلاله بالنقل عن يحيى القطان، عن شعبة: ما وقع فيه من الاختلاف.

- جزم أبي حاتم؛ بأن الحكم: لم يسمع من مقسم.

- **أما إعلال أبي زرعة:**

أ- فقد أعلَّ طريق (قتادة، عن مقسم خصوصاً) فقال:

«حديث قتادة، عن مقسم:

- ولا أعلم قتادة روىٰ: عن عبد الحميد شيئاً.

- ولا عن الحكم». اهـ.

ب- هكذا أعلَّ طريق (قتادة، عن مقسم خصوصاً) بالانقطاع.

- فقتادة: لم يسمع من عبد الحميد.

- وقتادة: لم يسمع من الحكم.

٣- إعلال النسائي والبيهقي لهٰذا الحديث أيضاً:

وكذلك تبعهما علىٰ إعلاله - كما تقدم في تخريجه - الإمامان:

١- الإمام النسائي:

فقد أعلَّ هٰذا الحديث؛ من وجهين:

أ- قال: «ولم يسمعه الحكم، من مقسم».

هكذا قال؛ موافقاً لإعلال أبي حاتم السابق.

ب- وقال: «قتادة: لم يسمعه، من عبد الحميد».

هكذا قال؛ موافقاً لإعلال أبي زرعة السابق.

٢- الإمام البيهقي:

فقد أعلَّ هٰذا الحديث؛ من ثلاثة وجوه أيضاً:

أ- قال: «لم يسمعه قتادة، عن مقسم».

ب- وقال: «لم يسمعه قتادة أيضاً، من عبد الحميد».

هكذا قال؛ موافقاً لإعلال أبي زرعة السابق.

ج- وقال: «- كذا راه حماد بن الجعد، عن قتادة، عن الحكم، مرفوعاً.

- وفي رواية شعبة، عن الحكم: دلالةٌ علىٰ أن ذلك موقوفٌ.

- وكذلك رواه أبو عبد الله الشقري موقوفاً؛

إلا أنه أسقط عبد الحميد؛ من إسناده».

٤- وقال الخطابي في معالم السنن ١/ ١٧٣:

«قال أكثر العلماء: لا شيء عليه، ويستغفر الله، وزعموا أن هٰذا الحديث مرسلٌ وموقوفٌ؛ على ابن عباس، ولا يصح متصلاً ومرفوعاً، والذمم بريئةٌ؛ إلا أن تقوم الحجة بشغلها».

٥- وقال ابن عبد البر في التمهيد ٣/ ١٧٨:

«وحجة من لم يوجب عليه كفارة - إلا الاستغفار والتوبة - اضطراب هٰذا الحديث عن ابن عباس، وأن مثله لا تقوم به حجةٌ، وأن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيءٌ لمسكينٍ ولا غيره؛ إلا بدليلٍ لا

مدفع فيه، ولا مطعن عليه، وذلك معدومٌ في هٰذِه المسألة».

٦- وقال المنذري في «هٰذا الحديث قد وقع الاَضطراب في إسناده ومتنه، فروي: مرفوعاً، وموقوفاً، ومرسلاً، ومعضلاً».

٧- وقال أبو محمد بن حزم في المحلىٰ ٢/ ١٨٧:

«ومن وطئ حائضاً؛ فقد عصىٰ الله تعالىٰ، وفرضٌ عليه التوبة والاستغفار، ولا كفارة عليه في ذلك».

ثم قال في ٢/ ١٨٩، ١٩٠:

«قال أبو محمد: كلٌ - يعني الروايات - لا يصح منه شيءٌ».

- ثم أشار إلىٰ علل كل روايةٍ.

- ثم ساق إلزاماته للمخالفين له - كعادته - بجملةٍ من الآثار المماثلة، لحديث ابن عباس، في مسائل أخرىٰ، لا فائدة من سياقها هنا.

- ثم ساق إلزاماته للمخالفين أيضاً - كعادته - بأنواعٍ من القياس الفاسد، الذي يرىٰ أنه يلزمهم، ولا يليق سياقه هنا عفا الله عنا وعنه.

- ثم قال رحمه الله:

«قال أبو محمد: وأما نحن؛ فلو صحَّ شيءٌ من هٰذِه الآثار، لأخذنا به، فإذا لم يصح في إيجاب شيءٍ - علىٰ واطئ الحائض - فمالُه حرامٌ، فلا يجوز أن يلزم حكماً أكثر مما ألزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار، والتعزير؛ لقول رسول الله ﷺ: من رأىٰ منكم منكراً فليغيره بيده». اهـ.

٨- نقل ابن الملقن في البدر المنير ٣/ ١٠٠ عن ابن الصلاح في مشكله؛ قال: «إنه حديثٌ ضعيفٌ من أصله، لا يصح رفعه، وإنما هو موقوفٌ على ابن عباس؛ من قوله».

٩- وقال النووي في شرح المهذب ٢/ ٣٦٣:

«اتفق المحدثون علىٰ ضعفه واضطرابه، وروي موقوفاً ومرسلاً، وألواناً كثيرةً، وقد رواه أبو داود والنسائي والترمذي،

ولا يجعله ذلك صحيحاً، وأما قول الحاكم، إنه صحيحٌ، فخلاف ما قاله أئمة الحديث، وهو عندهم معروفٌ بالتساهل».

١٠- ونقل ابن المقن في البدر المنير ٣/ ١٠١ عن النووي في تنقيحه؛ قال: «ضعيفٌ باتفاق الحفاظ، وأنكروا على الحاكم تصحيحه، وإنما هو من قول ابن عباس؛ موقوفٌ عليه».

رابعاً: مذاهب الأئمة الفقهاء والمحدثين في العمل بهٰذا الحديث:

١- ذهب جماهير السلف وأكثر أهل العلم:

إلىٰ تضعيف الحديث، وقالوا: فعله معصيةٌ، ولا يعود حتىٰ تطهر، فواجبه التوبة والاستغفار، ولا كفارة عليه.

وهو مذهب الأئمة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن الإمام أحمد، والظاهرية، وهو قول: عطاء، وابن أبي مليكة، والشعبي، والنخعي، ومكحول، والزهري، وأبي الزناد، وأيوب، وابن المبارك، والثوري، وربيعة، ويحيىٰ بن سعيد، وحماد بن أبي سليمان، وهو مذهب داود، ونصره ابن حزم.

ونص الإمام أحمد في هٰذا القول: نقله الموفق في المغني ١/ ٤١٧:

«وحديث الكفارة مداره علىٰ: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقد قيل لأحمد: في نفسك منه شيءٌ؟

قال: نعم؛ ولأنه من حديث فلان - أظنه قال: عبد الحميد - وقال: لو صح ذلك الحديث، عن النبي ﷺ: كنا نرىٰ عليه الكفارة.

وقال في موضعٍ: ليس به بأس، وقد روى الناس عنه.

فاختلاف الرواية في الكفارة مبنيٌ على ٱختلاف قول أحمد في الحديث».

٢- وذهب الإمام أحمد، وعليه عامةُ أصحابه، وهو الصحيح من المذهب، وهو من المفردات:

عليه الكفارة: يتصدق بدينار أو بنصف دينار؛ تخييراً واجباً.

وهو قول: ابن العباس رضي الله عنهما، والحسن في روايةٍ عنه، وقتادة في روايةٍ، وسعيد بن جبير، وإسحاق بن راهويه.

وهو ٱختيار الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وجدِّه المجد.

٣- وذهب الإمام الشافعي في القديم: يتصدق بدينارٍ، أو بنصف دينارٍ، ٱستحباباً، وهو قول ابن جرير الطبري، واختاره ابن عابدين من الحنفية، وابن الهمام الحنفي.

٤- وذهب محمد بن الحسن الشيباني: يتصدق بنصف دينارٍ فقط، في روايةٍ، وفي روايةٍ: بدينارٍ تامٍ.

٥- وذهب بعض أهل الحديث، ومنهم: قتادة والأوزاعي؛ في روايةٍ عنهما: إن وطيء في الدم؛ فعليه دينارٌ، وإن وطئ في ٱنقطاع الدم؛ فعليه نصف دينارٍ.

٦- واختلفت الرواية عن الأوزاعي:

في روايةٍ: كما تقدم - بالتفريق بالوطء في الدم، أو في ٱنقطاعه - في الذي قبله.

وفي روايةٍ: يتصدق بدينارٍ مطلقاً.

وفي روايةٍ: بخمسي دينارٍ.

٧- واختلفت الرواية عن الحسن البصري:

في روايةٍ: كقول الحنابلة، كما تقدم.

وفي روايةٍ: يُعتق رقبةً، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ! هكذا قال !!

٨- واختلف القائلون بالكفارة وجوباً:

أ- عامتهم قالوا: تجب الكفارة؛ ولو مكرهاً، أو ناسياً، أو جاهلاً للحيض، أو جاهلاً للتحريم.

ب- وقال بعضهم: لا تجب مع أعذار: الإكراه، أو النسيان، أو الجهلين السابقين.

انظر في كل ما تقدم من ذكر المذاهب:

المغني ١/ ٤١٦-٤١٨، والتمهيد ٣/ ١٧٥-١٧٧، والمحلىٰ ٢/ ١٨٧ - ١٩٠، وشرح فتح القدير لابن الهمام ١/ ١٦٩، وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٩٤، والشرح الممتع ١/ ٢٥٥.

خامساً: خلاصة ما تقدم في الدراسة:

وبعد؛ فإن هٰذا الحديث فيه خمس عللٍ، لا يمكن الاحتجاج به مع واحدةٍ من هٰذِه العلل:

العلة الأولىٰ: حال مِقْسَم، ورواية مقسم عن ابن العباس رضي الله عنهما:

مِقْسَم بن بُجْرة أو: نَجْدة، أبو القاسم، أو: أبو العباس، مولىٰ عبد الله بن الحارث بن نوفل، مات سنة ١٠١هـ.

روىٰ عن: ابن العباس رضي الله عنهما، ولازمه، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية، وعائشة، وأم سلمة رضي الله عنهن.

وروىٰ عنه: الحكم بن عتيبة، والجزريون: خصيف بن عبد الرحمن،

وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، وعبد الكريم الجزري، وعلي بن بذيمة، وغيرهم.

روىٰ له: الستة؛ إلا مسلماً.

قال مهنا: سألت أحمد؛ قلت: من أصحاب ابن عباس؟ قال: ستةٌ، قلت: من هم؟ قال: مجاهد، وطاووس، وعطاء بن أبي رباح، وجابر بن زيد، وعكرمة، وسعيد بن جبير.

قلت: مقسم؟ قال: مقسم دون هٰؤلاء.

قال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به.

قال ابن حجر في الهدي: لم يخرج له البخاري في صحيحه؛ إلا حديثاً واحداً، ذكره في المغازي، وكرَّره في التفسير.

قال أبو زرعة في المراسيل: مقسم صاحب ابن عباس، وقال المزي: روىٰ عن خفاف بن إيماء بن رخصة، والصحيح: أن بينهما رجلاً.

وقال البخاري في تاريخه الأوسط: لا يعرف لمقسم سماعٌ من أم سلمة، ولا ميمونة، ولا عائشة.

روى الإمام أحمد: لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب.

وذكر الإمام أحمد، أن شعبة؛ قال: لم يسمع الحكم - حديث مقسم في الحجامة والصيام - من مقسم.

ووثقه يعقوب الفسوي، والعجلي، وابن شاهين، والدارقطني.

وقال الساجي: تكلم الناس في بعض روايته.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ضعيفاً.

وقال الذهبي: صدوقٌ من مشاهير التابعين.

قال ابن حجر في تقريبه: «صدوقٌ، وكان يرسل» هكذا قال فقط.

والحاصل؛ أنه صدوقٌ، وعامة روايته عن ابن عباس وعن غيره مرسلة: التقريب ومعه الكاشف، والتقريب ومعه التحرير (٦٨٧٣).

العلة الثانية: حال الحكم بن عتيبة، ورواية الحكم عن مقسم:

الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي مولاهم، الكوفي.

ولد سنة ٥٠هـ، مات سنة ١١٣هـ أو بعدها بسنتين.

روىٰ عن: مقسم، ومجاهد، وعكرمة، وطاوس، والشعبي، وخلق.

وروىٰ عنه: شعبة، والأعمش، ومسعر، والأوزاعي، وآخرون.

وروىٰ له: الستة جميعاً.

قال يحيىٰ بن أبي كثير، وعبدة بن أبي لبابة: ما بين لابتيها أفقه من الحكم.

وقال عباس الدوري: كان صاحب عبادةٍ وفضلٍ.

وقال ابن مهدي: ثقة ثبت، ولكن يختلف (يعني: حديثه).

وقال الإمام أحمد: أثبت الناس في إبراهيم: الحكم، ثم منصور.

وقال أبو حاتم، وابن معين، والنسائي: ثقة، زاد النسائي: ثبتٌ.

وكذلك العجلي، وزاد: وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنةٍ واتباع، وكان فيه تشيعٌ، إلا أن ذلك لا يظهر منه.

وقال شعبة: كان الحكم يفضل علياً علىٰ أبي بكر وعمر.

قال ابن سعد: كان ثقةً، فقيهاً، عالماً، رفيعاً، كثير الحديث.

قال الفسوي: كان فقيهاً ثقةً.

وقال الإمام أحمد وغيره، عن يحيى القطان، عن شعبة: حديث الحكم، عن مقسم: كتابٌ، لم يسمع الحكم من مقسم، إلا خمسة

أحاديث، وعدَّها القطان: حديث الوتر، والقنوت، وعزمة الطلاق، وجزاء الصيد، والرجل يأتي ٱمرأته وهي حائض.

وقال البخاري في تاريخه الكبير: قال القطان، عن شعبة؛ قال: الحكم، عن مجاهد: كتابٌ؛ إلا ما قال سمعت.

وقال ابن حبان في ثقاته: كان يدلس، وكان سِنُّه سنَّ إبراهيم النخعي.

وقال ابن عيينة: ما كان بالكوفة مثل الحكم، وحماد بن أبي سليمان.

وقال الإمام أحمد: هو أثبت الناس في إبراهيم.

وقال الأوزاعي: لقيته بمنىٰ؛ فإذا رجلٌ حسن السمت متقنعاً (يعني: أنه يغطي رأسه بردائه).

- وروىٰ عبد الله بن أحمد، قال: سمعت أبي؛ يقول:

«الذي يُصحَّح: (الحكم، عن مقسم) أربعة أحاديث:

حديث الوتر، وحديث عزيمة الطلاق، وحديث القنوت في الفجر، ورأيه في محرمٍ أصاب صيداً».

- وفي روايةٍ أخرىٰ: جعل الحديث الرابع: الفيء من الجماع (وهو كفارة - فيما أظن - جماع الحائض) بدلاً من جزاء الصيد للمحرم.

- وفي رواية ثالثة من الإمام أحمد أيضاً: جعل الحديث الرابع: حديث الحجامة للصائم.

قلت: فما روىٰ غير هٰذا؟

قال: الله أعلم، يقولون: هي كتاب.

قال عبد الله: وسمعت أبي مرةً؛ يقول: قال شعبة: هٰذِه الأربعة التي يُصحِّحها الحكم سماعٌ من مقسم.

ومعناه: أن ما عداها؛ فهو من صحيفةٍ وجادةً، وروايتها بالعنعنة، مع

إيهام سماعها: ما هو إلا نوعٌ من التدليس.

- وروىٰ عبد الله أيضاً عن أبيه؛ قال: لم يسمع الحكم من علقمة شيئاً.

- وروىٰ عنه أيضاً؛ قال: عن يحيى القطان، أن شعبة ترك حديث الحكم؛ في الجُنب: إذا أراد أن يأكل توضأ.

- وروىٰ عن أبيه أيضاً؛ قال: ابن أبي ليلىٰ يغلط في أحاديث من أحاديث الحكم.

فقد روى الإمام أحمد وابن معين؛ بإسناديهما؛ أن الشعبي كان يقلل من شأن الحكم، ولا يعبأ به، ويقول:

«ما قالت الصعافقة ما قال الناس» يعني: الحكم بن عتيبة ! والصعافقة: من يدخلون السوق وليس لهم رأس مالٍ.

ويعني أن الحكم: لا علم له !!

وقال شعبة: كان الحكم يفضل علياً؛ علىٰ أبي بكر وعمر.

* وما رفع قدر الحكم بن عتيبة عند الناس - فيما بدا لي من ٱستقصاء ترجمته - إلا ثلاثة أمور:

١- تصدره للفتوىٰ، واشتغاله بالفقه، فقد كان معدوداً من علماء الكوفة.

٢- جلالته وعبادته وقنوته، وحسن سمته، فقد بلغ في هٰذا مبلغاً عظيماً.

٣- اشتغال الإمام شعبة بحديثه، وإقباله عليه.

* وقد خالفه في هٰذا قرينه الإمام سفيان الثوري، فتركه، ولم يرو عنه شيئاً.

نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١٧٥:

قال الإمام أحمد: روىٰ شعبة عن نحوٍ من ثلاثين شيخاً،

لا يروي عنهم سفيان الثوري، لولم يكن إلا الحكم بن عتيبة، ولولا شعبة من كان يروي عن الحكم؟!!

ولهٰذا قال الذهبي في كاشفه: عابدٌ، قانتٌ، ثقةٌ، صاحب سنةٍ.

واقتصر في النبلاء علىٰ قوله: الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة.

وقال ابن حجر في تقريبه: ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ، إلا أنه ربما دلس.

والحاصل؛ أنه: فقيهٌ كوفيٌ، عابدٌ، يتشيع، وهو ثقةٌ يرسل، ثبتٌ في إبراهيم خاصةً، وفي حديثه ٱختلافٌ كثيرٌ، ولا يصح سماعه من مقسم، إنما روىٰ عنه وجادةً؛ إلا أربعة أحاديث:

حديث الوتر، وحديث عزيمة الطلاق، وحديث القنوت، ورأيه في المحرم إذا أصاب صيداً، ولهٰذا ٱعتبروا روايته لغيرها تدليساً.

العلل للإمام أحمد ١/ ٥٣٦ (١٢٦٩)، تاريخ الفسوي ٢/ ٥٨٤، المسند لابن الجعد (٢٩١)، الجرح والتعديل ١/ ١٧٥، ٣/ ١٢٤، الثقات للعجلي (٣١٥)، تاريخ الإسلام حوادث سنة ١٠١ هـ، النبلاء ٥/ ٢١٠، جامع التحصيل ص ١٦٧، تحفة التحصيل ص ٨٠، ٨١، تهذيب الكمال (ترجمة الحكم)، و(ترجمة مقسم)، تهذيب التهذيب كذلك، التقريب ومعه الكاشف (١٤٥٣)، منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث ١/ ٥٣٦ (١٢٦٩).

فتضمنت هٰذِه العلة الأولىٰ أربع علل:

١- حال الحكم.

٢- أن الحكم لم يسمع من مقسم؛ إلا أربعة أحاديث، بل نص أبو حاتم - هنا في العلل - علىٰ أن الحكم لم يسمع هٰذا الحديث من مقسم.

٣- أن الحكم معروفٌ باختلاف حديثه عموماً.

٤- أن الحكم يرسل ويدلس.

العلة الثالثة: رواية (قتادة، عن مقسم):

وقد تتبعت أحاديث (قتادة، عن مقسم) من خلال الموسوعات الآلية الحديثية: فلم أقف - بهٰذا الإسناد - إلا علىٰ حديثين:

١- حديثنا هٰذا؛ في العلل.

٢- وحديث: رواه الطبري في التفسير ١٧/ ٤٤٠ مقروناً، من طريق: معمر، عن (قتادة، وعثمان الجزري): عن مقسم، في قوله تعالىٰ «وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ» قال: ٱجتمع عقبة بن أبي معيط، وأبي بن خلف» وهو حديثٌ في السير.

وفي هٰذا دلالةٌ ظاهرةٌ؛ أن قتادة لا يروي عن مقسم شيئاً.

العلة الرابعة: رواية (قتادة، عن الحكم):

وقد تقدم نقل إعلال أبي زرعة لهٰذِه الرواية.

وقد تتبعت أحاديث (قتادة، عن الحكم) من خلال الموسوعات الآلية الحديثية: فلم أقف - بهٰذا الإسناد - إلا علىٰ حديثين:

١- حديثنا هٰذا؛ في العلل.

٢- وحديث آخر - مشكوك فيه - أخرجه الترمذي (٢٠٧٨) عن قتادة، عن أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم، مرفوعاً: «كان ينعت الزيت والورس».

قال أصحاب موسوعة جوامع الكلم: إن (أبا عبد الله) هو: الحكم.

وهٰذا تعيينٌ ضعيفٌ؛ فإن الترمذي - نفسه - قال: إن أبا عبد الله ٱسمه: ميمون: شيخٌ بصريٌ.

وعليه؛ فيكون: (قتادة، عن الحكم) لم يقع في غير حديثنا هٰذا في العلل.

العلة الخامسة: رواية (قتادة، عن عبد الحميد):

وقد تقدم نقل إعلال أبي زرعة لهٰذِه الرواية.

وهو كذلك، فلم أقف علىٰ غير حديثنا هٰذا في العلل.

العلة السادسة: ٱضطراب هٰذا الحديث خصوصاً:

اضطراب أسانيده ومتونه ٱضطراباً لا يكاد يجتمع مثله في شيء من الأحاديث سنداً ومتناً.

وقد سبق تصوير هٰذا الٱضطراب في العنصر (أولاً) من دراسة هٰذا الحديث، بما يغني عن إعادته هنا، ومن طالع تخريجه رأىٰ من هٰذا شيئاً كثيراً وعجيباً.

*** بل أنبه هنا إلىٰ:**

أنني تتبعت روايات (الحكم، عن مقسم) الأخرىٰ؛ فوجدتها كذلك - حسب موسوعة جوامع الكلم الآلية - يقع فيها من الٱختلاف والاضطراب في متونها وأسانيدها شيءٌ كثيرٌ جداً، لا يكاد يستقيم منها شيء، وهٰذا مصداق مقالة عبد الرحمن بن مهدي السابقة.

العلة السابعة: أن رواية الحديث مرفوعاً معلولةٌ بالرواية الموقوفة:

وهٰذا أصلٌ معتبرٌ؛ في إعلال الحديث، جرىٰ عليه عمل الأئمة النقاد، وقد سبق أكثر من مثالٍ لهٰذا النوع من الإعلال.

وهٰذا المسلك الذي سلكه الحافظ أبوبكر البيهقي؛ في إعلال هٰذا الحديث.

العلة الثامنة:

ما وقع في أجوبة المصححين لهٰذا الحديث من التمحلات والتكلفات والتعسفات في الإجابة عن الٱختلافات الواقعة في رواياته،

وما حصل في سنده ومتنه من الاضطرابات التي
لا يمكن التوفيق بينها.

ولهٰذا فأعدل ما قيل في إعلال هٰذا الحديث: قول العلامة المحقق ناصر الدين الألباني رحمه الله في صحيح الترمذي (١١٨):
«صحيحٌ موقوف».

* * * * * * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم في تخريجه والدراسة؛ يتبين جلياً:

أن هٰذا الحديث حديثٌ مضطربٌ سنداً ومتناً، لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، ولو صح كان موقوفاً من رأي ابن العباس رضي الله عنهما.

ومع هٰذا؛ ففي اختلاف سنده ومتنه: اضطرابٌ شديدٌ؛ لا يكاد يثبت معه؛ حتىٰ وقفه عن ابن العباس رضي الله عنهما، والله تعالىٰ أعلم.

وقد تقدم أن:

١- مقسم لا يروي: عن ابن العباس رضي الله عنهما روايةً متصلةً، بل روايته عنه مرسلة، كما تقدم.

فهٰذا الإسناد (مقسم، عن ابن عباس) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**).

٢- والحكم لا يروي: عن مقسم سماعاً؛ إلا أربعة أحاديث، وما عداها فهو وجادةٌ، كما تقدم.

فهٰذا الإسناد (الحكم، عن مقسم) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**).

٣- وقتادة لا يروي: عن الحكم بن عتيبة أيضاً، فهٰذا الإسناد: (قتادة، عن الحكم) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**) كذلك.

٤- وقتادة لا يروي: عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن

الخطاب، فهٰذا الإسناد: (قتادة، عن عبد الحميد) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**).

٥- وقتادة لا يروي: عن مقسم شيئاً، كما تقدم.

فهٰذا الإسناد (قتادة، عن مقسم) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**).

فاجتمع في هٰذا الحديث من الإعلال بهٰذِه العلة، ما لم يجتمع في غيره، والله أعلم.

الحديث الثالث

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي؛ عن حديثٍ: حدثنا هارون بن إسحاق الهَمْداني، عن عبد الله بن نمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن المهاجرين - لما أقبلوا من مكة إلى المدينة - نزلوا بقباء، فأمَّهم سالمُ مولىٰ أبي حذيفة؛ لأنه كان أكثرهم قرآناً، وفيهم عمر بن الخطاب، وأبو سلمة ابن عبد الأسد؟

فقال أبي:

- هٰذا غلطٌ: ليس هٰذا عبد الملك بن أبي سليمان.

- ولا أعلم روىٰ عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع: شيئاً.

- إنما هو: عبد الملك بن جريج.

فذكرتُ ذلك لعلي بن الحسين بن الجنيد؛ فقال لي: سمعت محمد ابن مسلم بن واره، حدثنا - بهٰذا الحديث - عن هارون ابن إسحاق؛ فقال: إنما هو: ابن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ». اهـ.

العلل (٢٣١).

* * * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث مداره علىٰ: نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما:

وله إليه ثلاثة طرقٍ:

الأول: عبد الله بن نمير، عن (عبد الملك بن أبي سليمان)، عن نافع،

عن ابن عمر رضي الله عنهما:

ولم أقف عليه؛ إلا عند ابن أبي حاتم - هنا - في العلل (٢٥٣) بالإسنادين المذكورين أعلاه:

ابن أبي حاتم: يرويه على الوجهين التاليين:

- مرةً: مباشرةً.

- ومرةً: بالواسطة: عن علي بن الحسين بن الجنيد، عن محمد بن مسلم بن واره.

وهما (ابن أبي حاتم، وابن واره): عن هارون بن إسحاق، به.

الثاني: عبد الله بن وهب، عن (عبد الملك بن جريج)، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام البخاري (٧١٧٥) عن عثمان بن صالح بن صفوان، عن ابن وهب، به.

وفيه قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كان سالم مولىٰ أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين، وأصحاب النبي ﷺ، في مسجد قباء، فيهم: أبوبكر، وعمر، وأبو سلمة، وزيد، وعامر بن ربيعة».

وأخرجه البيهقي في الكبرىٰ ٣/ ٨٨ من طريق بحر بن نصر بن سابق، عن عبد الله بن وهب، به.

واستشكل البيهقي ذكر أبي بكرٍ رضي الله عنه في الحديث؛ فإنه قدم الهجرة بصحبة النبي ﷺ، وقد أجاب عنه ابن حجر في الفتح.

الثالث: عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

وله إليه طريقان:

١- عبد الله بن نمير، عن العمري، به:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٧٧).

وأخرجه ابن الجارود في المنتقىٰ (٢٩٦) عن محمد بن عثمان العجلي.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٥١١) عن أحمد بن سنان الواسطي، وعلي بن المنذر، وهو في الإتحاف لابن حجر (١٠٧٨٥).

وأخرجه أبو داود (٥٨٨) عن الهيثم بن خالد الجهني.

ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرىٰ ٣/ ٨٨.

خمستهم: عن عبد الله بن نمير، به.

٢- أنس بن عياض، عن العمري، به:

أخرجه البخاري (٦٩٢) عن إبراهيم بن المنذر، ولم يذكر أسماءهم.

وأخرجه أبو داود (٥٨٨) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، ومن طريقه البيهقي ٣/ ٨٨.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١/ ٧٦ من طريق هشام بن عمار.

ثلاثتهم: عن أنس بن عياض، به.

كلاهما (ابن نمير، وابن عياض) عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، به.

* * * * * * * * * * *

*** الدراسة:**

أولاً: ترجمة راوي هٰذِه الرواية المعلَّة:

هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهمْداني، أبو القاسم الكوفي.

روىٰ عن: عبد الله بن نمير، وابن عيينة، ومعتمر، وعبد الرزاق.

وروىٰ عنه: أبو حاتم الرازي، وابنه، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والمحاملي، وخلق كثير.

وروىٰ له: الأربعة جميعاً. مات سنة ٢٥٨هـ، وقد ناف على التسعين.

قال النسائي: ثقة، ومرةً: نعم الشيخ كان، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سعيد الأشج، وكان قليل الحديث.

وقيل كان محمد بن عبد الله بن نمير يُجله، أو: كان يبجله.

وقال ابن خزيمة: كان من خيار عباد الله.

وقال الدارقطني: ثقة.

وقال أبو حاتم: صدوق.

ذكره ابن حبان في ثقاته.

وذكره ابن سعد في طبقاته، ولم يتكلم عليه.

وقال مغلطاي: روىٰ عنه أبو القاسم البغوي، وهو صدوق.

وقال الذهبي في النبلاء: الإمام الحافظ الثبت المعمر.

وقال في الكاشف: ثقة متعبد.

وفي التقريب: صدوق.

والحاصل؛ أنه: ثقةٌ عابدٌ معمَّرٌ، قليل الحديث.

الطبقات لابن سعد ٦/ ٤١٤، النبلاء ١٢/ ١٢٦، إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ١٠٥، تاريخ دمشق ٣٥/ ٣٦٠ (٣٩٣٤)، التقريب ومعه الكاشف (٧٢٢١).

ثانياً: هٰذِه الرواية التي رواها: هارون بن إسحاق:

١- لم أقف علىٰ رواية: عبد الملك بن أبي سليمان - لهٰذا الحديث مطلقاً - بعد البحث في كل ما بين يدي من المصادر والموسوعات الآلية الحديثية.

بل لم أقف علىٰ رواية عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع؛ إلا علىٰ روايةٍ واحدةٍ فقط:

أوردها ابن عبد البر في الاستذكار ٨/ ١٤ تابع (١٥٦٥)؛ قال: «روينا عن علي بن مسهر، عن الشيباني، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع؛ قال: قال لي ابن عمر: لا تشرب في دُبَّاءٍ ولا مُزَفَّتٍ».

لم أقف علىٰ هٰذِه الرواية عند غير ابن عبد البر!! وفي الاستذكار فقط!! وهي روايةٌ معلقةٌ!!

٢- ولا وقفت علىٰ من ذكر عبد الملك بن أبي سليمان في الرواة عن نافع، ولا من ذكر نافعاً في شيوخ عبد الملك بن أبي سليمان.

مع أنه روىٰ عن: أنسٍ، وعطاء، وسعيد بن جبير، وأبي الزبير، وطبقتهم.

وأنس مات سنة ٩٣هـ، وابن جبير ٩٥هـ، وعطاء ١١٤هـ، ونافع ١١٧هـ، وأبو الزبير المكي ما مات إلا سنة ١٢٦هـ.

وهٰذا يدل علىٰ إمكان روايته عنه؛ لكنها لم تكن.

٣- أن عبد الله بن نمير قد اختلف عليه علىٰ وجهين:

أ- هارون بن إسحاق:

عن ابن نمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع، به.

ب- أبوبكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عثمان العجلي، وأحمد بن سنان الواسطي، وعلي بن المنذر، والهيثم بن خالد الجهني:

خمستهم: عن ابن نمير، عن عبيد الله العمري، عن نافع، به.

٤- وتابع ابن نمير: أنسُ بن عياض؛ في الرواية: عن عبيد الله العمري، عن نافع، به.

٥- أن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج معروفٌ بالرواية: عن نافع فقد وقفتُ له - من خلال موسوعة جوامع الكلم الآلية - علىٰ تسعةٍ

وخمسين روايةً:

- منها: خمسُ رواياتٍ في البخاري، ومنها حديثُنا هٰذا.

- ومنها: ثلاثَ عشرةَ روايةً في صحيح مسلم.

- ومن هٰذِه الروايات: أربع روايات؛ مما ٱتفقا علىٰ إخراجه في صحيحهما.

والمقصود:

أن هٰذِه وتلك: مؤكداتٌ بأن الٱسم- ٱسم الراوي: عبد الملك - ٱنقلب علىٰ: هارون بن إسحاق الهمْداني؛ فجعل عبد الملك بن جريج: عبد الملك بن أبي سليمان.

ثالثاً: رأي أبي حاتم في الوجه الصحيح لهٰذا الإسناد:

قال ابن أبي حاتم:

«هٰذا غلطٌ: ليس هٰذا عبد الملك بن أبي سليمان.

ولا أعلم روىٰ عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع: شيئاً.

إنما هو: عبد الملك بن جريج». اهـ.

هكذا رأىٰ أبو حاتم:

١- إما: لأنه يعلم رواية عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، التي رواها الإمام البخاري، كما في التخريج.

٢- أو: أنه لم يطلع علىٰ رواية ابن جريج، واجتمع عنده:

* أن عبد الملك بن أبي سليمان: لا يروي عن نافع.

* وأن أقرب من يمكن أن يكون ٱنقلب ٱسمه إليه: عبد الملك بن جريج.

* وأن عبد الملك بن جريج: يروي عن نافع.

والمقصود:

- أن كلا التوجيهين توجيهٌ صحيحٌ؛ من جهة ثبوت كليهما.

- وأن توجيه أبي حاتم أدق في معالجة إسناد هارون بن إسحاق.

رابعاً: رأي ابن واره في الوجه الصحيح لهٰذا الإسناد:

قال ابن أبي حاتم: «فقال - يعني: ابن واره -: إنما هو: ابن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ».

هكذا رأى ابن واره - في حدود ما عنده من الرواية، عن ابن نمير؛ فيما أظن -:

- أن إسناد هارون بن إسحاق، عن ابن نمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان: خطأٌ.

- وأن الإسناد الصحيح، عن ابن نمير: عن عبيد الله بن عمر، به.

والظاهر أن: علي بن الحسين بن الجنيد - الذي نقل هٰذا عن ابن واره؛ جواباً - يوافق ابن واره عليه.

* * * * * * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم في تخريجه والدراسة؛ فقد تجلىٰ بعده:

أن ما وقع في إسناد هارون بن إسحاق:

من رواية (عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع): (لا يجيء).

وأن هٰذا وقع وهماً من هارون بن إسحاق: ٱنقلب عليه ٱسم (عبد الملك بن جريج) إلىٰ (عبد الملك بن أبي سليمان).

وأن هٰذا إسنادٌ منكرٌ، لا يصح به حديثٌ، والله أعلم.

* * *

الحديث الرابع

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسمعت أبي؛ يقول: روىٰ أبو عوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة، عن علي؛ قال: «إذا قعد المصلي مقدار التشهد، فقد تمت صلاته».

قال أبي:

- هٰذا حديثٌ منكرٌ.
- لا أعلم روىٰ (الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة) شيئاً.
- وقد أنكر شعبة علىٰ أبي عوانة روايته عن الحَكَم.
- وقال: لم يكن ذاك - الذي لقيتَه - الحَكَم.
- قال أبي: ولا يشبه هٰذا الحديث حديث الحَكَم.

وقال أبي:

- روىٰ أبو عوانة، عن بُكير بن الأخنس، وبُكيرٌ قديمٌ:
- لم يرو عنه: الثوري، ولا شعبة.
- إنما روىٰ عنه: الأعمش، وأبو إسحاق الشيباني، ومسعر.
- فلا أدري أين لقيه؟! وكيف أدركه؟!».

العلل (٣٠٦).

*** تخريجه:**

هٰذا الأثر العَلَوي يُروىٰ عن عليٍ ﷺ؛ من ثلاثة طرقٍ، بثلاثة ألفاظٍ مختلفةٍ:

١- عاصم بن ضمرة.

٢- الحارث الأعور.

٣- سعيد بن وهب الهمداني.

الأول: عاصم بن ضمرة:

وله إليه طريقان:

١- أبو عوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة:

أخرجه الإمام أحمد في الجامع للعلل (٩٣٩).

وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١٦٣٥) عن أبي بكرة بكار بن قتيبة.

وأخرجه الدارقطني في السنن (١٣٤٣) عن البغوي، عن إسحاق بن أبي إسرائيل.

وأخرجه البيهقي ٢/ ١٧٣ من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي البصري.

أربعتهم: عن أبي عاصم النبيل، عن أبي عوانة، به، بلفظه في العلل.

ولفظ الطحاوي: «إذا رفع رأسه من آخر سجدةٍ؛ فقد تمت صلاته».

٢- إسرائيل بن أبي إسحاق السبيعي، عن (أبي إسحاق) عن عاصم ابن ضمرة:

أخرجه عبد الرزاق (٣٢٣٢) (٣٦٨٦) عن إسرائيل؛ به.

بلفظ: «إذا تشهد الرجل، وخاف أن يحدث - قبل أن يسلم الإمام - فليسلم؛ فقد تمت صلاته».

الثاني: حجاج بن أرطاة، عن (أبي إسحاق)، عن الحارث الأعور، عن عليٍ ﷺ؛ قال: «إذا جلس الإمام في الرابعة، ثم أحدث؛ فقد تمت صلاته، فليقم حيث شاء».

أخرجه ابن أبي شيبة (٨٤٦٩) عن أبي معاوية، عن حجاج، به.

الثالث: هشيم، عن (أبي إسحاق)، عن سعيد بن وهب، عن علي ﷺ؛ قال:

«إذا رعف في الصلاة بعد سجدة الآخرة؛ فقد تمت صلاته».

أخرجه ابن أبي شيبة (٨٤٧٠) عن هشيم، به.

ووقع في إسناده - خطأً - هكذا: «عن أبي سعيد» ولا شك أنه خطأٌ، صوابه: «عن سعيد» وهو: ابن وهب الهَمْداني الخيواني: يروي عن عليٍ ﷺ، وروىٰ عنه: أبو إسحاق السبيعي، وسيأتي ذكره في الدراسة، إن شاء الله.

هٰذا ما وقفت عليه في تخريج هٰذا الأثر.

*** الدراسة:**

أولاً: ترجمة أبي عوانة:

أبو عوانة الوضاح بن عبد الله، وقيل: بن خالد، اليشكري مولاهم، الجرجاني أصلاً، ثم الواسطي، ثم البصري، البَزاز.

روىٰ عن: الحكم بن عتيبة، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وسعيد والد سفيان الثوري، وبكير بن الأخنس، وأبي الزبير، ومعاوية بن إسحاق ابن طلحة، ومعاوية بن قرة المزني، وغيرهم.

وروىٰ عنه: هشام الدستوائي، وابن المبارك، وابن مهدي، وعفان،

وأبو الوليد الطيالسي، وأبو عاصم النبيل، وخلقٌ كثير.

روىٰ له: الستة.

ولد سنة ٩٠ هـ أو بعدها بسنتين تقريباً، ومات سنة ١٧٦ هـ، وقد جاوز الثمانين بأربع أو ست سنين.

قال الإمام أحمد: صحيح الكتاب، وإذا حدَّث من حفظه ربما يهم.

وقال القطان: ما أشبه حديثه بحديث سفيان وشعبة، وكان أُمياً ثقةً.

وقال مرةً: أبو عوانة من كتابه أحب إليَّ من شعبة من حفظه.

وقال: مرةً: كان أبو عوانة - مع ثقته، وإتقانه - يفزع من شعبة، فأخطأ شعبة في حديث الوضوء، وروىٰ عن مالك بن عرفطة، وإنما هو خالد بن علقمة، فتابعه أبو عوانة علىٰ خطئه، ورواه كذلك. يعني: فزعاً منه.

وقال ابن معين: كان أمياً يستعين بمن يكتب له، كان يقرأ ولا يكتب.

وقال مرةً: أبو عوانة لأهل البصرة، كزائدة لأهل الكوفة.

وقال مرةً: حديثه جائز.

وقال ابن مهدي: أبو عوانة، وهشام الدستوائي؛ وابن أبي عروبة، وهمام.

وقال: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم.

وقال ابن المديني: كان في قتادة ضعيفاً، ذهب كتابه، وكان يتحفظ من سعيد، وقد أغرب فيها أحاديث.

وقال حجاج الأعور: قال لي شعبة: إلزم أبا عوانة.

وقال يعقوب بن سفيان: أبو عوانة أثبتهم في مغيرة، وهو في قتادة ليس بذاك.

وقال شعبة لأبي عوانة: كتابك صالحٌ، وحفظك لا يسوىٰ شيئاً مع من طلبت الحديث؟ قال: مع منذر الصيرفي، قال شعبة: منذر صنع بك هٰذا.

وقال ابن المبارك: أبو عوانة أروى الناس، وأحسنهم حديثاً عن المغيرة.

وقال عفان: أبو عوانة - في جميع حاله - أصح حديثاً عندنا من شعبة، وقال: كان صحيح الكتاب ثبتاً، كثير العجم والنقط.

وقال: سمعت شعبة؛ يقول: إن حدثكم أبو عوانة، عن أبي هريرة؛ فصدقوه.

وقال أبو زرعة الرازي: ثقةٌ؛ إذا حدَّث من كتابه.

وقال أبو حاتم: ثقةٌ، يغلط كثيراً؛ إذا حدَّث من حفظه.

وقال مرةً: كتبه صحيحةٌ، وإذا حدَّث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوقٌ، ثقةٌ، وهو أحب إليَّ من أبي الأحوص، ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة.

قال الذهبي في النبلاء: الإمام الحافظ الثبت، محدث البصرة، وكان من أركان الحديث، ٱستقر الحال علىٰ أن أبا عوانة ثقة، وما قلت: إنه كحماد بن زيد، بل هو أحب إليهم من: إسرائيل، وحماد بن سلمة، وهو أوثق من: فليح بن سليمان، وله أوهام تجانب إخراجها الشيخان.

وقال في تذكرة الحفاظ: الحافظ، أحد الثقات، رأى الحسن، وابن سيرين، وحدَّث؛ فأكثر وأطاب.

وقال في الميزان: (صح): صاحب قتادة، مجمعٌ علىٰ ثقته، وكتابه متقنٌ بالمرة.

وقال في المغني: ثقةٌ حجةٌ، ولاسيما إذا حدَّث من كتابه، وروىٰ حنبل، عن علي؛ قال: هو في قتادة ضعيفٌ؛ لأنه ذهب كتابه.

وقال في الكاشف: ثقةٌ، متقن لكتابه.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقةٌ ثبتٌ.

والحاصل؛ أنه: إمامٌ حافظٌ كبيرٌ، قديمٌ رأى الحسن وابن سيرين، وهو ثقةٌ، وكتابه ثبتٌ، وهو ثبتٌ في مغيرة، وهو صاحب قتادة، لكنهم ضعفوا حديثه عنه؛ لأنه ذهب كتابه، له أوهام وغرائب من حفظه تجنَّب إخراجها الشيخان، أنكر شعبة عليه روايته عن الحَكم، وكان - مع ثقته، وإتقانه - يفزع من شعبة، كان قد يتابع شعبة على الخطأ؛ فزعاً من أن يخالف شعبة.

التاريخ الكبير ٨/ ١٨١، الجرح والتعديل ٩/ ٤٠، الثقات لابن حبان ٧/ ٧٦٢، تاريخ الفسوي ١/ ١٦٨، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٦٠، النبلاء ٨/ ٢١٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٦، الميزان ٤/ ٣٣٤، المغني في الضعفاء ٢/ (٦٨٣٨)، التقريب ومعه الكاشف (٧٤٠٧).

ثانياً: ترجمة الحكم بن عتيبة:

تقدمت ترجمة في الحديث الثاني السابق، وهي في العلل (١٢١)، وهو:

«فقيهٌ كوفيٌ عابدٌ يتشيع، وهو ثقةٌ يرسل، ثبتٌ في إبراهيم خاصةً، وفي حديثه ٱختلافٌ كثيرٌ، ولا يصح سماعه من مقسم، إنما روىٰ عنه وجادةً؛ إلا أربعة أحاديث».

ولد رحمه الله سنة ٥٠ هـ، ومات في حدود سنة ١١٥ هـ أو قبلها بسنتين، عن نيفٍ وستين عاماً.

ثالثاً: رواية أبي عوانة، عن الحكم بن عتيبة:

قال أبو حاتم:

«وقد أنكر شعبة علىٰ أبي عوانة روايته عن الحكم».

«وقال: لم يكن ذاك - الذي لقيته - الحكم»

هكذا أنكر شعبةُ روايةَ أبي عوانة، عن الحكم، وأمعن في الجملة الثانية.

وبالتأمل:

١- فإن أبا عوانة كبيرٌ قديمٌ:

رأى الحسنَ البصري، ومحمدَ بن سيرين: وكلاهما مات سنة ١١٠ هـ.

وأبو عوانة - كما تقدم - ولد في حدود سنة ٩٠ هـ، ومات سنة ١٧٦ هـ، فيكون قد رأى الحسنَ وابنَ سيرين، وهو في العشرين عاماً.

٢- كذلك الحكم بن عتيبة الكوفي: مات في حدود سنة ١١٥ هـ، فبين وفاتي (الحكم، وأبي عوانة): (٦١ سنة).

ومقتضاه: أن أبا عوانة أدرك الحكم بن عتيبة، وهو فوق العشرين، ما مات الحكم إلا وأبو عوانة في الخامسة والعشرين، وكان الحكم عالماً فقيهاً جليلاً، تتطلع النفوس للقائه، والسماع منه، وشهود سمته وهديه ومجلس إفتائه.

٣- وأهل البصرة: بلد أبي عوانة، من أحرص الناس على التبكير لأبنائهم في سماع الحديث بخلاف الكوفيين، والشاميين:

جاء في الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٤: «قلَّ من كان يكتب الحديث - علىٰ ما بلغنا، في عصر التابعين، وقريباً منه - إلا من جاوز حد البلوغ».

وفي المحدث الفاصل للرامهرمزي ص ١٨٧: روىٰ عن موسىٰ بن هارون الحمال الحافظ الثقة الكبير (٢٩٤هـ)؛ قال: «أهل البصرة: يكتبون لعشر سنين».

«وأهل الكوفة: لعشرين».

«وأهل الشام: لثلاثين». اهـ.

وهٰذا مؤكدٌ ظاهرٌ علىٰ إمكان (رواية أبي عوانة، عن الحكم) من جهتين:

- من جهة إمكان الرواية عنه بالتاريخ.

- ومن جهة إمكان الرواية عنه بحال الرواية عند أهل البصرة.

رابعاً: سبب إنكار شعبة لرواية أبي عوانة، عن الحكم:

أ- لأن شعبة أكبر من أبي عوانة:

- فشعبة: ولد رحمه الله سنة ٨٢ هـ، أو بعدها بثلاث سنين، ومات سنة ١٦٠هـ، عن سبعٍ وسبعين سنةً.

- وأبو عوانة: ولد رحمه الله في حدود سنة ٩٠هـ، ومات سنة ١٧٦هـ - كما تقدم - عن ستٍ وثمانين سنةً.

فبينهما: قريباً من سبع سنين فقط.

ب- **وشعبة أدرك الحكم بن عتيبة**، وروىٰ عنه - كما تقدم:

نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ١٧٥، وفي النبلاء ٧/ ٢١٠ نحوه: «قال الإمام أحمد: روىٰ شعبة عن نحوٍ من ثلاثين شيخاً، لا يروي عنهم سفيان الثوري، لولم يكن إلا الحكم بن عتيبة، ولولا شعبة من كان يروي عن الحكم؟!!».

* **فكأن شعبة** - وهو أكبر من أبي عوانة، وقد روىٰ عن الحكم،

وتفرد بالرواية عنه، دون صاحبه الثوري - **أستصغر أبا عوانة**؛ أن يروي عن هٰذا الشيخ الكبير، وهو من كبار شيوخ شعبة، مع ما للحكم من مقام العلم والفقه والفتوىٰ والجلالة الكبيرة.

جـ- أن شعبة رحمه الله كان طالباً للعربية والشعر، قبل أن يطلب والحديث.

ولهٰذا أخرج أبو نعيم في الحلية ٧/ ١٥٤ بإسناده، عن شعبة؛ قال: «لولا الشعر؛ لجئتكم بالشعبي» وقد مات الشعبي عام ١٠٠هـ.

قال الذهبي في النبلاء ٧/ ٢١٢ تعليقاً عليه:

«يعني: أنه كان في حياة الشعبي مقبلاً علىٰ طلب الشعر» وفي تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٦ (٥٩٠): «قال ابن معين: كان شعبة صاحب نحوٍ وشعر».

وفي الموضع السابق من الحلية لأبي نعيم، بإسناده: عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة؛ قال:

«كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلتُ: أُنْشِدُكَ بيتاً، وتحدثني حديثاً».

* والعجيب أن سبب تحوله لطلب الحديث: هو مروره بمجلس الحكم ابن عتيبة:

روى الخطيب في ترجمة شعبة من تاريخه ٩/ ٢٩٧ بإسناده: «عن الأصمعي، عن شعبة؛ قال: كنت ألزم الطرماح، أسأله عن الشعر، فمررت يوماً بالحكم بن عتيبة، وهو يقول: حدثنا يحيى الجزار، وقال: حدثنا زيد بن وهب، وقال: حدثنا مقسم - فأعجبني، وقلت: هٰذا أحسن من الذي أطلب - أعني الشعر - قال: فَمِنْ يومئِذٍ طلبتُ الحديث».

هٰذا مع أنه كوفيٌ، وأهل بلده لا يطلبون العلم إلا إذا جازوا العشرين.

* **فكأن شعبة رحمه الله:**

استكثر علىٰ أبي عوانة - وهو أصغر منه - أن يروي عن الحكم؛ إذ شعبة نفسه: ما أدرك الحكم زماناً، وما روىٰ عنه؛ إلا بعد أن أقبل علىٰ طلب الحديث، بعد أن انشغل زماناً بالشعر والعربية، كما تقدم.

د - **وأيضاً: لأن شعبة رحمه الله كان شديداً متشدداً في النقد:**

ومن شدته كان يهابه أئمة زمانه، بل يفزعون منه؛ إلا الإمام سفيان الثوري رحمهم الله جميعاً، ومن هٰذا:

* ما تقدم من قول يحيى القطان، من فزع أبي عوانة من شعبة، وهٰذا ما دعاه إلى السكوت عن إنكار شعبة، وإمعانه، كما تقدم.

* كذلك الإمام الحافظ الجليل: حماد بن زيد، كما في تاريخ بغداد ١/ ٢٦١:

قال حماد بن زيد: «إذا خالفني شعبة في شيء تركت، ما أبالي من خالفني؛ إذا وافقني شعبة».

* كذلك الإمام الحافظ الثقة المتفق عليه: عبد الله بن عون بن أرطبان، كما في تاريخ بغداد ٩/ ٢٦١:

روى الخطيب: عن حماد بن مسعدة؛ قال: قيل لابن عون: مالك لا تحدث عن فلان؟! قال ابن عون: لأن أبا بسطام شعبة تركه.

* وفي الجرح والتعديل ١/ ١٧١، وفي المجروحين ١/ ٩٦:

عن حماد بن زيد؛ قال: جاءني أبان بن أبي عياش؛ فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني، قال: فكلمته، فكفَّ عنه أياماً. فأتاني في بعض

الليل؛ فقال: إنك سألتني أن أكف عن أبان، وإنه
لا يحل الكف عنه؛ فإنه يكذب علىٰ رسول الله ﷺ».

* وأيضاً الإمام الشافعي رحمه الله، كما في الجرح والتعديل ١/ ١٢٧: قال: «لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل؛ فيقول: لا تُحدِّثْ، وإلا ٱستعديت عليك السلطان».

* ولهٰذا قال ابن المبارك، في الضعفاء لأبي زرعة ص ٦١٨:
قال: «ما رأيت رجلاً أطعن في الرجال من شعبة».

* ما كان يعارضه ويقف في وجهه إلا الإمام الثوري، كما في الحلية (١٣٦٦٠)، وفي مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٥٤١: ساقا بالإسناد، عن الإمام الشافعي؛ قال:

«بلغ سفيان أن شعبة يتكلم في جابر الجعفي، فبعث إليه، فقال: والله لئن تكلمَّتَ فيه؛ لأتكلمن فيك».

هـ- قال العلامة المزي في تهذيب الكمال ٧/ ١١٩ في ترجمة الحكم بن عتيبة: «روي أن أبا عوانة: سمع من الحكم، أربعمئة حديث، ولكنه لم يحدث عنه؛ إلا بحديثين، وترك الباقي منها؛ من أجل شعبة» اهـ.

وهٰذا الحديثان أخرجهما الإمام أحمد في العلل:

١- **(٩٣٧)** قال الإمام أحمد:

حدثنا أبو عاصم؛ قال: أخبرنا أبو عوانة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، أن عمر ﷺ؛ قال:

«من ملك ذا رحم، أو: ذا محرمٍ؛ فهو حرٌ».

قال أبي: قلت لأبي عاصم: الشك منكم أو منه؟ قال: لا أدري.

٢- **(٩٣٩)** قال الإمام أحمد:

حدثنا أبو عاصم؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍ ﷺ؛ قال: «إذا جلس قدر التشهد؛ فقد تمت صلاته».

قال: قال لي أبو عاصم: أكْرهتُ أبا عوانة علىٰ هذين الحديثين. اهـ.

هكذا قال: «أَكْرهتُ أبا عوانة» ما روىٰ له إلا بالإكراه؛ خوفاً من شعبة!!

والمقصود من هٰذا كله:

أن إنكار شعبة علىٰ أبي عوانة في روايته عن الحكم بن عتيبة: لا يستقيم، وقد تفرد به شعبة، وليس له وجهٌ.

خامساً: ترجمة عاصم بن ضمرة:

عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي: صاحب عليٍ ﷺ:

روىٰ عن: علي بن أبي طالب ﷺ، وسعيد بن جبير، وهو أكبر منه.

وروىٰ عنه: حبيب بن أبي حبيب حديثاً واحداً، والحكم بن عتيبة، وأبو إسحاق السبيعي، وقال: جاورني ثلاثين عاماً، ما سمعته حدَّث قط؛ إلا عن علي ﷺ.

وروىٰ له: الأربعة. مات سنة ١٧٤هـ.

وثقه ابن المديني، وابن معين؛ وقال: شيعي، والعجلي، وابن سعد، والترمذي، وابن شاهين، وقال البزار: صالح الحديث.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الإمام أحمد: عاصم أعلىٰ من الحارث، ومثله قال ابن معين، وقبلهما الإمام الثوري، وتبعهم علىٰ هٰذا محمد بن عبد الله بن عمار.

وقال ابن عدي بتليينه، وقال: لم أذكر له حديث؛ لكثرة ما يروي عن عليٍ، مما لا يتابعه الناس عليه، والذي يرويه عن عاصم قومٌ ثقاتٌ، البلية

من عاصم، وليس ممن يروون عنه، وهو وسط.

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن عليٍ قوله كثيراً، فلما فحش ذلك في روايته ٱستحق الترك علىٰ أنه أحسن حالاً من الحارث.

وقال الجوزجاني: هو عندي قريبٌ من الحارث.

قال ابن حجر في التهذيب: تعصُّبُ الجوزجاني علىٰ أصحاب عليٍ معروفٌ، ولا إنكار علىٰ عاصم فيما روىٰ.

وقال أبو حاتم في العلل: روىٰ عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليٍ، عن النبي ﷺ أحاديث موضوعة.

وقال الذهبي في الديوان: وثقه ابن معين، وقال: ينفرد عن عليٍ بما لا يتابعه عليه الثقات، والبلية منه، وقال ابن حبان: يرفع عن علي قوله كثيراً، فاستحق الترك، ونحوه قال في المغني، وزاد قول الإمام أحمد، وقول النسائي.

وقال الذهبي أيضاً: ضعيف، وقال مرةً: ليس بذاك.

وقال أيضاً: هو ممن تعدد غلطه، وكان من أوعية العلم، ٱغتُفر له، ونُقل حديثه، وعُمل به علىٰ تردٍ بين الأئمة الأثبات في الٱحتجاج عمن هٰذا نعته.

وقال مرةً: هو حسن الحديث، كما في تاريخه.

وقال في الكاشف: وثقه ابن المديني، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي بتليينه، وهو وسطٌ.

وقال ابن حجر في تقريبه: صدوق.

والحاصل؛ **أنه**: كوفيٌ شيعيٌ صدوقٌ، ينفرد عن علي ﷺ؛ بما لا

يتابع عليه، وكثيراً ما يرفع الموقوف عنه ﷺ، والبلية منه، كما قال الأئمة النقاد.

التاريخ الكبير ٦/ (٣٠٥٢)، الجرح والتعديل ٦/ (١٩١٠)، الطبقات لابن سعد ٦/ ٢٢٢، العلل لابن أبي حاتم (١٥٠٢)، المجروحين ٢/ ١٢٥، الكامل ٦/ ٣٨٦ (١٣٨٠)، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٣، الميزان ٢/ ٣٥٢ (٤٠٥٢)، المغني ١/ ٤٥٦ (١٧٥٤)، الديوان (٢٠٣١) الرواة الثقات المتكلم فيهم ص ٢٤، تنقيح التحقيق ٢/ ١٣٩، تلخيص المستدرك ٣/ ١٥١، ٣١٨، التقريب ومعه الكاشف (٣٠٦٣) تذهيب التقريب ٣/ ٨ (٣٠٨٠).

سادساً: رواية الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة:

ذكروا إحصاءً: أن الحكم بن عتيبة ممن رووا عن عاصم بن ضمرة، كما وقع في تهذيب الكمال، من خلال إحصاء ما وقع في الأسانيد من الروايات المقصودة، في الكتب المشروطة.

ولٰكنَّ هٰذا - مجرداً - لا يعني ٱتصالاً للإسناد، ولا عكسه يقتضي ٱنقطاعاً.

ولهٰذا ذكروا عاصم بن ضمرة في شيوخ الحكم بن عتيبة، كما ذكروا الحكم في تلاميذ عاصم، في روايةٍ عند الترمذي وابن ماجه.

١- لٰكن يعارضه: أن أبا حاتم نصَّ في هٰذِه المسألة من العلل؛ بقوله:

«لا أعلم روى الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة شيئاً».

٢- وكذلك أبو الوليد الطيالسي، وأبو داود السجستاني:

فقد روى الآجري في سؤالاته لأبي داود السجستاني (٢٠٤) قال: «سألت أبا داود: سمع الحكم من عاصم بن ضمرة؟ فقال: قال أبو الوليد - يعني: هشاماً الطيالسي - ما أرىٰ سمع الحكم من عاصم بن ضمرة».

فهٰذا نصٌ من الطيالسي، وموافقةٌ واحتجاج من أبي داود.

٣- يؤكد هٰذا أن (الحكم) لم يرو عن (عاصم) شيئاً؛ سوىٰ هٰذِه الرواية، في كل ما بين يدي من المراجع والمصادر والموسوعات الآلية الحديثية، كما سبق في تخريجه.

هٰذا مع أنهما كوفيان، والحكم بن عتيبة: ولد سنة ٥٠ هـ، وعاصم ابن ضمرة ما مات إلا سنة ٧٤هـ، فكان له أن يدرك الرواية عنه، لكنه لم يرو عنه إلا هٰذا الحديث، مما يؤكد أنه لم يسمع منه شيئاً، والله تعالىٰ أعلم.

سابعاً: الحكم علىٰ هٰذِه الرواية: (رواية الحكم بن عتيبة):

١- قول الإمام أحمد:

ذكر ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ١/ ٤١٠:

«عن علي بن سعيد؛ قال: سألت أحمد؛ عمن ترك التشهد؟

فقال: يعيد، فقلت: فحديث عليٍ ﷺ: «من قعد مقدار التشهد»؟ فقال: لا يصح».

٢- قول أبي حاتم هنا:

«هٰذا حديثٌ منكرٌ؛ لا أعلم روى الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة شيئاً، وقد أنكر شعبة علىٰ أبي عوانة روايته عن الحكم، وقال: لم يكن ذاك الذي لقيتَه الحكم» ثم قال أبو حاتم:

«ولا يشبه هٰذا الحديث حديث الحكم».

٣- قول البيهقي - بعد تخريجه له -:

«عاصم بن ضمرة: ليس بالقوي، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ لا يخالف ما رواه عن النبي ﷺ - وإن صح ذلك عنه؛ فهو محجوجٌ

بما رواه هو وغيره، عن سيدنا المصطفى الذي لا حجة في قول أحدٍ من أمته معه».

٤- مما تقدم في الدراسة:

فإن هٰذا الإسناد إسنادٌ فردٌ؛ منقطع: لا يصح سماع الحكم بن عتيبة، من عاصم بن ضمرة، ما أظن الحكم إلا أسقط واسطته إلىٰ عاصم، فالحكم يرسل كثيراً، كما تقدم في ترجمته.

فهٰذا الحديث المنكر - كما قال أبو حاتم - مروي بإسنادٍ (لا يجيء)، فلم يُرو به غيرُ هٰذا الحديث.

ثامناً: الحكم علىٰ (رواية أبي إسحاق):

فإنه - كما تقدم - روىٰ هٰذِه الرواية أيضاً: أبو إسحاق السبيعي، من ثلاثة طرقٍ، واختلف عليه علىٰ ثلاثة وجوه، وثلاثة ألفاظٍ مختلفةٍ:

الوجه الأول: (أبو إسحاق): عن عاصم بن ضمرة، به:

هكذا رواه إسحاق؛ متابعاً للحكم بن عتيبة.

* وآفته:

- عاصم بن ضمرة: وسطٌ، يتفرد عن عليٍ ﷺ؛ بمناكير لا يتابع عليها، كما تقدم.

- وأبو إسحاق السبيعي يرويه بالعنعنة، لم يثبت سماعه له.

- ولفظه مغايرٌ للفظ غيره من الرواة عن أبي إسحاق نفسه، فجميع ألفاظه الثلاثة ألفاظٌ مختلفة.

- فضلاً عن مخالفة لفظه للفظ الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة، الذي هو محل البحث هنا في العلل.

الوجه الثاني: (أبو إسحاق): عن الحارث الأعور، عن عليٍ ﷺ:

هكذا رواه الأعور؛ متابعاً لعاصم بن ضمرة.

* وآفته: الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الحُوتي - بالمثناة الفوقية - أبو زهير الكوفي الرافضي: روىٰ له الأربعة، مات سنة ٦٥هـ.

- كان حسيباً، فقيهاً، فرضياً، رأيه رأي سوء، وهو ضعيفٌ جداً، بل واهٍ، تركه يحيىٰ وعبد الرحمن، وكذَّبه جماعةٌ، قال أبو نعيم: راوية علي، وهو لم يسمع منه؛ سوىٰ أربعة أحاديث، وقال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، والباقي مرسل.

وقال الذهبي في النبلاء: وهو ممن عندي وقفةٌ في الاَحتجاج به.

ثم قال: وقد اَستوفيت ترجمته في الميزان، وأنا متحيرٌ فيه.

وقال ابن حجر في تقريبه: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوىٰ حديثين. مع أنه قال في موضعين آخرين: ضعيفٌ جداً، ومرةً: متروك.

المجروحين ١/ ٢٢٢، النبلاء ٤/ ١٥٢، الميزان ١/ ٤٣٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠١، التقريب ومعه الكاشف (١٠٢٩) تذهيب التقريب ١/ ٣٥٧ (١٠٣٦).

- ورواية أبي إسحاق عنه كما تقدم، وقد عنعنه هنا.

- ولفظه كذلك مخالفٌ لباقي ألفاظ أبي إسحاق، بل ومخالفٌ للفظ حديث البحث هنا في العلل.

الوجه الثالث: (أبو إسحاق): عن سعيد بن وهب الهمداني، عن علي ﷺ: هكذا رواه الهمداني؛ متابعاً لعاصم والحارث.

- وسعيد بن وهب الهمداني الخيواني الكوفي الشيعي:

أسلم زمن النبوة، ولزم علياً حتىٰ كان يلقب بـ (القراد).

روىٰ عن: معاذ بن جبل باليمن، وحذيفة، وخباب، وسلمان، وابن

مسعود، وغيرهم.

روىٰ عنه: أبو إسحاق، وابنه عبد الرحمن، وغيرهما.

روىٰ له: البخاري في الأدب، ومسلم، والنسائي. مات سنة ٧٠٦هـ.

وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته.

قال في الكاشف: ثقة أحد أشراف هَمْدان.

وقال في التقريب: كوفيٌ ثقةٌ مخضرمٌ.

تهذيب التهذيب ٤٨/٢ ، التقريب ومعه الكاشف (٢٤١١).

- لكنه أيضاً لا يسلم من عنعنة أبي إسحاق، وعنعنة تلميذه هشيم، وكلاهما موصوفٌ بالتدليس، والأسانيد في هٰذا متضاربة كما ترىٰ.

- وكذلك لفظه مخالفٌ، كما تقدم في اللذين قبله.

والمقصود:

أن رواية أبي إسحاق لا تزيد رواية الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة؛ إلا ضعفاً واضطراباً ونكارةً.

تاسعاً: قول أبي حاتم رحمه الله:

«- روىٰ أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس، وبكيرٌ قديمٌ:

- لم يرو عنه: الثوري، ولا شعبة.

- إنما روىٰ عنه: الأعمش، وأبو إسحاق الشيباني، ومسعر.

- فلا أدري أين لقيه؟! وكيف أدركه؟!».

هكذا قال رحمه الله، ومثله قال في مسألتين تاليتين من العلل:

١- المسألة (٣٢٣) قال أبو حاتم أيضاً:

«روىٰ أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس: حديثاً واحداً، وهو: حديث بكير، عن مجاهد، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما:

فرض الله الصلاة علىٰ لسان نبيكم ﷺ؛ في الحضر: أربعاً، وفي السفر: ركعتين.

وسمعت أبي؛ يقول: ولم يرو أبو عوانة عن معاوية بن قرة؛ إلا حديثاً واحداً؛ في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦]» اهـ.

وهٰذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٦٨٧) من طريق أبي عوانة، به.

٢- المسألة (١٥٦٣) قال أبو حاتم أيضاً:

«روىٰ أبو عوانة:

- عن أبي الزبير: حديثاً واحداً.
- وعن معاوية: حديثاً واحداً.
- وعن بكير بن الأخنس: حديثاً واحداً.
- وعن ابن سيرين رؤيةً.
- وعن الحسن رؤيةً.
- وعن الحكم أحرف، وكان شعبة ينكر عليه أحاديثه عن الحكم، ويقول: لم يكن ذاك الحكم الذي سمعته.
- وروىٰ عن ابن المنكدر واحد.
- فأما عن أبي الزبير، عن جابر: أنه كان يُنْبَذُ للنبي ﷺ» اهـ.

هكذا أمعن أبو حاتم الرازي في الحكم علىٰ رواية أبي عوانة، عن بعض شيوخه، وهو عجيبٌ منه!!

- أقتصر شعبة علىٰ نقد رواية أبي عوانة، عن الحكم بن عتيبة، وقد سبقت الإجابة عن هٰذا.

- لٰكن أبا حاتم طرد هٰذا في شيوخٍ آخرين لأبي عوانة - كما تقدم - عن شيوخه الأربعة:

(بكير بن الأخنس، ومعاوية بن قرة، ومعاوية بن إسحاق، وأبو الزبير المكي):

١- أما عن شيخه: بكير بن الأخنس السدوسي الليثي الكوفي:

روىٰ له مسلم والأربعة إلا الترمذي.

وهو ثقةٌ، من الرابعة، مات في حدود عام ١١٠ هـ، أو قبلها.

التقريب ومعه الكاشف (٧٥٥)، وتاريخ الإسلام سنة ١١٠هـ.

وروايته عنه في صحيح مسلم (٦٨٧): أبو عوانة، عن بكير، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: فرض الله الصلاة؛ علىٰ لسان نبيكم في الحضر: أربعاً، وفي السفر: ركعتين، وفي الخوف: ركعةً».

٢- أما شيخه: معاوية بن قرة بن إياس المزني، أبو إياس البصري:

روىٰ له الستة جميعاً.

وهو ثقةٌ، مات سنة ١١٣ هـ، وله ٧٦ سنةً.

وفي الكاشف: عالمٌ عاملٌ.

وقال أبو زرعة العراقي: حديثه عن علي مرسلٌ، وقال الخطيب: لم يلق بلالاً.

التقريب ومعه الكاشف (٦٧٦٩)، والتعليقات عليه.

٣- أما شيخه: (معاوية) الذي أهمل أبو حاتم ٱسمه، فهو محتملٌ لاثنين من شيوخ أبي عوانة:

أ- أن يكون: معاوية بن قرة الذي سبق قبله برقم (٢).

ب- أو يكون: معاوية بن إسحاق بن طلحة أبو الأزهر التيمي:

روىٰ له البخاري حديثاً واحداً متابعةً، والنسائي، وابن ماجه في القدر.

صدوقٌ، ربما وهم، من السادسة، مات في حدود سنة ١٣٠ هـ.

وقال الذهبي في الكاشف: وُثِّق. التقريب ومعه الكاشف (٦٧٤٨).

- **أما الاحتمال الأول**: (معاوية بن قرة) كما نصَّ عليه أبو حاتم في المسألة (٣٢٣). ولم أقف علىٰ رواية أبي عوانة عنه.

- **وأما الاحتمال الثاني**: (معاوية بن إسحاق) فلم ينص عليه أبو حاتم في المسألة (١٥٦٣).

وقد وقفت (من رواية أبي عوانة، عن معاوية بن إسحاق) علىٰ روايتين فقط:

الرواية الأولىٰ: أبو عوانة، عن معاوية بن إسحاق، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عثمان ﷺ؛ أنه سئل عن المتعة في الحج؟

فقال: كانت لنا، ليست لكم.

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، كما في المطالب العالية (١١٧٢)، والطحاوي في المعاني ٢/ ١٩٥، وذكرها الدار قطني في العلل ٣/ ٥١ (٢٨١).

الرواية الثانية: أبو عوانة، عن معاوية بن إسحاق، عن عباية بن رفاعة، عن الحسين بن علي؛ قال:

جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ؛ فقال: إني جبان، وإني ضعيف.

فقال ﷺ: «هلم إلىٰ جهادٍ لا شوكة فيه: الحج».

أخرجه الطبراني في الكبير ٣/ ١٣٥ (٢٩١٠)، وفي الأوسط (٤٢٨٧)، وقال: «لا يروىٰ هٰذا الحديث عن حسين بن علي؛ إلا بهٰذا

الإسناد».

٤- أما شيخه: أبو الزبير المكي: محمد بن مسلم بن تدرس:

صدوقٌ، يدلس، مات سنة ١٢٨ هـ، أو قبلها بسنتين.

وفي الكاشف: حافظٌ ثقةٌ، وكان مدلساً، واسع العلم.

وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وكان مدلساً، واسع العلم.

التقريب ومعه الكاشف (٦٢٩١)، والتعليقات عليه.

وروايته عنه في صحيح مسلم (٥٣٢٢) كتاب الأشربة، باب (٦):

أبو عوانة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، أن النبي ﷺ كان يُنبذ له في تورٍ من حجارةٍ» لم أقف علىٰ سواها.

عاشراً: الجواب عن قول أبي حاتم؛ في رواية أبي عوانة، عن شيوخه الأربعة:

القول في هٰذا كالقول فيما تقدم، من الجواب علىٰ قول شعبة؛ في رواية أبي عوانة، عن الحكم بن عتيبة:

١- الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٩:

ذكر إنكار أبي حاتم لسماع أبي عوانة، من بكير بن الأخنس، ثم قال:

«وما هٰذا بتعليل؛ فأبو عوانة رأى الحسن، وابن سيرين، وبكير متأخرٌ عنهما، والحديث رواه مسلم، من طريق أبي عوانة».

يعني: عن بكير بن الأخنس.

٢- سبق التقرير بأن أبا عوانة قديمٌ أيضاً، وأنه طال عمره؛ حتىٰ تجاوز الثمانين بست سنين أو دونها، وهو إمامٌ حافظٌ بصريٌ واسع الرواية، وقد ولد عام ٩٠ هـ تقريباً.

وشيخه بكير بن الأخنس مات في حدود سنة ١١٠ هـ.

وشيخه معاوية بن قرة في سنة ١١٣ هـ.

وشيخه معاوية بن إسحاق في سنة ١٣٠ هـ!!

وشيخه أبو الزبير المكي في سنة ١٢٨هـ!!

وهٰؤلاء جميعاً يمكن أن يروي عنهم أبو عوانة بلا إشكال.

٣- **أنه لم يطعن فيه أحدٌ بالإرسال أو التدليس.**

٤- **أن قول أبي حاتم** اتهامٌ مجردٌ، لا يستند إلىٰ دليلٍ، ولا تشهد له قرينةٌ.

٥- **أن الإمام أبا حاتم قد تفرد بهٰذا القول** - في رواية أبي عوانة - ويظهر أنه ما قوي علىٰ هٰذا القول؛ إلا معتمداً علىٰ قول الإمام الناقد شعبة بن الحجاج؛ في رواية أبي عوانة، عن الحكم بن عتيبة.

٦- **أما قول أبي حاتم**: «لم يرو عنه: الثوري، ولا شعبة»:

أ- أما الثوري؛ فقد: ولد سنة ٩٧ هـ، ومات سنة ١٦١هـ.

ومع هٰذا فقد وقفت للثوري علىٰ روايةٍ واحدةٍ، عن بكير بن الأخنس: أخرجها أبو نعيم في الحلية (١٠٠٤٩) بإسنادٍ صحيحٍ، إلى الثوري، عن بكير بن الأخنس، من حديث جابر ﷺ:

«أن النبي ﷺ كان يصلي علىٰ راحلته؛ حيث توجهت به».

وكذلك الثوري يروي: عن بكير بن الأخنس؛ بالواسطة:

كما روى البيهقي في السنن الكبرىٰ (١٤٩٩٣) كتاب الإيلاء: من طريقي عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان؛ كلاهما: عن الثوري، عن أبي إسحاق الشيباني، عن بكير بن الأخنس، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عليٍ ﷺ، في الإيلاء موقوفاً عليه.

ومع هٰذا:

وبالنظر في تاريخ مولد الثوري ٩٧هـ، ووفاة بكير بن الأخنس سنة ١١٠هـ؛ فإنه يبعد أن يروي عنه؛ لصغره؛ فإنه لم يتجاوز الثالثة عشرة يوم مات بكير.

ب- وأما شعبة؛ فقد: ولد سنة ٨٢هـ، أو قبلها بسنتين، ومات سنة ١٦٠هـ، ومع إمكان لقائه - والرواية عنه - إلا أنه لم يرو عنه شيئاً، وسبب ذلك شيءٌ آخر، ليس من جهة التأريخ.

٧- أما قول أبي حاتم:

«إنما روىٰ عنه: الأعمش، وأبو إسحاق الشيباني، ومسعر»

وهٰؤلاء جميعاً متقدمون، لا إشكال في روايتهم عنه:

- فالأعمش: ولد سنة ٦١ هـ، ومات سنة ١٤٨ هـ.

- وأبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني: مات سنة ١٤٦هـ تقريباً.

- ومسعر بن كدام: مات سنة ١٥٣هـ.

وروايتهم جميعاً - عن بكير بن الأخنس - موجودةٌ في كتب الحديث، وكتب الرجال.

٨- أما قول أبي حاتم:

«فلا أدري أين لقيه؟! وكيف أدركه؟!».

فقد سبق الجواب عنه، وهو - بعد هٰذا - كما قال الحافظ ابن حجر: ما هٰذا بتعليل، والحديث في صحيح مسلم من طريق أبي عوانة، عن بكير ابن الأخنس، وقد تقدم.

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم من قول أبي حاتم رحمه الله؛ فإنه يرىٰ:

أن إسناد هٰذا الأثر معلولٌ بعلة (**لا يجيء**) من وجهين:

١- الحكم بن عتيبة، عن عاصم بن ضمرة: (**لا يجيء**).

وعبارته هنا: «لا أعلم روىٰ عنه شيئاً».

٢- أبو عوانة، عن الحكم بن عتيبة: (**لا يجيء**).

وعبارته هنا: «وقد أنكر شعبة علىٰ أبي عوانة روايته عن الحكم».

ومما تقدم في تخريجه والدراسة؛ ظهر جلياً: أن هٰذا الإسناد (**لا يجيء**) من جهة رواية الحكم بن عتيبة، عن عاصم. وأما رواية أبي عوانة، عن الحكم؛ فهي روايةٌ ممكنةٌ، ولم ينكرها أحدٌ من الأئمة النقاد؛ سوى الإمام الكبير شعبة بن الحجاج، وقد سبقت الإجابة عن إنكار شعبة رحمه الله.

والحاصل؛ أن هٰذا الحديث:

حديثٌ منكرٌ، لا يصح بحال؛ فيه علتان:

الأولى: الحكم، عن عاصم: **لا يجيء**.

الثانية: عاصم بن ضمرة - كما تقدم - حاله لا تحتمل قبول رواية؛ يتفرد عن الإمام علي ﷺ بما لا يتابع عليه، والبلية منه.

الحديث الخامس

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: روحٌ، وعارمٌ، ويحيىٰ بن إسحاق السَّالَحيني، عن حماد بن سلمة، عن: (ثابت، وقتادة، وحميد، والبَتِّي) عن أنس، أن النبي ﷺ: «كان يقرأ في الظهر والعصر».

ورواه أبو سلمة، عن حماد، عن: (ثابت، وقتادة، وحميد، والبَتِّي) عن أنس؛ موقوف.

قال أبي: موقوفٌ أصحُّ.

(لا يجيء مثل هٰذا الحديث؛ عن النبي ﷺ)». اهـ.

العلل (٣٣٤).

- وقال أبو محمد بن أبي حاتم رحمه الله أيضاً قبل ذلك:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: سفيان بن حسين، عن حميد، عن أنس؛ قال: «كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾»

قال أبي: هٰذا خطأٌ، حميدٌ يروي هٰذا الحديث؛ أنه:

«صلىٰ خلف أنس، فكان يقرأ» ليس فيه ذكر النبي ﷺ.

وسفيان بن حسين: يخطئ في هٰذا الحديث». اهـ

العلل (٢٣١).

* * * * * * * * * *

* **تخريجه:**

هٰذا الحديث مداره علىٰ: حماد بن سلمة:

وقد ٱختُلف علىٰ حماد بن سلمة في روايته:

مرةً: يرويه من حديث أنس ﷺ مرفوعاً، وموقوفاً.

ومرةً: يرويه من حديث جابر بن سمرة ﷺ مرفوعاً.

الوجه الأول: روايته من حديث أنس ﷺ مرفوعاً، وموقوفاً: من طريق حماد بن سلمة، ومن طريق غيره كذلك.

الوجه الثاني: روايته مرفوعاً من حديث جابر بن سمرة ﷺ.

وهٰذا تفصيل تخريجها:

* **الوجه الأول: روايته، من حديث أنس ﷺ رفعاً، ووقفاً:**

وله عشرة طرق:

الطريق الأول: طريق حماد بن سلمة:

وقد ٱختلف علىٰ حماد؛ في روايته: (رفعاً)، و(وقفاً):

* **الرواية المرفوعة: وقد روي عن حماد؛ من ثلاثة طرق:**

١- روح بن عبادة:

أخرجه البزار (٧٢٦٢)، وابن خزيمة (٥١٢) كما في إتحاف المهرة (٤٨٥)، وأخرجه ابن حبان (١٨٢٤) عن عبد الله بن قحطبة.

ثلاثتهم: عن محمد بن معمر القيسي البحراني، عن روح.

بلفظ (كان يقرأ في الظهر والعصر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾.

وقد ذكر هٰذا الطريق الإمام الدارقطني في علله ١٢/ ٥٣ (٢٤٠٥).

٢- عارم: محمد بن الفضل السدوسي:

لم أقف عليه، وقد ذكره ابن أبي حاتم هنا في هٰذِه المسألة.

٣- أبو زكريا يحيىٰ بن إسحاق السَّالَحيني:

لم أقف عليه، وقد ذكره كذلك ابن أبي حاتم، كالذي قبله.

ثلاثتهم: عن حماد بن سلمة، عن: (ثابت، وقتادة، وحميد، وعثمان ابن مالك البَتِّي) **أربعتهم: عن أنس** ﷺ، مرفوعاً.

* الرواية الموقوفة:

لم أقف عليه؛ من طريق حماد بن سلمة، وقد ذكره كذلك ابن أبي حاتم، كما تقدم في هٰذِه المسألة نفسها.

رواه أبو سلمة موسىٰ بن إسماعيل المنقري التبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن: (ثابت، وقتادة، وحميد، والبَتِّي)، **أربعتهم أيضاً: عن أنس** ﷺ، موقوفاً.

الطريق الثاني: طريق سفيان بن حسين:

- أخرجه البخاري في جزء القراءة (١٧٨) عن إبراهيم بن موسىٰ.

- وكذلك أخرجه في جزء القراءة (١٨٠).

والطحاوي في معاني الآثار ١/ ٢٠٨ (١٢٤٠) عن ابن أبي داود.

والطبراني في الأوسط (٥٢٢٤) عن محمد بن الفضل السقطي.

والخطيب في موضح الأوهام ٢/ ٢٧ من طريق العباس بن محمد الدوري.

وكذلك ابن عدي في الكامل ٢/ ٢٦٨.

خمستهم: عن (سعدويه): سعيد بن سليمان الواسطي.

كلاهما (إبراهيم بن موسىٰ، وسعدويه): عن عباد بن العوام، عن

سفيان بن حسين، عن أبي عبيدة: حميد، عن أنس ﷺ، مرفوعاً، بلفظه «كان يقرأ في الظهر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾» فقط.

- **وقد تحرف ٱسم** «سفيان بن حسين» إلىٰ «سعيد بن جبير» في روايتي البخاري.

- **وتحرفت كنية** حميد، إلىٰ «أبي عبيد» بدلاً من «أبي عبيدة» في رواية إبراهيم بن موسىٰ.

- **وتحرفت كنيته** إلىٰ «أبي عوانة» في رواية البخاري عن سعدويه.

وقال الطبراني في الأوسط: «لا يُروىٰ هٰذا الحديث عن أنسٍ؛ إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به: عباد بن العوام».

وهٰذا الطريق الثاني ذكره ابن أبي حاتم في علله، كما تقدم في المسألة الثانية.

الطريق الثالث: أبوبكر بن النضر بن أنس بن مالك، عن جده: أنسٍ ﷺ:

أخرجه النسائي في الصغرىٰ (٩٧٢)، وفي الكبرىٰ (١٠٤٦) عن محمد ابن شجاع المروذي، عن أبي عبيدة عبد الواحد بن واصل الحداد البصري السدوسي، عن أبي بكر بن النضر، به.

قال أبوبكر: «كنا بالطَّف عند أنس، فصلىٰ بهم الظهر، فلما فرغ؛ قال: إني صليت مع رسول الله ﷺ الظهر، فقرأ لنا بهاتين السورتين، في الركعتين بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾».

الطريق الرابع: عبد العزيز بن قيس والد: سكين، عن أنس ﷺ:

أخرجه البخاري في القراءة (١٧٩)، والبيهقي في القراءة (٥٢٨٣)، وهما من طريق عفان بن مسلم.

وأخرجه أبو يعلىٰ (٤٢٣٠)، والطبراني في الأوسط (٢٧٥٥) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي.

وهما: عن سكين بن عبد العزيز بن قيس، عن المثنىٰ بن دينار الأحمري، عن عبد العزيز بن قيس والد: سكين، عن أنس ﷺ، مرفوعاً.

لكن جعلها بسورتي: ﴿المرسلات﴾ و﴿عم يتساءلون﴾.

وقال الطبراني: «لم يروه عن عبد العزيز إلا المثنىٰ، تفرد به سكين».

وقد تحرف ٱسم (المثنى القطان) إلىٰ (العطار) عند الطبراني.

الطريق الخامس: معمر، عن ثابت:

أخرجه عبد الرزاق (٢٦٨٧) عن معمر، عن ثابت، عن أنس ﷺ، موقوفاً عليه، من فعله «كان أنس يصلي بنا الظهر والعصر، فربما أسمعنا - من قراءته - ﴿إذا السماء انفطرت﴾ و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.

الطريق السادس: حماد بن مسعدة، عن حميد:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٧٥) (٣٦٤٣) عن حماد بن مسعدة، عن حميد، عن أنس ﷺ، موقوفاً عليه، من فعله

«صليت خلف أنس الظهر، فقرأ بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ وجعل يُسمعنا الآية».

الطريق السابع: أبو شهاب الحناط موسىٰ بن نافع، عن حميد:

أخرجه الطبراني في الكبير ١/ ٢٤٢ (٦٧٨) عن يوسف القاضي، عن أبي الربيع الزهراني، عن أبي شهاب، عن حميد، عن أنس ﷺ، موقوفاً عليه، من فعله «صلينا خلف أنس بن مالك الظهر والعصر، فسمعناه يقرأ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.

الطريق الثامن: أبو شهاب الحناط، عن عثمان البَتّي:

أخرجه الطبراني في الموضع السابق، مقروناً بحميد، بلفظه.

الطريق التاسع: يحيى القطان، عن حميد:

ذكره الإمام الدارقطني في علله ١٢/ ٥٣ (٢٤٠٥) عن أنس موقوفاً عليه، من فعله.

الطريق العاشر: معتمر بن سليمان، عن حميد:

كذلك ذكره الإمام الدارقطني في الموضع السابق، من فعل أنس ﷺ.

الطرق العشرة كلها: من حديث أنس ﷺ، منها ما هو مرفوعٌ، ومنها ما هو موقوف، وقد تقدم بيان الخلاف في ألفاظها.

*** الوجه الثاني: روايته من حديث جابر بن سمرة ﷺ مرفوعاً:**

وله إليه طريقان:

الطريق الأول: طريق حماد بن سلمة:

أخرجه الإمام أحمد (٢١٠١٨) عن بهز بن أسد.

وأخرجه أيضاً (٢٠٩٨٢)، والترمذي (٣٠٧)، والبغوي (٥٩٤) من طريق يزيد بن هارون.

وأخرجه أحمد (٢١٠٤٨)، والنسائي ٢/ ١٦٦ من طريق ابن مهدي.

وأيضاً أخرجه أحمد (٢١٠٤٨) عن عفان بن مسلم.

وأيضاً أخرجه الطيالسي (٧٧٤)، والدارمي (١٢٩٠)، والبخاري في القراءة (٢٩٦)، وأبو داود (٨٠٥)، والطحاوي في شرح الآثار ١/ ٢٠٧، وابن حبان في صحيحه (١٨٢٧)، والطبراني في الكبير (١٩٦٦) كلهم من طريق الطيالسي.

وأخرجه البيهقي في الكبرىٰ ٢/ ٣٩١ (٣٩٣١) من طريق يحيىٰ بن

إسحاق السالحيني.

ستتهم عن: حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن

جابر بن سمرة ﷺ، مرفوعاً، وذكر سورتي (البروج)، و(الطارق) فقط.

الطريق الثاني: طريق شعبة:

فقد خولف حمادٌ في روايته عن سماك، في متن هٰذا الحديث:

- فقد أخرجه الإمام مسلم (١٠٢٩)، وأخرجه النسائي ٢/ ١٦٦، وهو عند الإمام أحمد (٢٠٩٦٣) (٢١٠٤٧).

كلهم من طريق ابن مهدي.

- وأخرجه أبو داود (٨٠٦)، والطبراني في الكبير (١٨٩٤) من طريق معاذ بن معاذ.

بذكر سورة (الليل) في الظهر، والعصر نحو ذلك، والصبح أطول من ذلك.

- والطيالسي في المسند (٧٦٣)، ومن طريقه الإمام أحمد (٢٠٨٠٨)، والإمام مسلم (١٠٣٠)، وابن خزيمة (٥١٠)، وأبو عوانة ٢/ ١٥٠، والطبراني في الكبير (١٨٩٣) (١٩٠٥)، والبيهقي في الكبرىٰ ٢/ ٣٩١.

كلهم باللفظ السابق، إلا مسلماً والموضع الثاني للطبراني، فإنه ذكر ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ في الظهر، وفي الصبح بأطول من ذلك.

ثلاثتهم: (ابن مهدي، ومعاذ بن معاذ، والطيالسي) عن شعبة، عن سماك، عن جابر بن سمرة، مرفوعاً، بالاختلاف في لفظه، كما تقدم.

* *

* الدراسة:

أولاً: أعلَّ الإمام الدارقطني هٰذا الحديث، كما أعلَّه أبو حاتم الرازي:

فقال في علله ١٢/ ٥٣ (٢٤٠٥):

«- يرويه: سفيان بن حسين، عن أبي عبيدة حميد الطويل، عن أنس.

- وحدَّث به: محمد بن معمر البحراني، عن روح، عن حماد بن سلمة، عن: (قتادة، وثابت، وحميد) عن أنس، عن النبي ﷺ، ولم يُتابع عليه.

والمحفوظ: عن حميد الطويل، عن أنس موقوفاً، من فعله. كذلك رواه: يحيى القطان، ومعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس، فعله. وهو المحفوظ» اهـ.

ثانياً: الطرق المرفوعة، من رواية حماد بن سلمة، من حديث أنس رضي الله عنه:

ليس لها ما يعضدها أو يقوي شأنها؛ لثلاثة أسباب:

السبب الأول: أن الرواية المرفوعة عن حماد بن سلمة؛ معارضةٌ بما هو أقوىٰ منها، من طريق أبي سلمة موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي الثقة الثبت، رواه عن حماد، موقوفاً علىٰ أنس رضي الله عنه.

السبب الثاني: أن الناس خالفوا حماداً؛ في روايته عن: ثابتٍ، وحميدٍ، وعثمان البتي، والذين خالفوه:

(معمر، ومعتمر، وحماد بن مسعدة، وأبو شهاب الحناط، ويحيى القطان)، وهٰؤلاء كلهم من الأثبات الثقات، وحسبك منهم بالقطان، ومعمر.

السبب الثالث: أن الروايات الموافقة للمرفوع من طريق حماد بن سلمة؛ كلها مما لا تقوم به حجة:

١- فرواية سفيان بن حسين، عن حميد، عن أنس، مرفوعاً:

وسفيان بن حسين بن الحسن، أبو محمد، أو: أبو الحسن الواسطي السلمي مولاهم.

روىٰ له البخاري تعليقاً، وفي الأدب المفرد، وفي جزء القراءة، ومسلمٌ في مقدمة صحيحه، وروىٰ له الأربعة، وقد تكلم الأئمة فيه.

نقل أبوبكر المروذي عن الإمام أحمد؛ قوله: ليس بذاك، في حديثه عن الزهري، ونقل عنه مرةً؛ قوله: ليس بذاك، وضعَّفه.

وقال ابن معين في رواية الدارمي: ثقة، ضعيف الحديث عن الزهري.

وقال في رواية أبي داود: ليس بالحافظ، وليس بالقوي في الزهري، وهو أحب إليَّ من صالح بن أبي الأخضر.

وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، هو نحو محمد بن إسحاق، وهو أحب إليَّ من سليمان بن كثير.

وقال ابن سعد: ثقة، يخطئ في حديثه كثيراً.

وقال يعقوب بن شيبة: صدوقٌ ثقةٌ، وفي حديثه ضعفٌ.

وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة، ولكنه كان مضطرباً في الحديث.

وفي التقريب: «ثقةٌ في غير الزهري، باتفاقهم» هكذا قال !!.

والحاصل: أنه لا تحتمل مخالفته، وفي تفرده نظر، والله أعلم.

تهذيب الكمال ١١/ ١٣٩، تاريخ بغداد ٩/ ١٥٠، ١٥١، التقريب ومعه الكاشف (٢٤٣٧).

٢- ورواية أبي بكر بن النضر بن أنس، عن جده أنس، مرفوعاً:

وأبوبكر بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري ﷺ: روىٰ عن: جده، وروىٰ عنه: عبد الله بن عبيد، وروىٰ له: النسائي وحده، لم أجد من تكلم عليه.

قال ابن حجر في التقريب: «مستور» هكذا قال.

والحاصل: أنه مجهولٌ لا يُعرف.

تهذيب الكمال ٣٣/ ١٤٩، التقريب ومعه الكاشف (٧٩٩٣).

٣- ورواية المثنىٰ بن دينار، عن عبد العزيز بن قيس، عن أنس، مرفوعاً:

والمثنىٰ بن دينار القطان الأحمر، أو الأحمري، البصري.

روىٰ له البخاري في جزء القراءة فقط.

قال أبو حاتم: مجهول، وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ إذا روىٰ عن القاسم بن محمد، وقال العقيلي: عن أنس، في حديثه نظر.

وفي التقريب؛ قال: لين الحديث.

والحاصل: أنه ضعيفٌ، لا يُعرف له حديث إلا عن جده أنس، وعن القاسم بن محمد، وكله خطأ.

الجرح والتعديل ٨/ ٣٢٥ (١٤٩٩)، والثقات ٧/ ٥٠٤، تهذيب الكمال ٢٧/ ١٩٨، التقريب ومعه الكاشف (٦٤٦٨).

* وهٰؤلاء لا يفرح بروايتهم، ولا يستأنس بها؛ لاسيما مع المخالفة الظاهرة.

ثالثاً: من خلال ٱستعراض الطرق المختلفة المذكورة في التخريج:

فإننا لا نستطيع الجزم بتحديد سبب الوهم في رفع هٰذا الحديث:

هل هو من حماد بن سلمة؟

أو هو من أحد الرواة عنه؛ ممن دونه؟

وهم ثلاثة: روح بن عبادة، وعارم، والسالحيني.

١- فإن القول بأن العلة (ممن دون حماد) يؤيده:

أ- حال هٰؤلاء الثلاثة، لا يقوم في مقابل الإمام الثقة حماد بن سلمة.

ب- أن هٰؤلاء معارَضون برواية من هو أقوىٰ منهم جميعاً، وهو: أبو سلمة التبوذكي؛ في الرواية عن حماد.

وحسْبُك برحلة ابن معين إلى التبوذكي - من بغداد إلى البصرة؛ لما ٱمتنع عفان بن مسلم من تحديثه - في توثيقه له، وأخذه عنه، ورحلته إليه، واعتباره بديلاً عنده لعفان، لا فرق عنده بين سماعه من عفان، وسماعه من التبوذكي.

وفيه قال يحيىٰ بن معين للتبوذكي:

«إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره:

- فإذا رأيتُ أصحابه قد ٱجتمعوا علىٰ شيء؛ علمتُ أن الخطأ من حماد نفسه.

- وإذا ٱجتمعوا علىٰ شيء عنه، وقال واحدٌ منهم بخلافهم؛ علمتُ أن الخطأ منه لا من حماد.

فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخطئ عليه». اهـ.

المجروحين ١/ ٣٤، ٣٥، والجرح والتعديل ١/ ٣١٥.

جـ- أن أبا زكريا يحيىٰ بن إسحاق السالحيني، قد ٱختلف عليه في روايته عن حماد فرواه:

مرةً: عن حماد، من حديث أنس مرفوعاً.

ومرةً: عن حماد، من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً.

٢- والقول بأن العلة من (حماد نفسه): ويؤيده أيضاً:

أ- حال حماد بن سلمة رحمه الله؛ فهو:

- الإمام القدوة، شيخ الإسلام، كان من كبار الحفاظ، إماماً في الحديث، إماماً في السنة، رأساً في دفع البدع، والرد علىٰ أهل الأهواء، إماماً في العربية، فصيحاً، فقيهاً، صاحب عبادة واجتهاد وتصنيف.

لكنهم تكلموا في ضبطه ومخالفته في الرواية:

- قال الإمام أحمد: يروي أشياء؛ مرةً: يرفعها، ومرةً: يوقفها. شرح العلل لابن رجب ٢/ ٧٨١، ٧٨٢.

وقال: أسند أحاديث عن أيوب لا يسندها الناس. شرح العلل ٢/ ٧٨٢.

وقال أيضاً: كان حماد يخطئ - وأومأ بيده - خطأً كثيراً.

تاريخ بغداد ١١/ ٤٤٧.

وقال أيضاً: حماد مقارب الحديث؛ ما روىٰ عنه سفيان والقدماء. سؤالات أبي داود ص ٢٩١.

وقال أيضاً: رفع أحاديث: عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. الكامل ٢/ ٢٥٤.

- وقال الإمام مسلم: حماد بن سلمة: عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيىٰ بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً.

التمييز ص ٢١٨، شرح العلل ٢/ ٧٨٢.

- وقال ابن سعد: ربما حدَّث بالحديث المنكر. الطبقات ٩/ ٢٨٢.

وقال يعقوب بن شيبة: في حديثهم ٱضطرابٌ شديد؛ إلا عن شيوخ. شرح العلل ٢/ ٧٨١.

- وقال ابن معين: من سمع من حماد الأصناف؛ ففيها ٱختلاف، ومن سمع منه نسخاً؛ فهو صحيح. شرح العلل ٢/ ٧٨٤.

- وقال البيهقي: فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه.

شرح العلل ٢/ ٧٨٣.

وقال: فالاحتياط أن لا يحتج به؛ فيما يخالف الثقات. النبلاء ٧/ ٤٥٢.

- وقال الدارقطني: صاحب سنة، يُخرَّجُ حديثُه، إنما أنكروا عليه الجمع بين: عطاء، وطاووس، ومجاهد، وحسب.

سؤالات البرقاني ص ٥٨ (٤٢١).

- وقال الخليلي: ذكر بعض الحفاظ أن البخاري لم يخرج له؛ لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالَفُ في بعض ذلك. الإرشاد ١/ ٤١٧، ٤١٨.

ولهٰذا قال الذهبي:

كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روىٰ، وهو صدوقٌ حجةٌ إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد. النبلاء ١٠/ ٤٨٣.

وقال: الإمام العلم، وكان ثقةً، له أوهام. الميزان ١/ ٥٩٠.

وقال: إمامٌ ثقةٌ، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه. المغني ١/ ١٨٩.

وقال: ثقةٌ صدوقٌ، يغلط، وليس في قوة مالك. الكاشف ١/ ٣٤٩.

والحاصل: أن له أوهامٌ، ولها أسبابٌ، والذي يهمنا هنا:

الأول: أنه يختلف في رواية الحديث، ويضطرب أحياناً:

فيرويه مرةً: مرفوعاً، ومرةً: يرويه موقوفاً.

الثاني: أنه يجمع بين شيوخه؛ لاسيما من أصحاب أنس ﷺ، فيخالَفُ في بعض ذلك.

وهٰذا يقوي حمل الإعلال على الإمام حماد بن سلمة رحمه الله.

ب- أن القول بأن الوهم في إسناد هٰذا الحديث يرجع إلى المدار: أيسر من جعله ممن دون المدار؛ لأن المدار واحدٌ، ومن دونه جمعٌ يتعذر الحكم عليهم بالوهم جميعاً، لاسيما وقد تقدم بيان حال المدار، وهو حماد بن سلمة.

جـ- قد يكون من أسباب وهم حماد بن سلمة؛ في رفعه الحديث عن أنس ﷺ، أنه يروي مثل هٰذا الحديث - مرفوعاً - من حديث جابر بن سمرة ﷺ؛ بإسنادٍ صحيح.

ولهٰذا؛ فإن القول بتعصيب العلة بالإمام حماد بن سلمة - في رفع الحديث عن أنس ﷺ أقرب من غيره، والله تعالىٰ أعلم.

* * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم؛ يظهر أن قول أبي حاتم الرازي «لا يجيء مثل هٰذا الحديث عن النبي ﷺ» يعني: أن هٰذا الحديث لا يعرف مرفوعاً من حديث أنس ﷺ، بل هو موقوفٌ عليه.

* * *

الحديث السادس

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

وسمعتُ أبي، وحدثنا: عن محمد بن يحيىٰ بن حسان، عن أبيه، عن مسكين: أبي فاطمة، عن حوشب، عن الحسن؛ قال:

كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ:

« إن الغُسل يوم الجمعة لَيَسُلُّ الخطايا - من أصول الشعر - ٱستلالاً».

فقال أبي: هٰذا منكرٌ؛ (الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء)، وَوَهَن أمرُ مسكين - عندي - بهٰذا الحديث. اهـ.

العلل (٥٧٠).

- وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله أيضاً:

وسألتُ أبي؛ عن حديثٍ: رواه يحيىٰ بن حسان، عن مسكين: أبي فاطمة، عن حوشب، عن الحسن؛ قال:

كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ:

« إن الغُسل يوم الجمعة يَسُلُّ الخطايا - من أصول الشعر - ٱستلالاً».

فسمعتُ أبي يقول: هٰذا حديثٌ منكرٌ، ثم قال: (الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء هٰذا)؛ إلا من لين مسكين. اهـ.

العلل (٦٠٨).

*** تخريجه:**

- أخرجه الطبراني في الكبير ٨/ ٢٥٦ (٧٩٩٦) عن أحمد بن عبد الله البزاز، عن إسماعيل بن بشر بن منصور.

بلفظ: «إن الغسل يوم الجمعة ليستل الخطايا - من أصول الشعر - ٱستلالةً».

- كما أخرجه أبو حاتم في هٰذا الموضع، من طريق يحيىٰ بن حسان.

كلاهما: عن مسكين، عن حوشب، عن الحسن البصري، به.

ونسب الطبراني حوشب: حوشب بن عقيل؛ تمييزاً له عن: حوشب بن مسلم، وكلاهما بصري، وهما من الأقران، ومن أصحاب الحسن البصري رحمه الله.

وكذلك وقع في جامع المسانيد والسنن لابن كثير ٨/ ٥٠٩ (١٠٨٣٨) حيث نقل إسناد الطبراني في الكبير، منسوباً كما هو في مطبوعة المعجم الكبير.

ولم أقف عليه؛ فيما بين يدي من المراجع أكثر من هٰذا.

*** الدراسة:**

أولاً: ترجمة مسكين:

مسكين بن عبد الله، أبو فاطمة، البصري.

روىٰ عن: منصور بن زاذان، وبرد بن سنان، وغالب القطان، وحوشب بن عقيل، واليمان بن يزيد، وعفان بن مسلم.

وروىٰ عنه: محمد بن عمر بن عبد الله الرومي، وأحمد بن عبد الله بن صخر، والصلت بن مسعود الجحدري، ونصر بن علي، وعباس العنبري،

وبشر بن الحكم، وعبد الله بن عون، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، والعباسي بن الوليد النرسي.

ذكره البخاري في تاريخه الكبير، ولم يتكلم عليه، وفي الجرح والتعديل ذكره، وذكر مقالة أبيه المذكورة هنا في غُسل الجمعة فقط، وذكره ابن حبان في ثقاته.

وفي الأسامي والكنىٰ للإمام أحمد نسبه بصرياً، وعنه: عفان.

وقال أبو داود: صالح الحديث، متهم بالقدر.

وأما أبو حاتم الرازي؛ فمرةً: ليَّن حاله، ومرةً: وَهَّن أمره.

وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وذكر له حديثاً منكراً في أهل الكبائر من الموحدين.

ونقل قوله العراقي في ذيل الميزان، ولم يزد عليه ابن حجر في لسانه.

ووثقه الحاكم في مستدركه، وقال الخطيب: مجهول.

والحاصل: أنه ضعيفٌ، متهمٌ بالقدر، وأنكروا بعض حديثه.

الأسامي والكنىٰ للإمام أحمد (٤٢٨) التاريخ الكبير ٨/ ٣، الجرح والتعديل ٨/ ٣٢٩، الثقات ٥/ ٤٤٩، سؤالات الآجري ص ٢٣٠ (٢٧٧)، المؤتلف والمختلف ٢/ ٦٦٧، المستدرك ٣/ ٥٦٣. تلخيص المتشابه ١/ ٢٧٠، ذيل الميزان ص ٤١٨ (٦٩٠)، اللسان ٨/ ٤٩ (٧٧٠٠).

ثانياً: ترجمة حوشب:

حوشب بن عقيل الجَرْمي، وقيل: العبدي، أبو دحية البصري.

روىٰ عن: أبيه، وأبي عمران الجوني، وقتادة، والحسن، وبكر بن عبد الله المزني، ومهدي الهَجَري.

وروىٰ عنه: وكيع، وابن مهدي، وزيد بن الحباب، والطيالسي،

وسليمان بن حرب.

وروىٰ له: أبو داود، والنسائي وابن ماجه.

وثقه: وكيع، وأحمد، والقطان، وابن معين، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وابن شاهين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وذكره العقيلي في ضعفائه، وقال: روىٰ عن مهدي الهجري؛ حديثاً لا يتابع عليه.

وذكره ابن عدي في الكامل، وقال: لا أعرف له من المسند إلا شيئاً يسيراً، وله أحرفٌ في الرقائق.

وقال الأزدي: ضعيف.

قال الذهبي في المغني: وثقه غير واحد، وضعَّفه الأزدي، معاصرٌ لشعبة، سمع الحسن، له حديثٌ.

وقال في الديوان: ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة.

والحاصل: أنه ثقةٌ، ومهدي الهجري: مجهولٌ، لا يُبتلىٰ به من روىٰ عنهم.

موسوعة أقول ابن معين ١/ ٥٣٨ (٩٢٧)، الثقات لابن شاهين ص ٧٠ (٢٦٦)، المغني ١/ ١٩٨، الديوان ص ٧٧، تهذيب التهذيب ١/ ٥٠٧.

ثالثاً: رواية الحسن البصري، عن أبي أمامة صدي بن عجلان ﷺ:

لم أقف علىٰ من ذكر الرواية بين أبي أمامة ﷺ، وبين الحسن البصري، فضلاً عن إثبات السماع بينهما - في غير هٰذا الحديث - إلا في المواضع الخمسة التالية:

١- **حديثٌ**: أخرجه ابن ماجه (٢٧٦١)، والطوسي في مختصر

الأحكام (المستخرج على الترمذي) (١٣٧٠) مرفوعاً:

«من أرسل نفقةً في سبيل الله، وأقام في بيته؛ فله بكل درهم سبعمائة درهم، ومن غزا بنفسه في سبيل الله، وأنفق في وجه ذلك؛ فله بكل درهم سبعمائة ألف درهم، ثم تلا هٰذِه الآية ﴿والله يضاعف لمن يشاء﴾.

وهو حديثٌ لا يصح أصلاً؛ فيه:

- الخليل بن عبد الله: مجهولٌ لا يعرف. تهذيب التهذيب ١/ ٥٥٤.
- ولم يرو إلا بهٰذا الإسناد وحده؛ تفرد به هٰذا المجهول وحده.
- ومتنه لا يُعرف له أصلٌ في السنة.

٢- وحديثٌ: أخرجه ابن شاهين في فضائل الأعمال (٢٥٥) مرفوعاً:

«إن الرجل ليصوم، ويصلي، ويحج، ويعتمر، ويجاهد، ويرابط، ويصل الرحم، ويأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المنكر، ويعمل أعمال البر، وإنما يثيبه الله يوم القيامة بقدر ما عقل عن دين الله في الدنيا».

وهو حديثٌ باطلٌ، بل موضوعٌ؛ فيه:

أ- عمر بن صبح العدوي أبو نعيم الخراساني السمرقندي: متروك الحديث، كذَّبه جمعٌ من الأئمة النقاد. تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٣، التقريب ومعه الكاشف (٤٩٢٢).

ب- سري بن عاصم بن سهل، أبو عاصم الهمداني: كذاب، صاحب مصائب. الميزان ٢/ ١١٧، اللسان ٤/ ٢٢.

٣- وحديثٌ: أخرجه ابن منده في مجلسٍ من أماليه (١٤٧)، واستغربه، والديلمي في الفردوس ٥/ ١٦ (٨٩٣٧)، وأبو نصر السجزي في الإبانة، وهو في كنز العمال (٢٨٣٩٧)، وقال: غريب، ولفظه:

«ينفع بإذن الله من الجنون والجذام والبرص والعين والحمىٰ؛ يُكتَبُ: أعوذ بكلمات الله التامة، وأسمائه كلِّها عامه، من شر السامة والهامة، ومن شر العين اللامة...» الحديث.

وهو حديثٌ مظلم؛ مداره علىٰ:

- ليث بن أبي سليم: وهو ضعيفٌ سيء الحفظ، تركه بعضهم. التقريب ومعه الكاشف (٥٦٨٥).

- وبقية رجاله مجاهيل وضعفاء.

٤- **وحديثٌ**: أخرجه أبو نعيم في جزءٍ من حديث يونس بن عبيد (٣١) «السؤال نصف العلم، والرفق نصف العيش، وما ٱفتقر ٱمرؤٌ فيه ٱقتصاد».

وهو حديثٌ موضوع ملفَّق؛ فيه:

- عمر بن صبح: وسبق بيان حاله، وهو متروك، كذبه بعضهم.

- وجماعةٌ من الضعفاء والمجاهيل.

٥- **وحديثٌ**: أخرجه الجرجاني في أماليه (١٥)،

وأبو العباس الأصم في منتخبه (١١٨)، مرفوعاً.

«ما من رجل طلب حاجةً لأخيه المسلم...» الحديث.

وهو كالذي قبله، وعلته علته.

والحاصل: أن هٰذا ما وقفت عليه؛ من رواية الحسن، عن أبي أمامة.

وجه الإعلال:

مما تقدم في التخريج والدراسة؛ يظهر لنا أن قول أبي حاتم:

- «الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء».

- وقوله: «وَوَهَن أمرُ مسكين عندي؛ بهٰذا الحديث».

- وقوله: «لا يجيء هٰذا؛ إلا من لين مسكين».

والمقصود:

١- أن هٰذا الحديث لا يعرف من حديث أبي أمامة ﷺ.

٢- أن الحسن البصري لا تعرف له روايةٌ عن أبي أمامة ولا سماعٌ منه.

٣- أن العلة في هٰذا الحديث من: (مسكين أبي فاطمة)، كما صرَّح به أبو حاتم، وكذلك صنع الإمام الطبراني في الأوسط **٢/ ٣٥٩ (٢٢٢٥) (٢٢٢٦)** فقد أعلَّ حديثاً بمثل هٰذا الإسناد، فحمل العلة فيه علىٰ: مسكين أبي فاطمة، لا علىٰ: حوشب بن عقيل، فقال:

«لم يرو هذين الحديثين عن حوشب بن عقيل إلا مسكين، ولا رواهما عنه إلا إسماعيل بن بشر». اهـ.

فجعل العلة متجهةً إلىٰ مسكين، أو من دونه.

٤- أن هٰذا الحديث - بهٰذا الإسناد - كان سبباً في وهن حال مسكين أبي فاطمة، عند الإمام أبي حاتم.

وقد تبين في الدراسة:

- من حال مسكين؛ أنه لا يُحتج بإسناده.

- وأن الحسن لا تثبت له روايةٌ عن أبي أمامة ﷺ.

- وأن الروايات الخمس - مع هٰذِه الرواية - رواياتٌ باطلةٌ، لا يثبت بها سماعٌ ولا رواية.

فـ (الحسن، عن أبي أمامة: لا يجيء).

* * *

* تنبيه:

خرَّج العلامة السلفي الكبير الشيخ الجليل ناصر الدين الألباني هٰذا الحديث في السلسلة الضعيفة ٤/ ٢٨٥ (١٨٠٢)، وقال: منكر، ووافق الإمام أبا حاتم الرازي في إعلاله هٰذا، وجعل تعصيب العلة فيه علىٰ مسكين أبي فاطمة، ورد على الهيثمي، والمنذري، ثم المناوي.

ثم تراجع عن هٰذا في السلسلة الصحيحة ٧/ ١٠٤٤ (٣٣٤٥)، ورأىٰ أنه لا يصح تعصيب العلة علىٰ مسكين أبي فاطمة، بل يجب تعصيبها علىٰ وشب - إن كان لابد - وظن حوشباً هٰذا هو حوشب بن مسلم الثقفي. فتأمل!!

الحديث السابع

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«وسألت أبي: عن حديثٍ رواه: أسد بن موسىٰ، عن إسرائيل، عن سماك، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: جاءنا النبي ﷺ يوماً، فقال: «هل عندكم من طعام»؟ قلت: لا.

فقال: «إذن أصوم اليوم» ثم دخل يوماً آخر.

فقال: «هل عندكم من طعامٍ»؟ قلت له: قد أهدي إليَّ حيسٌ.

فقال: «إذن أُفطر، وقد كنتُ فرضتُ الصوم».

فقال أبي: هٰذا حديثٌ منكرٌ.

- **(سماك، عن عائشة بنت طلحة: لا يجيء).**

- **لعله: دخل له حديثٌ في حديثٍ» اهـ.**

العلل (٧١١).

* * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث ترويه عائشة بنت طلحة، عن خالتها: أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً بالقصة:

وله إلىٰ عائشة بنت طلحة طريقان:

*** الطريق الأول: طريق سماك بن حرب:**

وقد ٱختلف عليه علىٰ ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: سماكٌ، عن عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين رضي الله عنها:

وله إليه طريقان:

١- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي:

رواه عبد الرزاق (٧٧٩٢).

وابن أبي حاتم - في هٰذا الموضع - من طريق أسد بن موسىٰ.

وهما: عن إسرائيل.

٢- أبو عبد الله محمد بن جابر بن سيَّار السُّحيمي الحنفي الكوفي ثم اليماني الأعمىٰ:

رواه ابن منده في مجالس أماليه (٣٢٢) من طريق يحيىٰ بن يحيى النيسابوري، عن محمد بن جابر.

كلاهما (إسرائيل، ومحمد بن جابر) عن سماك، عن عائشة بنت طلحة.

الوجه الثاني: سماكٌ، عن رجلٍ، عن عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين رضي الله عنها:

رواه النسائي (٢٣٣٠)، وفي الكبرىٰ (٢٦٥١) عن صفوان بن عمرو، عن أحمد بن خالد الوهبي، عن إسرائيل، عن سماك، عن رجلٍ، عن عائشة بنت طلحة، به.

الوجه الثالث: سماكٌ، عن عكرمة، عن أم المؤمنين رضي الله عنها:

رواه أبو داود الطيالسي (١٦٥٥) عن سليمان بن قرم بن معاذ الضبي، عن سماك، به، ومن طريقه الدارقطني (٢٢٣٣)، وكذلك البيهقي ٤/ ٤٥٧.

*** الطريق الثاني: طريق طلحة بن يحيىٰ:**

وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: طلحة، عن عمته عائشة بنت طلحة، عن خالتها أم المؤمنين رضي الله عنها:

وله إليه أربعة عشر طريقاً:

١- رواه مسلم (١١٥٤)، وأبو داود (٢٤٥٥)، والترمذي (٧٣٣)، والنسائي (٢٣٢٧)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٨)، وأحمد (٢٥٧٣١)، وأبو نعيم في المستخرج (٢٦١٨)، وابن خزيمة (٢١٤٣)، وابن حبان (٣٦٢٨)، وابن عساكر ٢٥/ ١٣٤.

كلهم من طرقٍ: عن وكيع.

٢- ورواه أبو داود (٢٤٥٥)، والترمذي (٧٣٤)،

وأبو عوانة في المستخرج (٢٨٤١)، والنسائي (٢٣٢٥)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٥)، والطحاوي (٣١٨٠)، والدارقطني (٢٢٣٦)، والبيهقي ٤/ ٣٤١، وفي معرفة السنن (٨٥٤٨)، والبغوي في الأنوار (٩٧٨).

كلهم من طرقٍ: عن الثوري.

٣- ورواه مسلم (١١٥٤)، والبيهقي ٤/ ٣٤١، ٤٥٥ عن فضيل بن حسين، عن عبد الواحد بن زياد.

٤- ورواه ابن خزيمة (٢١٤٣) من طريق محمد بن سعيد بن زياد.

٥- ورواه البيهقي في السنن الصغرىٰ (١٢٩٣)، وفي فضائل الأوقات (١٣٥) من طريق يعلي بن عبيد.

٦- ورواه أبو يعلىٰ (٤٥٦٣)، وأبو نعيم في المستخرج (٢٦١٨) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير.

٧- ورواه أبو عوانة في المستخرج (٢٨٤٢) من طريق

أبي أسامة حماد بن أسامة.

٨- ورواه ابن خزيمة (٢١٤١)، وابن حبان (٣٦٢٩)، والطحاوي (٣١٧٩)، وتمام في الفوائد (١٠٢٩)، والدارقطني (٢٢٣٢) من طرقٍ:

عن روح بن عبادة، عن شعبة.

٩- ورواه أبو عوانة (٢٨٤٠) من طريقين، عن جعفر بن عون.

١٠- ورواه الإمام أحمد (٢٤٢٢٠)، والنسائي (٢٣٢٦)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٧)، وأبو نعيم في المستخرج (٢٦١٨) من طرقٍ:

عن يحيىٰ بن سعيد القطان.

١١- ورواه ابن حبان (٣٦٣٠) من طريق إسماعيل بن زكريا.

١٢- ورواه الحميدي (١٩١)، والبيهقي ٤/٤٥٦ من طريق الإمام الشافعي.

وهما: عن سفيان بن عيينة.

١٣- ورواه إسحاق بن راهوية في المسند (١٠٢٣) عن عيسىٰ بن يونس.

١٤- ورواه النسائي (٢٣٢٨)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٩)، والطبراني في الأوسط (٧٣٦٤) من طريق نصر بن علي، عن أبيه، عن القاسم بن معن.

الأربعة عشر كلهم: عن طلحة بن يحيىٰ، عن عمته عائشة بنت طلحة، به، لكن في رواية القاسم بن معن: جعل عائشة بنت طلحة؛ مقرونةً بمجاهد.

الوجه الثاني: طلحة، عن مجاهد بن جبر:

وقد ٱختلف علىٰ مجاهد وصلاً وإرسالاً:

أ- أما الموصول: فله إلىٰ طلحة أربعة طرقٍ:

١- رواه النسائي (٢٣٢٢)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٣) (٦٦٦١)، وابن بشكوال في الآثار المروية في الأطعمة (٥٥) من طريق عاصم بن يوسف أبي الأحوص.

٢- رواه النسائي (٢٣٢٤)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٥)، وابن السماك في أماليه (٢١) من طريق أبي بكر الحنفي.

ورواه ابن منده في أماليه (٣٣٢) من طريق إبراهيم بن طهمان.

وهما: عن سفيان الثوري.

٣- ورواه ابن ماجه (١٧٠١) عن إسماعيل بن موسىٰ.

والنسائي في (٢٣٢٣)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٤) من طريق يزيد بن هارون.

وهما: عن شريك بن عبد الله.

٤- ورواه النسائي (٢٣٢٨)، وفي الكبرىٰ (٢٦٤٩)، والطبراني في الأوسط (٧٣٦٤) من طريق نصر بن علي الجهضمي، عن أبيه، عن القاسم بن معن.

أربعتهم: عن طلحة بن يحيىٰ، عن عمته، عن خالتها رضي الله عنهنا.

ب - أما المرسل: طلحة بن يحيىٰ، عن مجاهد، مرسلاً:

رواه النسائي (٢٣٢٩)، وفي الكبرىٰ (٢٦٠٠) عن عمرو بن يحيىٰ بن الحارث، عن المعافىٰ بن سليمان، عن القاسم بن معن، عن طلحة، به.

فخالف المعافىٰ بن سليمان - بهٰذا المرسل - ما رواه علي بن نصر الجهضمي عن القاسم بن معن؛ موصولاً، وعلي الجهضمي: ثبتٌ، حافظٌ، كبير.

* الدراسة:

أولاً: هٰذا الحديث: حديث عائشة بنت طلحة - عن خالتها أم المؤمنين رضي الله عنها - حديثٌ ثابتٌ صحيحٌ، لا إشكال في ذلك.

- رواه عن عائشة بنت طلحة: ابن أخيها: طلحة بن يحيىٰ.
- وعنه: أربعة عشر نفساً من الحفاظ.
- وهو في صحيح الإمام مسلم، من طريقين:
- طريق وكيع بن الجراح.
- وطريق عبد الواحد بن زياد.

كلاهما: عن طلحة بن يحيىٰ، به.

ثانياً: الإشكال في الإسناد - الذي أعله الإمام أبو حاتم - متعلقٌ برواية سماك بن حرب؛ حيث رواه عن عائشة بنت طلحة؛ بلا واسطةٍ بينهما، وسماكٌ لا تُعرف له روايةٌ ولا سماعٌ عنها.

ولهٰذا **قال أبو حاتم**:

«سماك، عن عائشة بنت طلحة: لا يجيء».

يعني: أنه لا يمكن أن يروي عنها بلا واسطة.

ثالثاً: **الاختلاف علىٰ سماك وقع علىٰ وجهين**:

الوجه الأول: إسرائيل، عن سماك، عن رجلٍ، عن عائشة بنت طلحة:

تفرد بروايته أحمد بن خالد الوهبي، عن إسرائيل.

الوجه الثاني: إسرائيل، عن سماك، عن عائشة بنت طلحة (بلا واسطة):

رواه عبد الرزاق، وأسد بن موسىٰ: عن إسرائيل.

رابعاً: مما تقدم من حكاية الاختلاف علىٰ سماك بن حرب؛ فإنه يحتمل: أن يكون الوهم وقع من إسرائيل بن يونس: وَهِمَ في روايته:

مرةً: يرويه عن سماك، عن رجلٍ، عن عائشة بنت طلحة، به.

ومرةً: يرويه عن سماك، عن عائشة بنت طلحة، بدون الواسطة.

خامساً: **ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، أبو يوسف الهمداني الكوفي.**

روىٰ عن: جده أبي إسحاق، وسماك، وعاصم بن بهدلة، ومنصور ابن المعتمر، وغيرهم.

وروىٰ عنه: أخوه عيسىٰ، وأحمد بن خالد الوهبي، وعبد الرزاق، ووكيع، وغيرهم.

وروىٰ له الستة جميعاً.

ولد سنة ١٠٠ هـ، ومات سنة ١٦٠ هـ.

قال الإمام أحمد: كان شيخاً ثقةً، وجعل يعجب من حفظه، وقال: كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك، وقال: إسرائيل أحب إليَّ من أبيه، إسرائيل صاحب كتاب.

قال أبو داود: قلت لأحمد: إسرائيل إذا انفرد بحديثٍ يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيىٰ يحمل عليه؛ في حال أبي يحيى القتَّات، قال: روىٰ عنه مناكير، ثم قال: ما حدَّث عنه يحيىٰ بن سعيد بشيء، وكان إذا حدَّث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه، وقال ابن مهدي: كان في الحديث لِصّاً، يعني: أنه يتلقف الحديث تلقفاً.

وقال ابن معين: كان القطان لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك.

وقال أيضاً: ثقة، ووثقه العجلي، ومحمد بن عبد الله بن نمير.

وقال أبو حاتم: ثقةٌ متقنٌ، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، وليس بالقوي، ولا بالساقط، وقال مرةً: صالح الحديث، وفي حديثه لين.

وأطال ابن عدي في ترجمته، وفي سياق بعض أفراده، ثم قال: وحديثه الغالب عليه الأستقامة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به.

وقال أبو نعيم: إسرائيل أثبت من أبي عوانة.

وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان ثقة، وحدَّث عنه الناس كثيراً، ومنهم من يستضعفه.

وقال ابن المديني: ضعيف، وكذلك ضعَّفه ابن حزم.

وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه، ويقويه، ويحيى القطان قد تركه.

ونقل الذهبي في الكاشف توثيق أحمد وأبي حاتم، وتضعيف ابن المديني؟

وقال ابن حجر في التقريب: ثقةٌ، تُكلم فيه بلا حجة.

والحاصل: أنه ثقة مكثر، من أعلم الناس بحديث جده، وله غرائب ومراسيل.

الجرح والتعديل ٢/ ٣٣١، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٣، التقريب ومعه الكاشف (٤٠١).

والمقصود:

أن إسرائيل حافظٌ كبير، وإن أختلفت فيه أقوال الأئمة النقاد، لكن يبقى أحتمال الوهم من الثقة الحافظ وارداً في الحديث والحديثين ونحوها.

سادساً: ترجمة سماك بن حرب:

سماك بن حرب بن خالد، أبو المغيرة الذهلي البكري الكوفي مات ١٢٣هـ.

أدرك ثمانين من الصحابة، ورأى المغيرة بن شعبة.

روىٰ عن: ابن الزبير، والنعمان، وجابر بن سمرة، وأنسٍ، وعن جمعٍ من التابعين: الحسن، والشعبي، والنخعي، وخلق.

وروىٰ عنه: الثوري، وشعبة، وزائدة، والأعمش، وخلائق.

وروىٰ له: مسلمٌ، والأربعة.

صدَّر الذهبي ترجمته في النبلاء؛ بقوله: الحافظ الإمام الكبير.

- قال الثوري: ما سقط لسماك حديثٌ.

- وقال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح: هو أصح حديثاً من عبد الملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك يُختلف عليه، ووافقه أبو حاتم الرازي علىٰ هٰذا.

- وفي رواية أبي طالب عن الإمام أحمد؛ قال: مضطرب الحديث.

- وقال ابن معين: ثقةٌ، وكان شعبة يُضعِّفه، كان يقول في التفسير: عكرمة، ولو شئتُ أن أقول له: «ابن عباس» لقاله، فكان شعبة لا يروىٰ تفسيره؛ إلا عن عكرمة. يعني: لا يذكر فيه «ابن عباس».

- وسئل ابن معين: ما الذي عابه؟ قال: أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقةٌ.

- وقال ابن عمار: ربما خلَّط، يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه.

- قال العجلي: جائز الحديث؛ إلا أنه كان - في حديث عكرمة -

ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال ﷺ، وإنما كان عكرمة يحدث، عن ابن عباس.

- وكان الثوري يُضعِّفه بعض الضعف.
- وقال أبو حاتم: صدوقٌ ثقةٌ.
- وقال ابن المديني: أحاديثه عن عكرمة مضطربةٌ.
- وقال ابن المبارك: ضعيفٌ في الحديث.
- وقال يعقوب بن شيبة: روايته عن عكرمة خاصةً مضطربةٌ، وهو في غير عكرمة صالحٌ، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديماً؛ مثل: شعبة، وسفيان؛ فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيمٌ.
- وقال صالح بن محمد جزرة: يُضعَّف.
- وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء.
- وقال أيضاً: إذا ٱنفرد بأصلٍ لم يكن حجةً؛ لأنه كان يلقن فيتلقن.
- وقال شعبة: إنهم كانوا يلقنونه فيجيبهم: نعم.
- وبالغ جرير بن عبد الحميد بأنه تركه؛ لأنه خرَّف.
- وكان الثوري يُضعِّفه بعض الضعف.

* علَّق عليه الذهبي في النبلاء؛ بقوله:

ولم يرغب عنه أحدٌ، وكان عالماً بالشعر وأيام الناس، قيل: كان فصيحاً، مفوهاً، يُزيِّن الحديث منطقُه وفصاحتُه.

وقال ابن خراش: في حديثه ليِّنٌ.

* وعلَّق عليه الذهبي في النبلاء؛ فقال:

ولهٰذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علَّق له ٱستشهاداً به.

وذكر أنهم تكلموا فيه؛ من أجل نسخة عدة أحاديث: سماك، عن

عكرمة، عن ابن عباس.

* قال الذهبي: فهٰذِه النسخة:

- لا هي علىٰ (شرط مسلم) لإعراضه عن عكرمة.

- ولا هي علىٰ (شرط البخاري) لإعراضه عن سماك.

- ولا ينبغي أن تُعدَّ هٰذِه النسخة صحيحة؛ لأن سماكاً إنما تُكلِّم فيه من أجلها.

* وقال الذهبي في المغني: «صدوقٌ جليلٌ، كان شعبةُ يُضعِّفه، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وقال ابن خراش: في حديثه ليِّنٌ، وقال أحمد: مضطرب الحديث».

وقال في الديوان: «صالح الحديث، كان شعبة يُضعفه».

وقال في الكاشف: «ثقةٌ، ساء حفظه، أحد علماء الكوفة».

وفي تقريب التهذيب: «صدوقٌ، وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربةٌ، وقد تغيَّر بأخرة؛ فكان ربما تلقَّن».

والحاصل؛ أنه:

عالمٌ حافظٌ صدوقٌ، حديثه عن عكرمة مضطربٌ، تغيَّر بآخره، حتىٰ يصار يتلقَّن، ولهٰذا أنكروا كثيراً من حديثه.

النبلاء ٥/ ٢٤٥، المغني ١/ ٤١٠ (٢٦٤٩) الديوان ص ١٧٧ (١٧٩٦) التقريب ومعه الكاشف (٢٦٢٤).

والمقصود:

أن سماك بن حرب في حالٍ تحتمل أن يكون الوَهَمُ ما وقع إلا منه، لعله حدَّث بهٰذا بعد أن تغير حفظه، فأدخل حديثاً في حديث، لاسيما أنه يروي حديث أم هانئ رضي الله عنها، وسيأتي ما يؤكده.

سابعاً: والمقصود: أن أولى الرواة بتعصيبه بهٰذِه العلة: إسرائيل بن يونس، حيث ٱختلف في روايته هٰذا الحديث:

وعليه؛ فلا يخلو صنيع إسرائيل من إحدىٰ ثلاث حالات:

الأولىٰ: أن يكون (الوجه الصحيح في روايته) بالوجه الثاني:

بواسطة الرجل المبهم: بين سماك، وعائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وتكون الرواية بدون الواسطة وهماً.

الثانية: أو أن يكون (الوجه الصحيح في روايته) بالوجه الثالث:

إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها.

وتكون روايته من طريق عائشة بنت طلحة وهماً.

الثالثة: أو أن يكون (الوجه الصحيح في روايته) هكذا:

إسرائيل، عن سماك، عن رجلٍ، عن أم هانئ رضي الله عنها، يوم الفتح، في الفطر من الصيام، وهو حديثٌ، وحديث عائشة رضي الله عنها حديثٌ آخر.

وتكون روايته المعلَّة بهٰذا؛ من باب (**دخول حديثٍ في حديث**)، كما قاله أبو حاتم ٱحتمالاً.

وهٰذِه الرواية عند الإمام أحمد في المسند ٦/ ٣٤٢ (٢٦٩٤٢) عن أسود بن عامر، عن إسرائيل، به.

*** وهو: أبو عبد الرحمن أسود بن عامر الشامي ثم البغدادي، المعروف بـ (شاذان).**

سمع: إسرائيل، وشعبة، والثوري، والحمادين، وجرير بن حازم، وغيرهم.

وعنه: الأئمة: أحمد، وابن المديني، وأبو ثور، وعبد الله الدارمي،

ويعقوب بن شيبة، وغيرهم.

روىٰ له الستة جميعاً.

ومات سنة ٢٠٨ هـ ببغداد.

وثقه الأئمة جميعاً، ولم يخالفهم أحد.

قال الذهبي في التذكرة (٣٦٤): الحافظ، أحد الأثبات، وثقه عليٌ وغيره.

وقال ابن حجر في التقريب (٥٠٣): ثقة.

* * * * * * * * * *

* وجه الإعلال:

مما تقدم يظهر أن قول أبي حاتم الرازي:

١- «هٰذا حديثٌ منكرٌ؛ سماك، عن عائشة بنت طلحة:

«لا يجيء» يعني: أنه منقطع؛ سماك لم يسمع من عائشة بنت طلحة، وليس له عنها رواية.

٢- «لعله: دخل له حديثٌ في حديثٍ» وهٰذا الاٰحتمال له وجهٌ أيضاً، وقد سبق بيان وجهه.

٣- وكذلك ذكرتُ اٰحتمالاً ثالثاً: أن يكون من رواية إسرائيل؛ عن سماك، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها، وقد تقدم ضعف رواية سماك، عن عكرمة.

وهو اٰحتمالٌ قويٌ، والله أعلم.

وعندي أنه دخل لسماك بن حرب حديثٌ في حديث:

- فإن سماك بن حرب لا يروي شيئاً من حديث عائشة رضي الله عنها.

- وإنما يروي حديث (أم هانئ)، ويروىٰ عنه من طرق شتىٰ.

- وهو مضطرب الحديث، وكان يلقن فيتلقَّن، ولهٰذا اٰضطربت روايته لهذين الحديثين (حديث أم المؤمنين عائشة)، وحديث (أم هانئ) رضي الله عنهما.

- ولهٰذا قال الدارقطني في العلل ١٥/ ٣٦٥ (٤٠٦٩):

«والاضطراب فيه؛ من سماك بن حرب». والله أعلم.

الحديث الثامن

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«وسألت أبي: عن حديثٍ رواه: أبو خالدٍ الأحمر، عن ابن جريج، عن عبد الكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس، عن النبي ﷺ؛ أنه قال لرجلٍ يسوق بدنةً: «اركبها»؟

قال أبي: (عكرمة، عن أنس: ليس له نظامٌ)، وهٰذا حديثٌ لا أدري ما هو!!». اهـ.

العلل (٨٠٥).

* * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث يُروىٰ من طرقٍ شتى، ٱقتصر هنا علىٰ روايتين فقط:

١- رواية أبي خالد الأحمر خصوصاً.

٢- وباقي الروايات عن عكرمة مولى ابن العباس عموماً.

وقد ٱختُلف عليهما في الروايتين جميعاً:

*** الرواية الأولىٰ: رواية أبي خالد الأحمر خصوصاً: وله طريقان:**

* الطريق الأول: أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج:

وقد ٱختلف في روايته علىٰ خمسة وجوه:

الوجه الأول: أبو خالد، عن ابن جريج، عن عبد الكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس ﷺ، مرفوعاً:

وله عن أبي خالد الأحمر طريقان:

١- عثمان بن أبي شيبة: رواه ابن عدي في الكامل ٣/ ٢٨٢ من طريقه.

٢- أبو سعيد الأشبح: رواه في جزئه (٩٢)، وعنه:

أبو يعلىٰ في المسند (٣٦٢٥).

وهٰذا الوجه هو محل الإعلال هنا عند ابن أبي حاتم.

الوجه الثاني: أبو خالد، عن ابن جريج، عن أنس ﷺ، مرفوعاً: رواه أبوبكر بن أبي شيبة في المصنف (١٤٩١٩).

الوجه الثالث: أبو خالد، عن ابن جريج، عمن حدَّثه، عن أنس ﷺ، مرفوعاً: رواه أبوبكر بن أبي شيبة في المصنف (٣٦٣٣٤).

الوجه الرابع: أبو خالد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، مرفوعاً: رواه أبوبكر بن أبي شيبة في المصنف (١٤٩١٦) بنحوه.

الوجه الخامس: أبو خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، موقوفاً، من قوله: رواه أيضاً ابن أبي شيبة (١٤٩١٨).

*** الطريق الثاني: أبو خالد الأحمر، عن حميد:**

وقد ٱختلف عليه وصلاً وإرسالاً:

فالموصول: أبو خالد، عن حميد، عن أنس:

رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٦٣٣٢).

والمرسل: أبو خالد، عن حميد، مرسلاً:

رواه ابن أبي شيبة أيضاً (١٤٩١٥).

*** الرواية الثانية: الروايات الأخرىٰ عن عكرمة مولى ابن العباس عموماً:**

وله إليه خمسة طرقٍ:

الطريق الأول: أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبد الكريم

ابن مالك، عن عكرمة، عن أنس ﷺ، مرفوعاً:

وقد تقدم تخريجه في الرواية الأولى.

الطريق الثاني: وكيع، عن شريك، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، موقوفاً عليه:

رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٩١٤).

الطريق الثالث: معتمر بن سليمان، عن أيوب، عن عكرمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً:

رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ١٦٠ من طريق يزيد بن زريع، عن معتمر، به.

الطريق الرابع: الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً: رواه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٠ من طريق إبراهيم بن الحكم، عن أبيه: الحكم بن أبان، به.

الطريق الخامس: يحيىٰ بن أبي كثير، من عكرمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً:

رواه الإمام البخاري في صحيحه (١٦١٩) من طريق عبد الأعلىٰ.

ورواه البغوي في الجعديات (٧٧٥) من طريق يزيد بن زريع.

ورواه الإمام أحمد ٢/ ٢٧٨ (٧٧٣٧) عن عبد الرزاق.

ورواه أبو يعلىٰ (٦٦٦٧) من طريق عبد الله بن المبارك.

أربعتهم: عن معمر.

ورواه أحمد أيضاً ٢/ ٤٧٨ (١٠٩٢) عن وكيع، عن علي بن المبارك.

كلاهما (معمر، وعلي بن المبارك) عن يحيىٰ بن أبي كثير، به.

* الدراسة:

أولاً: هٰذا الحديث ذكره الدارقطني في أطراف الأفراد والغرائب (٩٥٣)، وقال: «غريبٌ - من حديث عكرمة مولى ابن عباس، عن أنس - تفرد به: أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن أنس؛ مرفوعاً». اهـ.

ثانياً: قال ابن عدي في ترجمة أبي خالد الأحمر، وقد ذكر هٰذا الحديث من أخطائه: «وهكذا حدَّث به، عن أبي خالد الأحمر: أبو سعيد الأشج، وهٰذا الحديث - في الأصل - عن عكرمة: مرَّ على النبي ﷺ؛ مرسلاً». اهـ.

ثالثاً: بعد التتبع والبحث في ترجمة عكرمة مولى ابن العباس، وترجمة أنس ﷺ؛ لم أقف علىٰ من ذكر عكرمة تلميذاً لأنس، ولا من ذكر أنساً شيخاً لعكرمة.

رابعاً: لم أقف في الروايات علىٰ رواية عكرمة عن أنس ﷺ؛ إلا في روايتين:

الرواية الأولىٰ: إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن أنس ﷺ؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ؛ يقول:

«من عاد مريضاً خاض في الرحمة؛ حتىٰ يبلغه، فإذا قعد عنده غمرته الرحمة...» الحديث.

رواه الطبراني في الصغير (٥١٩)، وابن عدي في الكامل ١/ ٢٤٢ من طريق إبراهيم بن الحكم؛ به.

وهٰذِه الرواية روايةٌ ساقطةٌ؛ فإن راويها:

*** إبراهيم بن الحكم بن أبان، أبو إسحاق العدني اليماني.**

روىٰ عن: أبيه.

وروىٰ عنه: أحمد بن منصور الرمادي، وأحمد بن الأزهر النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم.

وروىٰ له: ابن ماجه في التفسير فقط.

قال ابن معين: ليس بشيء، ليس بثقة، وقال مرةً: لا شيء، وقال أخرىٰ: ضعيف، وقال الإمام أحمد: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: أظنه كان حديثه يزيد بعدنا، ولم يحمده.

وقال البخاري: سكتوا عنه.

وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وهو عندي ضعيف.

وقال الجوزجاني: ساقط، وقال الأزدي: متروك الحديث ساقط.

وقال أبو داود: لا أحدِّث عنه، وقال الفسوي: لا يختلفون في ضعفه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال العقيلي: ليس بشيء، ولا بثقة.

وقال ابن عدي: وبلاؤه - ما ذكروه - أنه كان يوصل المراسيل؛ عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال عباس بن عبد العظيم: كانت هٰذِه الأحاديث - في كتبه مرسلةً - ليس فيها ابن عباس ولا أبو هريرة، يعني: أحاديث أبيه، عن عكرمة.

وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الذهبي: متروك.

والحاصل: أنه ضعيف جداً، يوصل المراسيل، عن أبيه، عن عكرمة.

الميزان ١/ ٢٧، الديوان ص ٩ (١٧٢)، تهذيب التهذيب ١/ ٦٣، التقريب ومعه الكاشف (١٦٦).

أما الرواية الثانية: عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي، عن خصيف ابن عبد الرحمن، عن عكرمة، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«أفضل الهدية - أو: أفضل العطية - الكلمة من كلام الحكمة، يسمعها العبد، ثم يتعلمها، ثم يعلمها أخاه؛ خيرٌ من عبادة سنةٍ».

رواه تمام في الفوائد (٤٢٤)، والشهاب (١٣١٦) من طريق عبد العزيز القرشي، به.

ووقع في الشهاب «حصين»، وصوابه «خصيف».

وهٰذِه الرواية أيضاً روايةٌ ساقطةٌ لا تساوي شيئاً؛ فإن راويها:

*** عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي الجزري، مولىٰ مسلمة ابن عبد الملك.**

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قال لي أبي: ٱضرب علىٰ حديثه، هي كذبٌ، أو قال: موضوعة، يعني: أحاديثه عن خصيف.

وذكره العقيلي في الضعفاء، والدارقطني في الضعفاء والمتروكين.

وقال أبو نعيم: حدَّث عنه لوين بالمناكير.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن عدي: يروي عن خصيف أحاديث بواطيل، يرويها عنه إسماعيل بن زرارة، وإسحاق بن خلدون البالسي، وفيها غير حديث خصيف عن أنس، وسائر ذاك كله ليس لها أصول،

ولا يتابعه الثقات عليها.

وقال ابن حبان: كتبنا عنه شبيهاً بمئة حديثٍ مقلوبة، منها ما لا أصل

له، ومنها ما هو ملزق بإنسانٍ لم يرو ذلك ألبتة، لا يحل الاحتجاج به بحال.

ثم قال: يأتي بالمقلوبات عن الثقات؛ فيكثر، والملزقات بالأثبات؛ فيفحش، وقال ابن طاهر المقدسي: كذاب.

والحاصل: أنه متهمٌ بالكذب.

الميزان ٢/ ٦٣١، اللسان ٥/ ٢١١، المجروحين ٢/ ١٣٨ (٧٤١)، الكامل ٥/ ٢٨٩ (١٤٢٦)، الضعفاء الكبير ٣/ ٥، الضعفاء والمتروكين ص ١٢٢، الضعفاء لأبي نعيم ص ١٠٥.

وبعد عرض هاتين الروايتين يتبين أن رواية عكرمة عن أنس ﷺ لا أصل لها.

* * * * * * * * * *

* وجه الإعلال:

مما تقدم يظهر أن قول أبي حاتم «ليس له نظام»:

يعني: أنه لا أصل لرواية عكرمة عن أنس ﷺ؛ فهو لم يسمع منه شيئاً، فعلته الانقطاع بينهما.

فعكرمة، عن ابن عباسٍ: ليس له نظامٌ.

أما قوله رحمه الله: «وهٰذا حديثٌ لا أدري ما هو»؟!!

يعني: أنه إسنادٌ لا وجه له، والله أعلم.

* * *

الحديث التاسع

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«سألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: محمد بن بشار؛ قال: حدثنا محمد ابن خالد بن عثمة، قال: حدثنا سعيد بن بشير الدمشقي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شداد، أن رسول الله ﷺ؛ قال:

«أيام التشريق؛ إنها: أيام أكلٍ وشربٍ».

قال أبي: هٰذا إسنادٌ مضطربٌ.

(أبو قلابة، عن أبي الشعثاء: لا يجيء).

وذلك أن الذي يُعرف: أبو الشعثاء: جابر بن زيد.

(وأبو قلابة، عن جابر بن زيد: يستحيل).

ويونس بن شداد: لا نعرفه». اهـ.

العلل (٨٣٩).

* **تخريجه:**

هٰذا الحديث مداره علىٰ هٰذا الإسناد السداسي:

محمد بن خالد بن عثمة، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شداد:

وله إليه طريقان:

١- محمد بن بشار:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٦٦٩) قال: حُدِّثت عن محمد ابن إسحاق النيسابوري، عن محمد بن بشار.

٢- محمد بن المثنىٰ:

أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند ٤/ ٧٧ (١٦٧٥٢)، ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ١/ ١١٣٤.

وأخرجه البزار (كشف الأستار) (١٠٦٨).

وهما: عن أبي موسى العنزي: محمد بن المثنىٰ.

كلاهما (ابن بشار، وابن المثنىٰ): عن محمد بن خالد بن عثمة، به.

* الدراسة:

أولاً: قال البزار - بعد روايته للحديث -:

«لا نعلم أسند يونس بن شداد إلا هٰذا،

ولا نعلم له إسناداً إلا هٰذا، ولم يُتابع محمد بن خالد عليه».

- وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٢٠٣: «فيه: سعيد بن بشير: وهو ثقةٌ؛ لكنه ٱختلط».

- وقال ابن الأثير في أُسد الغابة: «يونس بن شداد: مجهولٌ، ونقل هٰذا القول عن: ابن منده، وأبي نعيم».

ثانياً: ترجمة راويه: سعيد بن بشير:

سعيد بن بشير الأزدي مولاهم، البصري، ويقال: الواسطي، ويقال: أصله من واسط، أبو عبد الرحمن، أو أبو سلمة، الشامي، الدمشقي.

روىٰ عن: قتادة، والزهري، وعمرو بن دينار، وأبي الزبير، وغيرهم.

وروىٰ عنه: أبو مسهر، وأسد السنة، والوليد بن مسلم، وغيرهم.

وروىٰ له: الأربعة جميعاً.

مات سنة ١٦٨هـ، وله تصانيف، ومنها التفسير، رآه الحافظ الذهبي.

قال شعبة: صدوق اللسان في الحديث.

وقال ابن عيينة: حدثنا، وكان حافظاً.

وقال دحيم: يوثقونه، وكان حافظاً.

وقال البزار: صالحٌ، ليس به بأس، حسن الحديث.

وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو يُحتمل.

وذكره أبو زرعة الرازي في كتابه الضعفاء، وقال: لا يُحتج به.

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي ينكر علىٰ من أدخله في كتاب الضعفاء، وقال: يُحوَّل منه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: محله الصدق عندنا، قلت لهما: يحتج بحديثه؟ قالا: يحتج بحديث

أبي عروبة، والدستوائي، هٰذا شيخٌ يكتب حديثه.

قال سعيد بن عبد العزيز التنوخي: كان حاطب ليل.

قال ابن عدي: لا أرىٰ بما يرويه بأساً، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء، ويغلط، والغالب علىٰ حديثه الأستقامة، والغالب عليه الصدق.

وضعفه أحمد، وابن معين، وزاد: ليس بشيء، وابن المديني، والنسائي.

وحدَّث عنه ابن مهدي وأحمد، ثم تركاه.

وقال ابن نمير: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث،

يروي عن قتادة المنكرات.

وقال الساجي: حدَّث عن قتادة بالمناكير.

وقال أبو مسهر عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ: لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيفٌ، منكر الحديث.

وقال ابن حبان: كان ردئ الحفظ، فاحش الخطأ، يروىٰ

عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار؛ ما ليس يُعرف من حديثه.

قال أبو حاتم: سألت أحمد بن صالح: كيف هٰذِه الكثرة له عن قتادة؟

قال: كان أبوه شريكاً لأبي عروبة، فأقدم ابنه سعيداً البصرة، فبقي يطلب مع سعيد بن أبي عروبة.

قال الذهبي في الميزان: الغالب عليه الصدق.

وفي الكاشف: نقل مقالة البخاري، وتوثيق دحيم، وقوله: كان مشيختنا يوثقونه، ثم قال الذهبي: كان قدرياً.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

والحاصل: أنه حافظٌ، صدوق اللسان، لا بأس به، له غرائب، وأنكروا بعض حديثه عن عمرو بن دينار، وأكثر عن قتادة حتىٰ روىٰ عنه المناكير.

الميزان ٢/ ١٢٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٨، التقريب ومعه الكاشف (٢٢٧٦).

وبهذا يظهر بوضوحٍ:

أن هٰذِه العلة لا يتجه تعصيبها إلا إلىٰ سعيد بن بشير، لاسيما مع قول ابن نمير، والساجي، وابن حبان: أنه يروي عن قتادة المناكير التي لا

تعرف.

ثالثاً: بعد البحث والتتبع - في ترجمة كلٍ من:

أبي قلابة، وأبي الشعثاء، وجرد ما وقع لكل منهما من الروايات في المصنفات المسندة، والموسوعات الحديثية الإلكترونية - لم أقف علىٰ روايةٍ واحدةٍ: لأبي قلابة، عن أبي الشعثاء، لا من الصحاح، ولا من الضعاف، ولا من الموضوعات.

بل لم أقف علىٰ من ذكر الرواية بينهما من كتب التراجم والرجال.

* * * * * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم يظهر أن قول أبي حاتم «لا يجيء»، وقوله «يستحيل»

يعني: أنه لا أصل لرواية أبي قلابة، عن أبي الشعثاء: جابر بن زيد؛ فعلته الأنقطاع.

* * *

الحديث العاشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي؛ عن: حديثٍ رواه روَّاد بن الجراح، عن إبراهيم بن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: «رأىٰ رسول الله ﷺ رجلاً يُهادىٰ بين ابنيه؛ فقال: ما شأن هٰذا؟ قالوا: نذر أن يحج ماشياً، قال: مروه أن يركب، إن الله ﷻ لن يعبأ بعناء هٰذا شيئاً».

قال أبي:

- إنما هو: حميدٌ الطويل، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ.

- ولم يرو إبراهيم بن طهمان، عن حبيب شيئاً».

العلل (٨٦٨).

*** وكرَّره في آخر مسألةٍ في العلل (٢٨٤٠) قال:**

«وسألت أبي عن: حديثٍ حدثنا به أحمد بن الفضل العسقلاني، عن رواد بن الجراح، عن إبراهيم بن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: رأىٰ رسول الله ﷺ رجلاً يهادي بين ٱثنين؛ فقال: ما شأن هٰذا؟ قال: نذر أن يحج ماشياً...»؟

فسمعت أبي؛ يقول: إنما هو: إبراهيم بن طهمان، عن حميد الطويل، عن أنس، عن النبي ﷺ».

* تخريجه:

هٰذا الحديث يروىٰ عن أنس ﷺ من طريقين:

١- حبيب بن أبي ثابت، عن أنس ﷺ.

٢- حميد، عن أنس ﷺ.

* أما الطريق الأول: حبيب بن أبي ثابت:

- أخرجه ابن أبي حاتم في العلل كما تقدم (٢٨٤٠) عن أحمد بن الفضل العسقلاني، عن رواد بن الجراح، عن إبراهيم بن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت، به.

- وأخرجه أبو أحمد ابن عدي ٣/ ١٧٨من طريق ابن صاعد، عن أحمد بن الفضل العسقلاني، به.

- وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/ ٢٦٨ من طريق محمد بن إبراهيم بن أحمد بن إسحاق أبو طاهر النفري، عن ابن أبي حاتم؛ به، بلفظه.

ولم أقف عليه -بغير هٰذا الإسناد- في كل ما لديَّ من المصادر الحديثية.

* أما الطريق الثاني: حميد الطويل:

وقد ٱختلف عليه علىٰ أربعة وجوه:

١- حميدٌ، عن أنس ﷺ.

٢- حميدٌ، عن ثابتٍ، عن أنس ﷺ.

٣- حميدٌ، وثابتٌ: عن أنس ﷺ.

٤- حميدٌ: إما: عن أنس ﷺ، وإما: عن ثابتٍ، عن أنس ﷺ.

*** أما الوجه الأول: حميد، عن أنس ﷺ:**

فقد روي عنه من ستة طرقٍ:

١- إبراهيم بن طهمان: وقد اُختلف على ابن طهمان علىٰ وجهين:

(الوجه الأول): ابن طهمان، عن حميد:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٠٣١) عن المقدام بن داود، عن خالد ابن نزار، عن ابن طهمان، به.

(الوجه الثاني): ابن طهمان، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن حميد:

أخرجه النسائي (٣٨٥٤) عن أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان.

وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (٣٠٩٧)، وابن حبان (٤٣٨٢)، والطبراني في الأوسط (٢٩٨) من طرقٍ: عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن اليمان المدني.

وهما (ابن طهمان، وابن اليمان) عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن حميد، به.

فصار الاختلاف علىٰ: إبراهيم بن طهمان: علىٰ ثلاثة وجوه.

٢- إسماعيل بن جعفر:

أخرجه إسماعيل بن جعفر في حديثه (٦٩)، به.

٣- أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٣٩٥) عن أبي خالد الأحمر، به.

٤- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي:

أخرجه الإمام أحمد (١١٦٢٧)، وأخرجه الترمذي (١٥٣٧) عن

محمد بن المثنىٰ.

وهما: عن ابن أبي عدي، به.

٥، ٦ - يونس بن عبيد، والسكن بن إسماعيل:

أخرجه البزار (٦٥٤٢)، وأبو طاهر (١٢): عن أزهر بن جميل، عن السكن بن إسماعيل، عن حميد، به.

وأخرجه البزار (٦٥٤٢)، وأبو طاهر المخلص (١٢) أيضاً: عن أزهر ابن جميل، عن السكن بن إسماعيل، عن يونس بن عبيد، عن حميد، به.

وقال السكن بن إسماعيل: كان يونس بن عبيد؛ حدثنيه، عن حميد، عن أنس، ثم لقيت حميداً؛ فحدثني.

الستة كلهم: عن حميد، عن أنس ﷺ.

* **أما الوجه الثاني: حميد، عن ثابت، عن أنس** ﷺ:

فقد روي عنه من أحد عشر طريقاً:

١- يحيى القطان:

أخرجه البخاري (٦٧٠١)، وأبو داود (٣٣٠١)، والطحاوي في المعاني (٣٠٩٧)، وأبو عمرو السلمي (٢)، والبلخي (٣) كلهم: عن مسدد.

وأخرجه الإمام أحمد (١١٧١٧) (١٢٤٧٨).

وهما: عن يحيى القطان، به.

٢- مروان بن معاوية الفزاري:

أخرجه البخاري (١٨٦٥) عن محمد بن سلام.

وأخرجه مسلم (١٦٤٥) عن ابن أبي عمر العدني.

وهما: عن الفزاري، به.

٣- يزيد بن زريع:

أخرجه مسلم (١٦٤٥) عن يحيىٰ بن يحيى التميمي.

وأخرجه أبو يعلىٰ (٣٤٢٤)، وابن حبان (٤٣٨٣) عن محمد بن المنهال.

وهما: عن يزيد بن زريع، به.

٤- يزيد بن هارون:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٨٣١) (١٦٣٩٥)، ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار (٢٠٨٥٢).

وأخرجه عبد بن حميد (١٢٠١).

وأخرجه أبو يعلىٰ (٣٨٤٢) عن زهير بن حرب.

وأخرجه أبو عوانة (٥٨٥٤) عن محمد بن عبد الملك الدقيقي.

وأخرجه ابن الجارود (٩١٤) عن محمد بن يحيى الذهلي.

وأخرجه ابن السراج (١٨٣٠) عن محمد بن رافع، ويعقوب بن إبراهيم.

وأخرجه البغوي في شرح السنة (٢٤٤٤) من طريق عبد الرحيم بن منيب.

ثمانيتهم: عن يزيد بن هارون، به.

٥- عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ:

أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٦٨٨) عن محمد بن يحيى الرماني، عن عبد الأعلىٰ، به.

٦- محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري:

أخرجه الإمام أحمد (١٣٠٥٦).

وأخرجه السهمي في تاريخ جرجان ١/ ١٧٥ عن جعفر بن محمد بن عبد الكريم.

وأخرجه البيهقي ١٠/ ٧٧، وفي المعرفة (٥٨٣٩) عن عبدوس بن الحسين، ومحمد بن مهرويه.

ثلاثتهم: عن أبي حاتم الرازي.

وكلاهما (الإمام أحمد، وأبو حاتم) عن محمد بن عبد الله الأنصاري، به.

٧- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي:

أخرجه الإمام أحمد (١١٦٢٧) عن ابن أبي عدي، به.

٨- عبد الصمد بن عبد الوارث:

أخرجه ابن خزيمة (٢٨٥٢) عن محمد بن يحيىٰ بن فياض، عن عبد الصمد، به.

٩- عبد الله بن بكر السهمي:

أخرجه أبو عوانة (٥٨٥٤) عن محمد بن إسماعيل الصائغ، ومحمد ابن إسحاق الصغاني.

وأخرجه أبو يعلىٰ (٣٥٣٢) (٣٨٨١) عن زهير بن حرب.

وأخرجه السراج (١٨٣٠) عن محمد بن عبد الرحيم بن زهير.

أربعتهم: عن عبد الله بن بكر السهمي، به.

١٠- خالد بن الحارث:

أخرجه الترمذي (١٥٣٧)، والنسائي (٣٨٥٣) عن محمد بن المثنىٰ، عن خالد بن الحارث، به.

١١- حماد بن مسعدة:

أخرجه النسائي (٣٨٥٢) عن إسحاق بن إبراهيم.

وأخرجه البيهقي ١٠/ ٧٧ عن يحيىٰ بن أبي طالب.

وهما عن حماد بن مسعدة، به.

١٢- بشر بن المفضل:

أخرجه البزار (٦٨٣٥) عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي القرشي، عن بشر بن المفضل، به.

وقال البزار: «وهٰذا الحديث قد رواه غير واحدٍ: عن حميد، عن ثابت، فاجتزينا بمن سمينا».

الاثنا عشر كلهم: عن حميد، عن ثابت، عن أنس ﷺ.

* **الوجه الثالث: حميد، وثابت: عن أنس ﷺ:**

أخرجه الإمام أحمد (١٣٤٥٤) عن عفان، عن حماد بن سلمة، عن (حميد، وثابت) كلاهما: عن أنس ﷺ.

* **الوجه الرابع: حميد؛ قال:**

- إما: سمعت أنساً.

- وإما: عن ثابتٍ، عن أنس ﷺ.

أخرجه ابن خزيمة (٢٨٥٢) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن بشر بن المفضل، عن حميد، بهٰذا الإسناد: (إما، وإما).

* * * * * * * * * * *

* **الدراسة:**

أولاً: طريق حبيب بن أبي ثابت:

ومداره علىٰ: روَّاد بن الجراح:

ولا شك أنه تصحَّف علىٰ روَّاد: (حميد، عن ثابت).

فجعله روَّاد: (حبيب بن أبي ثابت).

وذلك للأسباب التالية:

١- أن رسم الجملتين قابلٌ للتصحيف بلا شك، وحبيبٌ هٰذا يروي عن أنس ﷺ.

٢- أن هٰذا الحديث لا يعرف من طريق حبيب، عن أنسٍ ﷺ؛ إلا من هٰذا الطريق وحده.

٣- ما قاله أبو حاتم في إعلال هٰذِه الرواية:

«ولم يرو إبراهيم بن طهمان، عن حبيبٍ شيئاً».

وهٰذا موافقٌ للحقيقة بعد البحث في كل ما بين أيدينا من المصادر المطبوعة والآلية، فلم أقف علىٰ رواية ابن طهمان، عن حبيب؛ إلا في موضعٍ واحدٍ فقط، ووقع في: مشيخة ابن طهمان (٩٩) عن حبيب ابن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر؛ قال: قام رجلٌ؛ فمدح أميراً من الأمراء، فقام إليه المقداد بن الأسود؛ فحثا في وجهه التراب، ثم قال:

«أمرنا رسول الله ﷺ أن نحثي في وجوه المداحين التراب».

ليس إلا هٰذِه الرواية لم أقف علىٰ سواها.

ومع هٰذا فحبيب هنا يروي عن مجاهد، لا عن أنس ﷺ.

وكون ابن طهمان لا يروي عن حبيب إلا هٰذِه الرواية فحسب، فهٰذا كافٍ في تأكيد إعلال أبي حاتم.

٤- ويؤكد ما سبق:

أنه ٱختلف في الرواية عن إبراهيم بن طهمان علىٰ ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ابن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنسٍ ﷺ.

الوجه الثاني: إبراهيم بن طهمان، عن حميد، عن أنسٍ ﷺ.

الوجه الثالث: ابن طهمان، عن يحيى الأنصاري، عن حميد، عن أنس ﷺ.

وقد وافق ابن طهمان غيرُه في رواية الوجهين (الثاني، والثالث)،

وسيأتي النظر فيها، بخلاف (الوجه الأول)؛ فلم يوافقه عليه أحدٌ.

٥- أن راوي هٰذا الوجه الذي لم يروه غيره؛ هو:

روَّاد بن الجراح بن معدان، أبو عصام الخراساني، ثم الشامي العسقلاني التميمي مولاهم.

روىٰ عن: الأوزاعي، وطبقته.

وروىٰ عنه: ابن معين، وطبقته.

وروىٰ له: ابن ماجه وحده.

وثقه ابن معين.

وقال مرةً: ثقةٌ مأمونٌ.

وقال مرةً: لا بأس به، إنما غلط في حديثٍ عن سفيان.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به، صاحب سنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير.

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق.

وقال مرةً: كان قد ٱختلط، لا يكاد يقوم له حديثٌ قائمٌ، وهو معدودٌ من المخلطين.

وقال سفيان: كان قد ٱختلط، لا يكاد يقوم له حديث، ليس له كثير حديثٍ قائم.

وقال البخاري: ٱختلط، لا يكاد يقوم حديثه.

وقال النسائي: ليس بالقوي، روىٰ غير حديثٍ منكر، وكان قد ٱختلط.

وقال ابن عدي: «ولرواد بن الجراح أحاديثُ صالحةٌ، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض

النكرة؛ إلا أنه ممن يكتب حديثه» وذكر جملةً من مناكيره.

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث.

وقال العقيلي: حدَث بمناكير.

وكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويخالف.

وقال الحاكم: تغير بآخره، فحدث بأحاديث لم يتابع عليها.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال الساجي: عنده مناكير.

وقال الذهبي في الكاشف: له مناكير، ضُعِّف.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ، اختلط بأخرة؛ فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعفٌ شديد.

والحاصل؛ أنه: شيخٌ صالحٌ صدوقٌ، اختلط بآخره فاضطرب حديثه، ووقعت له أفرادٌ وغرائب ومناكير؛ في عامة حديثه، وعن سفيان خصوصاً.

الجرح والتعديل ٣/ ٥٢٤، الضعفاء الكبير ١/ ٦٨، إكمال التهذيب ٥/ ٥ (١٦١٢)، الكامل لابن عدي ٣/ ١٧٩، المغني ١/ ٢٣٣ (٢١٣٤)، الديوان ص ١٣٩ (١٤٢٢)، التقريب ومعه الكاشف (١٩٥٨).

فلا شك أن هٰذا الوجه: (روَّاد، عن ابن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت): وجهٌ منكرٌ، لا يصح بحال، والخطأ إنما وقع من روَّاد بن الجراح.

وهٰذِه الوجوه الخمسة كافيةٌ - إن شاء الله - في:

- إعلال هٰذا الطريق.

- وتعصيب (روَّاد) بهٰذِه العلة.

ثانياً: طريق حميد الطويل:

وقد ٱختلف علىٰ حميد - كما تقدم - علىٰ أربعة وجوه:

١- حميدٌ، عن أنس ﷺ.

٢- حميدٌ، عن ثابتٍ، عن أنس ﷺ.

٣- حميدٌ، وثابتٌ، عن أنس ﷺ.

٤- حميدٌ: إما: عن أنسٍ، وإما: عن ثابتٍ، عن أنسٍ ﷺ.

وحاصلها - في الجملة - يرجع إلىٰ ذكر (ثابت) أو عدم ذكره.

فصارت الوجوه: (الثاني، والثالث، والرابع) - مع ٱختلافها - ترجع إلىٰ وجهٍ واحدٍ، في مقابل (الوجه الأول).

*** ولاشك أن أصح هٰذِه الوجوه:**

روايته: عن حميد، عن ثابت، عن أنس ﷺ، للأسباب التالية:

الأول: أنه هو الوجه الذي رواه الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات:

١- يحيى القطان.

٢- ومروان بن معاوية الفزاري.

٣- ويزيد بن زريع.

٤- ويزيد بن هارون.

٥- وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ.

٦- ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري.

٧- ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي.

٨- وعبد الصمد بن عبد الوارث.

٩- وعبد الله بن بكر السهمي.

١٠- وخالد بن الحارث الهجيمي، وإليه المنتهىٰ في التثبت.

١١- وحماد بن مسعدة: الثقة الحافظ.

وهٰؤلاء: واحدٌ منهم كافٍ في الترجيح لروايته علىٰ رواية غيره: القطان، والفزاري، وابن هارون، وابن زريع، وعبد الصمد رحمهم الله.

الثاني: كذلك هٰذا الوجه هو الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحهما، وسائر المعتمد من مصنفات السنة:

السنن، والمسند للإمام أحمد، وصحيحي: ابن خزيمة، وابن حبان، والمسند لأبي يعلىٰ، وعبد بن حميد، وغيرها.

الثالث: ولأن الوجه الثالث وجهٌ فردٌ:

تفرَّد به (حماد بن سلمة) ما شاركه في رواية هٰذا الوجه أحدٌ من الرواة، وما خرَّجه أحدٌ سوى الإمام أحمد، عن عفان بن مسلم، وهو أوثق الناس في حماد بن سلمة؛ لكن:

أ- أخذ الأئمة النقاد على الحافظ الجليل حماد بن سلمة:

أنه يجمع في روايته بين الشيوخ، لا يميز روايات الشيوخ، لاسيما في حديث أنسٍ ﷺ.

قال الخليلي في الإرشاد ١/ ٤١٧، ٤١٨: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهدٌ ثقةٌ؟ فقال: لأنه جمع بين جماعةٍ من أصحاب أنسٍ، فيقول: حدثنا قتادة وثابتٌ وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك».

قال ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٨١٦ تعليقاً علىٰ هٰذا: «ومعنىٰ هٰذا: أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقةً واحدةً، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هٰذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف ٱتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخٍ له في حديث الإفك وغيره».

ب - وكذلك قالوا بتغيره بآخره رحمه الله:

قال البيهقي، كما في شرح العلل لابن رجب ٢/ ٧٨٣: «حماد بن سلمة: ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويجتنبون ما تفرد به؛ عن قيسٍ خاصة».

جـ- بل أعتمد بعضهم التفريق بين روايته:

روايته من الأصناف، وروايته من النسخ:

قال ابن معين: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف؛ فقيه أختلافٌ، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً؛ فهو صحيح».

والأصناف: الكتب المصنفة على الأبواب.

والنسخ: رواياته عن الشيوخ التي تجمع رواية كل شيخٍ، في نسخةٍ خاصةٍ.

ولهٰذا قال البيهقي، كما في النبلاء ٧/ ٤٥٢: «فالاحتياط أن لا يحتج به؛ فيما يخالف الثقات».

الرابع: كذلك لأن الوجه الرابع وجهٌ مرويٌ بالشك:

بالشك بين أن تكون روايته:

كالوجه الأول: حميد، عن أنس ﷺ.

أو كالوجه الثاني: حميد، عن ثابت، عن أنس ﷺ.

وهو كذلك وجهٌ فردٌ: تفرد به: محمد بن عبد الأعلى الصنعاني (ثقة)، عن بشر بن المفضل، عن حميد، بالشك.

وتفرد بتخريجه الإمام ابن خزيمة في صحيحه ما رواه غيره.

وخالفه:

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأموي القرشي (ثقةٌ، روىٰ

عنه جمعٌ من الأئمة) رواه عبد الملك: عن بشر بن المفضل، عن حميد، عن ثابت، عن أنسٍ ﷺ؛ هكذا قال بشرٌ جزماً: عن حميد، عن ثابت، عن أنس ﷺ.

وتفرد بتخريجه البزار: عن عبد الملك بن أبي الشوارب، به، موافقاً روايات الأئمة التي تقدم ذكرها.

وقال البزار: «وهٰذا الحديث قد رواه غير واحدٍ: عن حميد، عن ثابت، فاجتزينا بمن سمينا».

* وجه الإعلال:

مما تقدم في تخريجه والدراسة؛ يظهر جلياً:

أن رواية روَّاد بن الجراح لهٰذا الحديث - من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن أنس ﷺ- خطأٌ، وهمٌ من أوهام ورَّاد.

والصواب:

أنها من رواية: حميد، عن ثابت، عن أنس ﷺ.

وقد تقدم أن:

إبراهيم بن طهمان لا يروي: عن حبيب بن أبي ثابت شيئاً.

فهٰذا الإسناد: (ابن طهمان، عن حبيب) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**) والله أعلم.

الحديث الحادي عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: يحيىٰ بن حمزة، عن المطعم بن مقدام، عن الحسن بن أبي الحسن، أن معاوية؛ قال لابن الحنظلية: حدِّثنا حديثاً سمعتَه من رسول الله ﷺ؛ فقال: سمعت رسول الله ﷺ؛ يقول: «**الخيل معقودٌ في نواصيها الخير؛ إلىٰ يوم القيامة**».

قال أبي: هٰذا عندي وَهَمٌ.

رواه أبو إسحاق الفزاري، عن المطعم بن المقدام، عن جسر بن الحسن، عن يعلىٰ بن شداد، عن سهل بن الحنظلية، عن النبي ﷺ.

وهٰذا أشبه.

قلت لأبي: فلم لم تحكم للحديث المرسل؟

فقال:

(المطعم، عن الحسن: ليس له معنىٰ): لم يسمع منه.

و(الحسن البصري، عن سهل بن الحنظلية: لا يجيء).

و(أبو إسحاق الفزاري): أحفظ وأتقن؛ من (يحيىٰ بن حمزة)». اهـ. العلل (٩٢٦).

وقال أبو محمد بن أبي حاتم رحمه الله في كتابه المراسيل (١٤٩) ص ٤٤: «سمعتُ أبي رحمه الله؛ يقول: لم يسمع الحسن؛ من سهل ابن الحنظلية». اهـ.

* تخريجه:

هٰذا الحديث مداره علىٰ: سهل بن الحنظلية:

وله إليه خمسة طرق:

الطريق الأول: الحسن البصري: وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: الحسن، أن معاوية؛ قال لابن الحنظلية:

أخرجه ابن قانع في معجمه (٤٨٨) عن أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان.

وابن عساكر في تاريخه ٥٨/ (٣٤٩) من طريق البغوي.

وهما: عن منصور بن مزاحم، عن يحيىٰ بن حمزة، عن المطعم، عن الحسن، به.

الوجه الثاني: الحسن؛ أنه قال لسهل بن الحنظلية:

أخرجه الطبراني في الكبير ٦/ ٩٨ (٥٦٢٣) عن الحسين ابن إسحاق التستري، وفي مسند الشاميين (٩١٤) عن أحمد بن المعلىٰ.

وهما: عن هشام بن عمار، عن يحيىٰ بن حمزة، عن المطعم بن المقدام الصنعاني، عن الحسن، به.

الطريق الثاني: عبادة بن محمد بن عبادة بن الصامت، أن رجلاً كان في حرس معاوية؛ قال لسهل بن الحنظلية:

أخرجه ابن عساكر ١٨/ ١٢٤ من طريق حفص بن عمر الأنصاري الحلبي، عن أبيه.

وأخرجه ابن الأثير في أُسد الغابة ١/ ٤٨٥، ١٢٦٥ من طريق المخلِّص، عن عبد الله بن محمد، عن أبيه.

وهما: عن عبادة بن محمد بن عبادة بن الصامت، به.

الطريق الثالث: عبادة بن محمد بن عبادة، أن سهل بن الحنظلية ﷺ؛ حدَّث معاوية ﷺ:

أخرجه أبو عوانة (٥٨٨٤) عن أبي أسامة الحلبي، عن أبيه، عن أبي سعد الأنصاري، عن أبيه، عن عبادة بن محمد بن عبادة، به.

وزاد في آخره: «وأهلها معانون عليها؛ والمنفق عليها؛ كالباسط يده لا يقبضها».

الطريق الرابع: الزهري، عمن حدَّثه، عن سهل بن الحنظلية:

أخرجه أبو عوانة (٥٨٨٨) عن أبي بكر بن أبي الجحيم، عن أبي عمر الحوضي، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به.

الطريق الخامس: جسر بن الحسن، عن يعلىٰ بن شداد، عن سهل بن الحنظلية:

ذكره أبو حاتم معلقاً في هٰذا الموضع من العلل، من طريق أبي إسحاق الفزاري، ولم أقف عليه عند غيره.

* الدراسة:

أولاً: بعد البحث والتتبع، وتقليب النظر في التراجم - وجرد ما أستطعت الوقوف عليه من الروايات، في المصنفات المسندة، والموسوعات الحديثية الإلكترونية - لم أظفر علىٰ روايةٍ واحدةٍ؛ لكلٍ من:

أ- المطعم بن مقدام، عن الحسن البصري.

ب- ولا للحسن البصري، عن سهل بن الحنظلية.

بل؛ ولم أقف علىٰ من ذكر رواية كلٍ منهم عن الآخر، ولا مع الحكم عليها بالإرسال والانقطاع.

ثانياً: المفاضلة بين أبي إسحاق الفزاري، وبين يحيىٰ بن حمزة؛ مفاضلةٌ صحيحةٌ، ويشهد لهٰذا حال كلٍ منهما:

١- ترجمة: يحيىٰ بن حمزة:

أبو عبد الرحمن يحيىٰ بن حمزة بن واقد، الحضرمي مولاهم، البَتَلْهي، القاضي الدمشقي ثلاثين عاماً.

روىٰ عن: عطاء الخراساني، وعروة بن رويم، ومحمد بن الوليد الزبيدي، والأوزاعي، وغيرهم.

وروىٰ عنه: الوليد بن مسلم، وأبو مسهر، وعبد الرحمن بن مهدي، وهشام بن عمار، وغيرهم.

وروىٰ له: الستة جميعاً.

ولد سنة ١٠٣ هـ، ومات سنة ١٨٣ هـ.

قال ابن سعد: كان كثير الحديث، صالح الحديث.

وقال ابن معين: ثقة قدري، وقال دحيم: ثقةٌ عالمٌ عالمٌ.

وقال الإمام أحمد: ليس به بأس، وقال ابن معين: ثقةٌ قدريٌ.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال أبو زرعة الدمشقي: أعلمهم بقول مكحول.

قال الذهبي في الكاشف: ثقةٌ إمام.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقةٌ، رمي بالقدر.

والحاصل: أنه ثقةٌ قدري.

تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٩، التقريب ومعه الكاشف (٧٥٣٦).

٢- ترجمة أبي إسحاق الفزاري:

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن الفزاري، الكوفي، وقيل: الواسطي، ثم الشامي الدمشقي.

جده: خارجة، وأخو جده: عيينة: صحابيان معروفان.

روىٰ عنه: السبيعي، وعطاء بن السائب، وهشام بن عروة، وحميد الطويل، والأعمش، والحذاء، وشعبة، وزائدة، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وخلقٌ كثير.

وروىٰ عنه: الأوزاعي، والثوري - وهما من شيوخه - وابن المبارك، وبقية، وأبو أسامة، وعمرو الناقد، وعبد الله بن عون، وخلائق لا تحصىٰ.

روىٰ له: الستة جميعاً.

مات سنة ١٨٨ هـ، أو قبلها بسنتين أو ثلاث.

قال ابن مهدي: كان الأوزاعي والفزاري إمامين في السنة، وإذا رأيت شامياً يحب الأوزاعي وأبا إسحاق؛ فاطمئن إليه.

قال ابن عيينة: كان إماماً، والله ما رأيت أحداً أقدِّمه عليه، وكان ابن عيينة إذا حدَّث عنه؛ قال: حدثني الصادق المصدوق.

قال ابن معين: ثقة ثقة، وقال النسائي: ثقةٌ مأمونٌ، أحد الأئمة.

وقال ابن سعد: كان ثقةً فاضلاً، صاحب سُنةٍ وغزوٍ، كثير الخطأ.

وقال الطيالسي: توفي؛ وليس علىٰ وجه الأرض أحدٌ أفضل منه.

وقال علي بن بكار الزاهد: رأيت ابن عون وهشاماً؛ فمن بعدهما، ما رأيت فيهم أفقه من أبي إسحاق.

وقال أبو أسامة: كان الفضيل رجل نفسه، وكان أبو إسحاق رجل عامة، وكان الأوزاعي يقدمه، ويقول: والله إنه خيرٌ مني، وكان الأوزاعي يغضب لأبي إسحاق إذا أصابه مكروه.

قال أبو مسهر عبد الأعلىٰ: كان لا يحدث أهل البدع، ولا يرضىٰ جلوسهم إليه، ويمنعهم من حديثه.

قال العجلي: كان ثقةً، صاحب سنةٍ، صالحاً، وهو الذي أدب أهل الثغر، وعلمهم السنة، وكان يأمر وينهىٰ، وإذا دخل الثغر رجلٌ مبتدعٌ أخرجه، وكان كثير الحديث، وكان له فقهٌ.

قال الخليلي: إمامٌ يقتدىٰ به.

ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ولد بواسط، وابتدأ في كتابة الحديث؛ وهو ابن ثمانٍ وعشرين سنةً، وكان من الفقهاء والعباد.

قال أبو حاتم الرازي: ثقةٌ مأمونٌ، عظيم الفناء في الإسلام.

وقال أيضاً: الثقة المأمون الإمام، ٱتفق العلماء علىٰ أنه إمامٌ يقتدىٰ به؛ بلا مدافعةٍ.

قال عطاء بن السائب: ما دخل على الأمة من موت أحدٍ، ما دخل عليهم من موت أبي إسحاق الفزاري.

قال الذهبي في الكاشف: ثقةٌ، مأمونٌ، إمام.

وقال مرةً: الإمام الكبير الحجة، شيخ الإسلام، الحافظ، المجاهد.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقةٌ، حافظٌ، له تصانيف.

والحاصل: أنه إمامٌ ثقةٌ حجةٌ مجاهدٌ، صاحب سنةٍ وعبادة.

النبلاء ٨/ ٥٣٩، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٠، التقريب ومعه الكاشف (٢٣٠).

وبالنظر في هاتين الترجمتين:

- يتبين الفرق الجلي بين هذين الثقتين.

- وأن أبا إسحاق الفزاري لا يدانيه يحيىٰ بن حمزة، ولا من هو فوقه من الثقات.

ثالثاً: ٱختلاف يحيىٰ بن حمزة، وأبي إسحاق الفزاري؛ في الرواية على: المطعم بن مقدام:

فقد عرضه الإمام أبو حاتم عرضاً دقيقاً، وأعلَّ رواية يحيىٰ بن حمزة بثلاث علل:

١- بالمقارنة بينه، وبين أبي إسحاق الفزاري.

٢- أن المطعم بن مقدام: لا رواية له عن الحسن البصري مطلقاً.

٣- ثم إن الحسن البصري - نفسه أيضاً - لا يروي عن سهل بن الحنظلية ﷺ.

وواحدةٌ من هٰذِه العلل كافيةٌ في إعلال رواية يحيىٰ بن حمزة، وترجيح رواية أبي إسحاق.

* وجه الإعلال:

مما تقدم - من التخريج والدراسة - يظهر بوضوحٍ:

أ- أن قول أبي حاتم: «ليس له معنىٰ» قد فسَّرها أبو حاتم؛ بقوله بعدها: «لم يسمع منه».

ب- أن قول أبي حاتم: «لا يجيء» بمعنىٰ: أنه لا أصل لرواية الحسن البصري، عن سهل بن الحنظلية ﷺ، وقد فسَّرها أبو حاتم في كتاب المراسيل كالذي قبله.

ج- وقول أبي حاتم: «إن أبا إسحاق أحفظ وأتقن من يحيىٰ بن حمزة» قولٌ متفقٌ عليه؛ رغم أن يحيىٰ بن حمزة من الثقات.

د - أنه لا مقارنة بينها عند:

١- عند الاختلاف.

٢- ومع الانقطاع بين (المطعم، والحسن) في رواية يحيىٰ بن حمزة.

٣- وأيضاً مع الانقطاع بين (الحسن، وابن الحنظلية) في رواية يحيىٰ ابن حمزة أيضاً.

٤- وأما المطعم: فقد ثبتت روايته؛ عن جسر بن الحسن، وكذلك هو في رواية الفزاري.

٥- وجسرٌ كذلك: فقد ثبتت روايته؛ عن يعلىٰ بن شداد، وكذلك هو في رواية الفزاري.

٦- ويعلىٰ: قد ثبتت روايته عن معاوية، ولا رواية له عن ابن الحنظلية، وكذلك هو في رواية الفزاري أيضاً.

الحديث الثاني عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيىٰ ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ:

أنه كان في جنازةٍ، فأُتي بدابة؛ فأبىٰ أن يركبها، فلما ٱنصرف، أُتي بدابةٍ؛ فركبها، فقال له الذي أتاه بالدابة أولاً: أُنزل فيَّ شيء؟

قال رضي الله عنه: «لا؛ ولٰكن لم أكن لأركب؛ والملائكة يمشون».

قال أبي: هٰذا حديثٌ خطأٌ؛ ليس الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن.

(وأبو سلمة، عن ثوبان: لا يجيء).

إنما هٰذا حديثٌ يرويه: (أبو سلام، عن ثوبان).

ويحيىٰ بن أبي كثير: يروي عن زيد بن سلام، عن جده: أبي سلام.

فيحتمل: أن يكون أخذه: عن زيد، عن أبي سلام، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، وأسقط زيداً من الوسط، أو: لم يحفظ عنه.

ولا أعلم روىٰ: (أبو سلمة، عن ثوبان) إلا حديثاً؛ يرويه: أبو سعد البقال، وهو حديثٌ منكرٌ: عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ؛ قال: «**من شهد أن لا إله إلا الله**».

قال أبي: و(أبو سعد البقال) لا أعلم سمع من (أبي سلمة)، ولا من (أبي سلام).

وإذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري - وأراه قال - وشعبة، وقد

أدركاه؛ فما ظنك به؟!». اهـ.

العلل (١٠٧٨).

- وقال أبو محمد بن أبي حاتم رحمه الله في المراسيل (٨١٢) ص ٢١٥:

«قلتُ: هل سمع أبو سلام من ثوبان؟

قال: لا.

وقال أحمد بن حنبل: ما أراه سمع.

وقال علي بن المديني: لم يسمع».

ثم قال (٨١٣): «ممطور: أبو سلام الأعرج الحبشي الدمشقي: روىٰ عن: ثوبان، والنعمان بن بشير، وأبي أمامة، وعمرو بن عبسة: مرسلٌ».

ثم قال (٨١٤): «سألتُ أبي: هل سمع أبو سلام من ثوبان؟

قال: قد روىٰ عنه، ولا أدري سمع منه أم لا؟».

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث روي من طريقين:

* الطريق الأول: طريق يحيىٰ بن أبي كثير:

وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ثوبان بن بجدد: مولىٰ رسول الله ﷺ، مرفوعاً:

أخرجه أبو داود (٣١٧٧) عن يحيىٰ بن موسى البلخي.

وأخرجه البزار (٤١٩١) عن الحسين بن مهدي.

والحاكم (١٣١٤) من طريق الإمام أحمد، وعنه البيهقي في الكبرىٰ ٤/ ٢٣.

ثلاثتهم: عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

الوجه الثاني: عامر بن يساف، عن يحيىٰ بن أبي كثير؛ يرفعه، مرسلاً:

أخرجه البزار، تابع (٤١٩١) عن بشر بن معاذ، قال: نا عامر بن يساف، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به، بنحوه.

* **الطريق الثاني: طريق راشد بن سعد، عن ثوبان:**

وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: المرفوع:

أخرجه الترمذي (١٠١٢)، وابن ماجه (١٤٨٠)،

وأبو نعيم في الحلية ٩/ ٣٠٨، والطبراني في مسند الشاميين (٤٧٦) (١٤٥٢)، والحاكم ١/ ٣٥٦ (١٢٤٧)، والبيهقي ٤/ ٢٢.

من طرقٍ: عن راشد بن سعد، به، مرفوعاً.

الوجه الثاني: الموقوف علىٰ ثوبان:

رواه البيهقي في الكبرىٰ ٤/ ٢٣ من طريق بقية، قال: حدثنا أبوبكر بن أبي مريم، قال: حدثني راشد بن سعد، عن ثوبان، موقفاً عليه.

❧ ❧ ❧

* الدراسة:

أولاً: أقوال الأئمة في هٰذا الحديث:

١- قال البزار: «لا نعلمه يروىٰ - بهٰذا اللفظ - إلا عن ثوبان؛ بهٰذا الإسناد، وهو حسن الإسناد، ولا نعلم كلامه جاء به أحدٌ غيره؛ بإسنادٍ متصل».

ثم قال: «وقد رواه عامر بن يساف، عن يحيىٰ بن أبي كثير مرسلاً، لم يقل: عن أبي سلمة، ولا ثوبان، ومعمر: أثبتت من عامر بن يساف».

ثم ساق إسناده إليه، وقد تقدم في التخريج.

٢- وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهدٌ؛ بلفظٍ أشفىٰ من هٰذا» يعني: حديث راشد بن سعد.

٣- حديث راشد بن سعد موقوفاً: صحَّحه الإمام البخاري، كما نقله عنه أبو عيسى الترمذي في جامعه تحت حديث (١٠١٢) قال: قال محمدٌ: «الموقوف منه أصح».

٤- وكذلك صحَّحه البيهقي موقوفاً، فقال: «هٰذا هو المحفوظ بهٰذا الإسناد موقوف» السنن الكبرىٰ ٤/ ٢٢.

٥- بل إن البيهقي أعلَّ حديث أبي سلمة؛ بموقوف راشد بن سعد، فقال: «وفي ذلك دلالةٌ علىٰ أن الموقوف أصح، وكذا قاله البخاري» ٤/ ٢٢.

ثانياً: قول أبي حاتم: «أبو سلمة، عن ثوبان: لا يجيء».

وقوله «ولا أعلم روىٰ أبو سلمة، عن ثوبان؛ إلا حديثاً واحداً، يرويه أبو سعد البقال، وهو حديثٌ منكرٌ؛ عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ؛ قال «من شهد أن لا إلٰه إلا الله».

١- قد تتبعت رواية أبي سلمة، عن ثوبان، فلم أقف إلا علىٰ حديثين فقط، وكلاهما: من طريق أبي سعد البقال، عن أبي سلمة، به:

أ- حديث «من توضأ؛ فأسبغ الوضوء، ثم قال - عند فراغه -: أشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم ٱجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

رواه الطبراني في الكبير ٢/ ١٠٠ (١٤٤٧)، والخطيب في تاريخ بغداد ٣/ ١٧٨ من طريق أبي سعد البقال، عن أبي سلمة، عن ثوبان، به.

ب- حديث «من قال حين يمسي - رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً - كان حقاً علىٰ الله أن يرضيه».

رواه الترمذي (٣٣٨٩)، والطبراني في الدعاء (٣٠٤) من طريق أبي سعد البقال، عن أبي سلمة، عن ثوبان، به.

ولم أقف علىٰ سوىٰ هذين الحديثين، وكلاهما مداره علىٰ: أبي سعد البقال، والأول هو الذي ذكره أبو حاتم.

٢- ترجمة راوي هذين الحديثين:

أبو سعد البقال: سعيد بن المرزبان العبسي مولاهم، الكوفي، الأعور، مولىٰ حذيفة رضي الله عنه.

روىٰ عن: أنس، وعكرمة، والضحاك، وأبي سلمة، وأبي وائل.

وروىٰ عنه: أبو أسامة، وأبو معاوية، وهشيم، والأعمش.

روىٰ له: البخاري في الأدب المفرد، والترمذي، وابن ماجه.

مات سنة بضعٍ وأربعين ومئةٍ من الهجرة.

قال أبو أسامة: حدثنا، وكان ثقةً.

قال الإمام أحمد: لم يحدثنا عنه ابن عيينة - إلا حديثاً واحداً - لضعفه.

وقال ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه، وكان من قراء الناس.

وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه، فيه تدليسٌ ما أقربه من أبي جناب.

وقال أبو زرعة: ليِّن الحديث، مدلس.

وقال النسائي: ضعيف، ليس بثقةٍ، ولا يكتب حديثه.

وقال الساجي: صدوقٌ، فيه ضعفٌ.

وقال العجلي: ضعيف.

وقال شريك - يسخر منه -: أعرفه عالي الإسناد، حدثته عن عبد الكريم الجزري بإسنادٍ، فأسقطني، وأسقط الجزري، وأسند عالياً من نفسه.

وتركه حفص بن غياث. وقال الدارقطني: متروك.

وقال الفلاس: ضعيف الحديث، متروك الحديث.

وقال الإمام أحمد: منكر الحديث.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: كثير الوهم، فاحش الخطأ، ضعفه ابن معين.

وقال ابن عدي: حدَّث عنه شعبة، والثوري، وابن عيينة، وغيرهم من ثقات الناس، وله من الحديث شيءٌ صالح، وهو من جملة ضعفاء الكوفة، الذين يجمع حديثهم، ولا يترك.

وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: منكر الحديث.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيفٌ مدلسٌ.

والحاصل: أنه منكر الحديث، وفاحش التدليس.

تهذيب التهذيب ٢/ ٤١، التقريب ومعه الكاشف (٢٣٨٩).

والمقصود:

أن الرواية التي لم ترو إلا من طريق هٰذا المتروك لا عبرة بها، وهٰذا يؤكد ما قرره أبو حاتم أن (أبا سلمة، عن ثوبان): لا يجيء.

ولهٰذا حكم أبو حاتم علىٰ روايته؛ بقوله: «وهو حديثٌ منكرٌ».

ثالثاً: الاحتمال الذي ذكره أبو حاتم:

أ- أن ابن أبي كثير رواه: عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن ثوبان.

ب- وأنه أسقط زيداً من وسط الإسناد.

ج- وأنه جعل أبا سلام: أبا سلمة.

د- أو أنه لم يحفظ هٰذا الإسناد؛ فوقع له الوهم فيه.

وهٰذا احتمالٌ وجيهٌ، وتوجيهٌ بديعٌ؛ لما وقع من الوهم في الإسناد:

- فقد وقفت علىٰ روايات: (يحيىٰ بن أبي كثير، عن زيد بن سلام) فوجدتها لا تزيد عن ٣٧ حديثاً فقط.

- **ووجدت فيها حديثين:**

أحدهما: يحيىٰ بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن ثوبان: أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٥٢٣٥) (١٧٦١٠).

وهٰذا الإسناد الذي أشار إليه أبو حاتم رحمه الله.

وثانيهما: يحيىٰ بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان:

أخرجه إسحاق في المسند (٢١٠٦)، والإمام أحمد (٢١٨٩١)، والنسائي (٥١٤٠)، وفي الكبرىٰ (٩٣٧٨).

هكذا بواسطة (أبي أسماء الرحبي)، وغالب حديثه بهٰذا الإسناد،

وهو من غير طريق يحيىٰ بن أبي كثير:

عند مسلم (٣١٥)، والنسائي في الكبرىٰ (٩٠٢٥)، وابن خزيمة (٢٣٢)، وأبو عوانة (٨٤٤)، وابن حبان (٧٤٢٢)، والطحاوي في المشكل (٢٦٥٩)، والطبراني في الشاميين (٢٨٦٨)، والحاكم في المستدرك (٦٠٣٩)، وفي البعث والنشور للبيهقي (٣١٥).

رابعاً: قول أبي حاتم: «وأبو سعد البقال: لا أعلم سمع من أبي سلمة»:

هكذا قال رحمه الله، وقد سبق ذكر روايتين، لم أقف علىٰ سواهما:

أ- حديث «من توضأ».

ب- وحديث «من قال حين يمسي».

ورواية أبي سعد البقال، عن أبي سلمة: لا تعني سماعه منه؛ فكيف والبقال منكر الحديث، ومدلسٌ تدليساً فاحشاً، كما تقدم في ترجمته؟!

خامساً: قول أبي حاتم: «وأبو سعد البقال: لا أعلم سمع من أبي سلام»:

هكذا قال رحمه الله، ولم أقف له علىٰ روايةٍ عن أبي سلام، في كل ما بين يدي في المصنفات الحديثية، والموسوعات الحديثية الإلكترونية، وعلىٰ رأسها: الموسوعة الشاملة، وبرنامج جوامع الكلم.

سادساً: قول أبي حاتم؛ في أبي سعد البقال:

«وإذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري وشعبة - وقد أدركاه - فما ظنك به».

هكذا قال رحمه الله.

١- وقد وقفت علىٰ روايةٍ واحدةٍ لشعبة، عن أبي سعد البقال،

حديث «من أتىٰ حائضاً؛ يتصدق بدينار، أو نصف دينار».

رواه أبو داود في سننه (٢١٦٨).

٢- ووقفت علىٰ روايةٍ واحدةٍ للثوري، عن أبي سعد البقال، حديث قصة زواجه ﷺ من عائشة رضي الله عنها.

رواه أبو يعلىٰ، كما في المقصد العلي (١٣٧٩).

فلعل أبا حاتم لم يعتبر رواية كل واحدٍ منهما - حديثاً واحداً - عن أبي سعد البقال، كما تقدم قول الإمام أحمد: لم يحدثنا عنه ابن عيينة؛ إلا حديثاً واحداً؛ لضعفه.

* * * * * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم - من التخريج والدراسة - تتجلىٰ بوضوحٍ دقةُ نقد الإمام أبي حاتم الرازي: «**أبو سلمة، عن ثوبان: لا يجيء**».

فأبو سلمة: لا يروي عن ثوبان، ولم يسمع منه شيئاً، فعلته الاْنقطاع بينهما.

وصار الراجح في هٰذِه الرواية:

طريق راشد بن سعد، عن ثوبان؛ موقوفاً عليه، وهٰذا ما صححه الإمام البخاري، والترمذي، والبيهقي، والله أعلم.

* * *

الحديث الثالث عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي؛ عن: حديثٍ رواه ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: وابن المبارك أدخل بينهما: أبا إدريس، فأيهما أصحُّ عندك؟

فقال:

- الصحيح ما يقوله أهل دمشق: ليس بينهما أبو إدريس.
- وقد وهم ابن المبارك في زيادته: أبا إدريس.

لأن:

- بسر بن عبيد الله: روىٰ عن واثلة، ولقيه.
- ولا أعلم أبا إدريس روىٰ عن واثلة شيئاً.
- وأهل الشام: أضبط لحديثهم من الغرباء».

العلل (١٠٩٢).

* * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث مداره علىٰ: واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الفنوي رضي الله عنهما:

ومدار الإسناد إليه علىٰ: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر:

وقد ٱختُلف عليه علىٰ وجوهٍ شتىٰ من طرقٍ شتى:

* **الأول: عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس:**

أخرجه مسلم (٩٧٣)، وأبو سعيد النقاش في أماليه (١٤) عن الحسن ابن الربيع البجلي.

وأخرجه الترمذي (١٠٥٠) عن هناد بن السري.

وأخرجه أيضاً (١٠٥٠)، وابن خزيمة (٧٩٤)، والحاكم ٣/ ٢١٨، والبيهقي ٢/ ٤٣٥، وأبو نعيم في الحلية (١٣٣٩٧)، وابن عساكر في تاريخه ١٠/ ١٥٧.

كلهم عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه الإمام أحمد (١٦٧٦٥) عن عتاب بن زياد، وعلي بن إسحاق.

وأخرجه عبد بن حميد (٤٧٣) عن زكريا بن عدي.

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج علىٰ مسلم (٢١٧٧) عن عبد الحميد بن صالح البرجمي.

وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١٨٩١)، وأبو نعيم (٢١٧٧) عن عبيد الله بن محمد بن حفص.

وأخرجه ابن حبان (٢٣٢٠) من طريق حبان بن موسىٰ.

وأخرجه أبو يعلىٰ (١٥١٤)، وفي المفاريد (٢٤)، وابن حبان (٢٣٢٤)، والطبراني (٤٣٤)، وابن عساكر ١٠/ ١٥٨ عن العباس بن الوليد النرسي.

وأخرجه الحاكم ٣/ ٢١٦ من طريق عبدان المروزي: عبد الله بن عثمان ابن جبلة.

الأحد عشر كلهم: عن عبد الله بن المبارك، به.

وفي بعض طرقه رووه بالسماع جميعاً: من بسر بن عبيد الله، إلىٰ أبي مرثد ﷺ.

*** الثاني: عبد الله بن المبارك، عن يزيد بن زيد بن جابر (أخي عبد الرحمن) عن بسر بن عبيد الله، من أبي إدريس:**

أخرجه ابن قانع (١٦٧٣) عن يعقوب بن غيلان، عن هناد بن السري.

وأخرجه أيضاً (١٦٧٣) عن محمد بن حميد بن نصر، عن محمد بن بكار.

وأخرجه أيضاً (١٦٧٣) عن يحيىٰ بن محمد بن البختري، عن عباس ابن الوليد النرسي.

ثلاثتهم: عن عبد الله بن المبارك، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبد الله، عن أبي إدريس، به.

هكذا ٱختلف هٰذا الطريق عن الذي قبله باختلاف شيخ ابن المبارك:

- في الطريق الأول: جعل شيخ ابن المبارك: (عبد الرحمن بن يزيد).

- وفي الطريق الثاني: جعل شيخ ابن المبارك: (يزيد بن يزيد).

وهذان الشيخان: أخوان جليلان، وكلاهما ثقة، ويزيد: أجلُّ، وأفقه. التقريب ومعه الكاشف (٤٠٤١) (٧٧٩١).

١- أما الطريق الأول - **عند ابن قانع هنا** -: رواه يعقوب بن غيلان، عن هنَّاد. وابن غيلان: مجهولٌ، وقد خالفه: الترمذي في الرواية عن هنَّاد؛ فجعله: عن هناد، عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد.

٢- وأما الطريق الثاني - **عند ابن قانع أيضاً** -: رواه محمد بن حميد ابن نصر، عن محمد بن بكار. ومحمد بن حميد: مجهول كذلك.

٣- وكذلك الطريق الثالث **-عند ابن قانع أيضاً-**: فرواه يحيىٰ بن محمد بن البختري، عن العباس بن الوليد. والبختري: مجهولٌ كذلك.

وقد خالفه: أبو يعلىٰ، وابن حبان، والطبراني، وابن عساكر؛ فجعلوه: عن العباس بن الوليد النرسي، عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد.

قال أبو محمد بن حزم في المحلىٰ (١٩٠٣) في حديثٍ آخر، في آخر كتاب النكاح: «رواه ابن قانع راوي كل بلية، عن يحيىٰ بن محمد البختري، الذي لا يعرف من هو».

وسيأتي بعده من الطرق؛ أنه من طريق: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

وإذا كان ذلك كذلك؛ فإن هٰذا الطريق (طريق يزيد) خطأٌ، يرجع إلىٰ طريق أخيه (عبد الرحمن بن يزيد) مع أن كليهما ثقةٌ.

*** الثالث: عبد الله بن المبارك، عن صفوان بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس:**

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٠٤٩) عن سهل بن عبد الله التستري، عن البزار: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، عن العباس النرسي، عن ابن المبارك، به.

هكذا ٱختلف هٰذا الطريق؛ باختلاف شيخ ابن المبارك، جعله هنا: صفوان بن عمرو !!

*** الوجه الرابع: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة، عن أبي مرثد** رضي الله عنهما:

هكذا بإسقاط (أبي إدريس الخولاني):

وله إليه ستة طرقٍ:

١- الوليد بن مسلم:

أخرجه مسلم (٩٧٣)، والترمذي (١٠٥٠)، والنسائي (٧٦١)، وفي الكبرىٰ (٨٣٨)، وابن عساكر ١٠/ ١٥٩ عن علي بن حجر السعدي.

وأخرجه الإمام أحمد (١٦٧٦٤)، ومن طريقه ابن عساكر ١٠/ ١٥٨.

وأخرجه ابن عساكر ١٠/ ١٥٩ من طريق علي بن المديني.

وأخرجه ابن خزيمة (٧٩٣) عن الحسين بن حريث.

وأخرجه الطحاوي (١٨٩١) عن حامد بن يحيىٰ.

وأخرجه الطبراني (٤٣٣) عن أسد بن موسىٰ.

وأخرجه ابن أخي ميمي (٦١)، وابن عساكر ١٠/ ١٥٩ عن داود بن رشيد.

وأخرجه البيهقي ٤/ ٧٩ عن إسحاق بن موسىٰ، وداود بن مخراق.

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج (٢١٧٧) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وأخرجه الطبراني في الشاميين (٥٨١) عن صفوان بن صالح.

الأحد عشر (علي بن حجر، والإمام أحمد، وابن المديني، وابن حريث، وحامد بن يحيىٰ، وأسد بن موسىٰ، وابن رشيد، وإسحاق بن موسىٰ، وابن مخراق، وأبو خيثمة، وصفوان) كلهم: عن الوليد بن مسلم؛ قال: سمعت عبد الرحمن بن يزيد بن جابر؛ قال: حدثني بسر ابن عبيد الله؛ أنه سمع واثلة، به.

٢- الوليد بن مزيد:

أخرجه أبو عوانة (١١٧٩)، وأبو يعلىٰ (١٥١٤)، والبيهقي ٤/ ٧٩، وابن عساكر ١٠/ ١٦٠ عن العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه.

٣- عيسىٰ بن يونس:

أخرجه أبو داود (٣٢٢٩) عن إبراهيم بن موسى الرازي، عن عيسىٰ ابن يونس.

٤- بكر بن يزيد الطويل:

أخرجه ابن عساكر ١٠/ ١٦٠ عن ابن المديني، عن بكر الطويل.

٥- صدقة بن خالد:

أخرجه الطحاوي (١٨٩١)، وابن أبي عاصم في الآحاد (٣١٦)، والطبراني (٤٣٣)، وفي الشاميين (٥٨٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٨٨٧) (٧٠٤٨)، وفي الحلية (١٤٢٥)، والحاكم ٣/ ٣١٨، وابن عساكر ٥٩/ ٣٧٨ كلهم من طريق صدقة بن خالد.

٦- بشر بن بكر:

أخرجه الطحاوي (١٨٩١)، وأبو عوانة (١١٧٩)، وابن عساكر ١٠/ ١٦٠ من طريق بشر بن بكر.

الستة جميعاً (الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وعيسىٰ بن يونس، وبكر الطويل، وصدقة، وبشر).

عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة، به.

وجميع هٰؤلاء الستة خالفوا عبد الله بن المبارك:

لم يذكروا في إسناده: أبا إدريس الخولاني.

*** الوجه الخامس:**

أخرجه ابن قانع (١٦٧٣) عن محمد بن حيان المازني، عن كثير بن يحيىٰ، عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر بن سعيد، عن واثلة، عن أبي مرثد، به.

- وافق من سبقوا في: إسقاط (أبي إدريس).

- وخالف من سبقوا في: نسب (بسر) جعله: بن سعيد، وهو وهمٌ، صوابه «بن عبيد الله».

* **الوجه السادس:**

وأخرجه ابن قانع أيضاً (١٦٧٥) عن عبدان المروزي، عن قتيبة بن سعيد، عن محمد بن دينار، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن مكحول، عن واثلة، عن أبي مرثد، به.

* هكذا قال محمد بن دينار: عن عبد الرحمن بن يزيد، عن (مكحول): تفرد بجعله: عن مكحول!! وما أظنه إلا من مناكير ابن دينار.

ومحمد بن دينار الأزدي الطَّاحي، أبوبكر بن أبي الفرات البصري:

روىٰ له: أبو داود، والترمذي، وهو صدوقٌ، سيء الحفظ، ورمي بالقدر، وتغير قبل موته. كذا قال ابن حجر في التقريب.

فقد ضعفه أبو داود، ونص علىٰ تغيره، وكذلك الدارقطني، وأبو زرعة؛ وقال: ضعيف الحديث جداً، وقال في رواية: صدوق، وكذلك وقع الاَختلاف من ابن معين، والنسائي، وابن حبان، ولهٰذا ذكره في الثقات، وفي المجروحين، وساق ابن عدي بعض مناكيره، وأما أبو حاتم فقال: لا بأس به.

والحاصل؛ أنه: ضعيفٌ، تفرد بمناكير.

وانظر: التقريب ومعه التحرير (٥٨٧٠).

*** الدراسة:**

أولاً: حاصل الخلاف في إسناد هٰذا الحديث:

١- رواية ابن المبارك؛ جعله:

عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلة، به.

٢- رواية الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وعيسىٰ بن يونس، وبكر ابن يزيد الطويل، وصدقة بن خالد، وبشر بن بكر؛ جعلوه جميعاً:

عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة، به.

بإسقاط «أبي إدريس» من إسناده.

وكذلك وقع بإسقاطه في الوجهين (الخامس والسادس) في تخريجه.

ثانياً: أقوال الأئمة في إعلال هٰذِه الزيادة:

للأئمة النقاد في الحكم علىٰ هٰذِه الزيادة؛ في إسناده «أبي إدريس» ثلاثة مذاهب:

*** المذهب الأول: من قال بتخطئة الزيادة، وجعل الوهم من ابن المبارك:**

١- قال أبو حاتم - كما هنا في هٰذِه المسألة -:

«- الصحيح ما يقوله أهل الشام: ليس بينهما أبو إدريس.

- وقد وهم ابن المبارك في زيادته: أبا إدريس.

لأنَّ:

- بسر بن عبيد الله: روىٰ عن واثلة، ولقيه.

- ولا أعلم أبا إدريس روىٰ عن واثلة شيئاً.

- وأهل الشام: أضبط لحديثهم من الغرباء».اهـ.

٢- وقال أبو حاتم في إعلاله لحديث «لا تصلوا على القبور» وإسناده كإسناد حديثنا هٰذا، في العلل (٢١٣)؛ قال: «يرون أن ابن المبارك وهم في هٰذا الحديث: أدخل (أبا إدريس) بين بُسر بن عبيد الله، وبين واثلة.

ورواه: (عيسىٰ بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم): عن ابن جابر، عن بُسر بن عبيد الله؛ قال: سمعت واثلة؛ يحدث عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

قال أبي: بُسرٌ قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يُحدِّث بُسرٌ، عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، فظن أن هٰذا مما روىٰ: عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع - هٰذا الحديث -: بُسرٌ، من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام: أعرف بحديثهم».

وكرَّره في المسألة (١٠٢٩).

٣- قال الترمذي - بعد روايته -: «وليس فيه: عن أبي إدريس، وهٰذا الصحيح».

٤- وقال البخاري - فيما نقله عنه الترمذي في الموضع السابق -: «قال محمدٌ: وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك، وزاد فيه: (عن أبي إدريس الخولاني).

وإنما هو: بسر بن عبيد الله، عن واثلة، هكذا روىٰ غير واحدٍ: عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه: (عن أبي إدريس).

وبسر بن عبيد الله: قد سمع من واثلة بن الأسقع». اهـ.

٥- وقال ابن أبي عاصم في الآحاد (٣١٦) بعد أن روىٰ طريق صدقة ابن خالد:

«- ورواه أيوب بن سويد، والوليد بن مسلم؛ فقالا: عن بسرٍ؛ قال:

سمعت واثلة بن الأسقع.

- وقال ابن المبارك: عن بسرٍ، سمعت: أبا إدريس، عن واثلة، وأخطأ.

- وصدقة: من أثبتهم في ابن جابر».

٦- وقال أبو عبد الله الحاكم في المستدرك ٣/ ٢١٨:

«- وقد تفرد به: عبد الله بن المبارك، بذكر أبي إدريس الخولاني فيه: بين بسر بن عبيد الله، وواثلة.

- وقد رواه (بشر بن بكر، والوليد بن مزيد) عن بسرٍ، سمعت واثلة بن الأسقع». (يعني: ليس فيه ذكر أبي إدريس).

٧- وقال ابن عساكر في تاريخه ١٠/ ١٥٩:

«- كذا قال ابن المبارك، ووهم فيه.

- فإن بُسراً: سمعه من واثلة نفسه، ليس فيه: أبو إدريس.

- وكذلك رواه عن ابن جابر: (الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وبكر بن يزيد الطويل)».

٨- وأيضاً في ١٠/ ١٦٠؛ نقل عن الإمام أحمد؛ أنه قال في هٰذا الحديث: إسناده جيد.

وروىٰ أبوبكر أحمد بن هانئ الأثرم، قلت للإمام أحمد: ابن المبارك يُدخل فيه: أبا إدريس؟ فقال: نعم، وقال غيره: عن بُسر بن عبيد الله؛ قال: سمعت واثلة، فقال الهيثم بن خارجة:

ما صنع ابن المبارك شيئاً !! هٰذا (صدقة، والوليد، وذكر ثالثاً): عن بُسر بن عبيد الله، ليس فيه: أبا إدريس».

٩- وقال الدارقطني في العلل ٧/ ٤٣ (١١٩٩):

«يرويه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، واختلف عنه:

- فرواه الوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد، وبكر بن يزيد الطويل، ومحمد بن شعيب، وأيوب بن سويد، وغيرهم): عن ابن جابر، عن بُسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد.

- **وخالفهم** (عبد الله بن المبارك، وبشر بن بكر) فروياه: عن ابن جابر، عن بسر، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد.

- **والمحفوظ**: ما قاله الوليد ومن تابعه، عن ابن جابر: لم يذكر أبا إدريس.

- ورواه وهيب بن خالد، عن ابن جابر - بإسنادٍ آخر - عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي سعيد الخدري، ولم يتابع عليه.

[ابن ماجه (١٥٦٤)].

- **والصحيح**: حديث واثلة، عن أبي مرثد». اهـ.

*** المذهب الثاني: من قال بتخطئة الزيادة، وجعل الوهم من ابن جابر:**

في مسائل أبي داود للإمام أحمد (٢٠١٢):

«قال الإمام أحمد: ليس واثلة بذاك القديم، ينبغي أن يكون هٰذا من: ابن جابر». يعني: أن زيادة (أبي إدريس) من وهم عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

*** المذهب الثالث: تصحيح الوجهين، واعتباره من المزيد في متصل الأسانيد:**

١- وهٰذا ظاهر صنيع الإمام مسلم في صحيحه؛ حيث ساق بإسناده الروايتين جميعاً في صحيحه، لم يزد علىٰ ذلك.

٢- وهو مثالٌ عند الخطيب البغدادي في كتابه تمييز المزيد في متصل الأسانيد كما في ٱتحاف المهرة ١٣/ ٦٤ (١٦٤٣٦)، ١٣/ ٦٤٥ (١٧٢٤٦).

٣- وتبعه عليه ابن الصلاح في مقدمته في: (النوع السابع والثلاثون) من علوم الحديث، وكذلك تتابع عليه من صنفوا في علم مصطلح الحديث.

ثالثاً: حاصل القرائن في إعلال هٰذِه الزيادة:

ذكر أبو حاتم ثلاث قرائن في إعلال هٰذِه الزيادة:

١- **الإعلال (بلزوم الطريق)** الذي يظهر من إعلال أبي حاتم؛ قال: «بُسر بن عبيد الله: روىٰ عن واثلة، ولقيه».

وقال في المسألتين (٢١٣) (١٠٢٩) كما تقدم:

«بُسرٌ قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بُسرٌ، عن

أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، فظن أن هٰذا مما روىٰ - يعني: ابن المبارك - عن أبي إدريس، عن واثلة».

وقد وجدت من خلال الموسوعات الآلية الحديثية:

أن بُسراً يروي عن أبي إدريس: ثلاثين متناً، عن جمعٍ من الصحابة ﷺ.

وقد روى ابن المبارك: (عن بسرٍ، عن أبي إدريس) من هٰذِه الأحاديث حديثين فقط - غير هٰذا الحديث -:

أحدهما: عن النواس بن سمعان ﷺ.

وثانيهما: عن حذيفة بن اليمان ﷺ.

٢- **الإعلال (بأنه لا يجيء)** أو (لا يستوي) كما نص عليه أبو حاتم؛

قال: «ولا أعلم أبا إدريس روىٰ عن واثلة شيئاً».

وقال في المسألتين (٢١٣) (١٠٢٩) كما تقدم أيضاً:

«وقد سمع هٰذا الحديث: بُسرٌ، من واثلة نفسه».

وهٰذا الإعلال قويٌ جداً.

فإنني لم أقف علىٰ رواية أبي إدريس، عن واثلة، فإنه لم يرو عنه شيئاً البتة، بعد البحث والتقصي في كل ما لدي من المراجع والموسوعات الآلية الحديثية.

٣- الإعلال بتفضيل وتقديم أهل بلد الراوي علىٰ من سواهم:

وهٰذا أصلٌ في الإعلال؛ ولهٰذا نص عليه أبو حاتم؛ فقال:

«وأهل الشام: أضبط لحديثهم من الغرباء».

وفي المسألتين المذكورتين سابقاً؛ قال:

«لأن أهل الشام: أعرف بحديثهم».

* فالذي روىٰ بالزيادة هو: عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم، التركي، ثم المروزي: الإمام، شيخ الإسلام، علامة زمانه، جمع الله له الحديث، والفقه، والعربية، وأيام الناس، والشجاعة، والجهاد، والسخاء، والتجارة، والشعر، والمحبة عند الفرق. مات ١٨١ هـ رحمه الله.

ولم يوافق ابن المبارك عليه أحدٌ؛ إلا بشر بن بكر البجلي التنيسي الدمشقي الأصل.

كما ذكره الدارقطني في الدراسة تحت رقم (٩) من أقوال المعلين للزيادة لٰكن ينبغي أن يعلم:

أنه قد ٱختلف علىٰ بشر بن بكر هٰذا - إن لم يكن ما ذكره الدارقطني

سبق قلم - فقد رواه موافقاً للشاميين، كما تقدم في تخريجه، وسيأتي ذكره بعد قليل.

* وأما أولئك النفر الذي خالفوا ابن المبارك (كما في التخريج) فهم:

١- الوليد بن مسلم الدمشقي.

٢- الوليد بن مزيد البيروتي.

٣- عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ساكن الشام.

٤- بكر بن يزيد الطويل الحمصي.

٥- صدقة بن خالد الأموي مولاهم الدمشقي.

٦- بشر بن بكر التنيسي البجلي الدمشقي.

٧- أيوب بن سويد أبو مسعود الحميري الرملي (ذكره ابن أبي عاصم في الآحاد، والدارقطني في العلل كما تقدم في الدراسة).

٨- محمد بن شعيب بن شابور أبو عبد الله الدمشقي ثم البيروتي (ذكره الدارقطني في العلل، كما تقدم في الدراسة).

وكل هٰؤلاء من الشاميين كما ترىٰ.

ويؤيد هٰذِه الطرق: ما جاء في الوجهين (الخامس، والسادس) في التخريج كما تقدم.

*** وبعد عرض هٰذِه القرائن الثلاث: تتجلى الحقائق الثلاث:**

أ- ٱنكشاف وجوه إعلال هٰذِه الزيادة.

ب- وبُعد القول بأنها من المزيد في متصل الأسانيد.

ج- وبُعد القول بأن الوهم من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

* * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم في تخريجه والدراسة؛ يظهر بالدلائل:

أن هٰذِه الزيادة في إسناده وهمٌ، وأن الظاهر أنها وهمٌ من الإمام الحافظ عبد الله بن المبارك رحمه الله، والله تعالىٰ أعلم.

وقد تقدم أن: أبا إدريس الخولاني لا يروي: عن واثلة بن الأسقع شيئاً، فهٰذا الإسناد: (أبو إدريس، عن واثلة) معلول بعلة (**لا يجيء**) والله أعلم.

الحديث الرابع عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

وسمعتُ أبي، وحدثنا عن: إسحاق بن بهلول الأنباري، عن الحسن ابن علي بن عاصم، عن الأوزاعي، عن واصل، عن أبي قلابة:

أنه كان لا يرىٰ بأساً أن يستقرض الرجل الخبز؛ من الجيران».

أو قال: الرغيف.

قال أبي:

الحسن بن علي بن عاصم: مات قديماً، لم يدركه، وهو شيخٌ.

وهٰذا الحديث لا أدري كيف هو؟!

(واصل، عن أبي قلابة: لا يجيء).

ولا أعلم أحداً روىٰ هٰذا عن الأوزاعي غيره». اهـ.

العلل (١١١٧).

* * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الأثر مداره على: الحسن بن علي بن عاصم:

وله إليه ثلاثة طرق:

أخرجه الإمام أحمد في العلل ٢/ ٥٤٢ (٣٥٧٢)، ومن طريقه الخطيب في تاريخه ٧/ ٣٦٣.

وأخرجه بحشل في تاريخ واسط ص ١٤٦ من طريق علي بن سليمان.

وأخرجه أبو حاتم - هنا - عن إسحاق بن بهلول.

ثلاثتهم: عن الحسن بن علي بن عاصم، عن الأوزاعي، به.

زاد بحشل في آخره: «فيعطي أكبر منه أو أصغر، فقال: لا بأس به».

هٰذا؛ وقد روي الحديث من وجه آخر، بلفظ بحشل، من حديث عائشة رضي الله عنها:

رواه ابن عدي في الكامل ٦/ ٢١٧٠ من طريق محمد بن عبد الملك الأنصاري، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**لا بأس أن يستقرض القوم - من جيرانهم - الخبز، فيقضون أصغر منه، أو أكبر**».

ثم قال ابن عدي: وهٰذِه الأحاديث: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة - بهٰذا الإسناد - مناكير كلها؛ لا يرويها عن الزهري غير محمد ابن عبد الملك، وهو: ضعيفٌ جداً.

*** الدراسة:**

أولاً: ترجمة الحسن بن علي بن عاصم:

الحسن بن علي بن عاصم بن صهيب الرومي، أبو محمد التيمي مولاهم، الواسطي.

روىٰ عن: الأوزاعي، وأيمن بن نابل، وعمر بن سعيد بن أبي حسين.

وروىٰ عنه: أخوه عاصم بن علي، والإمام أحمد، وغيرهما.

وروىٰ له الإمام أحمد في المسند.

مات في حياة والده، ووالده مات وقد جاوز التسعين سنة ٢٠١هـ.

قال الإمام أحمد - وقد حدَّث عنه؛ وعن أخيه عاصم بأحاديث -: وكان حسن أعقل من أبيه، ومن أخيه.

وقال مرةً: كان أعقل أهل بيته، جاء مرةً ذات يومٍ، ونحن علىٰ باب هشيم، فقمت إليه، فسألته، أو قال: فساءلته.

وقال أيضاً: رأيته، وسمعت منه: حديثين، أو ثلاثة.

قال ابن معين: لا يفلح من آل عاصم بن صهيب الرومي أحداً.

وقال مرةً: علي بن عاصم: ليس بشيء، ولا ابنه عاصم، ولا ابنه الحسن.

وقال مرةً: علي بن عاصم: ليس بثقةٍ، ولا ولده.

وقال يعقوب بن شيبة: طعن ابن معين في عاصم بن علي، وفي أبيه، وفي أخيه.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وهنا في العلل؛ قال: شيخٌ.

وقال ابن الجعد: كان الحسن بن علي بن عاصم عند شعبة كالولد.

وقال ابن عدي: لم أر للحسن بن علي بن عاصم كثير حديثٍ؛ إلا ما حدثناه محمد بن يحيىٰ، عن عاصم، من أخيه الحسن بن علي، عن الأوزاعي، وعن غيره، وكلها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به، بمقدار ما يرويه.

وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: مات في حياة أبيه.

ونقل عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه، قلت: إن الناس يقولون: كان يترفض، قال: لا، ولكنه رجل صاحب لسان، دخل على الملوك، وكان له سخاء، ولم يكن يتواضع.

وقال ابن المديني: رأيته؛ فلم أكتب عنه.

ونقل الذهبي في المغني مقالة ابن عدي، وفي الديوان؛ قال: لين، ثم نقل مقالة ابن عدي.

والحاصل: أنه لين الحديث.

الجرح والتعديل ٣/ ٢١، الجامع لعلوم الإمام أحمد ١٦/ ٤٥٥، الضعفاء الكبير ١/ ٢٣٥، الكامل لابن عدي ٢/ ٧٣٤، موسوعة أقوال ابن معين ١/ ٤٥٨، الثقات لابن حبان ٨/ ١٧٠، تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٣، الضعفاء لابن الجوزي ١/ ٢٠٦، المغني ١/ ١٦٣، الديوان ص ٥٩، تعجيل المنفعة ١/ ٤٤٦، اللسان ٣/ ٧٦.

ثانياً: ترجمة إسحاق بن بهلول:

إسحاق بن بهلول بن حسان، أبو يعقوب، التنوخي، الأنباري.

روىٰ عن: أبيه، وابن عيينة، ويحيى القطان، وابن مهدي، ووكيع.

وروىٰ عنه: إبراهيم الحربي، وابن أبي الدنيا، والمحاملي، وغيرهم.

ليس له روايةٌ في الستة، ولا في المسند، وهو من أقران الإمام أحمد.

ولد بالأنبار سنة ١٦٤ هـ، وبها مات آخر سنة ٢٥٢ هـ، وقد قارب التسعين، فقد ولد مولد الإمام أحمد، ومات بعده بإحدىٰ عشرة سنةً.

قال الخطيب: صنَّف في القراءات، وصنف المسند، وصنف في الفقه، وله مذهب واختيار - يعني أنه مجتهدٌ لا يقلد - ثم قال: وكان ثقةً.

قال ابن صاعد: حدَّث من حفظه ببغداد خمسين ألف حديث، لم يخطئ في شيء منها.

قال الذهبي: كذا فليكن الحفظ؛ وإلا فلا.

وقال: الحافظ الثقة العلامة.

وكان إماماً في السنة، شديداً علىٰ أهل الأهواء.

وقال في ترجمة ابنه: أحمد بن إسحاق: كان أبوه من كبار الحفاظ، لقي ابن عيينة وطبقته، وهم من بيت العلم والجلالة.

والحاصل: أنه حافظٌ، ثقةٌ، عالمٌ فقيهٌ، صاحبُ سنةٍ.

الجرح والتعديل ٢/ ٢١٤، الثقات لابن حبان ٨/ ١١٩، تاريخ بغداد ٦/ ٣٦٦، النبلاء ١٢/ ٤٨٩، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٨، شذرات الذهب ٢/ ١٢٦.

ثالثاً: ترجمة واصل:

واصل بن أبي جميل، أو ابن أبي جميلة، أبوبكر السلاماني - من بني سلامان - الشامي، من أهل جبل الجليل، من أعمال صيدا وبيروت، من ساحل دمشق.

روىٰ عن: مجاهد، ومكحول، وعطاء، وطاووس، والحسن.

وروىٰ عنه: الأوزاعي، وعمر بن موسى الوجيهي الكذَّاب !!

وروىٰ له: أبو داود في المراسيل فقط.

قال أبو حاتم: روي عنه الأوزاعي، أحاديثه مراسيل، لا يوجد فيها مسند.

وقال البخاري: روىٰ عنه الأوزاعي أحاديث مرسلة، قال الخطيب: لا يوجد فيها مسند.

قال الإمام أحمد: حديث الأوزاعي، عن أبي بكرٍ، عن مجاهد: هو واصل بن أبي جميل.

قال يحيى القطان: ما أدري ما واصل بن أبي جميل هٰذا؟ وأبىٰ أن يروي عنه من حديث الأوزاعي شيئاً.

قال أبو داود: لما هرب الأوزاعي من عبد الله بن علي بن عبد الله بن العباس؛ كان مختبئاً عند واصل بن أبي جميل.

ونقل العباس بن الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي؛ قوله: ما تهنيت قط بضيافة أحدٍ ما تهنيت بضيافتي عنده، وكان خبأني في هري العدس، فإذا كان العشاء جاءت الجارية فأخذت من العدس، فطبخت، ثم جاءتني به،

فكان لا يتكلف لي، فتهنيت بضيافته.

وفي معجم ابن الأعرابي، عن الإمام أحمد؛ أنه قال: مجهولٌ، ما روىٰ عنه غير الأوزاعي.

قال ابن معين: مستقيم الحديث، وقال في روايةٍ أخرىٰ: لا شيء.

وذكره ابن حبان في الثقات.

واختار الذهبي في كتبه في الضعفاء مقالة ابن معين: «لا شيء».

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.

والحاصل: أنه مجهولٌ، ورواياته مراسيل، ورواية الوجيهي الكذاب عنه لا تزيده إلا بلاءً وضعفاً.

التاريخ الكبير ٨/ ١٩٣، الجرح والتعديل ٩/ ٣٠، الأسامي والكنىٰ للحاكم ٢/ ١١٩، الثقات لابن حبان ٧/ ٥٥٩، تاريخ دمشق ٦٢/ ٣٧٥، تهذيب الكمال ٣٠/ ٣٩٨، الميزان (٨٨٠٥)، المغني في الضعفاء ٢/ ٣٧٩ (٦٨٢٠) الديوان ص ٣٢٨ (٤٥٢٠)، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠١، التقريب (٧٣٨١).

رابعاً: قول أبي حاتم: «الحسن بن علي بن عاصم مات قديماً، لم يدركه - يعني: إسحاق بن بهلول - وهو شيخٌ».

- أراد أبو حاتم: أن إسحاق بن بهلول؛ لم يدرك الحسن بن علي بن عاصم.

- ولم يرد أبو حاتم: أن الحسن بن علي بن عاصم؛ لم يدرك الأوزاعي، هٰذا لم يقله أحدٌ.

هكذا قال رحمه الله؛ والواقع يشهد بخلافه:

- فإن ابن بهلول: ولد سنة ١٦٤ هـ، ومات سنة ٢٥٢ هـ، وله ٨٨ سنة.

- والحسن بن علي بن عاصم: مات في حياة والده، ووالده مات سنة ٢٠١هـ،

- فبين ولادة ابن بهلول ووفاة الوالد (علي بن عاصم): سبعٌ وثلاثون سنةً.

- وعليه؛ فليكن بين مولد ابن بهلول، وبين وفاة شيخه: الحسن بن علي بن عاصم: قريباً من خمسٍ وثلاثين عاماً، أو حتىٰ ثلاثين عاماً.

فلاشك - والحالة هٰذِه - أن ابن بهلول قد أدرك شيخه الحسن بن علي ابن عاصم لا محالة.

فلعل ذهن الإمام أبي حاتم رحمه الله قد ٱنصرف إلىٰ (تقدم موته) في حياة أبيه فقط، ولم يلتفت إلىٰ (تقدم ولادة) ابن بهلول، والله تعالىٰ أعلم.

خامساً: أن إسحاق بن بهلول قد توبع في روايته عن شيخه:

تُوبع علىٰ شيخه: الحسن بن علي بن عاصم؛ من طريقين، أحدهما: الإمام أحمد رحمه الله، عن الحسن بن علي بن عاصم، به،

كما تقدم في التخريج.

سادساً: قول أبي حاتم: «وهٰذا الحديث، لا أدري كيف هو؟!

(واصل، عن أبي قلابة): لا يجيء».

- **أما واصل**؛ فقد سبق بيان حاله، وأنه: مجهولٌ، يروي المراسيل فقط.

فلا غرو أن يرسل روايته عن أبي قلابة.

- وأما أبو قلابة: عبد الله بن زيد الجرمي البصري التابعي؛ فهو: الثقة الفقيه العابد الكبير، روىٰ له الستة جميعاً.

يؤكده:

- أنني لم أقف في ترجمة كلٍ منهما علىٰ ذكر الآخر مطلقاً، لا في تلاميذ أبي قلابة، ولا في شيوخ واصل.

- وأنني تتبعت بالبرامج الإلكترونية؛ فلم أظفر بإسنادٍ يرويه (واصل، عن أبي قلابة)؛ غير هٰذا الموضع.

وهٰذا مصداق ما ٱنتهىٰ إليه الإمام أبو حاتم رحمه الله.

سابعاً: قول أبي حاتم: «ولا أعلم أحداً روىٰ هٰذا عن الأوزاعي غيره».

هكذا قال رحمه الله؛ وهو كذلك.

لم أقف عليه عن الإمام الأوزاعي؛ إلا من طريق الحسن بن علي بن عاصم وحده، رغم وفرة أصحاب الأوزاعي، وكثرة الخلق الذين يروون عن الأوزاعي، فكأن أبا حاتم - لهٰذا - يعلق التعليل فيه، ويُعصِّب العلة على: الحسن بن علي بن عاصم.

وهٰذا - في ٱجتهادي القاصر - لا حاجة إليه؛ لثلاثة أسباب:

١- لأن (واصل) باقعةٌ في الإسناد من جهة حاله، ومن جهة إرساله، حيث لا يُعرف له مسندٌ مطلقاً.

٢- ولأن (الأوزاعي) معروفٌ بروايته عن واصل، بالحال التي جرت بينه وبينه، ولولا الأوزاعي حمل عنه، وتساهل في أمره؛ لم يكن شيئاً مذكوراً.

٣- ولأن الناس رفضوا قبول رواية الأوزاعي عنه، وأعرضوا عن روايته؛ وإن كانت من طريق الأوزاعي؛ لضعف حالها.

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم تبين أن قول أبي حاتم «واصل، عن أبي قلابة: لا يجيء» **يعني**: أنه لا أصل لرواية واصلٍ عن أبي قلابة رحمه الله؛ فهو لم يسمع منه شيئاً، فعلته الانقطاع بينهما، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي؛ عن حديثٍ: - رواه: يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الله ﷻ حرَّم بيع: الخنازير، والميتة، والأصنام» فقال رجلٌ: فما ترىٰ في شحوم الميتة؛ يُدَّهنُ بها.

فقال: «لعن الله اليهود .» الحديث.

قلت: ورواه أيضاً:

حاتم بن إسماعيل، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عَبَدَة، عن عبد الله بن عمروٍ، عن النبي ﷺ، مثله.

قلت: فأيهما أصحُّ؟

قال أبي:

- حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء: هو من حديث: محمد بن إسحاق، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ.

- ولا أعلم يزيد بن أبي حبيب سمع من عطاءٍ شيئاً.

- ولا أعلم أحداً من المصريين روىٰ هٰذا الحديث، عن: يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمروٍ، عن النبي ﷺ.

- فإن كان عبد الحميد سمعه وحفظه؛ فإن: محله الصدق». اهـ.

العلل (١١٤٠).

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث مداره علىٰ: يزيد بن أبي حبيب:

وقد ٱختُلف عنه في رواية هٰذا الحديث علىٰ وجهين:

- مرةً: من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

- ومرةً: من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

*** أما الوجه الأول: يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه:**

وله إليه طريقان:

الطريق الأول: عبد الحميد بن جعفر:

وله إليه طريقان:

١- أبو عاصم النبيل: الضحاك بن مخلد: وله إليه ستة طرقٍ:

أخرجه البخاري - تعليقاً - بعد حديث (٢٢٣٦).

وأخرجه مسلم (١٥٨٣)، والبيهقي ٦/ ١٢ عن محمد بن المثنىٰ.

وأخرجه أبو داود (٣٤٨٦)، وأبو عوانة (٥٣٥٠) عن محمد بن بشار.

وأخرجه أبو عوانة (٥٣٥٠) عن عباس الدوري.

وأخرجه أيضاً (٥٣٥٠)، والبيهقي ٦/ ١٢ عن أبي قلابة.

وأخرجه الإمام أحمد (١٤٠٨٦).

ستتهم: عن أبي عاصم، به.

٢- أبو أسامة حماد بن أسامة: وله إليه طرقٌ:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢١٩٢٦) (٢٢٥٥٩) (٣٧٩٤٢)، وعنه مسلم (١٥٨٣).

وأخرجه مسلم (١٥٨٣)، وأبو يعلىٰ (١٨٧٣)، وابن حبان (٤٩٣٧) عن محمد بن عبد الله بن نمير.

وأخرجه أبو عوانة (٥٣٥٢) عن أبي بكر الجعفي.

وأخرجه الطوسي في مستخرجه (١١٩٨) عن محمد بن عبادة الواسطي، وجماعةٍ آخرين.

كلهم: عن أبي أسامة، به.

وهما (أبو عاصم، وأبو أسامة) عن عبد الحميد بن جعفر.

* وفي إسناد أبي عاصم النبيل - عند الإمام مسلم -:

عن عبد الحميد بن جعفر، حدثني يزيد بن أبي حبيب؛ قال: كتب إليَّ عطاء، أنه سمع جابر بن عبد الله».

وكذلك وقع في إسناده عند الإمام أحمد في المسند، وعند البيهقي كذلك.

الطريق الثاني: الليث بن سعد:

وله إليه تسعة طرقٍ:

١- قتيبة بن سعيد:

أخرجه البخاري (٢٢٣٦) (٤٢٩٦)، وعنه البغوي في شرح السنة (٢٠٤٠).

وأخرجه مسلم (١٥٨٣).

وأخرجه أبو داود (٣٤٨٦)، ومن طريقه ابن عبد البر في الأستذكار (٣٦٥٣٧).

وأخرجه الترمذي (١٢٩٧).

وأخرجه النسائي (٤٢٥٦) (٤٦٦٩)، وفي الكبرىٰ (٤٥٦٦)،

(٦٢١٨).

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٩٤) عن موسىٰ بن هارون.

وأخرجه البيهقي ٦/ ١٢ من طريق محمد بن أيوب.

وأخرجه أيضاً ٩/ ٣٥٣ من طريق أحمد بن سلمة.

ثمانيتهم: عن قتيبة بن سعيد، به.

عن جابر ﷺ، أنه سمع رسول الله ﷺ؛ يقول - عام الفتح، وهو بمكة -: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، فقيل: يا رسول الله؛ أرأيت شحوم الميتة؛ فإنها يطلىٰ بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس، فقال: لا؛ هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ - عند ذلك -: قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرَّم شحومها، جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه».

قال أبو عاصم: حدثنا عبد الحميد، حدثنا يزيد: كتب إليَّ عطاءٌ: سمعتُ جابراً ﷺ، عن النبي ﷺ.

ولفظ مسلم مثله تماماً، وفيه قال:

«إن الله لما حرَّم عليهم شحومها؛ أجملوه» وذكر أيضاً كتابة عطاء إلىٰ يزيد بن أبي حبيب.

٢- أبو الوليد الطيالسي:

أخرجه ابن الجارود (٥٦١) عن محمد بن يحيىٰ.

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٥٣٦٠) عن يزيد بن سنان.

وهما: عن أبي الوليد الطيالسي، به.

٣- حجاج بن محمد المصيصي الأعور:

أخرجه الإمام أحمد (١٤٠٦٣) عنه، به.

٤- عيسىٰ بن حماد بن مسلم التجيبي:

أخرجه ابن ماجه (٢١٦٧) عنه، به.

٥- يونس بن محمد المؤدب:

أخرجه أبو عوانة (٥٣٥٤) عن الصغاني، عن يونس، به.

٦- شعيب بن الليث بن سعد:

أخرجه أبو عوانة (٥٣٥٣)، والطحاوي في المشكل (٥٣٦٠) عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث، به.

وفي رواية شعيب - هٰذِه - صرَّح بالسماع بين يزيد وعطاء.

٧- عبد الله بن صالح أبو صالح المصري:

أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٩/ ٤٢ من طريق مطلب بن شعيب، عن عبد الله بن صالح، به.

٨- سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي:

أخرجه ابن المنذر (٨٦٧) عن محمد بن إسماعيل الصائغ، عن سعيد ابن سليمان، به.

٩- يحيىٰ بن عبد الله بن بكير:

أخرجه البيهقي ٦/ ١٢ من طريق ابن بكير، به.

التسعة جميعاً: عن الليث بن سعد.

وكلاهما (عبد الحميد بن جعفر، والليث بن سعد) عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر ﷺ.

*** وقد تُوبع (يزيد بن أبي حبيب) في الرواية عن عطاء، عن جابر:**

تابعه:

جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي المصري:

أخرجه الإمام أحمد (١٤٢٤٦)، وابن وهب في الموطأ (٥٧)، والطبراني في الأوسط (٨٩١٤) (٩٠٥٣)، والدقاق في معجم مشايخه (٢٢) من طرقٍ:

عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن عطاء، عن جابر ﷺ، به.

- ولم يذكر جعفر سماعه من عطاء.

- بل لم يرو جعفر بن ربيعة، عن عطاء: غير هٰذا الحديث.

*** أما الوجه الثاني: يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عَبَدَة، أو: الوليد بن عَبَدَة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ:**

وله إليه طريقان:

- **الطريق الأول: عبد الحميد بن جعفر:**

أخرجه البيهقي ١٠/ ٢٢٠، وابن عبد البر في التمهيد ١/ ٢٤٧ من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي؛ قال: حدثنا

أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، به.

وسمَّى الراوي: (عمرو بن الوليد بن عَبَدَة)، به.

ولفظه:

«من كذب عليَّ متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار، وإن الله ورسوله حرّما: الخمر، والميسر، والكوبة، والغُبَيْراء».

- **الطريق الثاني: محمد بن إسحاق:**

أخرجه أبو داود (٣٦٨٥) عن موسىٰ بن إسماعيل.

وأخرجه الطحاوي في المعاني (٤٢٦٣) عن أسد بن موسىٰ.

وأخرجه يعقوب بن سفيان ٢/ ٣٠٠، والبيهقي ١٠/ ٢٢٠ عن حجاج بن منهال.

وأخرجه المزي في تهذيب الكمال ٣١/ ٤٥ عن عبد الأعلىٰ بن حماد.

أربعتهم: عن حماد بن سلمة.

وأخرجه البزار (٢٤٥٤) من طريق محمد بن سلمة الحراني.

وهما (حماد بن سلمة، ومحمد بن سلمة) عن محمد بن إسحاق، به.

وسمَّى الراوي: (الوليد بن عَبَدَة)، به، بلفظ عبد الحميد بن جعفر السابق.

لكن زاد أبو داود في روايته: «وكل مسكرٍ حرامٌ».

وكلاهما (عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق) عن يزيد بن أبي حبيب، به.

وانظر الخلاف في ٱسم الراوي في تهذيب الكمال ٣١/ ٤٥، وقال المزي: «والحديث معلولٌ» وكذلك قال الذهبي في الميزان ٤/ ٣٤١.

* **الدراسة:**

أولاً: ترجمة مدار الإسناد:

يزيد بن أبي حبيب: سويد، أو: قيس، أبو رجاء الأزدي مولاهم، المصري، وهو من صغار التابعين.

روىٰ عن: عكرمة، وعطاء، ونافع، وسويد بن قيس، وغيرهم من كبار التابعين.

روىٰ عنه: عبد الحميد بن جعفر، وابن إسحاق، والليث، وابن لهيعة، وخلقٌ من المصريين.

روىٰ له: الستة جميعاً. ولد سنة ٥٣ هـ، ومات سنة ١٢٨ هـ.

قال الليث بن سعد: يزيد عالمنا وسيدنا.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث.

وقال أبو زرعة: مصريٌ ثقةٌ.

وقال العجلي: مصريٌ تابعيٌ ثقةٌ.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن يونس: كان مفتي أهل مصر في زمانه، وكان حليماً عاقلاً، وكان أول من أظهر العلم بمصر، والكلام في الحلال والحرام، ومسائل، وقيل بأنهم قبل ذلك كانوا يحدثون في الملاحم والفتن والترغيب في الخير.

قال ابن لهيعة: كان أسود نوبياً، كأنه فحمةٌ.

وقد تكلم الأئمة في رواياته المرسلة، وعدُّوا له جملةً من المراسيل، ونصوا أنه: لم يدرك أحداً من الصحابة، فروايته عنهم مرسلة: لا علياً، ولا عقبة بن عامر، ولا ابن عمر، ولا سهل بن معاذ، ولا أبا الطفيل، ولا غيرهم من الصحابة ﷺ.

بل روايته - عند بعضهم - مرسلةٌ؛ حتىٰ عن جماعةٍ التابعين:

عن عطاء: روىٰ عنه كتابةً، واحتج بها الشيخان: البخاري ومسلم، وعن نافع، وعن الزهري: روىٰ عنهما بالإجازة.

وقال الذهبي: الإمام الكبير الفقيه، كان حجةً حافظاً للحديث.

وقال أيضاً: الإمام الحجة مفتي الديار المصرية، كان من جلة العلماء العاملين، ٱرتفع بالتقوىٰ، مع كونه مولىٰ أسود، وهو مجمعٌ على الٱحتجاج به.

وقال في الكاشف: كان حبشياً ثقةً، من العلماء الحكماء الأتقياء.

وقال ابن حجر: مصريٌ معروفٌ، من صغار التابعين.

وقال في تقريبه: ثقةٌ فقيهٌ، وكان يرسل.

وثقه الأئمة، وكان عالماً وجيهاً، وما وصفه أحدٌ بوهمٍ، ولا ذكره أحدٌ من المصنفين في الضعفاء.

والحاصل؛ أنه: عالمٌ فقيهٌ ثقةٌ، يرسل عن الصحابة، وعن جماعةٍ من التابعين، ومنها روايته عن عطاء: عدَّها بعضهم من مراسيله، ووصلها آخرون.

التاريخ الصغير للبخاري ٢/ ١٠، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٧، تهذيب الكمال ٣٢/ ١٠٢، الثقات لابن حبان ٥/ ٥٤٦، النبلاء ٦/ ٣١، النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧٤٠، فتح الباري ٢/ ٣٠٦، ٤/ ٤٢٤، ١٣/ ١٧١، التخليص الحبير ٤/ ٦٣، التقريب ومعه الكاشف (٧٧٠١).

ثانياً: ترجمة عبد الحميد بن جعفر:

عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري، أبو سعد، أو: أبو حفص المدني.

روىٰ عن: أبيه، ونافع، ومحمد بن عمرو بن عطاء، ويزيد بن أبي حبيب.

روىٰ عنه: القطان، وابن وهب، وأبو عاصم، وأبو أسامة.

روىٰ له: الستة، إلا البخاري علَّق له حديثين فقط، هٰذا أحدهما.

مات سنة ١٥٣ هـ.

قال الإمام أحمد: ليس به بأس ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرةً: ليس بالقوي.

وقال أبو داود: ليس به بأس، قد ٱحتمله الناس.

وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال ابن عدي: - بعد أن ذكر جملةً من أوهامه - أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وقال ابن معين: ليس به بأس، وكان قدرياً، ومرةً: ليس بحديثه بأس، وهو صالحٌ، ومرةً: كان ثقةً، وكان يُرمىٰ بالقدر.

وقال ابن المديني: كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقةً، وكان الثوري يُضعِّفه.

وقال أيضاً: سمعت يحيى القطان؛ يقول: كان الثوري يحمل علىٰ عبد الحميد، فكلمته فيه؛ فقلت: ما شأنه؟ ثم قال يحيىٰ: ما أدري ما شأنه ما شأنه.

وقال ابن معين: كان يحيى القطان يُضعِّف عبد الحميد بن جعفر، وقد روىٰ عنه، وزاد الإمام أحمد: كان يضعفه من أجل القدر.

وقال يعقوب بن سفيان: مدنيٌ أنصاريٌ ثقةٌ - وإن تكلم فيه سفيان - فهو ثقةٌ، حسن الحديث.

وذكره ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من خيار أهل المدينة، وكان يهم في الأحايين.

وقال الذهبي في النبلاء: الإمام المحدث الثقة، وكان الثوري ينقم عليه خروجه مع النفس الزكية، وكان من فقهاء المدينة، وقال: قد لطخ بالقدر جماعة، وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما؛ لأنهم موصوفون بالصدق والإتقان، وهو حسن الحديث.

وفي المغني؛ قال: صدوقٌ، قال أبو حاتم: لا يحتج به، ضعَّفه

القطان، وفيه قدرية. وفي الكاشف؛ قال: ثقةٌ، غمزه الثوري للقدر.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ، رمي بالقدر، وربما وهم.

والحاصل؛ أنه: فقيهٌ قدريٌ، صدوقٌ، له أوهامٌ وأخطاء.

المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٦٦، ٤٥٨، الجرح والتعديل ٦/ ١٠، الضعفاء للنسائي ص ٧٢، الضعفاء الكبير ٣/ ٤٣، الكامل ٥/ ٣١٨، الثقات لابن حبان ٧/ ١٢٢، مشاهير العلماء ص ١٣١، ميزان الأعتدال ٢/ ٥٣٩، المغني في الضعفاء ١/ ٣٦٨، النبلاء ٧/ ٢٠، الكاشف مع التقريب (٣٧٥٦).

ثالثاً: قول أبي حاتم:

«حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء: هو من حديث: محمد بن إسحاق، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ».

هكذا قال رحمه الله !!

- ولم أقف عليه من طريق ابن إسحاق، عن عطاء.

- بل ولم أقف عليه من طريق ابن إسحاق، يرويه من حديث جابر رضي الله عنه.

وإنما جاء:

- من طريق ابن إسحاق: عن الوليد بن عَبَدَة، أو: عمرو بن الوليد ابن عَبَدَة، عن عبد الله بن عمروٍ رضي الله عنهما؛ مرفوعاً فقط.

- ويرويه ابن إسحاق - بإسناده - من حديث عبد الله بن عمروٍ، كما رأيت!!

رابعاً: قول أبي حاتم:

«ولا أعلم يزيد بن أبي حبيب سمع من عطاءٍ شيئاً».

وقد تقدم النص عليه في إسناد مسلم في صحيحه (١٥٨٣) من طريق

أبي عاصم النبيل، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب؛ قال:

كتب إليَّ عطاءٌ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله» وقد تقدم نقله.

وقد تتبعت روايات يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء - من خلال موسوعة جوامع الكلم - فوجدتها ست رواياتٍ فقط:

١- هٰذا الحديث الذي معنا هنا في العلل.

٢- حديث «إن مكة بلدٌ عظَّمه الله، وعظَّم حرمته».

من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب؛ قال: أخبرني عطاءٌ.

٣- حديث «شهدت جنازة ٱمرأةٍ وصبيٍ، فقدَّم الصبيَّ؛ مما يلي القوم».

من طريق سعيد بن أبي أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء.

٤- حديث «كان إذا كان بمكة؛ فصلى الجمعة: تقدم؛ فصلىٰ ركعتين».

من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء.

٥- حديث «ألا نزعتم جلدها، ثم دبغتموه».

من طريق الليث بن سعد، عن يزيد، عن عطاء، سمعت ابن عباس.

٦- حديث «كان رسول الله ﷺ يجمع بين الصلاتين؛ في السفر».

من طريق محمد بن فضيل، عن يزيد، عن عطاء.

* هٰذا ما وقفت عليه - وهي كما ترىٰ - ليس فيها ذكر السماع، أو التصريح بالتحديث، فلعلها كلَّها مما كتبه عطاءٌ ليزيد بن أبي حبيب؛ لاسيما مع مقام يزيد، وماله من الجلالة والوجاهة، وإظهار العلم والفقه والفتوىٰ في مصر.

خامساً: قول أبي حاتم:

«ولا أعلم أحداً من المصريين روىٰ هٰذا الحديث: عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ» **هكذا قال رحمه الله، وهو كذلك.**

- فلم أقف علىٰ من رواه من المصريين، عن يزيد بن أبي حبيب - بهٰذا الإسناد - من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

- ولم أقف علىٰ من رواه من المصريين، من غير طريق يزيد بن أبي حبيب؛ إلا: ما رواه ابن لهيعة المصري: عن جعفر بن ربيعة المصري، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه هكذا:

- من حديث عطاء، عن جابر رضي الله عنه.

- لا من حديث يزيد، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

- أما من رواه: عن يزيد بن أبي حبيب - من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - فاثنان، وكلاهما مدنيان:

١- عبد الحميد بن جعفر، وقد ٱختلف عليه في روايته، كما تقدم.

٢- ومحمد بن إسحاق، وما رواه إلا من هٰذا الطريق، فلم يُختلف عليه.

ولم أقف علىٰ من رواه من هٰذا الطريق سواهما.

سادساً: قول أبي حاتم:

«فإن كان عبد الحميد سمعه وحفظه؛ فإن: محله الصدق».

هكذا ختم جوابه رحمه الله.

- كأنه مال إلىٰ ترجيح هٰذا الطريق؛ بشرطين:

- أن يكون عبد الحميد بن جعفر سمعه.
- وأن يكون حفظه أيضاً؛ لأن عبد الحميد: محله الصدق.
- وكأنه لم يرض حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء.

بل ولم يرض كلَّ مروياته بهٰذا الإسناد، لأنه لم يسمع منه شيئاً.

- رغم أنه:

أ- وقع في بعض رواياته؛ من طريق: عبد الحميد بن جعفر نفسه، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء.

ب- ووقع في بعضها: أن عطاءً كتب بهٰذا إلىٰ يزيد بن أبي حبيب، كما تقدم في صحيح مسلم.

ج- وقد رضي روايته البخاري ومسلمٌ، فأخرجا حديثه هٰذا، من هٰذا الطريق في صحيحهما، كما تقدم: عن قتيبة، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنهما.

سابعاً: المقارنة بين متون هٰذا الحديث وألفاظه:

١- حديث جابر رضي الله عنه: ولفظه:

«إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة؛ فإنها يُطلىٰ بها السفن، ويُدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟

فقال: «لا، هو حرامٌ» ثم قال - عند ذلك -:

«قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرَّم شحومها، جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه». وهٰذا لفظ البخاري، ومثله لفظ مسلم، وقد تقدم.

٢- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه:

وقد ٱختلف في الرواية عنه علىٰ لفظين مختلفين:

اللفظ الأول:

«من كذب عليَّ متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار، وإن الله ورسوله حرما: الخمر، والميسر، والكوبة، والغبيرا».

هٰذا اللفظ جاء من طريقي: عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق:

كلاهما: عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عَبَدَة، عن عبد الله بن عمروٍ ﷺ، وزاد في أحد طرق ابن إسحاق: «وكل مسكرٍ حرامٌ».

اللفظ الثاني:

«إن الله ورسوله حرَّم بيع الخمر والميتة والخنزير»

فقيل: يا رسول الله؛ أرأيت شحوم الميتة؛ فإنه يدهن بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟

فقال: «لا؛ هي حرام» ثم قال: «**قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرَّم عليهم الشحوم؛ جملوها، ثم باعوها، وأكلوا أثمانها**».

أخرجه الإمام أحمد في المسند ١١/ ٥٧٤ (٦٩٩٧) قال: حدثنا عتاب، حدثنا عبد الله، أخبرنا أسامة بن زيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: سمعت النبي ﷺ - عام الفتح، وهو بمكة - يقول. وذكر الحديث أعلاه.

فهٰذا هو اللفظ الموافق للفظ حديث جابر ﷺ.

ثامناً: الترجيح بين الحديثين:

رغم أن الإمام أبا حاتم الرازي رحمه الله:

أ- ذهب إلىٰ ترجيح رواية:

عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب: عن عمرو بن الوليد مولىٰ عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، مرفوعاً.

ب- **وأعلَّ رواية**: عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب: عن عطاء، عن جابر بن عبد الله ﷺ، مرفوعاً.

رغم هٰذا؛ فإنه قد تجلىٰ - مما تقدم - أن رواية عبد الحميد بن جعفر **(الثانية) أرجح**؛ للأسباب التالية:

١- أن **(الرواية الأولىٰ)**: تفرد بها عبد الحميد بن جعفر، وهو: صدوقٌ، له أوهامٌ وأخطاء:

ولا شك أن روايته لهٰذا الحديث - من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ - وَهَمٌ من أوهامه.

ما وافقه علىٰ هٰذا الوجه إلا محمد بن إسحاق، في روايات محدودة، في مقابل من رووا الوجه الثاني، كما سيأتي.

٢- أن **(الرواية الثانية)**: عن عبد الحميد بن جعفر؛ يجعل الحديث من حديث عطاء، عن جابر ﷺ:

وافقه عليها الإمام الجليل الحافظ الثقة الليث بن سعد.

٣- أن هٰذِه **(الرواية الثانية)**: رواها جمعٌ من الأئمة الأثبات والثقات: عن عبد الحميد بن جعفر، وعن الليث بن سعد.

وهٰذا يقوي ترجيح هٰذِه الرواية:

رواها عن عبد الحميد: - أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل.

- وأبو أسامة حماد بن أسامة.

ورواها عن الليث: - قتيبة بن سعيد.

- وأبو الوليد الطيالسي.

- حجاج بن محمد المصيصي.
- عيسىٰ بن حماد التجيبي (زُغبة).
- يونس بن محمد المؤدب.
- شعيب بن الليث بن سعد.
- أبو صالح المصري: عبد الله بن صالح.
- سعيد بن سليمان الضبي (سعدويه).
- يحيىٰ بن عبد الله بن بكير (ثقةٌ في الليث).

٤- أن هٰذِه **(الرواية الثانية)**: ٱتفق علىٰ إخراجها الشيخان، ووافقهم أهل السنن: أبو داود، والترمذي، والنسائي في الصغرىٰ والكبرىٰ، وابن ماجه، وكذلك: ابن الجارود، والإمام أحمد، وأبو عوانة، والطحاوي في المشكل، وابن المنذر، وابن عبد البر، والبغوي، والبيهقي، كما تقدم.

واتفاق الشيخين أصلٌ في الترجيح.

٥- أن لفظ (الرواية الثانية) من حديث جابر - كما تقدم - لفظٌ متفقٌ عليه، لم يختلف فيه الرواة.

بخلاف (لفظ الرواية الأولىٰ) من حديث عبد الله بن عمرو؛ فقد ٱختلف فيه الرواة - كما تقدم - علىٰ لفظين مختلفين.

*** بل إن المتأمل في هذين اللفظين:**

يقطع بأن (لفظ الرواية الأولىٰ) السابق ذكره لا صلة له بهٰذا الحديث - محل البحث - بل هو (لفظٌ مركَّبٌ)، لا صلة له بحديث الباب:

- فقد جعل أوله: حديث «من كذب عليَّ متعمداً .».
- ولم يذكر المحرمات المذكورة في حديث الباب.

- بل ذَكَرَ محرماتٍ أخرىٰ: «الخمر، والميسر، والكوبة، والغبيراء».

٦- بل إن (طريق اللفظ الثاني) من حديث عبد الله بن عمرو - كذلك - طريقٌ آخر، مختلفٌ عن طريق روايته من (حديث جابر) كما تقدم.

٧- كذلك (حديث جابر ﷺ) فقد تُوبع يزيد بن أبي حبيب، في روايته: عن عطاء، عن جابر ﷺ.

تابعه عبد الله بن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة بن شرحبيل: المصري: عن عطاء، عن جابر ﷺ، وهو إسنادٌ مصريٌّ: عن عطاء.

* **بل إذا تأملت الاختلاف علىٰ**: (عبد الحميد بن جعفر):

انكشف لك قوة طريق عطاء، عن جابر ﷺ:

١- مرةً: عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرٍو ﷺ.

وتابعه: محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

٢- ومرةً: عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاءٍ، عن جابر بن عبد الله ﷺ.

وتَابَعَه: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

وتَابَعَه متابعةً أعلىٰ:

عبد الله لهيعة المصري، عن جعفر بن ربيعة المصري، عن عطاءٍ، به.

* **والمقصود** - بعد ذكر هٰذِه الأسباب السبعة -:

أنه لا شك في ترجيح رواية: عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر ﷺ.

* وجه الإعلال:

مما تقدم في تخريجه والدراسة؛ ظهر بوضوحٍ:

ترجيح الرواية التي أعلها أبو حاتم، وإعلالُ الرواية التي رجحها رحمه الله، موافقةً لما ذهب إليه عامة النقاد، وعلىٰ رأسهم الشيخان رحمهم الله جميعاً، ولما سبق من الأسباب التي تقدم ذكرها.

وقد تقدم: أن يزيد بن أبي حبيب لا يروىٰ: عن عطاءٍ شيئاً.

فهٰذا الإسناد: (يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء) معلولٌ بعلة (**لا يجيء**) والله أعلم.

الحديث السادس عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه:

إسماعيل بن أبان الوراق، عن حفص بن عمر البُرجُمي، عن عبد الله بن عيسىٰ، عن عمارة بن راشد، عن عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ؛ قال: «لا تطلقوا النساء، إلا عن ريبةٍ؛ فإن الله تعالىٰ يكره الذَّواقين، والذَّواقات».

قال أبي: (عبادة، عن أبي موسىٰ: لا يجيء)». اهـ.

العلل (١٢٨٤).

- وقال أبو محمد ابن أبي حاتم رحمه الله في كتابه المراسيل (٥٥٢) ص ١٥١:

«سألتُ أبي: عن حديث عمارة بن راشد، عن عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ.

فقال: (عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ: لا يجيء)». اهـ.

* تخريجه:

هٰذا الحديث روي من حديث ٱثنين من الصحابة ﷺ:

* الحديث الأول: حديث أبي موسى الأشعري ﷺ:

وقد روي عنه من طريقين:

الطريق الأول: طريق عبد الله بن عيسىٰ:

وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن عيسىٰ، عن عمارة بن راشد، عن عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ ﷺ:

أخرجه الطبراني في الأوسط ٨/ ٢٤ عن محمود بن محمد الواسطي.

وأخرجه في مسند الشاميين (٢٢٣٠) عن محمد بن عبد الله الحضرمي.

وأخرجه الثعلبي في التفسير ٩/ ٣٣٤ من طريق عبد الله بن ناجية.

ثلاثتهم: عن وهب بن بقية، عن محمد بن عبد الملك الواسطي، عن عمرو بن قيس الملائي.

وأخرجه قاسم بن أصبغ (كما في الوهم والإيهام لابن القطان ٣/ ٥٠٨) عن أبي بكر بن أبي العوام: محمد بن أحمد بن يزيد الرياحي، عن أبيه.

وأخرجه ابن أبي حاتم هنا، من طريق إسماعيل بن أبان.

وهما (أبو العوام، وابن أبان) عن حفص بن عمر البرجمي.

كلاهما (الملائي، والبرجمي): عن عبد الله بن عيسىٰ، به.

الوجه الثاني: عبد الله بن عيسىٰ، عمن حدَّثه، عن أبي موسىٰ ﷺ:

أخرجه البزار في المسند ٨/ ٧٠ (٣٠٦٦) عن عمرو بن علي، عن أبي معاوية، عن محمد بن شيبة بن نعامة، عن عبد الله بن عيسىٰ، به.

الطريق الثاني: طريق شعيب بن بيان:

وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: شعيب بن بيان، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي موسىٰ ﷺ:

أخرجه البزار (٣٠٦٥) عن إبراهيم بن المستمر.

وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٣/ ٤٧ من طريق مهلب بن العلاء.

كلاهما: عن شعيب بن بيان، به.

الوجه الثاني: شعيب بن بيان، عن الضحاك بن يسار، عن أبي تميمة، عن أبي موسىٰ ﷺ:

أخرجه البزار (٣٠٦٤) عن إبراهيم بن المستمر، عن شعيب، عن الضحاك، به.

*** الحديث الثاني: حديث أبي هريرة ﷺ:**

تفرد بروايته عنه: شهر بن حوشب:

وقد ٱختلف علىٰ شهرٍ: وصلاً، وإرسالاً:

١- الموصول: وله طريقٌ واحدٌ فقط:

أخرجه الدارقطني في الأفراد ١/ ٢٩٦، وفي العلل ١١/ ١٩ من طريق بكر بن بكار، عن سعيد، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

٢- المرسل: وله طريقان:

أ- طريق قتادة: وقد ٱختلف عليه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: هشام، عن قتادة؛ مرسلاً:

أخرجه الخطابي في غريب الحديث ١/ ٤٥٥ من طريق مسلم بن

إبراهيم، عن هشام، به، مرسلاً.

الوجه الثاني: سعيد، عن قتادة، عن شهر بن حوشب؛ مرسلاً:

أخرجه الطبري في التفسير ٢/ ٥٣٩ عن محمد بن بشار، عن: عبد الأعلىٰ، وابن أبي عدي.

وأخرجه الدارقطني في العلل ١١/ ٣٠ عن طريق أبان بن يزيد العطار.

ثلاثتهم: عن سعيد، عن قتادة.

ب- طريق ليث بن أبي سليم:

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤/ ١٩٣ (١٩١٨٦) عن محمد بن فضيل، عن ليث بن أبي سليم.

كلاهما: (قتادة، وليث): عن شهر بن حوشب، مرسلاً.

*** الدراسة:**

أولاً: الاختلاف علىٰ: عبد الله بن عيسىٰ، وهو:

عبد الله بن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، أبو محمد الكوفي.

روىٰ عن: جده، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وغيرهم.

وروىٰ عنه: عمه محمد، وحفيده: عيسىٰ بن المختار، وشعبة.

وروىٰ له: الستة جميعاً. مات سنة ١٣٠هـ.

وهو ثقةٌ. التقريب ومعه الكاشف (٣٥٢٣).

وقد اختلف عليه؛ على الوجهين السابقين:

١- **رواية**: عمرو بن قيس (الملائي)، أبو عبد الله الكوفي، روىٰ له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلمٌ، والأربعة: ثقةٌ، متقنٌ، عابدٌ. التقريب ومعه الكاشف (٥١٠٠).

ورواية: حفص بن عمر، أو: ابن عمران، الأزرق (البُرجُمي) الكوفي.

روىٰ عن: الأعمش، وجابر الجعفي.

وروىٰ عنه: مختار بن غسان، ونصر بن مزاحم.

وروىٰ له ابن ماجه فقط.

التقريب ومعه الكاشف (١٤٢٧).

ولم يوثقه أحدٌ؛ فهو مستورٌ.

قالا (الملائي، والبرجمي): عن عبد الله بن عيسىٰ، عن عمارة بن راشد، عن عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ ﷺ.

٢- أما رواية: محمد بن شيبة بن نعامة الضبي الكوفي؛ فقد:

روىٰ عن: علقمة بن مرثد، وجماعة، وعنه: هشيم، وأبو معاوية.

وروىٰ له: الإمام مسلم في صحيحه، ولم يوثقه أحدٌ.

ورواية الإمام مسلم له في الصحيح جعلت الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات السنة الرابعة عشرة) ١٣١ - ١٤٠، يقول: «ثقةٌ مقلٌ».

وانظر التقريب ومعه الكاشف (٥٩٦٠).

قال (محمد بن شيبة بن نعامة): عن عبد الله بن عيسىٰ، عمن حدَّثه، عن أبي موسىٰ ﷺ.

ولاشك أن الرواية الأولىٰ أرجح من رواية ابن نعامة.

ثانياً: مما تقدم؛ فإن الخطأ في الرواية الراجحة؛ إنما وقع ممن فوق عبد الله بن عيسىٰ، وما أُراه إلا من عمارة بن راشد، وهو:

- عمارة أو: عمار بن راشد بن مسلم بن كنانة الكناني، الليثي مولاهم، الدمشقي، وبعضهم: لا يذكر جده مسلماً.

روىٰ عن: أبي هريرة مرسلاً، وأبي إدريس الخولاني، وجبير بن نفير، وعمر بن عبد العزيز، وعلي بن زيد بن جدعان، وعبد الأعلىٰ بن هلال، وعراك بن مالك.

وروىٰ عنه: عتبة بن أبي حكيم، وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وعبد الله بن عيسىٰ، وعلي بن عثمان اللاحقي، وأهل الشام، ثم أهل مصر.

قال أبو حاتم: مجهول.

ونقله في الميزان، ثم عارضه؛ فقال: روىٰ عنه جماعةٌ، ومحله الصدق، زاد ابن حجر في اللسان: وذكره ابن حبان في الثقات.

وجعله أبو جعفر المستغفري صحابياً، فرده أبو موسى المديني، وقال: «تابعيٌ: لا تثبت له صحبةٌ، ولا رؤيةٌ».

وقال الذهبي في المغني: «بل معروف» ولم يزد عن ذلك.

التاريخ الكبير ٦/ ٤٩٩، الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٥، اللسان ٦/ ٥٦، المغني ٢/ ٤٦٠.

وبهذا يتجلىٰ؛ من خلال حال عمارة بن راشد:

أنه هو الذي أخطأ في إسناد هٰذا الحديث، بالوجه الأول من الرواية عن عبد الله بن عيسىٰ، من طريق: عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ ﷺ.

ثالثاً: لم أقف علىٰ من ذكر الرواية بين عُبادة بن نُسي،

وأبي موسىٰ ﷺ.

لا في ترجمتيهما، ولا في غيرها من كتب الرجال.

رابعاً: بالنظر في التأريخ:

- فإن أبا موسى الأشعري ﷺ مات سنة **٤٢هـ**، أو **٥٢هـ**، وقيل بين ذلك.

- وعبادة بن نسي مات سنة ١١٨هـ.

فيكون ما بين وفاتيهما: إما: ستةً وستين عاماً، أو ستةً وسبعين عاماً.

وهٰذا فرقٌ كبيرٌ جداً، يؤكد القول بعدم إدراك عبادة لأبي موسىٰ ﷺ.

خامساً: تتبعت - ما ٱستطعت - رواية عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ ﷺ، فلم أظفر؛ إلا بروايةٍ واحدةٍ فقط:

رواها ابن أبي شيبة ١/ ١٠١ (١١٣٤)، وابن سعد في الطبقات ٤/ ١١٤، وابن أبي الدنيا في الكرم والجود (٣١).

كلهم من طريق مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نُسي، عن

أبي موسىٰ ﷺ، أنه رأىٰ قوماً قد خرجوا من الفرات عراةً، فقال: «لأن أموت، ثم أُنشر: أحب إليَّ من أن تُرىٰ عورتي».

وفيه:

* المغيرة بن زياد، أبو هشام، أو هاشم، البجلي مولاهم، الموصلي.

روىٰ عن: عكرمة، وعطاء، ونافع، وعبادة بن نسي، ورأىٰ أنساً ﷺ.

وروىٰ عنه: الثوري، ووكيع، وأبو عاصم، والمعافىٰ، وجماعة.

وروىٰ له: الأربعة جميعاً. مات سنة ١٥٢هـ.

وثقه وكيعٌ، وابن معين، والعجلي، وابن عمار الموصلي، والفسوي.

وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرةً: ليس بالقوي.

وقال أبو حاتم: صالحٌ صدوقٌ، ليس بذاك القوي، بابة مجالد.

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: يحول ٱسمه من كتاب الضعفاء للبخاري.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: شيخٌ، لا يحتج به.

قال الفلاس: في حديثه ٱضطراب.

وقال ابن معين في روايةٍ: ليس به بأس، له حديثٌ واحدٌ منكر.

وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث، حدَّث بأحاديث مناكير.

وقال مرةً: كل حديثٍ رفعه مغيرة بن زياد؛ فهو منكرٌ.

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فوجب مجانبة ما ٱنفرد من الروايات، وترك الٱحتجاج بما خالف الأثبات، والاعتبار بما وافق الثقات في الروايات.

وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال مرةً: ليس بقوي.

وقال أبو عبد الله الحاكم: المغيرة بن زياد، يقال: أبو هشام المكفوف: صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، ويقال: إنه حدَّث عن عبادة بن نسي، بحديثٍ موضوعٍ، ويقال: إنه حدَّث عن عطاء بن أبي رباح، وأبي الزبير؛ بجملةٍ من المناكير. اهـ.

قال المزي: وفي هٰذا القول نظرٌ، فإن جماعةً من أهل العلم قد وثقوه، كما تقدم، ولا نعلم أحداً منهم قال إنه متروك الحديث، ولعله ٱشتبه عليه بغيره، فإن أصرم بن حوشب يكنىٰ أبا هشام أيضاً، وهو من الضعفاء والمتروكين، فلعله ٱشتبه عليه به. اهـ.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مستقيمٌ؛ إلا أنه يقع في حديثه؛ كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي.

وقال الذهبي: «وأما الحاكم فزلق، وقال: لم يختلفوا في تركه».

وقال: الإمام العالم، محدث الجزيرة، وقال أيضاً: صالح الحديث مشهورٌ، وهَّاه ابن حبان.

وقال في الكاشف: «وثقه ابن معين وجماعة، وقال أحمد: منكر

الحديث»، وفي المغني: صالح الحديث مشهورٌ، وَهَّاه ابن حبان.

وفي التقريب: صدوقٌ له أوهام.

والحاصل: أنه صدوقٌ، في بعض حديثه ٱضطرابٌ، ، وله مناكير؛ خصوصاً ما يرفعه، أو ما رواه عن عبادة بن نُسي.

التاريخ الكبير ٧/ ٣٢٦، الجرح والتعديل ٨/ ٢٢٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٢، ٣/ ٢٣١، الكامل لابن عدي ٦/ ٣٥٤، المجروحين ٢/ ٣٣٩، الميزان ٤/ ١٦٠، النبلاء ٧/ ١٩٧، تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٥٩، المغني ٢/ ٦٧٢، تهذيب التهذيب ٤/ ١٠، التقريب ومعه الكاشف (٦٨٣٤).

والمقصود: أن رواية عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ ﷺ:

لا تصح مطلقاً، فمثل هٰذِه الرواية لا يثبت بها شيء أصلاً.

* * * * * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم يظهر أن قول أبي حاتم «عبادة، عن أبي موسىٰ: لا يجيء».

يعني:

أنه لا أصل لرواية عبادة بن نُسي، عن أبي موسىٰ ﷺ؛ حيث لم يثبت إدراكه له، ولا سماعه منه؛ فعلته الٱنقطاع بينهما، والله أعلم.

* * *

الحديث السابع عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي عن؛ حديثٍ:

رواه الحكم بن موسىٰ، عن الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيد الله، عن ابن عائذ، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ؛ قال:

«من حلف علىٰ يمينٍ، فرأىٰ غيرها خيراً منها...»؟

قال أبي:

- هٰذا حديثٌ كان أهل الشام يُسألون عنه، وذكروا أنهم ليس عندهم.

قال أبي:

- والذي عندي: أن بسر بن عبيد الله إنما يروي عن أبي إدريس الخولاني: عائذ الله.

- ولا أعلم روىٰ عن ابن عائذٍ شيء.

- لأن: ابن عائذٍ: حمصيٌ، وبُسرٌ: دمشقيٌ.

- فلا أعلم روىٰ عنه شيئاً.

- وأرىٰ أنه أراد: عن عائذِ الله، فقال: ابن عائذ، والله أعلم».

العلل (١٣٢٥).

* * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث لم أقف عليه إلا بهٰذا الإسناد فقط.

ومداره على: الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، عن بُسر بن

عبيد الله:

وقد ٱختلف عليه - في تمام إسناده من أعلاه - علىٰ وجهين:

*** الوجه الأول: الحكم بن موسىٰ، عن الهيثم، عن زيد بن واقد، عن بسر ابن عبيد الله، عن ابن عائذٍ، عن أبي الدرداء ﷺ:**

أخرجه أبو عوانة (٥٩٥٥) عن أبي أمية، والصغاني.

وأخرجه أيضاً (٥٩٦٠) عن عثمان بن خرزاذ.

وأخرجه الحاكم ٤/ ٢٩٦ من طريق يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ.

وأخرجه البيهقي ١٠/ ٥٠ من طريق العباس بن محمد الدوري.

وأخرجه محمد بن الفضل بن ظريف في حديث أبي الفوارس (١٠٤).

ستتهم: عن الحكم بن موسىٰ بن أبي زهير أبي صالح البغدادي.

*** الوجه الثاني: الحكم بن موسىٰ، عن (الوليد بن مسلم أو غيره)، عن الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، عن بُسر بن عبيد الله، عن ابن عائذٍ، عن أبي الدرداء ﷺ:**

هكذا يرويه الحكم؛ بالواسطة، عن بُسرٍ:

أخرجه أبو يعلىٰ - كما في المطالب العالية - (١٧٧٧)، وكما في الإتحاف (٦٦١٠) عن الحكم بن موسىٰ، قال: حدثنا الوليد بن مسلم أو غيره، عن بُسر، به.

ووقع في جامع المسانيد والسنن لابن كثير (١٢٠٤٢) قال: قال أبو يعلىٰ: حدثنا الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد!!

هكذا وقع: حدثنا الهيثم!!

ولا يمكنه الرواية عنه؛ إلا بواسطة ٱثنين أو ثلاثة.

ولفظه:

«أن الله تعالىٰ أفاء علىٰ رسوله إبلاً، وففرَّقها، فقال له أبو موسىٰ: يا رسول الله؛ أعطنا منها، قال ﷺ: «والله لا أفعل» فبقي منها أربعٌ غرُّ الذُّرىٰ، قال: «خذها؛ يا أبا موسىٰ» ثم قال: «إني لا أحلف علىٰ يمينٍ، فأرىٰ غيرها أفضل؛ إلا كفَّرت عن يميني، وأتيت الذي هو أفضل».

الوجه الثالث: الحكم بن موسىٰ، عن الهيثم، عن زيد بن واقد، عن بسرٍ، عن (أبي إدريس)، عن أبي الدرداء ﷺ:

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٢٠١) عن عبد الله بن الإمام أحمد، وعلي بن عبد العزيز البغوي.

كلاهما: عن الحكم بن موسىٰ، حدثنا الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، عن بُسر بن عبيد الله، عن (أبي إدريس)، عن أبي الدرداء ﷺ.

هكذا نصَّ في إسناده: (عن أبي إدريس) يعني الخولاني:

عائذ الله بن عبد الله، أو: عبد الله بن إدريس بن عائذ بن عبد الله بن عتيبة الخولاني.

* الدراسة:

*** أولاً: وجوه إعلال أبي حاتم رحمه الله:**

١- قول أبي حاتم:

«هٰذا حديثٌ كان أهل الشام يُسألون عنه، وذكروا أنه ليس عندهم»: ومثله قوله أبي عوانة بعد تخريجه (٥٩٥٥): «قال الصغاني: ليس هٰذا بالشام».

٢- قول أبي حاتم:

«والذي عندي: أن بسر بن عبيد الله إنما يروي عن أبي إدريس الخولاني: عائذ الله».

وهٰذا موافقٌ لترجمتي: بسرٍ، وأبي إدريس، فإن هٰذا من تلاميذ هٰذا، وهٰذا من شيوخ هٰذا.

٣- قول أبي حاتم:

«ولا أعلم روىٰ - يعني: بُسراً - عن ابن عائذٍ شيئاً».

وهٰذِه حقيقةٌ:

أ - من خلال ترجمة بُسرٍ؛ فلم أجد له روايةً، عن ابن عائذ.

ومن خلال ترجمة عبد الرحمن بن عائذ الثمالي الكندي الأزدي الحمصي، وهو: ثقةٌ، وهم من ظنه صحابياً، بل لم يدرك معاذاً والكبار، وكان صاحب كتبٍ. التقريب مع الكاشف (٣٩١٠).

ولم أجد بُسراً من تلاميذه الرواة عنه.

ب- من خلال البحث - في كل ما بين يدي من المصادر والموسوعات الآلية الحديثية - لم أجد روايةً لبُسرٍ - ولاروايةً واحدةً - عن عبد الرحمن بن عائذ مطلقاً.

٤- قول أبي حاتم:

«لأن: ابن عائذٍ: حمصيٌ، وبُسرٌ: دمشقي، فلا أعلم روىٰ عنه شيئاً».

وهٰذا هو الواقع في نسبة كلٍ منهما:

عبد الرحمن بن عائذ: حمصيٌ، كما تقدم.

وبُسر بن عبيد الله: دمشقيٌ، كما تقدم كذلك.

وهٰذِه قرينةٌ مؤيدةٌ لما تقدم، ليس القصد آعتبارها لذاتها.

٥- قول أبي حاتم:

«وأرىٰ أنه أراد: عن عائذ الله، فقال: ابن عائذ».

وهٰذا توجيهٌ وجيهٌ جداً، والخطأ في مثل هٰذا واردٌ، وهو مخرجٌ حسن.

ويؤكده قطعاً ما وقع من التصريح به هكذا:

«عن أبي إدريس»، كما في الوجه الثالث من تخريجه، كما تقدم.

* **ثانياً: تعصيب العلة:**

لم يظهر لي ممن وقع الخطأ في هٰذا الإسناد؛ لقلة طرقه، ولكونه لا يروىٰ إلا من هٰذا الطريق.

ولاشك أنها - والله أعلم - تدور بين ٱثنين:

١- الهيثم بن حميد.

٢- أو: الحكم بن موسىٰ.

أما الأول؛ فهو:

الهيثم بن حميد الغساني مولاهم، أبو أحمد، أو: أبو الحارث الدمشقي.

روىٰ: عن زيد بن واقد، وداود بن أبي هند، وثور بن يزيد، وغيرهم.

وروىٰ عنه: رفيقه: الوليد بن مسلم، والحكم بن موسىٰ، وأبو مسهر.

وروىٰ له: الأربعة فقط.

مات في حدود سنة ١٩٠ هـ تقريباً.

وقال الإمام أحمد: لا أعلم إلا خيراً.

وقال ابن معين: ثقةٌ، ومرةً؛ قال: لا بأس به.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال أبو داود: قدري ثقة.

وقال دحيم: ثقة، أعلم الناس بحديث أو: قول مكحول؛ فيما أعلم.

وقال الدارقطني: ثقة.

وقال الحاكم من أعيان أهل الشام.

وذكره ابن حبان وابن شاهين في ثقاتهما.

قال أبو مسهر: كان ضعيفاً قدرياً، صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات، ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكتُ عن الحديث عنه، ٱستضعفتُه.

وقال الذهبي في النبلاء: الإمام العلامة فقيه دمشق، ولم يذكر إلا مقالة أبي مسهر.

وفي الكاشف: ٱختار مقالة دحيم، ومقالة أبي داود فقط.

وفي التقريب: صدوقٌ، رمي بالقدر.

والحاصل؛ أنه: فقيهٌ قدريٌ، صدوقٌ، صاحبُ كتابٍ، أعلمُ الناس بقول مكحول.

النبلاء ٨/ ٣٥٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٥، التقريب ومعه الكاشف (٧٣٦٢).

أما الثاني؛ فهو:

الحكم بن موسىٰ بن أبي زهير: شيرزاد، أبو صالح البزَّاز، النسائي الأصل، ثم القنطري ببغداد.

روىٰ عن: الهيثم بن حميد، وإسماعيل بن عياش، وعبد الله بن المبارك.

وروىٰ عنه: مسلم، والإمام أحمد، وأبو يعلىٰ، عثمان الدارمي.

وروىٰ له: مسلم، والنسائي، وابن ماجه.

مات سنة **٢٣٢**هـ.

قال ابن المديني: الشيخ الصالح، ومرةً؛ قال: ثقة.

وقال موسىٰ بن هارون الحمال: الشيخ الصالح.

وقال ابن معين: ثقةٌ، ومرةً؛ قال: ليس به بأس.

وقال ابن سعد: ثقةٌ كثير الحديث، وكان رجلاً صالحاً، ثبتاً في الحديث.

وقال صالح جزرة: الثقة المأمون، تقطَّع من العبادة.

وقال ابن قانع: ثقةٌ.

وقال الحسين بن فهم: كان رجلاً صالحاً، ثبتاً في الحديث.

وقال أبو القاسم البغوي: شيخٌ ثبتٌ.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: ثقةٌ ثبتٌ.

وقال أحمد بن صالح الجيلي: ثقةٌ.

وقال أبو حاتم الرازي: صدوقٌ.

وقال الذهبي في النبلاء: الإمام المحدث القدوة الحجة الزاهد.

وقال في الميزان: «صدوقٌ، صاحب حديث، وثقه ابن معين وجزرة وجماعة، وقال أبو حاتم: صدوق» ثم قال الذهبي:

«وللحكم حديثان منكران: حديث الصدقات ذاك الطويل، وحديثه عن الوليد بن مسلم في الذي يسرق من صلاته، فهٰذا إسناده ثقات، ولفظه منكر، وما خرَّجه أحدٌ من الستة».

والحديث الأول: أنكره أبو داود، وكان يرفض أن يُحدِّث به، وهو

حديث الكتاب النبوي، من حديث عمرو بن حزم، كتبه لأهل اليمن.

والحديث الثاني: أنكره ابن المديني، حديث «أسوأ الناس سرقة».

وقال في الكاشف: وثقه ابن معين.

وفي التقريب: صدوق.

والحاصل؛ أنه: شيخٌ صالحٌ زاهدٌ، صدوقٌ، أنكروا بعض حديثه.

الجرح والتعديل ٣/ ١٢٨، النبلاء ١١/ ٥، الميزان ١/ ٥٨٠ (٢٢٠٤) (٢١٠٧)، تهذيب الكمال ٧/ ١٣٦، التقريب ومعه الكاشف (١٤٦٢).

*** وبعد النظر في حالهما:**

فإن تعصيب العلة بـ (الحكم بن موسىٰ) أولىٰ وأليق به من ثلاث جهات:

١- حاله التي تقدم ذكرها، وما أنكروا عليه من الحديث.

٢- كونه هو بداية وضيق الإسناد، فالارتقاء لمن فوقه متعذرٌ:

فقد ضاق من عنده الإسناد بالوجهين:

أ- روايته مرةً: من طريق (بُسرٍ، عن ابن عائذ).

ب- وروايته مرةً: من طريق (بُسرٍ، عن أبي إدريس).

٣- وكونه وقع الاختلاف عنده في إسناده علىٰ وجهين:

أ- مرةً: من طريقه، عن: الهيثم بن حميد، به.

ب- ومرةً: من طريقه، عن: الوليد بن مسلم، عن الهيثم، به.

وهذان الوجهان كلاهما: من طريق (ابن عائذ) به.

كل هٰذا يؤكد تعصيب علة هٰذا الإسناد بالحكم بن موسىٰ،

والله أعلم.

* وجه الإعلال:

مما تقدم في تخريجه والدراسة:

فإن الإسناد بالوجه الأول (من طريق ابن عائذ) لا يمكن وقوعه، فإن بُسر بن عبيد الله لا يروي عن ابن عائذ.

فهٰذا الإسناد (**لا يجيء**) لا يجيء مطلقاً.

وقع هٰذا وهماً من الحكم بن موسىٰ؛ ٱنقلب عليه ٱسم:

(**عائذ الله**) **إلىٰ** (**ابن عائذ**).

فهٰذا إسنادٌ منكرٌ، لا يصح به حديث؛ لأنه (**لا يجيء**).

والصواب: روايته من طريق أبي إدريس الخولاني، به - كما تقدم - والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثامن عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: عبد الرحيم بن سليمان الرازي، عن أبي أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ؛ أنه:

«نهىٰ عن أكل المجثَّمة، والنُّهبىٰ، والخَطْفة، وعن أكل كُلِّ ذي نابٍ؛ من السباع».

والمجثَّمه: التي تُصبَّر بالنَّبل.

قال أبي: (سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء: لا يستوي)» اهـ.

العلل (١٥٣٥).

* * * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث روي من حديث ٱثنين من الصحابة ﷺ:

*** الحديث الأول: حديث أبي الدرداء ﷺ:**

أخرجه الترمذي (١٤٧٣)، والبزار (٤٠٩١) عن أبي كريب.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المسند (٥٠).

كلاهما: عن عبد الرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، به.

*** الحديث الثاني: حديث عبد الله بن يزيد السعدي ﷺ:**

- أخرجه الإمام أحمد (٢١٧٠٦)، ومسدد، وأبو يعلىٰ في مسنديها

(كما في إتحاف الخيرة) (٤٧١٧) عن يحيى القطان.

وأخرجه عبد الرزاق (٨٦٨٨)، وأخرجه الحميدي (٤٠١).

ثلاثتهم: عن سفيان بن عيينة.

- وأخرجه أبو يعلىٰ (كما في إتحاف الخيرة) (٤٧١٧) عن زهير بن حرب، عن جرير.

- وأخرجه الإمام أحمد (٢٧٥١٢) عن علي بن عاصم.

- وأخرجه الدولابي في الكنىٰ (٢٠٠٣) من طريق سليمان بن بلال.

الأربعة (ابن عيينة، وجرير، وعلي بن عاصم، وسليمان بن بلال): عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن يزيد السعدي ﷺ؛ قال: سألت سعيد ابن المسيب، عن أكل الضبع؛ فقال: إن أكلها لا يصلح، فقال شيخٌ عنده:

إن شئت حدثتك ما سمعت من أبي الدرداء.

قال؛ إنه قال: سمعته يقول: «نهىٰ رسول الله ﷺ: عن كل ذي نُهبةٍ، وعن كل خطفةٍ - يعني: ما قُطع من الحي - وعن كل مجثمة، وعن أكل ذي نابٍ من السِّباع». قال سعيدٌ: صدقت.

* الدراسة:

أولاً: بعد البحث والتتبع في ترجمة كلٍ من ابن المسيب، وأبي الدرداء ﷺ: لم أقف علىٰ من أثبت لقاءهما؛ فضلاً عن إثبات الرواية بينهما، من خلال كتب الرجال، وما في الموسوعات الإلكترونية من مصنفات الجرح والتعديل، والتواريخ.

ثانياً: أقوال الأئمة في إعلال رواية سعيد، عن أبي الدرداء ﷺ:

قال البزار: لا نعلم روىٰ سعيد، عن أبي الدرداء.

وقال الدارقطني في العلل (١٠٧٠): «وحديث سهيل كأنه أشبه بالصواب، ولا يثبت سماع سعيدٍ من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا».

ثالثاً: بعد التتبع في الموسوعات الحديثية؛ فقد وقفت بهٰذا الإسناد علىٰ (ثماني رواياتٍ)، ليس منها ما ينهض للاعتبار:

أ- ما وقع في إسناده: يزيد بن عياض المدني، وهو: كذَّاب.

وقد تحصل بهٰذا الإسناد ثلاثة أحاديث:

١- حديث المجثمة: الذي نحن في مجال بحثه ودراسته.

٢- حديث «من أنظر معسراً، أو وسَّع له: أظله الله في ظله يوم القيامة».

٣- حديث «إذا جلس القوم علىٰ شرابهم، ودارت الكأس عليهم، دارت عليهم لعنة الله ﷻ».

ب- **ما وقع في إسناده**: علي بن زيد بن جدعان، وهو: عالمٌ، كثير الحديث، غالٍ في التشيع، ضعيف الحفظ، جرحه الأئمة جميعاً، كان رفاعاً، وكان يقلب الأحاديث، ويروي المناكير عموماً، وفي التشيع خصوصاً، ولهٰذا أتقاه بعض الأئمة، وأعرض عنه جماعة، وتركه بعض النقاد، واعتبره بعضهم، ولم يحتج به.

وقد تحصل بهٰذا الإسناد حديثان فقط، وهما:

٤- حديث «إذا تاب عبدي نُسِّيَتْ جوارحُه عملَه، ونُسِّيَتِ البقاع، ونُسِّيَتْ حافظيه؛ حتىٰ لا يشهدا عليه».

٥- حديث «من مشىٰ بين الغرضين: كان له بكل خطوةٍ حسنة».

وفي إسناد هٰذا الحديث (٥) أيضاً زيادة علةٍ، وهو: عثمان بن مطر

الشيباني البصري: لم يرو له إلا ابن ماجه، وقد أجمعوا علىٰ ضعفه، ونكارة حديثه.

ج- **ما وقع في إسناده**: الهيثم بن خالد الخشاب، وهو: بجليٌّ كوفيٌ، ليس له روايةٌ في الكتب الستة، وهو متروكٌ هالك، يروي الأباطيل.

اللسان ٨/ ٣٥٥، التقريب (٧٣٦٦) تمييزاً.

وفي إسناده أيضاً:

إسحاق بن بشر بن مقاتل، أبو يعقوب الكاهلي الكوفي، ليس له رواية في الكتب الستة، وهو كذاب.

وقد تحصَّل بهٰذا الإسناد حديثان فقط:

٦- «لو يعلم الناس ما في (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب) لعطَّلوا الأهل والمال» الحديث.

٧- حديث «إياكم والبغضاء؛ فإنها الحالقة» الحديث.

وهٰذا السابع: من حديث إسحاق بن بشر الكاهلي وحده.

د -**ما وقع في إسناده**: عنعنة قتادة رحمه الله:

وهو حديثٌ واحدٌ موقوفٌ علىٰ أبي الدرداء ﷺ؛ قال:

٨- «الإيلاء معصيةٌ، ولا يُحرِّم عليه ٱمرأته».

وهٰذِه الروايات التالفة:

- لا يثبت بها الإدراك:

- فضلاً عن السماع بين (سعيد بن المسيب، وأبي الدرداء ﷺ)، كما نص عليه الأئمة فيما تقدم.

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم - في التخريج، والدراسة - يظهر جلياً؛ أن قول أبي حاتم:

«سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء: لا يستوي».

يعني: أنه لا أصل لرواية ابن المسيب، عن أبي الدرداء، فلم يثبت سماعه منه، فعلته: الٱنقطاع بينها، والله أعلم.

الحديث التاسع عشر

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«سألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: ابن حمير؛ قال: حدثنا شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه قال:

«المراء في القرآن كفرٌ».

قال أبي: هٰذا حديثٌ مضطربٌ، ليس هو صحيح الإسناد.

(عروة، عن أبي سلمة: لا يكون)، وشعيبٌ: مجهولٌ» اهـ العلل (١٧١٤).

* * * * *

*** تخريجه:**

حديث أبي هريرة ﷺ يروىٰ عنه من ثلاثة طرق:

* الطريق الأول: طريق أبي سلمة:

وقد ٱختلف عليه وصلاً وإرسالاً، ورفعاً ووقفاً:

وله إلىٰ أبي سلمة أربعة طرقٍ:

الأول: عروة بن الزبير، عن أبي سلمة: وله إليه طريقان:

- أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٢١٢)، وفي الصغير (٥٧٥) عن علي بن الحسن بن المبارك السوسي، عن كثير بن عبيد الحذاء.

- وأخرجه الخطيب في تاريخه ١٢/ ٤٤٢، والهروي في ذم الكلام ٢/ ١٠، وابن عساكر في تاريخه ٣٦/ ٣٨٢ من طريق يحيىٰ بن عثمان بن

سعيد بن كثير بن دينار القرشي الحمصي.

كلاهما: عن محمد بن حمير، عن شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، به.

الثاني: أبو حازم: سلمة بن دينار، عن أبي سلمة:

واختلف عليه رفعاً، ووقفاً:

أما المرفوع: فله إليه ستة طرق:

أخرجه الإمام أحمد (٧٩٢٩).

والنسائي في الكبرىٰ (٨٠٣٦) عن قتيبة بن سعيد.

والطبري في التفسير ١/ ٢١ عن خلاد بن أسلم.

وأبو يعلىٰ (٦٠١٦)، وابن حبان (٧٤) عن زهير بن حرب.

والهروي في ذم الكلام (١٦١) من طريق صفوان بن صالح.

وأيضاً (١٦١)، والخطيب في تاريخه ١٢/ ٢٧٣ من طريق عبد الوهاب الوراق.

ستتهم: عن أنس بن عياض، عن أبي حازم، به.

أما الموقوف:

أخرجه الهروي (١٦١) من طريق عمرو بن عثمان، عن أنس بن عياض، عن أبي حازم، عن أبي سلمة، موقوفاً.

هكذا رواه عمرو بن عثمان، عن أنس بن عياض؛ مخالفاً الستة المتقدمين، وهم أوثق منه، وأرجح، وأكثر.

الثالث: محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة:

وله إليه واحدٌ وعشرون طريقاً:

١- يزيد بن هارون:

أخرجه الإمام أحمد (١٠١٦١).

وعنه أبو داود (٤٦٠٣)، والخلال في السنة (١٤٥٠)، وعياضٌ في الشفا ٢/ ١٨، والثعالبي في التفسير ٣/ ٢٦٦، وابن البخاري في مشيخته ٢/ ٨٠٠.

وأخرجه الهروي في ذم الكلام ٢/ ٣ من طريق إسحاق بن منصور.

وابن بطة في الإبانة (٣٩٣) (٦١٤) من طريق محمد بن إسماعيل البختري.

وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٢٤٢) من طريق محمد بن عبد الله القراطيسي.

أربعتهم: عن يزيد بن هارون.

٢- أبو أسامة: حماد بن أسامة:

أخرجه الإمام أحمد (٧٧٨٩).

والبيهقي في الشعب (٢٢٥٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان.

وهما: عن أبي أسامة.

٣- سليمان بن بلال:

أخرجه الآجري في الشريعة (٩٧)، وابن بطة في الإبانة (٣٩٤) من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال.

٤- أبو معاوية:

أخرجه الإمام أحمد (٩١٩٤)، وابن بهلول في أماليه (٦١)، وابن البخاري في مشيخته ٢/ ٨٠٠ من طريق الحسن بن عرفة.

وهما: عن أبي معاوية.

٥- محمد بن عبيد بن حساب:

أخرجه الإمام أحمد (١٠٤٥٣).

وابن حبان (١٤٦٤) من طريق إسحاق الحنظلي.

واللالكائي (١٨١) من طريق أحمد بن سنان.

ثلاثتهم: عن محمد بن عبيد بن حساب.

٦- يحيى القطان:

أخرجه الإمام أحمد (٩٧٩٣) عنه.

٧- خالد بن الحارث:

أخرجه أبوبكر بن بهلول في أماليه (٦١)، وابن البخاري في مشيخته ٢/ ٨٠٠ من طريق الحسن بن عرفة، عن خالد بن الحارث.

٨- أبيض بن الأغر:

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ١/ ٣٢٣.

٩- كهمس بن الحسن:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٤٧٨)، وابن بشران (٦١) (٩٨٣) (٩٣٩)، وأبو نعيم في الحلية (٨٥٣٤)، والهروي في ذم الكلام (١٥٩)، والقطيعي في جزء الألف دينار (٢٠٥)، وأبو عمرو السلمي في جزء (١٠٠١)، وأبو الحسن البغدادي في جزئه (٢٨) (٣٥)، وأبو العباس العصمي في جزئه (٧).

كلهم: من طريق عبد الرحمن بن حماد الشعيثي، عن كهمس.

١٠- عيسىٰ بن يونس:

أخرجه البزار (٨٠٠٩) من طريق نصر بن علي.

والهروي في ذم الكلام (١٥٩) من طريق علي بن خشرم.

وهما: عن عيسىٰ بن يونس.

١١- عمر بن علي بن مقدم:

أخرجه ابن أبي الفوارس في الفوائد المنتقاة (١٦٧)، والمخلص في الفوائد (٣٧) من طريق عمر بن شبة، عن عمر بن علي بن مقدم.

١٢- خالد بن عبد الله الطحان:

أخرجه الهروي في ذم الكلام (١٥٩) من طريق خلف بن هشام، عن خالد بن عبد الله الطحان.

١٣- عبد الله بن شوذب:

أخرجه الطبراني في الشاميين (١٣٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٨٢٣٩) من طريق ضمرة بن ربيعة، عن عبد الله بن شوذب.

١٤- عبيد الله بن شميط بن عجلان:

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ١/ ٣٤٥ من طريق حميد بن مسعدة، عن عبد الله بن شميط.

١٥- الهياج بن بسطام:

أخرجه الهروي في ذم الكلام (١٥٩) عن مالك بن سليمان، عن الهياج.

١٦- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان:

أخرجه الذهبي في النبلاء ٩/ ٣٥ من طريق مسدد، وأبي معمر، كلاهما: عن عبد الوارث.

١٧- هارون بن موسى النحوي:

أخرجه الهروي (١٥٩) من طريق مسكين بن بكير، عن هارون بن موسىٰ.

١٨- محمد بن بشر:

أخرجه البزار (٨٠١٠) عن عبدة بن سليمان، عن محمد بن بشر.

١٩- محمد بن صبيح بن السَّماك:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٢٢٧٦) من طريق محمد بن ثابت، عن محمد بن صبيح.

٢٠- عبد الرحمن بن محمد المحاربي:

أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٢٤١) من طريق أحمد بن حرب الموصلي، عن عبد الرحمن المحاربي.

٢١ - معتمر بن سليمان:

أخرجه الحاكم ٢/ ٢٢٣ (٢٨١٠) من طريق مسدد، عن معتمر.

كل هٰذِه الطرق: عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، به.

وقال أبو العباس العصمي، بعد رواية لطريق كهمس:

«غريبٌ عالٍ؛ من حديث كهمس في هٰذا الباب، ولا نعلم روىٰ عنه غير: عبد الرحمن الشعيثي». اهـ.

الرابع: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي سلمة:

وقد ٱختلف عليه علىٰ ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة: وله ثلاثة طرق:

١- زكريا بن أبي زائدة:

أخرجه الإمام أحمد (٧٤٥٦)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٧٧٥) عن يزيد بن هارون.

وأخرجه الهروي في ذم الكلام (١٦١) من طريق يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة.

وهما: عن زكريا بن أبي زائدة.

٢- منصور بن المعتمر:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٦٧٣)، وعنه الآجري في الشريعة (٩٨)، والخطيب في تاريخه ٥/ ١٣٠.

وأخرجه أبو يعلىٰ (٥٨٩٧) عن عثمان بن أبي شيبة.

وهما (أبوبكر، وعثمان) عن يحيىٰ بن يعلى التميمي.

وأخرجه ابن حذلم (٣)، وعنه تمَّام في الفوائد (٢٤) من طريق آدم بن أبي إياس، عن شيبان.

كلاهما (يحيىٰ بن يعلي، وشيبان) عن منصور بن المعتمر.

٣- ليث بن أبي سليم:

أخرجه البغوي في التفسير ٤/ ١٠٥ من طريق زائدة.

والثعلبي في التفسير ٨/ ٢٦٥ من طريق الحسين بن علي الجعفي.

والهروي (١٦١) من طريق زهير بن معاوية.

ثلاثتهم: عن ليث بن أبي سليم.

الطرق الثلاثة جميعاً: عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة.

الوجه الثاني: سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبي سلمة:

وله إليه ثلاثة طرق:

١- سفيان الثوري:

أخرجه الإمام أحمد (٩٨٤٦) عن وكيع، وعنه: الخلال في السنة (١٦٧٦)، وأخرجه الإمام أحمد (٩٨٤٦) عن ابن مهدي، وعنه: الخلال (١٦٧٦)، والبزار (٨٦٦١)، والهروي (١٦١).

وأخرجه ابن أبي مريم في جزء مما أسند سفيان (٣٦).

وأبو عثمان البحيري في الجزء الثاني من فوائده (٤٣) من طريق قبيصة.

وإبراهيم بن حرب في الجزء الثاني من حديث أبي هريرة ﷺ (٥٧) من طريق يحيى القطان.

والبيهقي في الشعب (٢٢٥٦)، والمستغفري في فضائل القرآن (٢٤٣) من طريق أبي أحمد الزبيري، ومحمد بن يوسف الفريابي.

سبعتهم: عن سفيان الثوري.

٢- منصور بن المعتمر:

أخرجه الإمام أحمد (١٠٠٤٢) عن حجاج.

وابن حذلم (٣)، وتمام في الفوائد (٢٤)، والدينوري في المجالسة (٣٤٩٧)، والهروي في ذم الكلام (١٦٠)، والدارقطني في العلل (١٧٩١) عن آدم بن أبي إياس.

وهما: عن شيبان، عن منصور.

٣- ليث بن أبي سليم:

أخرجه البزار (٨٦٦٢) من طريق ليث بن أبي سليم.

الطرق الثلاثة جميعاً: عن سعد بن إبراهيم، عن عمرو بن أبي سلمة، عن أبيه: أبي سلمة.

*** وقد رجَّح الإمام الدارقطني هٰذا الطريق:**

بزيادة «عمرو بن أبي سلمة» فقال في العلل ٩/ ٣١٦، ٣١٧:

«**والصحيح: قول الثوري، ومن تابعه**».

وكذلك رجَّحه الهروي وغيره؛ ممن تقدم ذكرهم في التخريج.

وذلك؛ لأن الإمام الثوري لم يختلف عليه في روايته، والله أعلم.

الوجه الثالث: سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي سلمة؛ مرسلاً:

واختلف فيه علىٰ وجهين كذلك:

أ- أخرجه عبد الوهاب بن منده في جزءٍ من نسخة إبراهيم بن سعد (٢) عن عبد الله بن صالح المصري، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن حميد، عن (أبي سلمة)؛ مرسلاً.

ب- ووقع عند الدارقطني في العلل (٣٩٧٣) من طريق أحمد بن الحسين اللهيبي، عن إبراهيم بن سعد، عن حميد بن عبد الرحمن، عن (أم سلمة)، مرسلاً كذلك.

هكذا جاء دون ذكر (سعد والد إبراهيم) في إسناد الدارقطني، وكذلك جعله من مرسل (أم سلمة)، بدل: (أبي سلمة).

وقال الدارقطني:

«وهو وهمٌ، وإنما يرويه: سعد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة». اهـ.

انتهى الطريق الأول: (طريق أبي سلمة)؛ بما فيه من الطرق، والاختلافات.

* الطريق الثاني: طريق مجاهد:

ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١٧١٢) قال:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: محمد بن عقبة بن علقمة، عن أبيه، عن إسماعيل بن عياش، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال:

«جدالٌ في القرآن كفرٌ».

قال أبي: هٰذا حديثٌ منكرٌ؛ بهٰذا الإسناد». اهـ.

ولم أقف علىٰ تخريج هٰذا الحديث؛ فيما بين يدي من مصنفات

السنة، وموسوعاتها الإلكترونية.

الطريق الثالث: طريق سعيد بن المسيب:

واختلف عليه: رفعاً، ووقفاً:

١- أما المرفوع:

فأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٦٦)، وفي الصغير (٤٩٧) عن شباب بن صالح الواسطي، وعنه: أبو نعيم في الحلية (٧٠٠٥).

وأخرجه أيضاً في الحلية (٧٠٠٥) من طريق خليل بن محمد بن خليل.

وهما: عن محمد بن حرب النشائي، عن يحيىٰ بن المتوكل.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٩٠٩)، وابن الأعرابي في معجمه (٢٤) عن محمد بن يحيى القزاز.

والبزار (٧٧٩٦) عن عمرو بن علي الفلاس.

وأبو الحسن الطيوري في الطيوريات (١١٤١) من طريق إبراهيم الجوزجاني.

ثلاثتهم: عن أبي عاصم.

وأخرجه العقيلي ٣/ ١٠٦٩ عن محمد بن خزيمة، عن عبد الله بن رجاء.

والثلاثة جميعاً (ابن المتوكل، أبو عاصم، ابن رجاء): عن عنبسة بن مهران الحداد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

ووقع في رواية خليل بن محمد بن خليل: «مكحول، عن ابن المسيب» بدل: «الزهري، عن ابن المسيب».

وقال البزار: «وهٰذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن سعيد؛

إلا عنبسة، وهو: لين الحديث، تفرد بهٰذا الحديث، عن الزهري». اهـ.

وقال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن الزهري؛ إلا: عنبسة الحداد». اهـ.

٢- وأما الموقوف:

فأخرجه العقيلي في الضعفاء ٣/ ١٠٦٩ عن علي بن عبد العزيز، عن عبد الله بن رجاء.

وكذلك رواه في الموضع نفسه: عن إبراهيم بن عبد الله، عن أبي عاصم.

وهما: عن عنبسة بن مهران الحداد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ؛ موقوفاً عليه.

وفي العلل الدارقطني (١٣٥١): «سئل عن حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «مراءٌ في القرآن كفرٌ» فقال:

يرويه: عنبسة بن مهران أبو محمد، عن الزهري، واختلف عنه:

- فرواه: يحيىٰ بن المتوكل، وحفص بن عمرو النجار أبو عمران: عن عنبسة، عن الزهري، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

- ورواه: أبو عاصم، وعبد الله بن بحر السقا: عن عنبسة، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

- ورواه: أبو مسلم الكجي، عن أبي عاصم؛ موقوفاً.

- وغيره يرويه: عن أبي عاصم؛ مرفوعاً، وهو المحفوظ؛ عن أبي عاصم.

وعنبسة: ضعيفٌ». اهـ.

*** الدراسة:**

أولاً: أقوال الأئمة في هٰذا الحديث:

- قال الطبراني: «لم يرو هٰذا الحديث، عن هشام بن عروة؛ إلا شعيب بن أبي الأشعث: تفرد به محمد بن حمير». اهـ.

- ونقل الخطيب، عن الدارقطني؛ قوله:

«هٰذا حديثٌ غريبٌ؛ من حديث عروة بن الزبير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: تفرد به شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، ولم يروه عنه غير: محمد بن حمير». اهـ.

- وقال ابن عساكر:

«غريبٌ، تفرد به: شعيبٌ». اهـ.

ثانياً: ترجمة شعيب بن أبي الأشعث:

هكذا هو اسمه، ولم أقف له علىٰ نسبٍ، ولا علىٰ نسبةٍ، ولا بلد.

روىٰ عن: هشام بن عروة.

ومن طريق بقية: أسند عن شعيب، عن نافع.

وأسند بقية أيضاً: عن شعيب، عن يزيد بن يزيد بن جابر.

وروىٰ عنه: محمد بن حمير، وبقية بن الوليد، وقال ابن حبان: وروىٰ عنه: شراحيل بن عبد الحميد، وأهل الشام.

قال أبو حاتم: ليس بشيء، وهنا في العلل؛ قال: مجهولٌ.

وقال ابن حبان: «يروي: عن نافع، عن ابن عمر، روىٰ عنه: محمد ابن حمير، وشراحيل بن عبد الحميد، وأهل الشام: يُعتبر بحديثه؛ إذا لم يكن في إسناده ضعيفٌ، ولا بقية بن الوليد».

واختار الذهبي في الميزان والمغني: مجهول،

وفي الديوان: لا يُعرف.

وكذلك قال ابن الجوزي في الضعفاء: مجهولٌ؛ كما قال أبو حاتم.

ونقل مغلطاي: كلام ابن حبان، ثم قال: ليس هٰذا الكلام بشيء في التحقيق.

والحاصل: أنه مجهولٌ، ليس بشيء، كما قال أبو حاتم.

الجرح والتعديل ٤/ ٣٤١، الثقات ٦/ ٤٣٨، الضعفاء لابن الجوزي ٢/ ٤١، الميزان ٢/ ٢٧٥، المغني ١/ ٤٢٧، الديوان ص ١٨٧، اللسان ٤/ ٢٤٨.

ثالثاً: بعد البحث والتقصي من خلال البرامج الحاسوبية:

وقفت لشعيب هٰذا: علىٰ ست رواياتٍ فقط:

أ- (أربع روايات): عن محمد بن حمير، عن شعيب، عن هشام بن عروة:

١- محمد بن حمير، عن شعيب، عن هشام، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في الأوسط ٤/ ٢٨٤ (٤٢١٢).

٢- محمد بن حمير، عن شعيب، عن هشام، عن أبيه، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤/ ٨١ (٢١٣).

٣- محمد بن حمير، عن شعيب، عن هشام، عن نافع، عن ابن عمر، أن سالم مولىٰ حذيفة ﷺ.

أخرجه الطبراني في الكبير ٧/ ٥٩ (٦٣٧٢).

٤- محمد بن حمير، عن شعيب، عن هشام، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

أخرجه معلقاً ابن أبي حاتم في العلل (١٨٦٦)، ولم أقف عليه مسنداً.

وأعله أبو حاتم، فقال: «إنما هو: هشام، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ، وشعيبٌ مجهول» العلل (١٨٦٦).

ب- (وروايتان): عن بقية بن الوليد، عن شعيب:

١- بقية، عن: علي بن أبي حملة، وشراحيل بن عبد الحميد، وشعيب ابن أبي الأشعث: كلهم: عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في الشاميين (١٢٤٧).

٢- بقية، حدثنا الأشعث [هكذا وقع في التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي ١/ ٤٧٥ (٧٢٥)] عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً «الصلاة واجبةٌ عليكم مع كل مسلم...».

والذي يظهر: أنه وقع خطأٌ من الناسخ، صوابه «شعيب بن الأشعث»، ولهٰذا ترجموه في برنامج جوامع الكلم؛ ترجموه علىٰ أنه: شعيب بن الأشعث.

أخرجه: الدارقطني في سننه ٢/ ٤٠٢ (١٧٦٤).

والمقصود:

أ- **أن هٰذا حاصل ما وقفت عليه**؛ من روايات: شعيب بن أبي الأشعث.

ب- **عليه: فلم أجد من الروايات ما يؤيد كلام ابن حبان**: في كل ما وقفت عليه من المصنفات الحديثية، ومن الموسوعات المبرمجة حاسوبياً.

جـ - وعليه أيضاً:

١- لم أقف علىٰ رواية شعيب بن أبي الأشعث، عن نافع؛ إلا من طريق بقية الوليد، وهي روايةٌ واحدةٌ فقط.

٢- لم أقف علىٰ رواية شعيب، عن يزيد بن يزيد بن جابر؛ إلا من طريق بقية بن الوليد، وهي روايةٌ واحدةٌ فقط.

٣- لم أقف علىٰ رواية (شراحيل بن عبد الحميد، عن شعيب)، وإنما جاءا - في رواية بقية السابقة - مقرونين، مع: علي بن أبي حملة.

٤- ورواية بقية ليست بشيء؛ لأنه مدلسٌ تدليس التسوية.

وهٰذِه المعطيات تؤكد صحة تعقب مُغلطاي لابن حبان؛ حيث قال: «ليس هٰذا الكلام بشيء في التحقيق».

والمقصود: أن شعيب بن أبي الأشعث: مجهولٌ، بل ليس بشيءٍ.

رابعاً: ترجمة محمد بن حمير:

محمد بن حمير بن أُنيس السَّلِيحي القُضاعي، أبو عبد الحميد، أو: أبو عبد الله، الحمصي.

روىٰ عن: إبراهيم بن أبي عبلة، والأوزاعي، والثوري، وابن لهيعة.

وروىٰ عنه: نعيم بن حماد، وعبد الله التنيسي، وداود بن رُشيد.

وروىٰ له: البخاري، والنسائي، وابن ماجه، وأبو داود في المراسيل.

مات بحمص في صفر ٢٠٠ هـ.

قال الإمام أحمد: ما علمتُ إلا خيراً.

وقال ابن معين، ودحيم: ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن قانع: صالحٌ.

وقال الدارقطني: جرحه بعض شيوخنا، ولا بأس به.

ونقل ابن الجوزي، عن الثوري: ليس بالقوي.

وقال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي.

وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، ومحمد بن حرب، وبقية: أحبُّ إليَّ منه.

وقال الذهبي في الديوان: «ثقةٌ، قال الفسوي: ليس بالقوي».

وفي المغني له: ذكر أقوال الأئمة فقط.

وقال في النبلاء: «المحدث العالم، شيخ حمص، ما هو بذاك الحجة، حديثه يعد في الحسان، وقد ٱنفرد بأحاديث».

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، وفي الهدي: ليس له في البخاري سوىٰ حديثين، ثم قال: الأول: وله متابع عنده، والثاني: له أصلٌ من حديث ابن عباسٍ عنده.

والحاصل: أنه عالمٌ صدوقٌ، له أفرادٌ لا يُتابع عليها.

تهذيب التهذيب ٣/ ٥٤٩، النبلاء ٩/ ٢٣٤، المغني ٢/ ١٨٧، الديوان ص ٢٧٠ (٣٤٨)، التقريب ومعه الكاشف (٥٨٣٧)، هدي الساري ص ٢٣٨.

خامساً: رواية عروة، عن أبي سلمة:

ينبغي قبل الخوض في هٰذا؛ أن نقول:

١- **إن رواية**: هشام بن عروة، عن أبي سلمة: روايةٌ معروفةٌ: جاءت بها أحاديث معروفةٌ، مبثوثةٌ في كتب السنة الشريفة.

٢- **ورواية**: أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عروة:

روايةٌ معروفةٌ أيضاً، ورويت بها أحاديث كذلك، في البخاري وغيره، ويمكن معرفتها من خلال تحفة الأشراف، والموسوعات الإلكترونية.

٣- **أما رواية العكس**: عروة، عن أبي سلمة:

فهٰذِه لم أدع وسيلةً للبحث عنها؛ إلا بذلتها، غير أني لم أقف إلا

علىٰ روايتين فقط:

أ- رواية يونس، عن ابن شهاب، عن: (عروة، وأبي سلمة) عن عائشة رضي الله عنها: حديث «إذا أراد أن ينام؛ وهو جنب».

كما في العلل الدارقطني (٤٤٨).

ب- رواية هشام بن عروة، عن: (أبيه، وعن أبي سلمة) عن عائشة: حديث «سابقتُه؛ فسبقني» الحديث.

كما في الكبرىٰ للبيهقي ١٠/ ١٦.

هكذا وقع في الروايتين بالعطف: «وأبي سلمة» «وعن أبي سلمة».

ووقع ٱختلافٌ في رواياتهم لهذين الحديثين، كما جاء في بعضها؛ بحذف أداة العطف، فصار هٰذا سبباً في إثباتهم لرواية

(عروة، عن أبي سلمة) لاسيما مع كونهما عصريين مدنيين.

ولا شك أن هٰذا وأمثاله: لا تثبت به الرواية بينهما، بل كيف تثبت من إسنادين فقط، ومختلفٍ فيهما؟!

بخلاف العكس؛ فإنه ثابتٌ بلا شك، ورواياته معروفةٌ ثابتةٌ.

*** بل إن من دواعي ٱنتفاء هٰذِه الرواية؛ مع ما تقدم:**

أن عروة بن الزبير أكبر وأجلُّ من أبي سلمة بن عبد الرحمن، وهو أسن منه أيضاً؛ فإن:

- عروة مات سنة ٩٤هـ، علىٰ أقصىٰ ما ذكروا.

- وأبا سلمة مات سنة ١٠٤هـ، على الأقصىٰ، وقيل: سنة ٩٤هـ.

والمقصود: أن رواية عروة، عن أبي سلمة: لا تثبت، والله أعلم.

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم: في إعلال أبي حاتم، وفي تخريج الحديث، وفي الدراسة:

يتجلىٰ بوضوحٍ تامٍ؛ أن قول أبي حاتم رحمه الله:

١- «هٰذا حديثٌ مضطربٌ»: لاشك في ٱضطراب إسناده؛ ٱضطراباً شديداً، كما تقدم تفصيله في التخريج.

٢- «ليس هو صحيح الإسناد»: لأنه مضطربٌ أولاً، ولأنه معلول بعلتين:

أ- شعيب: مجهولٌ، بل ليس بشيءٍ، كما تقدم.

ب- محمد بن حمير: صدوقٌ، له أفرادٌ لا يُتابع عليها.

وما هٰذا إلا فردٌ من أفراده؛ لا يرويه - بهٰذا الإسناد - إلا هو وحده.

٣- «عروة، عن أبي سلمة: لا يكون»:

وهٰذا هو الصحيح بلا شكٍ، كما تقدم تحقيقه.

٤- «وشعيبٌ: مجهولٌ»: بل ليس بشيءٍ، كما تقدم».

هٰذا ما أمكن تقريره؛ في إثبات هٰذِه العلة، والله أعلم.

الحديث العشرون

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«سألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: إسحاق بن سليمان، عن أبي جعفر الرازي، عن الضحاك؛ في قوله: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] **قال: سوداوان؛ من الري.**

قال أبي: (أبو جعفر، عن الضحاك: لا يستوي)». اهـ.

العلل (١٧٤٢).

* * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الأثر روي عن الضحاك من طريقين:

الأول: طريق أبي جعفر الرازي:

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل في هٰذا الموضع أعلاه فقط؛ معلقاً عن إسحاق بن سليمان، به، ولم أقف عليه عند غيره.

الثاني: طريق أبي سنان: سعيد بن سنان:

أخرجه ابن أبي شيبة ٧/ ٤١ (٣٤٠٥١)، بلفظه.

وأخرجه هنَّاد في الزهد (٤٣)، بلفظ «مسوادتان».

وهما: عن إسحاق بن سليمان.

وأخرجه ابن جرير في التفسير ٢٢/ ٢٥٧ عن محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمر العطار الرازي، بلفظ «مسودتان».

وهما (إسحاق، ومهران) عن أبي سنان.

كلاهما (أبو جعفر، وأبو سنان) عن الضحاك، به.

*** الدراسة:**

أولاً: ترجمة أبي جعفر الرازي:

عيسىٰ بن أبي عيسىٰ: عبد الله بن ماهان - وقيل: هو عيسىٰ بن ماهان - أبو جعفر الرازي، التميمي مولاهم.

روىٰ عن: قتادة، وعطاء، وعطاء بن السائب، وعمرو بن دينار، وحميد، وابن المنكدر، والأعمش، ومغيرة بن مقسم، والشعبي، وغيرهم.

روىٰ عنه: إسحاق بن سليمان الرازي، وأبو نعيم، وشعبة - وهو من أقرانه - أبو عوانة، وابن الجعد، وغيرهم.

روىٰ له: البخاري في الأدب، والأربعةُ جميعاً.

مات في حدود سنة ١٦٠هـ.

قال الإمام أحمد والنسائي: ليس بالقوي، وقال الإمام أحمد مرةً: صالح الحديث، وقال مرةً: فيه ضعفٌ. وقال مرةً: مضطرب الحديث.

وقال ابن معين: كان ثقة خراسانياً، ٱنتقل إلى الري، ومات فيها، ووثقه ابن سعد.

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة صدوق، وقال ابن المديني: ثقةٌ، كان يُخلِّط، وقال مرةً: هو نحو موسىٰ بن عبيدة، وهو يُخلِّط، وقال مرةً: يكتب حديثه، إلا أنه يخطئ.

وقال ابن خراش: سيءُ الحفظِ صدوقٌ، وقال الفلاس: من أهل الصدق، سيء الحفظ، وقال أبو زرعة: شيخٌ، يهم كثيراً، وقال أبو

حاتم: ليس له من السن ما أدرك القرظي.

وقال الساجي: صدوقٌ، ليس بالمتقن.

وقال ابن حبان: كان ممن يتفرد بالمناكير عن المشاهير.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روىٰ عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال في التقريب: صدوقٌ سيء الحفظ، خصوصاً عن مغيرة.

والحاصل: أنه صدوقٌ، سيء الحفظ، خصوصاً عن مغيرة، وروايته عن محمد بن كعب القرظي مرسلة.

المجروحين ٢/ ١٢٠، تاريخ بغداد ١١/ ١٤٣، العلل لابن الجوزي ١/ ٢٨، ٢٩، النبلاء ٧/ ٣٤٦، الميزان ٣/ ٣١٩، والمغني ٢/ ٥٠٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٠٣، التقريب ومعه الكاشف (٨٠١٩).

ثانياً: ترجمة أبي سنان:

سعيد بن سنان البرجمي، الشيباني الأصغر، الكوفي، ثم الرازي.

روىٰ عن: الضحاك، وطاووس، والشعبي، وغيرهم.

روىٰ عنه: إسحاق بن سليمان، والطيالسي، وأبو أحمد الزبيدي، وأبو نعيم، وغيرهم.

روىٰ له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، وأبو داود، وزاد: من رفعاء الناس، وأبو حاتم، وزاد: صدوق.

وقال الإمام أحمد: صالحٌ، لم يكن يقيم الحديث.

وقال مرةً: ليس بالقوي في الحديث، وقال: كان صاحبه: ثابت بن جابان، أو: ابن خاقان، إذا غاب أبو سنان عن مجلس الضحاك، روىٰ

أبو سنان، عن ثابت، عن الضحاك.

وقال العجلي: كوفيٌ جائز الحديث.

وقال ابن سعد: كان يحج كل سنةٍ، وكان سيء الخلق.

وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان عابداً فاضلاً.

قال ابن عدي: له غرائب وأفرادات، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، لعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء.

وقال الذهبي في الكاشف: وثقه أبو حاتم، وقال أحمد: ليس بالقوي.

وقال في التقريب: صدوقٌ، له أوهام.

والحاصل: أنه ثقةٌ عابد، له غرائب وأفراد.

تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥، التقريب ومعه الكاشف (٢٣٣٢).

ثالثاً: أما إسحاق بن سليمان؛ فهو:

إسحاق بن سليمان، أبو يحيى العبدي الكوفي، ثم الرازي.

روىٰ عن: أبي جعفر الرازي، وأبي سنان، والثوري، ومالك، وخلق.

روىٰ عنه: الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وأبو خيثمة.

روىٰ له: الستة جميعاً.

مات سنة ١٩٩هـ في الري.

وثقه ابن سعد، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، والعجلي، والنسائي.

وأثنىٰ علىٰ فضله ودينه وورعه: ابن سعد، والعجلي، وإسحاق الكوسج، وقال أبو حاتم الرازي: صدوقٌ، لا بأس به.

قال ابن حجر في التقريب: ثقةٌ فاضلٌ.

تهذيب التهذيب ١/ ١٢٠، التقريب ومعه الكاشف (٣٥٧).

رابعاً: من خلال النظر في التراجم:

١- فإن إسحاق بن سليمان الرازي؛ يروي عن كلٍ من:

أبي جعفر الرازي، وأبي سنان الرازي.

٢- وأما رواية أبي سنان عن الضحاك؛ فثابتةٌ في ترجمة كلٍ منهما.

٣- لكن بمطالعة ترجمة أبي جعفر الرازي، وترجمة الضحاك بن مزاحم؛ فإنه لا يثبت بها - ولا بالبحث في أسانيد الروايات المبرمجة بالحاسب الآلي - ما يدل علىٰ رواية أحدهما عن الآخر.

* * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم في التخريج، والدراسة:

يتبين بوضوح: أن قول أبي حاتم:

«أبو جعفر، عن الضحاك، لا يستوي».

يعني: لا تصح رواية أبي جعفر، عن الضحاك؛ لأنه لا يُعرف سماعه منه، فعلته الأنقطاع، والله أعلم.

* * *

الحديث الحادي والعشرون

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله:

«سألتُ أبي: عن حديثٍ رواه:

أبو سعيد الأشج، عن الحسين بن عيسى الحنفي، عن معمر، عن الزهري، عن أبي حازم، عن ابن عباس؛ قال: بينا رسول الله ﷺ بالمدينة؛ إذ قال:

«الله أكبر، الله أكبر، جاء نصر الله، وجاء الفتح، وجاء أهل اليمن: قومٌ تقيةٌ قلوبهم، لينةٌ طاعتهم، الإيمان يمانٍ، والفقه يمانٍ، والحكمة يمانيةٌ».

قال أبي: هٰذا حديثٌ باطلٌ، ليس له أصل.

(الزهري، عن أبي حازم: لا يجيء)». اهـ.

العلل (١٩٦٨).

* * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث يروىٰ عن ابن العباس رضي الله عنهما من طريقين:

الطريق الأول: أبو حازم: نبتل، مولى ابن العباس:

ومدار على: الحسين بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزهري، عنه:

واختلف علىٰ: (الحسين بن عيسىٰ) علىٰ وجهين:

الوجه الأول: الحسين بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزهري، عن أبي حازم، به:

وله إليه طريقان:

١- أبو سعيد الأشج:

أخرجه ابن حبان (٧٢٩٨) عن محمد بن عمرو بن عباد، عن الأشج، به.

٢- إسماعيل بن موسى السدي:

أخرجه أبو يعلىٰ (٢٥٠٥)، وعنه ابن عدي ٢/ ٣٥٥.

وأخرجه الطبري في التفسير ١٢/ ٧٢٩ سورة النصر.

وأخرجه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري ١/ ٤٨ من طريق عباس بن أحمد بن محمد بن عيسىٰ.

ثلاثتهم: عن إسماعيل بن موسى السدي.

كلاهما (الأشج، والسدي): عن الحسين بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزهري، به.

الوجه الثاني: الحسين بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزهري، عن عكرمة، به:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢/ ٣٥٥ من طريق إسحاق بن بهلول، عن حسين بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزهري، عن عكرمة، به.

الطريق الثاني: عكرمة مولى ابن العباس:

وقد ٱختلف عليه وصلاً وإرسالاً:

أما الموصول: وقد روي من ثلاثة طرق:

أخرجه ابن عدي - كما تقدم في الوجه الثاني - من طريق حسين بن عيسىٰ، عن معمر، عن الزهري.

وأخرجه ابن سعد ٢/ ١٩٣، والدارمي (٧٩)، والطبراني في الكبير ١١/ ٣٢٩، ٢٢/ ٤١٥ من طريق عباد بن العوام.

وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١١٧١٢)، والطبراني في الكبير ١١/ ٣٢٨، وفي الأوسط ٢/ ٢٨٤ من طريق أبي عوانة.

وهما (عباد، وأبو عوانة): عن هلال بن خباب.

كلاهما (الزهري، وهلال): عن عكرمة، عن ابن العباس رضي الله عنهما.

أما المرسل: عن عكرمة:

وقد ٱختلف في إسناده علىٰ وجهين:

أخرجه عبد الرزاق في التفسير ٣/ ٤٠٤ عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة؛ مرسلاً.

وأخرجه الطبري في التفسير ١٢/ ٧٢٩ من طريق ابن ثور، عن معمر، عن عكرمة؛ مرسلاً، ليس فيه ذكر «أيوب»!!

* * * * * * * * * *

*** الدراسة:**

أولاً: ترجمة الحسين بن عيسى:

الحسين بن عيسىٰ بن مسلم، أبو عبد الرحمن الحنفي الكوفي.

روىٰ عن: عن معمر، وغيره.

روىٰ عنه: الأشج، وأبو كريب محمد بن العلاء، وغيرهما.

روىٰ له: أبو داود، وابن ماجه.

قال البخاري: مجهولٌ، وحديثه منكر.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، روىٰ عن الحكم بن أبان أحاديث منكرة.

وقال ابن عدي: له من الحديث شيءٌ قليلٌ، وعامة حديثه غرائب،

وفي بعض حديثه مناكير.

وذكره ابن حبان في الثقات فقط.

وقال الذهبي في المغني: له مناكير، قاله أبو زرعة، ووقع ٱسمه في المغني خطأً: «الحسين بن علي» !!

وقال في الديوان: صويلح، يُعرف، ويُنكر.

وفي الكاشف: ضُعِّف.

وفي التقريب لابن حجر: ضعيفٌ.

والحاصل: أنه ضعيفٌ، له مناكير.

الجرح والتعديل ٣/ ٦٠، الثقات ٨/ ١٨٥، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٣، المغني ١/ ٢٥٨، الديوان ص ٩٠، التقريب ومعه الكاشف (١٣٤١).

ثانياً: مما تقدم يظهر بوضوحٍ:

أن آفة هٰذا الحديث - من رواية أبي حازم - راجعةٌ إلى: الحسين بن عيسىٰ؛ فحاله لا تحتمل قبول روايته؛ فضلاً عما ٱحتف بها من القرائن التي تؤكد ردها، ومنها:

١- أن الحسين بن عيسىٰ: قد ٱختلف في الرواية، عن معمر، عن الزهري: **مرةً**: عن أبي حازم، به، **ومرةً**: عن عكرمة، به.

٢- أن الحديث روي من طريقٍ آخر: عن هلال بن خباب، عن عكرمة، به.

ثالثاً: بعد البحث والتتبع في كتب التراجم، وكتب المرويات:

لم أجد ما يثبت رواية (الزهري، عن أبي حازم: نبتل) لا في ترجمتيهما، ولا من خلال أسانيد المصنفات الحديثية المبرمجة آلياً.

رابعاً: وبناءً علىٰ ما تقدم:

١- فأصحُّ الرواية عن (الزهري):

رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، مرسلاً.

لأن رواية عبد الرزاق، عن معمر: لا يعدلها غيرها؛ مهما كان.

- قال الإمام أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحبُّ إليَّ من حديث هٰؤلاء البصريين، وكان يتعاهد كتبه، وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة.

- وقال رحمه الله أيضاً: إذا ٱختلف أصحاب معمر؛ فالحديث لعبد الرزاق.

- وقال ابن معين: أبو سفيان المعمري (صاحب معمر): ثقةٌ، وعبد الرزاق أحبُّ إليَّ منه، يعني: في معمر.

- وقال يعقوب بن شيبة: عبد الرزاق متثبتٌ في معمر، جيد الإتقان.

* **أما ما رواه (معمر، عن الزهري):**

فلا يثبت منه شيء، كما قال أبو أحمد بن عدي، في الكامل، في ترجمته للحسين بن عيسىٰ؛ قال:

«وكلا الروايتين: عن معمر، عن الزهري - فسواءٌ: عن عكرمة، أو عن أبي حازم، عن ابن عباس - منكرٌ جداً». اهـ.

٢- **وأصحُّ الرواية عن (ابن العباس) رضي الله عنهما:**

رواية عباد بن العوام، وأبو عوانة: عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن العباس رضي الله عنهما، مرفوعاً: ورجاله كلهم ثقات.

* وجه الإعلال:

مما سبق عرضه في التخريج والدراسة:

فإن قول أبي حاتم: «الزهري، عن أبي حازم: لا يجيء».

يعني: أنه لا تثبت للزهري روايةٌ، عن أبي حازم: (نبتل) مولىٰ ابن العباس، فعلته الٱنقطاع بينهما، والله أعلم.

* تنبيه:

(أبو حازم) المذكور هنا: نبتل مولى ابن العباس رضي الله عنهما، وهو ثقةٌ، ولم تثبت رواية الزهري عنه.

(وأبو حازم) شخصٌ آخر: سلمة بن دينار الأعرج المدني: الثقة العابد، وقد روىٰ عن الزهري.

الحديث الثاني والعشرون

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: أيوب بن سويد، عن أسامة بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن سراقة بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«خيركم المدافع عن عشيرته؛ ما لم يأثم».

قال أبي: روى ابن وهب، عن أسامة بن زيدٍ؛ قال: سمعت سعيد بن المسيب - ولم أسمع منه غيره - يقول:

«لا ربا إلا فيما يكال ويوزن؛ مما يؤكل ويشرب».

قال أبي: فقد أفسد هٰذا الحديثُ؛ حديثَ أيوب.

وقد كنت أسمع - منذ حينٍ - يُذكر عن يحيىٰ بن معين؛ أنه سئل عن: أيوب بن سويد، فقال: ليس بشيء.

(وسعيد بن المسيب، عن سراقة: لا يجيء).

وهٰذا حديثٌ موضوعٌ، بابةُ حديث الواقدي». اهـ.

العلل (٢١١٧).

وقال ابن أبي حاتم أيضاً في كتابه العلل (٢١٨٠):

«وسمعتُ أبي؛ قال: أول ما أنكرنا علىٰ أيوب بن سويد: حديثَ أسامة ابن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن سراقة بن مالك، عن النبي ﷺ:

«خيركم المدافع عن عشيرته؛ ما لم يأثم».

وما أعلم أسامة روىٰ عن سعيد بن المسيب شيئاً». اهـ.

* * * * * * * * * * *

* تخريجه:

تضمن هٰذا النص حديثين مختلفين:

* الحديث الأول: حديث سراقة بن مالك ﷺ

ومداره علىٰ: أيوب بن سويد، عن أسامة بن زيد الليثي، عن ابن المسيب، عن سراقة:

وله إليه خمسة طرق:

١- أحمد بن عمرو بن السرح:

أخرجه أبو داود (٥١٢٠).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٩٩) من طريق أحمد بن الممتنع.

كلاهما: عن ابن السرح، به.

٢- عمران بن هارون الرملي:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٩٩٣)، وفي الصغير (١٠٢٠) عن محمد بن عبد الله بن إبراهيم اليافوني، عن عمران، به.

٣- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم:

أخرجه أبو العباس الأصم في جزء حديثه (١٥).

والبيهقي في الشعب (٧٦٠٥) عن أبي الطيب: سهل بن محمد بن سليمان.

والبغوي في شرح السنة (٣٥٤٢) من طريق محمد بن موسى الصيرفي.

وابن جماعة في مشيخته (٢٢٤) من طريق محمد بن علي بن حيد.

ثلاثتهم: عن أبي العباس الأصم، عن ابن عبد الحكم، به.

٤- أحمد بن عمر أبو الطاهر:

أخرجه أبو حفص الزيات بن بكير في جزء حديثه (١٣) من طريق أبي

الطاهر، به.

٥- محمد بن سماعة:

أخرجه أبو حفص الزيات بن بكير في جزئه (١٣) من طريق ابن سماعه، به.

الخمسة كلهم: عن أيوب بن سويد، به.

* الحديث الثاني: حديث سعيد بن المسيب في الربا؛ من قوله:

وقد روي - عن ابن المسيب - من خمسة طرقٍ:

١- أسامة بن زيد الليثي:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٤٢١) عن وكيع، عن أسامة بن زيد؛ قال: سمعت سعيد بن المسيب؛ وسئل عن: رجل ٱشترىٰ بعيراً، فندم المبتاع، فأراد أن يرده، ويرد معه ثمانية دراهم.

فقال سعيدٌ: «لا بأس به، إنما الربا؛ فيما يكال ويوزن؛ مما يُوكل ويُشرب».

* أما رواية ابن هب، عن أسامة الليثي، به - التي ذكرها أبو حاتم هنا - فلم أقف عليها عند غيره رحمه الله.

٢- مالك، عن أبي الزناد:

وقد ٱختلف عن الإمام مالك علىٰ وجهين:

الوجه الأول: الرواية الموقوفة:

أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢/ ٦٣٥ (٣٧).

وأخرجه عبد الرزاق (١٤١٣٩).

والمروزي في كتابه السنة (١٧٨) عن يحيىٰ بن يحيىٰ.

والطحاوي في المشكل (١٢٩٩) عن يونس بن عبد الأعلىٰ، عن ابن وهب.

والبيهقي في المعرفة (١١٠٦٤) من طريق يحيىٰ بن بكير.

وكذلك أيضاً (١١٠٦٥) من طريق القعنبي.

خمستهم: عن الإمام مالك، به، موقوفاً.

الوجه الثاني: الرواية المرسلة:

أخرجه الدارقطني (٢٨٣٤) من طريق المبارك بن مجاهد، عن الإمام مالك، به، مرسلاً.

وقال الدارقطني: «وهم فيه المبارك، عن مالك؛ برفعه إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب». اهـ.

٣- إسماعيل بن أمية:

أخرجه عبد الرزاق (١٤١٩٩) عن معمر، عن الثوري، عن إسماعيل بن أمية، به.

٤- يحيىٰ بن سعيد الأنصاري:

أخرجه المرزوي في السنة (١٧٩) عن محمد بن يحيىٰ، عن محمد بن يوسف، عن الثوري، عن يحيى الأنصاري، به.

٥- الزهري:

أخرجه البيهقي في الكبرىٰ ٥/ ٤٦٩ من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، به.

خمستهم: (أسامة بن زيد، وأبو الزناد، وإسماعيل بن أمية، ويحيى الأنصاري، والزهري): عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

* الدراسة:

أولاً: أقوال الأئمة حول هٰذِه الرواية:

١- في حديث سراقة:

قال أبو داود - بعد روايته له -: أيوب بن سويد: ضعيف. اهـ.

قال الطبراني في الصغير: لم يروه عن أسامة إلا أيوب. اهـ.

٢- في حديث ابن المسيب:

قال الدارقطني: هٰذا مرسلٌ، ووهم المبارك بن مجاهد؛ على الإمام مالك؛ برفعه إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب؛ موقوفاً عليه. اهـ.

ثانياً: ترجمة أيوب بن سويد:

أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري السيباني.

روىٰ عن: أسامة بن زيد الليثي، الثوري، الأوزاعي، الإمام مالك.

روىٰ عنه: ابنه محمد، وإسماعيل بن أبي خالد، وبحر بن نصر، ودحيم، الإمام الشافعي، وابن عبد الحكم، وغيرهم.

روىٰ له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

مات غرقاً في البحر سنة ١٩٣ هـ، وقيل بعد المئتين بسنتين.

قال الإمام أحمد: ضعيف.

وقال ابن معين: ليس بشيء، يسرق الأحاديث.

وقال مرةً: كان يدعي أحاديث الناس.

وقال الترمذي: ترك ابن المبارك حديثه، وقال ابن المبارك: إرم به.

وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مرةً:

متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن حبان: كان ردئ الحفظ، يخطئ، يُتقىٰ حديثه؛ من رواية ابنه محمد عنه، لأن أخباره إذا سُبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة.

قال الخليلي: لم يرضوا حفظه، وقال الإسماعيلي: فيه نظر.

وقال أبو داود: ضعيف، وقال الساجي: ضعيفٌ، إرم به.

وقال الجوزجاني: واهي الحديث، وهو بعدُ متماسك.

ترجم له ابن عدي، وذكر جملةً كبيرةً من منكراته، وقال:

له حديثٌ صالحٌ، عن شيوخٍ معروفين، منهم: يونس بن يزيد؛ بنسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء.

قال الخطيب البغدادي: حدَّث عنه بقية بن الوليد - وهو أكبر منه - والربيع بن سليمان المصري، وبين وفاتيهما أربعٌ، أو ثلاثٌ وسبعون سنةً.

قال الذهبي في المغني: ضعَّفه أحمد وجماعة، وتركه النسائي.

وقال في الديوان: معروفٌ، ضعَّفه أحمد بن حنبل.

وقال في الكاشف: ضعَّفه أحمد وجماعة.

وفي التقريب: صدوقٌ يخطئ.

والحاصل: أنه صدوقٌ، روىٰ عنه الأئمة الكبار، وحديثه عن الثقات المعروفين لا بأس به، وعن غيرهم فيه مناكير، وابتلي بابنه محمد - وهو متهمٌ بالكذب - فأدخل عليه في كتبه أشياء موضوعةً، بخطٍ طري، وكان ابنه أيضاً يحدث بها عن أبيه، فأحاديثه عن أبيه من الموضوعات، كما

ذكر أبو زرعة وأبو نعيم والحاكم وغيرهم، حتىٰ قال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، وكان أحمد بن عمرو بن جابر الرملي يحلف بالله: إن ولده: محمد بن أيوب كذابٌ.

التاريخ الكبير ١/ ٤١٧، الجرح والتعديل ٢/ ٢٤٩، الثقات ٨/ ١٢٠، السنن الصغرىٰ للنسائي ٣/ ١١٦، تهذيب الكمال ١/ ١٣٤، تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٥، المغني ١/ ١٥٤، الديوان ص ٤٢، التقريب ومعه الكاشف (٦١٥).

وعلىٰ هٰذا؛ فروايته ليست بشيء.

ثالثاً: أسامة بن زيد:

أسامة بن زيد، أبو زيد الليثي مولاهم المدني.

روىٰ عن: ابن المسيب، ونافع، ومحمد بن كعب القرظي، وعمرو ابن شعيب، والزهري، وغيرهم.

روىٰ عنه: الثوري وابن وهب، وأبو ضمرة أنس بن عياض، وأبو نعيم، وغيرهم.

روىٰ له: البخاري معلقاً، ومسلم في الشواهد والمتابعات، والأربعة.

مات سنة **١٥٣**هـ، وله بضعٌ وسبعون سنةً.

وثَّقه ابن المديني، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، وابن معين في رواية، وفي روايةٍ أخرىٰ: زاد: ثقةٌ حجة، وفي روايةٍ: ثقةٌ صالح.

وقال الإمام أحمد: تركه يحيى القطان، وقال أحمد: ليس بشيء.

وقال مرةً: روىٰ عن نافع أحاديث مناكير، قال ابنه عبد الله: أراه حسن الحديث؛ فقال: إن تدبرت حديثه؛ فستعرف فيه النكرة.

وقال يحيىٰ بن معين: كان يحيى القطان يضعفه،

وقال ابن معين: ليس به بأس.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال: ليس بثقة، وقال: ليس به بأس.

وقال ابن عدي: يروي عنه الثوري وجماعةٌ من الثقات، ويروي عنه ابن وهب نسخةً صالحةً، وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس.

قال الفلاس: كان يحيى القطان حدثنا عنه، ثم تركه، قال القطان: يقول: سمعت سعيد بن المسيب، على النكرة لما قال!!

علق ابن القطان الفاسي علىٰ هٰذا؛ بقوله: وهٰذا لعمري أمرٌ منكرٌ كما ذكر، فإنه بذلك يساوي شيخه ابن شهاب، وذلك

لا يصلح له، والله تعالىٰ أعلم.

وقال يعقوب بن سفيان: تكلم فيه يحيى القطان، وأمسك عن حديثه.

قال البرقي: هو ممن يضعَّف، وقال لي يحيىٰ: أنكروا عليه أحاديث.

وقال أبو داود: صالحٌ؛ إلا أن يحيىٰ بن سعيد أمسك عنه بآخره.

قال ابن حبان: يخطئ، وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب.

قال ابن نمير: مدنيٌ مشهور.

قال ابن سعد: كان كثير الحديث، يُستضعف.

قال الذهبي في النبلاء: الإمام العالم الصدوق، ثم قال: وقد يرتقي حديثه إلىٰ رتبة الحسن، ٱستشهد به البخاري، وأخرج له مسلمٌ في المتابعات.

وقال في المغني: صدوقٌ يهم.

وفي الديوان؛ قال: صدوقٌ، فيه لينٌ يُستر.

وفي من تكلم فيه وهو موثقٌ؛ قال: صدوقٌ، قوي الحديث، أكثر

مسلمٌ إخراج حديث ابن وهب عنه، ولٰكن أكثرها شواهد ومتابعات، والظاهر أنه ثقةٌ، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي.

وفي الكاشف؛ قال: روىٰ له مسلم نسخةً لابن وهب عن أسامة، أكثرها شواهد، أو يقرنه بآخر، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ يهم.

والحاصل: أنه عالمٌ مدنيٌ مشهورٌ، كثير الرواية، صدوق الحديث، له مناكير عن نافع وغيره، وسماعه من ابن المسيب منكرٌ، وأحسن حديثه ما رواه عنه ابن وهب نسخةً؛ ما لم يخالف.

التاريخ الكبير ٢/ ٢٢، الجرح والتعديل ٢/ ٢٨٤، المعرفة والتاريخ ٣/ ٤٣، الكامل ١/ ٣٨٥، الثقات ٦/ ٧٤، النبلاء ٦/ ٣٤٢، الميزان ١/ ١٧٤، المغني ١/ ١١٢، الديوان ص ٢٥، من تكلم فيه وهو موثق ص ٤١ (٢٦)، تهذيب الكمال ٢/ ٣٤٧، تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٨، التقريب ومعه الكاشف (٣١٧).

وعلىٰ هٰذا؛ فرواية أسامة بن زيد، عن ابن المسيب: ليست بشيء.

رابعاً: العلة الأولىٰ لهٰذا الحديث: الٱنقطاع بين الليثي، وابن المسيب:

فرواية أيوب بن سويد: عن أسامة الليثي، عن ابن المسيب، عن سراقة، مرفوعاً: «خيركم المدافع عن عشيرته؛ ما لم يأثم»:

١- تردُّها روايةُ ابن وهب:

عن أسامة بن زيد؛ قال: سمعت سعيد بن المسيب -

ولم أسمع منه غيره - يقول: «لا ربا؛ إلا فيما يكال، ويوزن...».

٢- وتردُّها مقالات الأئمة:

في حال أسامة بن زيد، ونكارة روايته عن ابن المسيب، كما أنكرها

الإمام الناقد الحجة يحيىٰ بن سعيد القطان، وتركه لأجل هٰذا.

٣- وتردُّها مقالات النقاد:

في حال راويه - عن أسامة بن زيد - أيوب بن سويد، فهو يروي المناكير، ولهٰذا اُتهمه بعض الأئمة، وكان ابن معين يصمه بسرقة الأحاديث.

خامساً: العلة الثانية لهٰذا الحديث: الاُنقطاع بين ابن المسيب وسراقة ﷺ:

فرواية سعيد بن المسيب، عن سراقة بن مالك الجعشمي ﷺ: **روايةٌ منقطعة:**

١- لقول أبي حاتم هٰذا؛ بأن رواية ابن المسيب، عن سراقة: لا تجيء، ويؤكدها ما بعده.

٢- ولأن حال رواية: أيوب بن سويد: لا تُحتمل، فهو كما عبَّر ابن معين، ونقل عنه أبو حاتم: ليس بشيء.

٣- أنني لم أقف لابن المسيب عن سراقة ﷺ غير هٰذِه الرواية، في كل ما بين يدي من كتب السنة الشريفة، والبرامج الموسوعية الحاسوبية.

٤- من جهة التأريخ، فإن سعيد بن المسيب ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ﷺ، في حدود سنة ١٥هـ، وعمر ﷺ مات سنة ٢٣هـ، وسراقةُ ﷺ مات أول خلافة عثمان عام ٢٤هـ.

وقد كان ابن المسيب لم يتجاوز العاشرة من عمره؛ علىٰ أكثر الأحوال، وكان قد عقل صبياً صغيراً مع المأمومين، وعمر رضي الله عنهعلى المنبر يخطب الناس ينعي النعمان بن مقرن ﷺ يوم نهاوند سنة ٢١هـ.

وعلىٰ هٰذا؛ فالحديث منقطعٌ ٱنقطاعاً بيناً.

سادساً: حكم الإمام أبي حاتم على الحديث؛ أنه:

- حديثٌ موضوعٌ.

- وأنه بابة حديث الواقدي.

علَّق العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة والموضوعة ١/ ٣٣١ (١٨٢): فقال: «موضوعٌ» ثم قال:

«والذي تقتضيه الصناعة الحديثية: أن الحديث ضعيفٌ جداً؛ لولا حكم أبي حاتم بوضعه؛ فإنه إمامٌ حجةٌ، والله أعلم». اهـ.

*** والحق أن من تأمل هٰذا الحديث، وتأمل حال إسناده:**

علم أنه لا يكون إلا من ٱفتعال أيوب بن سويد، أو مما ٱفتراه عليه ابنه وأدخله عليه، كما تقدم، وتقدم أن بعضهم ٱتهم ابنه، وبعضهم يحلف أنه كذاب، والله أعلم.

فاجتمع في هٰذا الإسناد:

١- حال أسامة بن زيد الليثي.

٢- الٱنقطاع الظاهر بين أسامة هٰذا، وبين سعيد بن المسيب.

٣- حال أيوب بن سويد الواهية.

٤- الٱنقطاع المكشوف بين ابن المسيب وبين سراقة ﷺ.

٥- أن حديث سراقة هٰذا: لم يُرو عنه بغير هٰذا الإسناد.

* وجه الإعلال:

مما تقدم في التخريج والدراسة يتجلىٰ بوضوحٍ:

أن قول أبي حاتم: «سعيد بن المسيب، عن سراقة: لا يجيء».

يعني: أنه لا تصح رواية ابن المسيب عن سراقة ﷺ، بل قد تكون روايته مستحيلةً.

فمن علله: هٰذا الٱنقطاع الظاهر، والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثالث والعشرون

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«سألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: مسلمة بن علي، عن هشام بن حسان، عن عاصم، عن عبيدة السلماني قال: «لا ينبغي لمعلم الكُتَّاب أن يضرب - في أدب الغلام - أكثر من أربع دراتٍ» أو قال: «ستاً».

قال أبي: هٰذا خطأ.

إنما هو: هشامٌ، عن ابن سيرين.

(وعاصم، عن عبيدة: لا يجيء)». اهـ.

العلل (٢٣٥٠).

* * * * *

*** تخريجه:**

لم أقف عليه؛ فيما بين يدي من المصنفات الحديثية وغيرها، من الكتب المسندة، وغير المسندة.

بل لم أجد عنه خبراً: لا متناً ولا سنداً، لا من قريبٍ، ولا من بعيد.

لا في الكتب، ولا الموسوعات الحاسوبية المبرمجة، والله أعلم.

* * *

* الدراسة:

- أولاً: دراسة إسناد هٰذا الحديث:

١- عبيدة بن عمرو السلماني المرادي، أبو عمرو الكوفي:

روىٰ عن: علي، وابن مسعود، وغيرهما.

وروىٰ عنه: ابن سيرين، وإبراهيم، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم.

روىٰ له: الستة جميعاً.

أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، ومات في حدود سنة ٧٠ هـ، وقيل قبلها، وقيل: بعدها بسنتين أو ثلاث.

قال ابن عيينة: كان يوازي شريحاً في العلم والقضاء.

قال في التقريب: تابعيٌ كبيرٌ، مخضرمٌ، فقيهٌ ثبت، كان شريحٌ يرجع إليه في المشكلات. التقريب ومعه الكاشف (٤٤١٢).

٢- وعاصم سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري.

روىٰ عن: أنسٍ، وعبد الله بن سرجس، وعمرو بن سلمة، وغيرهم.

وروىٰ عنه: شعبة، وابن عليه، ويزيد بن يونس، وغيرهم.

وروىٰ له: الستة جميعاً.

مات بعد سنة ١٤٠ هـ.

قال أبو حاتم الرازي: ثقةٌ من الحفاظ.

قال في التقريب: ثقةٌ، لم يتكلم فيه إلا القطان؛ فكأنه بسبب دخوله في الولاية. التقريب ومعه الكاشف (٣٠٦٠).

٣- هشام بن حسان الأزدي القُردوسي، أبو عبد الله البصري.

روىٰ عن: الحسن، وابن سيرين، وغيرهما.

وروىٰ عنه: يحيى القطان، وأبو عاصم الأنصاري، وغيرهما.

وروىٰ له: الستة جميعاً.

مات في صفر سنة ١٤٨هـ.

قال ابن المديني: كان أصحابنا يثبتون حديثه، ويحيىٰ بن سعيد يضعِّفه.

وقال يعقوب بن شيبة: ثبتٌ في ابن سيرين، دون غيره.

وقال في التقريب: ثقةٌ، من أثبت الناس في ابن سيرين، كان يرسل عن الحسن وعطاء. التقريب ومعه الكاشف (٧٢٨٩).

٤- مسلمة بن علي بن خلف الخشني البلاطي، أبو سعيد الدمشقي.

روىٰ عن: محمد بن الوليد الزبيدي، والأوزاعي، وابن جريج، وابن لهيعة، والأعمش، وهشام بن حسان، وغيرهم.

وروىٰ عنه: بقية، وابن وهب، وابن عبد الحكم، وعبد الله بن صالح، وهشام بن عمار، وغيرهم.

وروىٰ له: ابن ماجه وحده.

مات بمصر قبل سنة ١٩٠هـ.

قال ابن معين، ودحيم، وابن طاهر المقدسي: ليس بشيء.

وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يُشتغل به، هو في حد الترك، وقال الجوزجاني: ضعيف، وحديثه متروك.

وقال الفسوي: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه.

وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث.

وقال النسائي مرةً: ليس بثقة.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال أبو علي النيسابوري: ضعيف.

وقال ابن عدي: جميع أحاديثه غير محفوظة.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس عندهم، ولا من حديثهم، فلما فحش ذلك بطل الاحتجاج به.

وقال أبو داود: كان غير ثقةٍ، ولا مأمون.

وقال نعيم بن حماد: لم أسمعه يحدث بحديثٍ يوافق حديث الناس.

وقال الساجي: ضعيف جداً.

وقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني: روىٰ عن الأوزاعي، والزبيدي، وابن جريج: المناكير.

وقال أبو الحسين بن المنادي: حديثه كَلا شيءٍ.

وقال ابن شكوال: ليس بشيء، متروك.

وقال ابن الجوزي: متهمٌ بالوضع.

وقال الأزدي: متروك.

وقال الذهبي في الميزان: شاميٌ واهٍ، تركوه.

وفي المغني: «تركوه، قال دحيم: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به».

وفي الديوان والكاشف: تركوه.

وفي التقريب لابن حجر: متروك.

والحاصل: أنه متروكٌ، روى المناكير عن الكبار كالأوزاعي، وابن جريج، والزبيدي، وغيرهم، وكان يقلب الأسانيد.

التاريخ الكبير ٧/ ٣٨٨، الجرح والتعديل ٨/ ٢٦٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٩١، تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٦٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٧٦، الميزان ٤/ ١٠٩،

المغني ٢/ ٢٩٩، الديوان ص ٣٨٧، التقريب ومعه الكاشف (٦٦٦٢).

- **ثانياً: وجوه الاتصال والانقطاع بين رواة الحديث:**

١- ليس في تلاميذ (عبيدة) من ٱسمه (عاصم).

وليس في شيوخ (عاصم) من ٱسمه (عبيدة).

فعاصم لا تصح له روايةٌ عن عبيدة مطلقاً.

٢- (هشام بن حسان) من شيوخه (عاصم الأحول).

و(عاصم الأحول) من تلاميذ (هشام بن حسان).

وقد وقفت من خلال برنامج جوامع الكلم الآلي علىٰ ستة أحاديث، يرويها عاصم، عن هشام.

٣- (ابن سيرين) يروي عن (عبيدة)، وله عنه ١٨ حديثاً:

منها ما الصحيحين، أو أحدهما، أو في غيرهما.

٤- (هشام) يروي عن (ابن سيرين)، وله عنه **٢٧٢** حديثاً:

منها ما في الصحيحين، أو أحدهما، أو في غيرهما.

* * *

* وجه الإعلال:

مما تقدم في إعلال الإمام أبي حاتم، وما تقرر في الدراسة:

يتجلىٰ لكل ذي نظرٍ صحيحٍ:

- أن قول أبي حاتم رحمه الله: «عاصم، عن عبيدة: لا يجيء».

يعني: أنه لا تثبت رواية عاصم الأحول، عن عبيدة السلماني، فعلته الٱنقطاع الظاهر بينهما، والله أعلم.

- وأما قوله رحمه الله: «إنما هو: هشام، عن ابن سيرين».

يعني: وابن سيرين، عن عبيدة.

فهٰذا الإسناد - وإن كان إسناداً متصلاً - إلا أنه لا يمكن حمل هٰذا الإسناد عليه؛ لسببين:

١- لأن راوي هٰذا الإسناد هالكٌ متروكٌ متهمٌ، لا يُشتغل بروايته، وهو مسلمة بن علي الخشني.

٢- فضلاً عن أنه لم يُرو من طريقٍ آخر: عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، والله أعلم.

الحديث الرابع والعشرون

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«سألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: أحمد بن محمد؛ من ولد سالم، عن إبراهيم بن حمزة، عن معن بن عيسىٰ، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ قال:

«مَنْ أبغَضَ قريشاً: أبْغَضَهُ الله، ومَنْ أحبَّ قريشاً: أحبَّهُ الله».

قال أبي: هٰذا حديثٌ ليس له أصلٌ:

(الزهري، عن أبان بن عثمان: لا يجيء)». اهـ.

العلل (٢٦٠٢).

- **وقال أبو محمد أيضاً رحمه الله في المراسيل (٧٠١) ص ١٩١:**

«قال أبي: لم أختلف أنا، وأبو زرعة، وجماعة من أصحابنا: أن الزهري: لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً، وكيف سمع من أبان؛ وهو يقول: «بلغني» عن أبان؟

قيل له: فإن محمد بن يحيى النيسابوري؛ كان يقول: قد سمع.

قال: محمد بن يحيىٰ: كان بابه السلامة».

- وفي (٧٠٣) ص ١٩٢:

«قال أبي: الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً، لا أنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه، ولٰكن لا يثبت له السماع منه، كما أن حبيب بن أبي ثابت: لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد

اتفقوا علىٰ ذلك، واتفاق أهل الحديث علىٰ شيءٍ يكون حجةً».

- وفي (٧٠٥) ص ١٩٢:

«سمعت أبي؛ يقول: الزهري: لم يسمع من أبان بن عثمان».

* تخريجه:

* أولاً: حديث أبان بن عثمان، عن عثمان رضي الله عنه:

لم أقف عليه فيما بين يدي من المصنفات الحديثية، ولا في برامج الموسوعات الحاسوبية؛ من الموسوعة الشاملة، والجامع الكبير، وجوامع الكلم.

لكن أشار إليه الدارقطني في العلل ٣/ ٤٥ (٢٧٧)، وأعله.

* ثانياً: هذا الحديث؛ بهذا اللفظ:

«من أبغض قريشاً: أبغضه الله، ومن أحب قريشاً: أحبه الله»:

لم أقف في شيء من مصنفات السنة، ولا الموسوعات الآلية؛ إلا في هٰذا الموضع وحده، لا من حديث عثمان، ولا من حديث غيره رضي الله عنه.

* ثالثاً: إنما وقفت علىٰ هذا الحديث؛ بلفظ: «من أهان قريشاً؛ أهانه الله»:

وقفت عليه من حديث أربعةٍ من الصحابة رضي الله عنهم:

١- من حديث عمرو بن عثمان، عن عثمان رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد ١/ ٦٤ (٤٦٠).

وأخرجه أبو يعلىٰ (كما في المقصد العلي) (١٤٦٠)، وكما في (اتحاف البوصيري) ٩/ ٤١٥ (٩٢٥٧) عن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني.

وأخرجه ابن حبان (٦٢٦٩) عن أبي يعلىٰ، به.

وأخرجه البزار (٣٧٣) عن محمد بن المثنىٰ.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٥٠٥) عن الحسن بن علي.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (١١٠٧) عن العباس بن الفضل.

وأخرجه الحاكم ٤/ ٧٤ (٦٩٥٥) من طريق محمد بن إبراهيم العبدي.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ٤٦/ ٢٨٥ من طريق زهير بن حرب.

سبعتهم: عن ابن عائشة: عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر التيمي العيشي، عن أبيه، عن عم أبيه: عبيد الله بن عمر بن موسى التيمي، عن ربيعة الرأي، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عثمان، عن أبيه: عثمان بن عفان ﷺ.

٢- وأيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ:

وهو عند الإمام أبي بكر الخطيب البغدادي في كتابه (الفصل للوصل المدرج في النقل) ٢/ ٩٠٢ - ٩١٠ (١٠٢) فقد ٱستفاض في تخريج طرقه، وكلها مدارها على الإمام الزهري، من طرقٍ غالبها: عن محمد ابن سعد، عن أبيه سعد بن أبي وقاص ﷺ، وكلها بلفظ «من أهان قريشاً».

* وقد جاء في أحد طرقه ص ٩٠٥:

من طريق محمد بن عبد الرحمن الشامي، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن إبراهيم بن سعد الزهري، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن أبيه: سعد بن أبي وقاص ﷺ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد هوان قريش: أهانه الله».

وأخرجه البزار ٤/ ٩، بلفظ «من أهان»، وقال: «لا نعلمه يُروىٰ عن محمد بن سعد، عن أبيه؛ إلا من هٰذا الوجه».

٣- وأيضاً من حديث قتادة، عن أنس ﷺ:

أخرجه البزار (٧١٩٩)، والطبراني في الكبير ١/ ٢٥٩ (٧٥٣)، والأوسط ٦/ ١٠٠ (٥٩٢٤)، ومعجم ابن الأعرابي (١١٢٠)، والسنة لابن أبي عاصم (١٥١٠)، وابن البختري جزء ١١ من فوائده (٥٧٢).

من طريق داود بن شبيب، عن أبي هلال الراسبي، عن قتادة، عن أنس، وزاد في آخره «قبل موته».

وهو طريقٌ فردٌ غريبٌ، مداره علىٰ: أبي هلال محمد بن سليم الراسبي: وهو صدوقٌ صالحٌ كفيفٌ، لم يكن له كتاب، وكان حفظه ضعيفاً، كما قال ابن عدي وغيره، فمثله لا يحتمل تفرده.

قال الإمام أحمد: يُحتمل في حديثه؛ إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث.

وقال ابن عدي: له أحاديث كلُّها أو عامتُها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو ممن يكتب حديثه.

تهذيب التهذيب ٣/ ٥٧٧، التقريب (٥٩٢٣).

٤- وأيضاً من حديث ابن العباس ﷺ:

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/ ٧٢ (٦٤) (٦٥)، وفي مسند المقلين من الأمراء لتمام الرازي (١١٦٢) (١١٦٣)، وجزء أبي طاهر السلفي الرابع عشر، من المشيخة البغدادية (١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦٢٦٤) (٣٦٢٦٥).

ومدارها علىٰ: خالد بن نجيح المصري: كاتب عبد الله بن صالح المصري، وهو كذاب.

قال أبو زرعة وغيره: «كان يضع في كتب الشيوخ».
النبلاء للذهبي ١٠/ ٤١٥، وتاريخ الإسلام ١٦/ ٢٢٨.

* * * * * * * * * * *

* **الدراسة:**

أولاً: أقوال الأئمة النقاد لهٰذا الحديث.

١- قال الإمام البزار: «وهٰذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن عثمان، عن النبي ﷺ؛ إلا من هٰذا الوجه؛ بهٰذا الإسناد».

٢- وقال الدارقطني في العلل ٣/ ٤٥ (٢٧٧):

«وروي عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ: ولا يصح عن الزهري، والله أعلم».

٣- وأما طريق: عمرو بن عثمان، عن أبيه عثمان رضي الله عنه:

فقال الدارقطني:

* «**حدَّث به**: عبد الرحمن بن قيس: أبو معاوية الزعفراني، عن محمد ابن حفص، عن عبيد الله بن عمر، عن ابن عثمان، عن عثمان: **(ولم يُقِمْ إسنادَه)**.

- ومحمد بن حفصٍ هٰذا هو: والد عبيد الله بن محمد العيشي.

- وعبيد الله بن عمر هٰذا؛ إنما هو: عبيد الله بن عمر بن موسى التيمي.

* **وإنما سمع هٰذا الحديث من:**

(ربيعة الرأي): ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عثمان.

حدَّث به: عبيد الله بن محمد العيشي، عن أبيه؛ كذلك:

(وضَبَطَ إسنادَه)».اهـ.

ثانياً: رواية الزهري، عن أبان، عن عثمان ﷺ:

أ- أما رواية أبان، عن أبيه عثمان ﷺ:

فكثيرةٌ جداً، فقد وقع منها في موسوعة جوامع الكلم الإلكترونية: مئتان وسبعةٌ وثلاثون حديثاً (٢٣٧).

ب- وأما رواية الزهري، عن أبان:

فقد وقفت - بهٰذا الإسناد - علىٰ (ست روايات):

إحداها: مرفوعةٌ؛ من حديث عثمان ﷺ.

واثنتان: موقوفتان؛ عن عثمان ﷺ.

وثلاثٌ: مقاطيع؛ عن أبان نفسه.

١- أما المرفوع:

فأخرجه الدارقطني في العلل ٣/ ١٣ عن أبي بكر الشافعي، عن موسىٰ ابن الحسن، عن القعنبي، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبان، عن عثمان ﷺ: «كان رسول الله ﷺ يخمِّر وجهه؛ وهو محرم».

قال الدارقطني: «هكذا كان في كتاب أبي بكرٍ مرفوعاً، والصواب: موقوفٌ». اهـ.

٢- أما الموقوف الأول:

فأخرجه سعيد بن منصور (١١١٢)، وعبد الرزاق (١٢٣٠٨)، وابن أبي شيبة (١٧٩٠٨)، والبيهقي في الكبرىٰ ٧/ ٣٥٩.

كلهم من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبان، عن أبيه عثمان ﷺ؛ قال: «كل الطلاق جائزٌ؛ إلا طلاق النشوان، وطلاق المجنون».

٣- الموقوف الثاني:

فأخرجه عبد الرزاق (١٧٢٩٨) عن معمر، عن الزهري، عن أبان، أن عثمان ﷺ: «أغرم في ناقةِ محرمٍ أهلكها رجلٌ، فأغرمه الثلث: زيادةً علىٰ ثمنها».

٤- أما المقطوع الأول:

فأخرجه عبد الرزاق (٤٤١) عن معمر، عن الزهري؛ قال: سمعت أبان بن عثمان؛ يقول: «من مس ذكره؛ فليتوضأ».

٥- المقطوع الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٣٠٢) عن معن بن عيسىٰ، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبان بن عثمان؛ قال: «إن الصلاة لتُقضىٰ، فكيف لا تقضىٰ رمي الجمار».

٦- المقطوع الثالث:

أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٩٧٦٢) من طريق عقيل، عن الزهري، عن أبان بن عثمان؛ قال: «من قال حين يمسي، وحين يصبح ثلاث مرات:

سبحان الله العظيم وبحمده، لا حول ولا قوة إلا بالله:

لم يُصبه شيءٌ يضره، فدخلنا عليه، وقد أصابه الفالج...» الحديث.

هٰذا ما وقفت عليه من رواية الزهري، عن أبان.

ثالثاً: إسناده:

١- أحمد بن محمد، من ولد سالم:

لم أعرف من هو، ولم أهتد إليه، وقد تتبعت الموسوعات الحديثية الآلية، في كل من ٱسمه «أحمد بن محمد» فلم أجد مَنْ هو منهم؛ مِنْ ولد

سالم بن عبد الله بن عمر، ولا من يناسب في هٰذِه الطبقة، ولا من هو منهم من تلاميذ إبراهيم بن حمزة .**وغالبهم من المجاهيل.**

فالحاصل: أنه مجهولٌ لا يعرف، والله أعلم.

٢- إبراهيم بن حمزة: لم أهتد إلىٰ من هو !! وأقرب ما يكون:

إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو إسحاق المدني.

روىٰ عن: إبراهيم بن سعد، والدراوردي، وابن أبي حازم، وغيرهم.

روىٰ عنه: الأئمة: البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والذهلي، والترمذي، وغيرهم.

روىٰ له: البخاري، وأبو داود، والنسائي في عمل اليوم والليلة.

مات سنة **٢٣٠** هـ بالمدينة.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد: ثقة صدوق.

قال الذهبي في النبلاء: أحد الأئمة، من كبار الأئمة الأثبات بالمدينة.

وقال في الكاشف: صدوق، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق.

والحاصل: أنه حافظٌ صدوقٌ.

النبلاء ١١/ ٦٠، تهذيب التهذيب ١/ ٦١، التقريب ومعه الكاشف (١٦٨).

٣- معن بن عيسىٰ بن يحيى الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني، القزاز.

روىٰ عن: الإمام مالك، وابن أبي ذئب، وغيرهما.

روىٰ عنه: علي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، وزهير بن حرب.

روىٰ له: الستة جميعاً.

مات سنة ١٨٩هـ.

قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، وهو ثقة ثبت.

التقريب ومعه الكاشف (٦٨٢٠).

٤- ابن أخي الزهري:

محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري.

روىٰ عن: عمه الإمام الزهري، وعن أبيه، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعروة بن الزبير، وغيرهم.

روىٰ عنه: معن بن عيسىٰ، والقعنبي، إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، ومعمر، والإمام أحمد، وغيرهم.

روىٰ له: الستة جميعاً.

مات سنة ١٥٢هـ.

وثقه أبو داود وحده، وقال: سمعت أحمد يثني عليه.

وضعَّفه ابن معين، وزاد مرةً: لا يُحتج به، وقال ابن المديني: ضعيفٌ، ليس بالقوي، ونحن نكتب حديثه.

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه.

وقال الساجي: صدوقٌ، تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ردئ الحفظ، كثير الوهم، يخطئ عن عمه في الروايات.

قال الحاكم: إنما أخرج له مسلمٌ في الاستشهاد.

وقال ابن حجر: ولم أر له في البخاري غير حديثين.

وقال الذهبي: صدوقٌ صالح الحديث، وقد ٱنفرد عن عمه بثلاثة أحاديث، وقال مرةً: وُثِّق، واحتجا به.

وقال ابن حجر: صدوقٌ، له أوهام.

والحاصل: أنه صدوقٌ، مكثرٌ عن عمه، وله عنه أفرادٌ وغرائب مستنكرة.

المجروحين ٢/ ٢٤٩، النبلاء ٧/ ١٩٧، الميزان ٣/ ٥٩٢، المغني ٢/ ٥٩٧، الديوان ص ٢٧٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٦١٦، التقريب ومعه الكاشف (٦٠٨٩).

* * * * * * * * * * *

*** وجه الإعلال:**

مما تقدم - في التخريج والدراسة - فإن:

١- قول أبي حاتم: «هٰذا حديثٌ ليس له أصلٌ»:

أراد: أن هٰذا الحديث - بهٰذا اللفظ - لا أصل له مرفوعاً، كما سبق ٱستعراضه من حديث عثمان وغيره ﷺ.

٢- وقول أبي حاتم: «الزهري، عن أبان بن عثمان: لا يجيء»:

أراد: أن هٰذا الطريق لا يروىٰ به شيءٌ من الحديث المرفوع.

وقد تقدم أن هٰذا الطريق لا يروىٰ به إلا موقوفٌ، أو مقطوع، أو مرفوعٌ والصواب فيه: أنه موقوف، كما تقدم نقله عن الإمام الدارقطني.

ومثله: نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (٦٩٦) ص ١٨٩:

«أخبرنا علي بن أبي طاهر - فيما كتب إلي - نا أحمد بن محمد الأثرم؛ قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: الزهري سمع من أبان بن عثمان؟

قال: ما أراه سمع منه، وما أدري - أو نحو هٰذا - إلا أنه قد أدخل بينه وبينه: عبد الله بن أبي بكر».

ومن تأمل فيما تقدم من:

أ- حال: أحمد بن محمد؛ من ولد سالم: مجهولٌ، لا يُعرف.

ب- روايته عن: إبراهيم بن حمزة، هنا في هٰذا الإسناد.

هو نفسه الذي في إسناد حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ.

ج- لٰكن هنا جعله: من طريق أبان، عن أبيه عثمان ﷺ.

وهناك جعله: من طريق محمد، عن أبيه سعد ﷺ.

فما أظن هٰذا المجهول - من ولد سالم - إلا وهمٌ في إسناد الحديث ومتنه سواء:

- **أما متنه**؛ فالمروي: «من أهان قريشاً: أهانه الله».

فجعله: «من أبغض قريشاً: أبغضه الله...».

- **وأما إسناده**؛ فقد ركَّب له إسناداً لا زمام له ولا خطام؛ حيث لا يجيء بهٰذا الإسناد حديثٌ؛ سوىٰ هٰذا الحديث وحده.

* **وأظنه ٱشتبهت عليه رواية (الابن) عن (الأب):**

جعله: عن أبان، عن أبيه عثمان ﷺ؛ بدلاً من:

عن محمد، عن أبيه سعد ﷺ.

والمقصود: أن هٰذا الحديث لا يجيء: لا متناً، ولا سنداً، والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله:

«ذكرتُ لأبي؛ فقلتُ: سمعتُ: يونس بن حبيب؛ قال: ذكرتُ لعلي بن المديني حديثاً؛ حدَّث به: محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس؛ قال: نظر النبي ﷺ إلىٰ أبي بكر وعمر؛ فقال: «**هذان سَيِّدا كهولِ أهْلِ الجنَّةِ**».

فقال عليٌّ: كنت أشتهي أن أرىٰ هٰذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه.

فقال أبي: صَدَقَ؛ فإن (قتادة، عن أنس: لا يجيء؛ هٰذا المتن)». اهـ.

العلل (٢٦٨١).

* * * * * * * * * * *

*** تخريجه:**

هٰذا الحديث مداره علىٰ:

محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس:

وله إليه طرقٌ كثيرةٌ، منها:

- ما أخرجه الترمذي (٣٦٦٤) عن الحسن بن الصباح البزار.
- وأخرجه أحمد في الفضائل (١٢٩) من طريق هدبة بن عبد الوهاب.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٢٠) عن سلمة بن شبيب.
- وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٧٦)، وفي الأوسط (٦٨٧٣) عن محمد بن أحمد بن عنبسة البزار.
- وابن بشران في الأمالي (٣٧٩) (١٦٣٠) من طريق محمد بن الهيثم.

- وأخرجه البزار (٧٢٢٤)، والخرائطي في المكارم (٥٣١) عن بشر ابن خالد.

- وأخرجه البزار (٧٢٢٤)، والآجري في الشريعة (١٣١٧)، وابن عساكر في تاريخه ٤٤/ ١٧٣ عن العباس بن عبد الله الترفقي.

- وأخرجه الطحاوي في المشكل (١٩٦٣)، والآجري في الشريعة (١٣١٦) عن علي بن زيد الفرائضي.

- والطحاوي (١٩٦٣) عن الحسن بن عبد الله بن منصور البالسي.

- وأخرجه الخرائطي في المكارم (٥٣١)، وأبو جعفر البختري في مصنفاته (٢٣)، وعبد الغني المقدسي في الجزء الثاني من فضائل عمر (١٩)، وابن عساكر في تاريخه ٧/ ١١٨، ٣٠/ ١٨٠ كلهم عن إبراهيم بن الهيثم البلدي.

- وأخرجه الضياء في المختارة (٢٥٠٩)، وابن عساكر ٣٠/ ١٧٩، والذهبي في معجم شيوخه ١/ ١٧٥، وفي سير النبلاء ٦/ ٥٥٧ عن فهد ابن سليمان الدالاني.

وأخرجه الضياء (٢٥١٠)، وابن عساكر ٣٠/ ١٨٠ عن محمد بن الوليد القرشي، وأيضاً ١٣/ ١٨، وأيضاً ٣٠/ ١٨١ من **ستة طرق**:

(حمدان السلمي، وإبراهيم بن محمد بن أمية، ويوسف بن سعيد بن مسلم، وأحمد بن يوسف، وأحمد بن عبد الواحد العسقلاني، وأحمد بن مسعود المقدسي).

وأخرجه ابن عساكر أيضاً ٣٠/ ١٨١ عن أبي الأزهر، وعلي بن سعيد.

التسعة عشر: كلهم عن محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، به.

* الدراسة:

أولاً: أقوال الأئمة حول هٰذِه الرواية:

١- قال الترمذي: هٰذا حديثٌ غريبٌ من هٰذا الوجه.

٢- وقال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن قتادة؛ إلا الأوزاعي، ولا نعلم أحداً رواه عن الأوزاعي - عن قتادة، عن أنس - إلا محمد ابن كثير المصيصي.

٣- وقال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن الأوزاعي؛ إلا محمد ابن كثير، ولم يرو عن قتادة؛ إلا الأوزاعي.

٤- وقال علي بن نصر، عن الإمام أحمد: حديث الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس؛ في أبي بكر وعمر: هو وهمٌ؛ من محمد بن كثير.

٥- وقال أبو طالب، عن الإمام أحمد: هٰذا منكرٌ **(ما روىٰ أحدٌ عن قتادة، عن أنس)**.

٦- وقال الضياء المقدسي: إسناده ضعيفٌ.

ثانياً: ترجمة المصيصي:

محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي مولاهم، أبو يوسف، أو أبو أيوب الصنعاني - صنعاء دمشق - المصيصي الدمشقي.

روىٰ عن: الأوزاعي، ومعمر، والثوري، وابن عيينة، وزائدة، وأبي إسحاق الفزاري، وغيرهم.

روىٰ عنه: أبو عبيد، وعبد الله الدارمي، والجوزجاني، وإسحاق الكوسج، ومحمد بن يحيى الذهلي، وحماد بن سلمة.

روىٰ له: أبو داود، والترمذي، والنسائي.

مات آخر سنة ٢١٦ هـ.

قال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً، يسكن المصيصة، وأصله من صنعاء اليمن - هكذا قال - في حديثه بعض الإنكار.

قال يحيىٰ بن معين: ثقةٌ، وقال مرةً: كان صدوقاً.

قال ابن سعد: كان ثقةً، ويذكرون أنه اُختلط في أواخر عمره.

وقال الحسن بن الربيع: محمد بن كثير اليوم أوثق الناس، وكان يُكتب عنه؛ وشيخه أبو إسحاق الفزاري حيٌّ، وكان يُعرف بالخير مذ كان، وينبغي لمن يطلب الحديث لله أن يخرج إليه.

ونقل عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه: ضعيفٌ جداً، وضعَّف حديثه عن معمر جداً، وقال: هو منكر الحديث، يروي أشياء منكرة، حدَّث بمناكير ليس لها أصل، ونقل صالح بن الإمام أحمد، عن أبيه: لم يكن عندي ثقة.

وقال البخاري: ضعَّفه أحمد، وقال: بُعث إلى اليمن، فأتىٰ بكتابٍ؛ فرواه.

وقال أبو داود: لم يكن يفهم الحديث.

وقال صالح بن محمد (الحافظ جَزَرَه): صدوقٌ، كثير الخطأ.

وقال البخاري: ليِّنٌ جداً.

وقال ابن عدي: له رواياتٌ - عن معمر، والأوزاعي خاصةً - لا يتابعه عليها أحد.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يُخطئ، ويُغرب.

وقال النسائي: ليس بالقوي، كثير الخطأ.

وقال الساجي: صدوقٌ، كثير الغلط.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

قال الذهبي في النبلاء: الإمام المحدث، ثم قال: وبكل حالٍ؛ فيُكتب حديثه، أما الحجة به فلا تنهض.

وقال في الديوان: ضعَّفه أحمد بن حنبل.

وقال في المغني: ضعَّفه أحمد، وقال ابن معين: صدوق، وقال النسائي: ليس بقوي.

وقال في الكاشف: مختلفٌ فيه، صدوقٌ، ٱختلط بآخره.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ، كثير الغلط.

وقال في تعريف أهل التقديس: أحد الضعفاء.

والحاصل أنه: محدِّث جليل القدر، روىٰ عن الأئمة، وروىٰ عنه الأئمة، لكنه ضعيف الحفظ، وله غرائب ومناكير أنكروها عليه، لاسيما عن معمر والأوزاعي.

التاريخ الكبير ١/ ٢١٨، التاريخ الصغير ٢/ ٣٣٦، الجرح والتعديل ٨/ ٦٨، الكامل لابن عدي ٦/ ٢٢٥٨، الثقات لابن حبان ٩/ ٧٠، الضعفاء لابن الجوزي ٣/ ٩٤، النبلاء ١٠/ ٣٨٠، الميزان ٤/ ١٨، الديوان ص ٣٧١، المغني ٢/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٦٨٢، التقريب ومعه الكاشف (٦٢٥١).

ثالثاً: يونس بن حبيب:

يونس بن حبيب، أبو بشر، العجلي مولاهم، الأصبهاني.

روىٰ عن: الطيالسي مجلداً كبيراً من المسند، وبكر بن بكار، وغيرهما.

وروىٰ عنه: أبوبكر بن أبي داود، وأبوبكر بن أبي عاصم، وابن أبي حاتم، وغيرهم.

مات سنة ٢٦٧هـ.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وهو ثقة.

وذكر ابن أبي عاصم: أن ابن الفرات أمره بالكتابة عن يونس بن حبيب.

وقال بعضهم: كان يونس محتشماً، عظيم القدر بأصبهان، وموصوفاً بالديانة والصلاح.

وقال الذهبي في النبلاء ١٢/ ٥٩٦، المحدث الحجة.

رابعاً: رواية قتادة، عن أنس ﷺ:

١- ينبغي أن يُعلم؛ أن رواية قتادة لا تصح عن أحدٍ من الصحابة ﷺ؛ إلا عن أنس ﷺ.

- نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (٣٢١) عن حرب بن إسماعيل، عن الإمام أحمد؛ قوله: «ما أعلم قتادة روىٰ عن أحد من أصحاب النبي ﷺ؛ إلا عن أنس ﷺ».

- ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٧/ ١٣٣، عن أبيه؛ قوله: «لم يلق من أصحاب النبي ﷺ إلا أنساً، وعبد الله بن سرجس».

- وقال أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ١/ ١١١:

«لم يسمع قتادة من صحابيٍ؛ غير أنس».

*** وعدد مرويات قتادة عموماً، كما في برنامج جوامع الكلم:**

ثلاثة آلاف وستمائة وثمانية عشر حديثاً (٣٦١٨) (متناً).

منها: ستمائة وثلاثة (٦٠٣) أحاديث، كلها عن أنس ﷺ.

٢- **لم يحدِّث** بهٰذا الحديث عن أنس ﷺ؛ إلا قتادة وحده.

ولم يحدِّث به عن قتادة؛ إلا الأوزاعي وحده.

ولم يحدِّث به عن الأوزاعي؛ إلا محمد بن كثير المصيصي وحده.

٣- **لم أقف علىٰ** رواية قتادة لهٰذا الحديث؛ من حديث غير أنسٍ ﷺ.

ولم أقف علىٰ رواية الأوزاعي له؛ من حديث صحابي آخر.

بل ولا وقفت علىٰ رواية المصيصي له، من غير حديث أنس ﷺ.

فلا يمكن حمل هٰذِه الرواية عن أنس ﷺ:

- علىٰ أنها وهم في إسناده علىٰ قتادة.

- ولا هو وهمٌ في إسناده على الأوزاعي، عن قتادة.

- بل ولا وهمٌ من المصيصي في إسناده هٰذا الحديث.

٤- **الإمام عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو: يحمد، أبو عمرو الهمداني، الأوزاعي، البعلبكي، ثم البقاعي، ثم البيروتي، ثم الشامي:**

شيخ الإسلام، الإمام الكبير، والعالم العابد، والثقة الثبت الجليل، كان إمام زمانه رحمه الله؛ بلا منازع.

وله أصحابٌ كثيرٌ، وهو من كبار مدارات الرواية، بل أصحابه من المدارات المشاهير؛ من الأئمة الكبار، والحفاظ الثقات، والشيوخ الأثبات، وغيرهم، ومنهم:

الإمام مالك، وعبد الله بن المبارك، وأبو إسحاق الفزاري، وهقل بن زياد السكسكي، وأبو مسهر، والثوري، وشعبة، ويونس بن يزيد، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن عيينة، وأبو عاصم النبيل، ومحمد ابن يوسف الفريابي، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي، والمعافىٰ بن عمران وإسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وغيرهم كثير جداً.

* **وتفرد هٰذا المصيصي** - مع ضعف حفظه - دون هٰؤلاء الحفاظ، والأئمة الثقات الأثبات: دليلٌ قاطعٌ علىٰ وهم المصيصي في روايته هٰذا

المتن عن الإمام الأوزاعي، والله أعلم.

خامساً:

هٰذا الحديث «أبوبكر وعمر: سيدا كهول أهل الجنة».

وفي ألفاظه زيادةٌ أخرىٰ:

- زاد في رواية: «من الأولين والآخرين».
- وزاد في روايةٍ: «إلا النبيين والمرسلين».
- وزاد في روايةٍ: «لا تخبرهما يا علي ما داما حيين».

روي هٰذا الحديث من حديث سبعةٍ من الصحابة ﷺ:

١- حديث أبي سعيد ﷺ: وقد أعله ابن أبي حاتم (٢٦٥٨).

٢- حديث ابن عمر ﷺ: وقد أعله أيضاً (٢٦٧٧)،

وأبو زرعة، وضرب عليه، وامتنع عن التحديث به.

٣- حديث أنس ﷺ: وقد أعله كذلك، وهو محل البحث هنا.

٤- حديث علي ﷺ.

٥- حديث أبي جحيفة ﷺ.

٦- حديث جابر ﷺ.

٧- حديث أبي هريرة ﷺ: وقد أعله الدارقطني في العلل ١١/ ١١٣ (٢١٥٦).

والستة الأولىٰ خرجها العلامة الجليل ناصر الدين الألباني في سلسلته الصحيحة ٢/ ٤٦٧ (٨٢٤) فراجعه.

وكلها طرقٌ: ضعيفةٌ، أو شديدة الضعف، أو معلَّةٌ، أو واهيةٌ، أو موضوعة.

* * * * * * * * * * *

* وجه الإعلال:

مما تقدم في التخريج والدراسة:

- فإن قول أبي حاتم: «قتادة، عن أنس: لا يجيء؛ هٰذا المتن».

لا يماثل قوله في المواضع السابقة.

- أراد رحمه الله أن يقول: بأن هٰذا الحديث لا يعرف من طريق قتادة، عن أنس ﷺ، بل؛ ولا هو معروفٌ - أصلاً -، من حديث أنس ﷺ.

- ولهٰذا قيَّد أبو حاتم قوله «لا يجيء»؛ بقوله «هٰذا المتن» يعني:

- أن رواية قتادة عن أنس: كائنةٌ معلومةٌ، لا خلاف في ذلك.

- إنما الذي لا يجيء:

١- كونها لاتروىٰ؛ إلا من هٰذا الطريق الفرد الضعيف جداً:

طريق محمد بن كثير المصيصي.

٢- وكونه لا يرويها عن الإمام الأوزاعي؛ إلا هٰذا المصيصي وحده؛ من بين سائر أصحابه الأئمة الأجلاء، والثقات الأثبات، بل ومن دونهم، وقد تقدم ذكر بعضهم.

٣- وكونه لا يرويها أحدٌ من أصحاب قتادة؛ رغم كثرتهم وجلالتهم:

- ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيىٰ، وشعبة.

- ثم أبان بن العطار، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة.

- ثم معمر، وسليمان التيمي، وجرير بن حازم، وغيرهم.

فلا شك - والحالة هٰذِه - أن البلاء ما كان إلا من المصيصي.

بل لو كان من طريق من هو أمثل منه؛ لكان محل غرابة؛ من جهة تفرد الأوزاعي به، عن قتادة، من بين سائر أصحاب قتادة؛ من الحفاظ، والشيوخ، ومن دونهم، والله أعلم.

المراجع

٨٤- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم تحقيق د. باسم فيصل دار الراية بالرياض ط١، ١٤١١هـ.

٨٥- الأدب المفرد للإمام البخاري دار البشائر بيروت ١٤٠٩هـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٨٦- إرواء الغليل للألباني - طبع المكتب الإسلامي، ط١، بيروت ٣٩٩هـ.

٨٧- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر - تحقيق جماعة - دار الكتب العلمية بيروت ط١.

٨٨- البحر الزخار للبزار، تحقيق محفوظ الرحمن، ط١ مكتبة العلوم والحكم بالمدينة ١٤٠٩هـ.

٨٩- البداية والنهاية لابن كثير - مكتبة المعارف - بيروت.

٩٠- تاريخ الثقات لابن شاهين، الدار السلفية بالكويت - ١٤٠٤ ط١: صبحي السامرائي.

٩١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة للحافظ ابن حجر ط١، ١٤١٨ هـ المدينة النبوية.

٩٢- التاريخ الصغير للبخاري، دار التراث، القاهرة - ١٣٩٧ ط١، تحقيق: محمود إبراهيم.

٩٣- التاريخ الكبير للإمام البخاري، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

٩٤- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت -

٩٥- تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق جماعة، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩٦- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت ط١.
٩٧- تفسير الطبري، طبع دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٩٨- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني تحقيق عوانة ط١ دار الرشيد سوريا ١٤٠٦هـ.
٩٩- التمهيد لابن عبد البر - وزارة الأوقاف بالمغرب ١٣٨٧هـ تحقيق جماعة.
١٠٠- تهذيب التهذيب لابن حجر - دار الفكر بيروت ط١، ١٤٠٤هـ.
١٠١- تهذيب الكمال، للمزي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ ط١، تحقيق د. بشار عواد.
١٠٢- الثقات، أبو حاتم ابن حبان، دار الفكر ١٣٩٥ ط١ تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
١٠٣- الجامع الصحيح للبخاري تحقيق البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت ١٤٠٧هـ.
١٠٤- الجامع الصحيح للترمذي ت أحمد شاكر - دار إحياء التراث - بيروت.
١٠٥- الجامع في الحديث لابن وهب، ابن الجوزي السعودية ١٩٩٦م، ط١ تحقيق أبو الخير.
١٠٦- الجرح والتعديل للرازي، دار إحياء التراث بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢، ط١.
١٠٧- جزء الدينار من أحاديث الكبار للذهبي، تحقيق مجدي السيد، مكتبة القرآن بالقاهرة.
١٠٨- جزء فيه أحاديث ابن حيان، مكتبة الرشد الرياض١٤١٤ ط١، تحقيق: بدر البدر.
١٠٩- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت١٤٠٥، ط٤.
١١٠- الروض الداني (المعجم الصغير) للطبراني، المكتب الإسلامي

بيروت ١٤٠٥ ط١.

١١١- السلسلة الصحيحة للألباني طبع المكتب الإسلامي ط١ بيروت.

١١٢- السلسلة الضعيفة والموضوعة للألباني المكتب الإسلامي ط١ بيروت.

١١٣- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار الفكر - بيروت.

١١٤- سنن أبي داود - دار الفكر - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١١٥- سنن الدارقطني - دار المعرفة بيروت ١٣٨٦هـ تعليق عبد الله هاشم المدني.

١١٦- سنن الدارمي تحقيق زمرلي وخالد السبع، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١١٧- السنن الصغرىٰ للنسائي (المجتبىٰ) مكتب المطبوعات الإسلامية ط١ - حلب ١٤٠٦هـ.

١١٨- السنن الكبرىٰ دار الكتب العلمية بيروت١٤١١ ط١ تحقيق: البنداري وكسروي.

١١٩- السنن الكبرىٰ للبيهقي - مكتبة دار الباز بمكة ١٤١٤هـ.

١٢٠- سنن سعيد بن منصور، دار العصيمي - الرياض - ١٤١٤، ط١، تحقيق: آل حميد.

١٢١- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي - مؤسسة الرسالة - ط١، ١٤٢٢هـ.

١٢٢- شرح معاني الآثار للطحاوي، تحقيق محمد النجار، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩هـ ط١.

١٢٣- شرح علل الترمذي لابن رجب، تحقيق نور الدين عتر ط ١، ١٣٩٨ هـ، دار الملاح.

١٢٤- شعب الإيمان للبيهقي تحقيق محمد زغلول - دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١١هـ.

١٢٥- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق الأرناؤوط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤هـ.

١٢٦- صحيح ابن خزيمة - الكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٠هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

١٢٧- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٢٨- الضعفاء الكبير،للعقيلي، دار المكتبة العلمية بيروت ١٤٠٤هـ ط١، تحقيق: قلعجي.

١٢٩- الطبقات الكبرىٰ لابن سعد - دار صادر - بيروت.

١٣٠- العلل لابن أبي حاتم تحقيق د. الحميد ط١ الحميضي الرياض.

١٣١- العلل للدارقطني تحقيق محفوظ الرحمن ١٤٠٥هـ ط١ طيبة بالرياض.

١٣٢- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب - دار المعرفة بيروت.

١٣٣- فتح المغيث للسخاوي، تحقيق د. الخضير والفهيد، دار المنهاج، الرياض ط١، ١٤٢٦هـ.

١٣٤- الكاشف للإمام الذهبي تحقيق محمد عوامة - ط١، ١٤١٣هـ دار القبلة.

١٣٥- الكامل لابن عدي - تحقيق يحيىٰ مختار - دار الفكر بيروت ط ٣ ١٤٠٩هـ.

١٣٦- لسان الميزان للحافظ ابن حجر- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ١٤٠٦هـ.

١٣٧- لسان العرب للعلامة ابن منظور، دار المعارف بمصر.

١٣٨- المجروحين لابن حبان، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، ط١، تحقيق: محمود زايد.

١٣٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان - القاهرة ، بيروت - ١٤٠٧.

١٤٠- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية جمع ابن قاسم ط١ الإفتاء السعودية.

١٤١- المستخرج على الترمذي للطوسي، د. أنيس طاهر، ط١مكتبة الغرباء بالمدينة ١٤٠٥هـ.

١٤٢- المستدرك للحاكم - تحقيق مصطفىٰ عطا، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١١هـ.

١٤٣- مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر - مؤسسة نادر، بيروت ط١، ١٤٠١هـ.

١٤٤- مسند أبي عوانة الأسفرائيني - دار المعرفة بيروت.

١٤٥- مسند أبي يعلىٰ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون - دمشق ١٤٠٤هـ.

١٤٦- مسند إسحاق بن راهوية تحقيق البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة ط١، ١٤١٢هـ.

١٤٧- مسند الإمام أحمد، تحقيق جماعة بمؤسسة الرسالة ط١، ١٤١٣هـ.

١٤٨- مسند الحميدي، تحقيق حبيب الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت، بالقاهرة.

١٤٩- مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٠- مسند الشاميين للطبراني، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥، ط١ تحقيق: السلفي.

١٥١- مسند الشهاب للقضاعي، تحقيق السلفي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧هـ.

١٥٢- مسند الطيالسي - دار المعرفة بيروت.

١٥٣- المسند للشاشي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة١٤١٠ ط١، تحقيق: د. محفوظ الرحمن.

١٥٤- المصنف لأبن أبي شيبة - مكتبة الرشد - الرياض ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥٥- المصنف لعبد الرزاق تحقيق الأعظمي المكتب الإسلامي بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٥٦- المطالب العالية لابن حجر، دار العاصمة السعودية ١٤١٩هـ ط١ عناية: د. سعد الشتري.

١٥٧- المعجم الأوسط للطبراني - دار الحرمين بالقاهرة - ١٤١٥هـ.

١٥٨- المعجم الكبير للطبراني تحقيق حمدي السلفي - مكتبة الزهراء بالموصل ١٤٠٤هـ.

١٥٩- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران.

١٦٠- المغني في الضعفاء، الإمام الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

١٦١- المنتخب لعبد بن حميد، تحقيق السامرائي، ط١ مكتبة السنة بالقاهرة ١٤٠٨هـ.

١٦٢- المنتقىٰ من السنن المسندة، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ١٤٠٨ - ط١، تحقيق: عبدالله عمر البارودي.

١٦٣- موارد الظمآن، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة.

١٦٤- موطأ للإمام مالك: دار إحياء التراث العربي - مصر - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٦٥- ميزان الأعتدال، للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، ط١.

١٦٦- النكت على ابن الصلاح لابن حجر تحقيق د. ربيع مدخلي ط ١٤٠٨ هـ دار الراية.

الموسوعات الإلكترونية:

٣- برنامج الموسوعة الشاملة الإلكتروني. بإصدارها الأخير.

٤- برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع ..... الصفحة

المقدمة ٥

الفصل الأول: الدراسة النظرية التأصيلية ١١

التمهيد: في صلة علة (لا يجيء) بالحديث الغريب ١٢

المبحث الأول: التعريف الاصطلاحي لعلة (لا يجيء) ١٨

المبحث الثاني: ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هذِه العلة ٢٣

المبحث الثالث: ألفاظ أبي حاتم في التعبير عن هذِه العلة ٣٤

المبحث الرابع: شرط الإعلال بهذِه العلة (لا يجيء) ٣٩

المبحث الخامس: وجه الجمع والفرق بين علة (لا يجيء)، وبين (المرسل) ٤٥

المبحث السادس: الفرق بين (لا يجيء)، ونقيضه، وقسيمه، وضده ... ٥١

المبحث السابع: الكلام على الرواة يجامع هذِه العلة ٥٤

المبحث الثامن: أثر هذِه العلة في جرح الراوي عند أبي حاتم ٧٦

المبحث التاسع: الإعلال بهذِه العلة يجامع أنواع الحديث الضعيف ... ٩٠

المبحث العاشر: ضوابط الإعلال بعلة (لا يجيء) ١٠٢

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأحاديث هذِه العلة (لا يجيء) ١١١

١- حديث علي ﷺ: «كنتُ رجلاً مذاءً» ١١٣

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: في كفارة إتيان الحائض ١٤٣
٣- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: في إمامة سالم مولىٰ أبي حذيفة ١٧٩
٤- حديث علي رضي الله عنه: في تمام الصلاة بقعدة التشهد ١٨٦
٥- حديث أنس رضي الله عنه: في القراءة في الظهر والعصر ٢١١
٦- حديث أبي أمامة رضي الله عنه: في فضل غُسل الجمعة ٢٢٥
٧- حديث عائشة رضي الله عنها: في الفطر من صيام التطوع ٢٣٣
٨- حديث أنس رضي الله عنه: في ركوب دابة الهدي ٢٤٧
٩- حديث يونس بن شداد رضي الله عنه: في أيام التشريق ٢٥٤
١٠- حديث أنس رضي الله عنه: في الرجل نذر الحج ماشياً ٢٥٩
١١- حديث ابن الحنظلية رضي الله عنه: في فضل الخيل ٢٧٣
١٢- حديث ثوبان رضي الله عنه: في الركوب في تشييع الجنازة ٢٨١
١٣- حديث أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه: «لا تصلوا على القبور» ٢٩٠
١٤- أثر أبي قلابة رحمه الله: في ٱستقراض الخبز من الجيران ٣٠٥
١٥- حديث جابر رضي الله عنه: «لعن الله اليهود حرم الله عليهم الشحوم» .. ٣١٤
١٦- حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه: في النهي عن الطلاق عن غير ريبة ... ٣٣٣
١٧- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: في كفارة من حلف علىٰ يمين ٣٤٢
١٨- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: في النهي عن أكل بعض المحرمات ... ٣٥١
١٩- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: في أن المراء في القرآن كفرٌ ٣٥٦
٢٠- أثر الضحاك رحمه الله: في تفسير ﴿مدهامتان﴾ ٣٧٤

٢١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «جاء أهل اليمن» ٣٧٩
٢٢- حديث سراقة رضي الله عنه: «خيركم المدافع عن عشيرته» ٣٨٥
٢٣- أثر عبيدة السلماني رحمه الله: في تأديب الغلام ٣٩٧
٢٤- حديث عثمان رضي الله عنه: «من أبغض قريشاً» ٤٠٣
٢٥- حديث أنس رضي الله عنه: «هذان سيدا كهول أهل الجنة» ٤١٤
المراجع ٤٢٣
فهرس الموضوعات ٤٢٩

انتهى

تطلب منشوراتنا من:

- دار الأفهـــام - الرياض
- دار العلم - بلبيس - الشرقية - مصر
- مكتبة ومطبعة ابن القيم للتوعية الإسلامية
  دار ابن حزم - بيروت
- دار المحسن - الجزائر

مكتبة الإرشاد - استانبول

دار الفلاح بالفيوم
فرع القاهرة: الأزهر - شارع البيطار

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث
١٨ شارع محسن - حي الهلالية - الفيوم
ت ٠١٠٠٠٥٩٢٠٠
Kh_rbat@hotmail.com
واتس 002 01123519722